

جامعة عمان العربية للدراسات العليا

كلية الدراسات التربوية العليا

قسم المناهج وطرق التدريس

بناء أنموذج لتطوير مناهج الاقتصاد المنزلي في التعليم الثانوي الشامل المهني بما يتواءم مع متطلبات الاقتصاد القائم على المعرفة و سوق العمل الأردنية

إعداد

عبير مصطفى خليل الكسواني

إشراف

الأستاذ الدكتور عدنان حسين الجادري

المشرف المشارك الدكتور المهندس منذر واصف المصري

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه فلسفة في التربية/ مناهج وطرق تدريس التربية المهنية في جامعة عمان العربية للدراسات العليا

٢٠٠٥ م

تفويض الجامعة

أنا عبير مصطفى خليل الكسواني

أفوض جامعة عمان العربية للدراسات العليا بتزويد نسخة من أطروحتي للمكتبات
أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

الاسم: عبير مصطفى خليل الكسواني

التوقيع: 

التاريخ: 2005/3/15

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الأطروحة وعنوانها " بناء أنموذج لتطوير مناهج الاقتصاد المنزلي في التعليم الثانوي الشامل المهني بما يتواءم مع متطلبات الاقتصاد القائم على المعرفة وسوق العمل الأردنية ".

واجيزت بتاريخ 2005/3/15

التوقيع

رئيساً
عضواً
عضواً
مشرفاً وعضواً
عضواً ومشرفاً مشاركاً

أعضاء لجنة المناقشة

- الأستاذ الدكتور يعقوب أبو حلو
- الدكتور منيف قطيشات
- الأستاذ الدكتور غازي رواقه
- الأستاذ الدكتور عدنان الجادري
- الدكتور منذر المصيري

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم النبيين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين وبعد.....

أحمد الله سبحانه وتعالى وأشكره أن منحني القدرة على إتمام هذه الدراسة، وأنار لي الطريق بان سخر لي أساتذة أفاضل كان لهم الفضل بعده في إتمامها، ويسعدني ويشرفني أن أتوجه بكلمات الشكر والعرفان والتقدير لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور عدنان الجادري ومعالي الدكتور المهندس منذر المصري اللذين تفضلا بقبول الإشراف على هذه الأطروحة منذ أن كانت فكرة يهجس بها خاطر، فعاشا معي لحظات العناء وأعطياي من وقتهم الثمين الكثير من الرعاية والمساندة والتوجيه الحسن، ومن وافر علمهما وجهدهما المتميز وخاصة في التعليم المهني التوجيهات القيمة، مما كان له الأثر الكبير في إخراجها بهذا الشكل العلمي المتواضع، فلهما مني كل الشكر والتقدير.

كما يسرني أن أتقدم بخالص الشكر والعرفان للأستاذ الدكتور يعقوب أبو حلو والدكتور منيف قطيشات والدكتور غازي رواقه لتفضلهم بالموافقة على المشاركة في لجنة المناقشة، فلهم مني كل الشكر والتقدير والاحترام.

كما أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي العلامة الدكتور عمر الشيخ على ما منحني إياه من وقت وجهد وملاحظات قيمة كان لها اثر كبير في إثراء الأطروحة، و إلى أستاذي الدكتور المهندس احمد عطوان خبير التعليم المهني، وأستاذي المهندس علي نصرالله الخبير الإقليمي للتدريب المهني (إجادة)، لما كان لأرائهما ودعمهما الكبير الأثر الواضح في تنقيح وتحكيم أدوات الدراسة ونتائجها.

وأتقدم بالشكر العظيم إلى أسرة جامعة عمان العربية للدراسات العليا ممثلة بالأستاذ الدكتور سعيد التل رئيس الجامعة، والأستاذ الدكتور نائب الرئيس للشؤون الأكاديمية الأستاذ الدكتور عبدالله عويدات، والأستاذ الدكتور يعقوب ابوحلو عميد الكلية وأساتذة قسم المناهج وطرق التدريس لما قدموه من رعاية صادقة ومعرفة قيمة.

كما أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى والديّ الحبيبين وإخوتي وأخواتي وزملائي في العمل من مشرفين تربويين ومعلمين على تعاونهم المثمر وتشجيعهم لي أثناء الدراسة وإعداد الأطروحة، وإلى الصديقة العزيزة الهام حمامي لما بذلته من جهد ووقت في المراجعة اللغوية للأطروحة وإخراجها بالشكل المناسب، جزاهم الله كل الخير. والله ولي التوفيق.

الإهداء

إلى والديّ الحبيبين
محبة و تقديراً وإعزازاً

قائمة المحتويات

ز.....	قائمة المحتويات
ك.....	الملخص
ن.....	Abstract
١.....	الفصل الأول مشكلة الدراسة وأهميتها
١.....	المقدمة
٧.....	مشكلة الدراسة:
٨.....	عناصر الدراسة:
٨.....	أهمية الدراسة:
١٠.....	مصطلحات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية:
١١.....	محددات الدراسة:
١٣.....	الفصل الثاني الأدب النظري والدراسات السابقة
١٣.....	أولاً: الأدب النظري
٦٢.....	التعقيب على الأدب النظري:
٦٤.....	ثانياً: الدراسات السابقة
٩١.....	التعقيب على الدراسات السابقة:
٩٣.....	الفصل الثالث الطريقة والإجراءات
٩٣.....	مجتمع وعينة الدراسة:
٩٣.....	أولاً: مجتمع أرباب العمل
٩٥.....	ثانياً: مجتمع معلمي المباحث التخصصية / إنتاج الملابس:
٩٧.....	أدوات الدراسة:
١٠٧.....	إجراءات الدراسة:
١١٥.....	الفصل الرابع النتائج
١١٥.....	النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:
١٣١.....	النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني :
١٣٢.....	النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:
١٥٣.....	النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع :
٢٠٠.....	الفصل الخامس مناقشة النتائج
٢١٨.....	مراجع البحث
٢١٨.....	المراجع العربية:
٢٣٠.....	المراجع الأجنبية:
٢٣٥.....	الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	المحتوى	الصفحة
١	توزيع أفراد مجتمع وعينة أرباب العمل في قطاع صناعة الألبسة الجاهزة في منطقة محافظة العاصمة.	١٢٠
٢	توزيع أفراد مجتمع الدراسة من معلمي ومعلمات إنتاج الملابس على مديريات التربية والتعليم التابعة لمحافظة العاصمة للعام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٢١
٣	توزيع أفراد مجتمع الدراسة من معلمي ومعلمات إنتاج الملابس حسب المؤهل العلمي.	١٢٢
٤	عناصر استمارة تحليل محتوى المقابلة التي تم تطويرها.	١٢٤
٥	قيم معامل الثبات للمجالات الأربعة، ولكل مجال من مجالات الأداة.	١٣٣
٦	المتوسطات الحسابية لكل مجال من المجالات الثلاثة والمتعلقة بأهمية هذه الكفايات من وجهة نظر المتخصصين.	١٥٠
٧	المتوسطات الحسابية التي تعبر عن رأي المتخصصين في أهمية الكفايات ورتبها.	١٥٠
٨	توزيع الكفايات وفقاً لمستوى الأهمية من وجهة نظر المتخصصين.	١٥٦
٩	توزيع الكفايات للمجالات الثلاثة وفقاً لمستويات الأهمية من وجهة نظر المتخصصين.	١٥٦
١٠	مصفوفة تحليل الوثائق المنهجية وفقاً للكفايات.	١٦٥

١٦٦	الكفايات المتمثلة في أهداف المباحث التخصصية.	١١
١٦٧	أعداد الكفايات في أهداف مناهج المباحث التخصصية.	١٢
١٦٩	درجة تركيز كفايات العمل في محتوى منهاج التدريب العملي.	١٣
١٧٤	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للقيم المعبرة عن آراء أفراد عينة الدراسة في تقييم المنهاج.	١٤
١٧٦	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للقيم المعبرة عن آراء المعلمين في تقييم ملاءمة المنهاج الحالي لمتطلبات سوق العمل لكل مجال من المجالات وللأداة ككل.	١٥
١٧٧	توزيع فقرات استبانة تقييم المنهاج على مستويات الملائمة وفقاً للقيم التي عبّر عنها المعلمين.	١٦
١٧٨	توزيع فقرات المجالات الأربعة لتقييم المنهاج على مستويات ملاءمتها لمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر المعلمين.	١٧
٢١٩	مصفوفة تقييم المنهاج المطور في مرحلة التجريب.	١٨
٢٢٠	مصفوفة تقييم المنهاج المطور في مرحلة التنفيذ.	١٩
٢٣٠	مراحل تطوير المنهاج وعلاقتها بالتقويم.	٢٠

قائمة الأشكال

الرقم	المحتوى	الصفحة
١	أموذج السعود لإدارة الجودة الشاملة في المدرسة الأردنية.	١١٥
٢	محاوَر أَموذج تطوِير مَناهِج الاقْتِصاد المنزلي.	١٨٧

قائمة الملاحق

الرقم	المحتوى	الصفحة
١	لجنة المختصين التربويين والاقتصاديين.	٢٨٠
٢	صحيفة مقابلة أرباب العمل.	٢٨٢
٣	استبانة تحكيم قائمة الكفايات.	٢٨٤
٤	قائمة الكفايات المطلوبة لخريج التعليم الثانوي الشامل المهني فرع الاقتصاد المنزلي تخصص إنتاج ملابس.	٢٩١
٥	استمارة تحليل وثيقة المنهج.	٢٩٥
٦	استبانة تقييم المنهاج الحالي.	٢٩٩
٧	الوحدة التدريبيّة المتكاملة، وجدول إعدادها.	٣٠٤

الملخص

بناء أُمُوذج لتطوير مناهج الاقتصاد المنزلي في التعليم الثانوي الشامل المهني بما يتواءم مع متطلبات الاقتصاد القائم على المعرفة وسوق العمل الأردنية

إعداد

عبير مصطفى خليل الكسواني

إشراف

الأستاذ الدكتور عدنان حسين الجادري

الدكتور المهندس منذر واصف المصري

هدفت هذه الدراسة إلى بناء أُمُوذج لتطوير مناهج الاقتصاد المنزلي في التعليم الثانوي الشامل المهني بما يتواءم مع متطلبات الاقتصاد المعرفي وسوق العمل الأردنية، وقد حاولت الإجابة عن الأسئلة التالية:

١- ما متطلبات سوق العمل الأردنية من الكفايات التي يجدر امتلاكها من قبل خريجي الاقتصاد المنزلي تخصص إنتاج الملابس من وجهة نظر أرباب العمل والأدب النظري؟

٢- ما المعايير المطلوبة لتطوير مناهج الاقتصاد المنزلي تخصص إنتاج الملابس القائمة على توجهات الاقتصاد المعرفي وكفايات الخريجين؟

٣- ما درجة مراعاة معايير الاقتصاد المعرفي وكفايات الخريج في محتوى مناهج الاقتصاد المنزلي تخصص إنتاج الملابس الحالية من وجهة نظر معلمي التخصص ووثائق المنهاج الرسمي؟

٤- ما الأُمُوذج المقترح لتطوير مناهج الاقتصاد المنزلي تخصص إنتاج الملابس وفقا لمعايير الاقتصاد المعرفي لتحقيق كفايات الخريج المطلوبة لسوق العمل الأردنية؟

وللإجابة عن السؤال الأول فقد تم بناء صحيفة مقابلة شبه مقننة اشتملت على أربعة مجالات للحصول على بيانات كمية ونوعية من أفراد عينة الدراسة للتعرف على متطلبات سوق العمل الأردنية من كفايات خريج الاقتصاد المنزلي تخصص إنتاج الملابس من وجهة نظر أفراد العينة، وقد اختيرت العينة من أرباب العمل في قطاع صناعة الألبسة الجاهزة، في محافظة العاصمة ومثلت هذه العينة أرباب العمل في المناطق

الصناعية المؤهلة والمصانع غير المؤهلة المنتشرة في منطقة العاصمة عمان، وتم التحليل النوعي للبيانات التي جمعت من المقابلات، كما تم استقصاء هذه الكفايات في الأدبيات ذات العلاقة، وذلك لاستخلاص متطلبات سوق العمل من كفايات خريج إنتاج الملابس.

وللإجابة عن السؤال الثاني جمعت الأدبيات المتعلقة بتطوير المناهج في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفي، إضافة للمعلومات التي توفرت من الإجابة عن السؤال الأول حول متطلبات سوق العمل، ووضعت في قائمة معايير لتطوير مناهج الاقتصاد المنزلي، ثم استخلص من هذه المعايير والدراسات السابقة قائمة بالكفايات التي يؤمل أن يمتلكها خريج التعليم المهني تخصص إنتاج الملابس للدخول إلى سوق العمل والنجاح فيه.

أما السؤال الثالث فكانت الإجابة عنه في جزأين، الأول يتمثل في تقييم درجة تمثل معايير التطوير وكفايات خريج إنتاج الملابس في المنهاج الحالي على المستوى التخطيطي، من خلال القراءة الناقدة التحليلية للوثائق المنهجية للعام الدراسي (٢٠٠٣/٢٠٠٤) (الخطوط العريضة، ووثائق مناهج المباحث التخصصية وعددها (٤) مباحث) باستخدام استمارة تحليل وثيقة المنهاج التي تم بناؤها وفق قائمة كفايات الخريج ومعايير التطوير المستخلصة من إجابتي السؤالين الأول والثاني، أما الجزء الثاني من التقييم فكان على المستوى التنفيذي من خلال استبانة تم بناؤها لهذا الغرض، واعتمد فيها على نموذج ستفلبيم (Stufflebeam) للتقييم (CIPP) وكانت العينة المستجيبة لها من جميع معلمي ومعلمات إنتاج الملابس في مديريات التربية والتعليم لمحافظة العاصمة وعددهم (٦٠) معلما ومعلمة، إضافة للمعلومات التي تم التوصل إليها من التحليل النوعي للمعلومات المستقاة من مقابلات أرباب العمل في قطاع صناعة الألبسة والمتعلقة بمستوى الخريج وكفايات المنهاج التي يتعرض لها خلال دراسته في المرحلة الثانوية، هذا وقد تم التأكد من صدق الأدوات و احتساب ثباتها.

وللإجابة عن السؤال الرابع وهو النموذج المقترح، فمن خلال الإجابة عن الأسئلة الثلاثة ودراسة النماذج المختلفة في مجال مناهج التعليم المهني، تم التوصل إلى المحاور الأربعة المكونة للنموذج المقترح وهي: العمليات التحضيرية، إعداد وثيقة المنهج، التجريب ومستلزمات التطبيق، ضبط الجودة وتقييم المنهج المطور، وعرض النموذج على عدد من المحكمين للتأكد من صدقه.

وقد دلت النتائج بشكل عام على أن متطلبات سوق العمل الأردنية تتركز في تمتع العامل بكفايات شخصية ذات علاقة بالقيم والاتصال الإنساني، وان المعايير المنشودة للتطوير وفق توجهات الاقتصاد المعرفي هي معايير تركز في معظمها إلى أن يكون المتعلم هو محور العملية التعليمية مع إعطاء المجال الأوسع للتدريب الميداني الهادف إلى معايشة المتعلم الحقيقية لبيئة العمل وثقافته، وأن المناهج الحالية لتخصص إنتاج الملابس لا تتماشى مع هذه التوجهات والمتطلبات، وبناءً على ما تقدم فإن النموذج المقترح هو محاولة لسد هذه الفجوات، وليضع خطة عمل للتطوير تتسم بالموضوعية والنهج العلمي، من لحظة التفكير بالتطوير واختيار الفريق المطور حتى تجريب المنهج المطور ودفعه للتنفيذ في المدرسة.

ولكي تتحقق فاعلية هذا النموذج، توصي الباحثة باعتماده في عملية تطوير المناهج التي تتم حالياً وأن يصار إلى إيجاد شراكة مجتمعية حقيقية في عملية التطوير والتنفيذ لهذه المناهج، وبناء نظام لجمع المعلومات عن سوق العمل حتى يتم تزويد فريق التطوير بها وتوجيه عملية التطوير نحو تلبية متطلبات سوق العمل ومواجهة المتغيرات التي تطرأ عليه، وبالتالي إعداد الكوادر البشرية المؤهلة اللازمة من خلال النظام التربوي بمناهجه المتطورة.

Abstract

Constructing a Model for Developing the Home Economics Curricula in Comprehensive Vocational Secondary Education Consistent with the Knowledge- Based Economy Requirements and the Jordanian Labor Market.

Prepared by: Abeer Mustafa Khalil El-kiswani

Supervisor: pro. Adnan Hussein Al-jadri

Dr. Monther Wasef Al-masri

The current study aimed at constructing a model for developing the home economics curricula in vocational comprehensive secondary education that is consistent with the requirements of the knowledge economy and the Jordanian labor market. The study answered the following questions:

١. What are the requirements of the Jordanian labor market of the home economics graduate's competencies, specializing in clothes production, as perceived by employers and related literature?
٢. What are the standards required to develop home economics curricula specialization in clothes production that are based on the orientations of the knowledge economy and the graduate competencies?
٣. To what extent do the standards of the knowledge economy and the graduate competences assimilate into the content of the current home economics curricula, specializing in clothes production, as perceived by its teachers and the formal documents of curricula?
٤. What is the proposed model for developing home economics curricula, specializing in clothes production, in accordance with the standards of home economics and the graduate's competencies recommended by the Jordanian labor market?

By reviewing the answers to the three questions and by scrutinizing the different models used in vocational education curricula, the researcher was able to construct the four major components of the proposed model. Those included.

Preliminary operations, preparing the curriculum document, trial and application requirements, and evaluation of the developed curriculum.

The proposed model was submitted to a number of referees to ensure its validity.

The results showed that the requirements of the labor market centered on the personal competencies of the worker that relate to values and humanistic communication. The results also revealed that the pursued standards for development according to the inclinations of the knowledge economy stress the need for the learners to be the center of the teaching- learning process and the need to give due attention to field training that will help familiarize the learners with the actual work environment. The results also showed that the current curricula in the area of clothes production do not cope with these inclinations and requirements.

In light of the aforementioned results, the proposed model tries to fill these gaps, and design an action plan for development that is both objective and scientific in method from the moment we think of the development process through choice of the development team and trial of the curriculum in the school.

To ensure the effectiveness of the model, the researcher recommends that this model should be adopted in the process of developing the current curricula. The researcher also recommends that a real societal partnership to develop and implement these curricula should be established. A system for gathering information about the labor market is also recommended in order to help the development team steer the development process towards fulfilling the requirements of the labor market and facing the changes that may affect this market. This will eventually lead to preparing a competent and qualified human cadre through an educational system that applies developed curricula.

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وأهميتها

المقدمة

إن من أهم التحديات التي تواجه العالم اليوم، والتي تؤثر بشكل مباشر في بنية التعليم وبيئته وأهدافه ومناهجه واستراتيجيات التعلم والتعليم وفي إدارة المؤسسات التعليمية، هي متغيرات العصر المتسارعة والمتماثلة في: الثورة العلمية المعرفية المتنامية، وتطور وسائل الاتصال والاعلام والمعلومات، واستثمار الفضاء، وانتشار الشبكة العنكبوتية(الانترنت)، والتغير الاجتماعي المتسارع، والتغير الكبير في عالم الاقتصاد والمال، وعولمة الاقتصاد، وانتشار التصنيع الذي يعتمد على المعلوماتية والتقنية المتطورة، وتطبيق أنظمة الجودة والمواصفات القياسية العالمية (ISO)... كل ذلك أدى الى التفكير بضرورة تطوير المؤسسات التعليمية والتدريبية، لتصبح أكثر انفتاحاً وتميزاً واثقاً وتجويداً لمهامها ونتائجها (العبدالله، ٢٠٠٣).

وبتعاظم أهمية المعرفة في الاقتصاد، ودخولها كعنصر أساسي في تنافسية الصناعة واستدامتها، وتنمية كافة قطاعات الانتاج والخدمات، التي تتضح من خلال زيادة نسبة الصادرات المعرفية وصادرات الخبرة (Know-how) وصادرات الخدمات المعرفية من استشارات ومعلومات، أصبحت سمة الاقتصاد في هذا العصر الاقتصاد المبني على المعرفة (Knowledge- Based Economy). هذا التوجه في الاقتصاد الذي يركز على انتاج السلع والخدمات المبنية على المعرفة ووحدتها البايت (Byte) الذي يمثل حرفاً واحداً وهو الوحدة الأساسية للذاكرة القابلة للعنونة في معظم أجهزة الحاسوب، أدى إلى تغير في عمليات الانتاج والتسويق، فالسلعة المعرفية تنتج مرة واحدة وتباع ملايين المرات، بعكس السلع المادية التي يجب أن تنتج وتباع في كل مرة (مرياتي، ٢٠٠٢).

هذه التغيرات في الاقتصاد العالمي وظهور عصر المعلومات، أحدثت تغيراً في منظومة التربية (سياساتها، ومؤسساتها، ومناهجها، وأساليبها) وذلك بسبب النقلة النوعية الناجمة عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي أحدثت نقلة مجتمعية هي في جوهرها نقلة تربوية كون التربية متغيراً منسجماً مع التحول المجتمعي وحركاته، وهي أكثر جوانب المجتمع عرضة للتغير.

فعندما تتوارى أهمية الموارد الطبيعية والمادية وتبرز المعرفة كأهم مصادر البنية الاقتصادية والاجتماعية، تصبح عملية تنمية الموارد البشرية التي تنتج هذه المعرفة وتوظفها، هي العامل الحاسم في تقدم المجتمع وحضارته. وهكذا يصبح الاستثمار في التربية (كونها المسؤولة عن تنمية الموارد البشرية) هو أكثر الاستثمارات عائداً بعد أن تبوأَت تنمية البشر قمة هرم الصناعات في عصر المعلومات (الفار، ٢٠٠٠).

من هنا كانت عناية التربية في تكوين الإنسان القادر على التكيف مع التغيير، والممتلك لأدوات المعرفة والمهارات والقابليات والمواقف والاتجاهات التي تجعله قادراً على التعايش مع أي تغيير. بل على إبداع التغيير، وهو الحل لمواجهة ظاهرة التغيير، فالتربية التي تستطيع أن تواكب التغيير وتبدعه هي تلك التي تكون إنساناً قابلاً لأن يتعلم، لا إنساناً متعلماً فحسب (عبد الدايم، ٢٠٠٠).

فالمعرفة في مضمون مفاهيم التنمية الإنسانية، تُعد من الحقوق الإنسانية الأساسية، فهي سبيل بلوغهم للغايات الإنسانية الأخلاقية (الكرامة، والعدالة، والحرية) وهي العنصر الجوهرية في الإنتاج والمحدد الأساسي للإنتاجية، فتضافر اكتساب المعرفة مع القدرة الإنتاجية في المجتمع، يزيد من القيمة المضافة لهذه الأنشطة الإنتاجية والتي في مضمونها تركز على كثافة المعرفة، والتقدم المتسارع للمعارف والقدرات، وهذه النشاطات هي التي تخلق القدرة التنافسية على الصعيد العالمي والمدخل الرئيسي للتنمية في المجتمعات النامية.

فالثروة المعرفية هي رأس مال معرفي مستخدم في إنتاج معارف جديدة تؤدي بدورها إلى نمو الثروة المعرفية، التي هي معين المعرفة البشرية، والنشاط الإنساني في القدرة على نشر وتوليد المعرفة على مستوى الفرد والمنظومة المجتمعية هو التعلم (UNDP، ٢٠٠٣) أي أن رأس المال المعرفي يستثمر في رأس المال البشري، وهذا الاستثمار يتأثر من خلال التعليم والإعداد المهني، الذي من شأنه أن يزيد في فرص العمل أمام الفرد، ويحسن إنتاجيته، فالتعليم يتيح لعملية الإنتاج بكاملها أن تستفيد من العوامل الخارجية الايجابية، ويصبح المتعلم بإمكانه استخدام رأس المال بكفاءة أكبر ومن ثم تزداد إنتاجيته، ويتمكن من استنباط أشكال جديدة للإنتاج. علاوة على أنه يعمل على إيصال ثمار تعلمه لزملائه في العمل، فيتعلمون منه ويصبحون أكثر إنتاجية. فالاستثمار في رأس المال البشري يمكن القوة العاملة من التعامل مع التقنيات الحديثة وتحسين مستوى إنتاجيتها. وفي هذا الصدد تتناول أدبيات البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي العلاقة الإيجابية بين الاستثمار في رأس المال البشري والتوسع في دائرة العمل المنتج وزيادة

الإنتاجية، وتشكل بلدان شرق آسيا نموذجاً، شكّل فيها الاستثمار في رأس المال البشري عاملاً للإنتاج بديلاً عن الموارد الطبيعية، فالميزة في التصنيع قامت على وجود قوى عاملة تتمتع بمستوى تعليمي رفيع (عيسى، ١٩٩٧).

ويرتبط التعليم المهني والتقني بالعملية الإنتاجية والاقتصاد ارتباطاً وثيقاً، لدوره الرئيس في إعداد الموارد البشرية وتنميتها، ويؤدي هذا النوع من التعليم دوره بفاعلية إذا كان وثيق الارتباط بالطلب الفعلي على المهن، و تطابق هذا الإعداد للموارد البشرية مع فرص العمل المتاحة، ومتمحور حول احتياجات ميادين العمل الحالية والمتوقعة، وتقل فاعليته إذا ارتبط بسياسة العرض فقط (Atwan, ١٩٩٩).

وكما ظهرت آثار الثورة المعرفية وعصر المعلومات على التربية ونظمها، فقد امتد أثرها لتشمل المهن بشكل واضح، من حيث المحتوى والهيكلية، فاختلفت بعض المهن، لتظهر مهن جديدة لم تكن تُعرف سابقاً. حتى أن طريقة أداء هذه المهن اختلفت، فالتقنية المستخدمة، وموقع العمل الذي لم يعد بالضرورة المصنع أو الورشة، والتواصل بين الأفراد، كل ذلك جعل من أداء المهنة اداءً مختلفاً عما سبق، وبطبيعة الحال فإن هذا التغيير في المهن، يستلزم تغييراً وتطويراً لمنهج التعليم التي تقود إلى المهن المختلفة وذلك تلبية لمطالب أصحاب العمل من القوى العاملة التي هي عصب الإنتاج، والتي يجب أن تمتلك المعرفة، والمهارة اللازمة للعمل، والجودة، وسلوكيات العمل، حتى تستطيع هذه القوى العاملة مواجهة التغييرات المستمرة في أنماط الإنتاج، واستراتيجيات التسويق، والتكيف مع كل ما هو طارئ في محتوى المهنة، أو هيكلتها، أي إمكانية الحراك الأفقي بين مهن القطاع الصناعي (العلوي، ٢٠٠٤).

فالمواصفات التي يركز عليها صاحب العمل في القوى العاملة تعود إلى أن:

العمليات الإنتاجية سواء في الجانب الخدمي أم الصناعي، تتجه نحو التعقيد والتشابك، الأمر الذي يرفع من توقعات صاحب العمل بالنسبة للعامل متعدد المهارات (Multiple skills) إلى جانب التخصصية في العمل مثلاً: امتلاك العامل المهارات الأساسية في التعامل مع أنظمة تقنية المعلومات وتطبيقاتها، بالإضافة إلى مهارات البيع وخدمات الزبائن...

المنافسة شديدة للحصول على أكبر حصة في السوق، وتبني المؤسسات استراتيجياتها على أساس توفر الموارد البشرية، ذات القدرات المتميزة على صعيد أداء العمل والتطوير الذاتي المستمر باعتماد أساليب وتقنيات التعلم الذاتي.

سقف التوقعات بالنسبة لأخلاقيات العمل وسلوكياته إلى جانب الأمور التقليدية كالسلوك السليم والدقة في المواعيد، والعمل بروح الفريق، تؤكد على ضرورة تمتع العامل بالمقدرة على توفير الرعاية المناسبة للزبائن، والتطور، والتعليم، والإحاطة التامة بالمؤسسة وما تمارسه من أنشطة إضافة إلى ولائه للمؤسسة، وذلك بهدف مواجهة المنافسة في سوق العمل.

مهارات الاتصال الجيد، والمخاطبة وتعدد اللغات (بالذات اللغة الإنجليزية باعتبارها لغة العمل (Business language) محلياً ودولياً)، من بين الاحتياجات الرئيسة في عالم العمل اليوم (العلوي، ٢٠٠٤).

وبإمعان النظر في هذه العناصر التي ينشدها صاحب العمل في القوى العاملة، وهو بهذا يمثل وجهة نظر سوق العمل، فإن التعليم المهني المعني بهذا الأمر، عليه أن يترجم هذه المتطلبات إلى كفايات تعليمية، ويحرص على أن يمتلكها المتعلم الذي يتخرج من التعليم المهني ويلتحق بسوق العمل أو مواصلة التعليم العالي.

وبما أن المناهج هي جوهر التعليم المهني والتقني، وهي التي تترجم سياسته العامة والتفصيلية وتحقق أهدافه في إعداد الموارد البشرية المؤهلة وتنميتها، فإنه من الأهمية بمكان تطوير هذه المناهج بحيث تستجيب بمرونة كافية للتغيرات التقنية والاجتماعية، وتتيح فرص التعلم والتأقلم مع عالم العمل تمهيداً للالتحاق به، كما تعمل على توطين التقنية والعمل على تطويرها وتجديدها، وتنمية قدرات المتعلمين في مجالات المعلوماتية، والحاسوب، والاتصال، والعمل على تقييمها من خلال دراسات متابعة الخريجين في مواقع عملهم، لتحسينها وتطويرها بما يتلاءم ومتطلبات العمل ووضع نظام لضمان جودة هذه المناهج (Atwan, ١٩٩٩).

وتجدر الإشارة هنا إلى توجه وزارة التربية والتعليم منذ العام ٢٠٠٢ نحو تحسين وتطوير المناهج من خلال دعوتها إلى منتدى التعليم في الأردن المستقبل، وترجمة توصياته ونتائجه إلى مشروع تربوي يهدف إلى الإصلاح والتوجه نحو اقتصاد مبني على المعرفة، حيث بدأت في شهر تموز من العام ٢٠٠٣، بتشكيل فرق لتطوير المناهج المدرسية (ضمن المكون الثاني للمشروع، وهو تغيير البرامج والممارسات لتحقيق

نتائج تعليمية تنسجم مع اقتصاد المعرفة / تطوير المناهج وقياس التعلم)، وتعمل هذه الفرق حالياً على وضع الأطر العامة للمناهج تمهيداً لصياغة محتوياتها ومضامينها لاحقاً، بحيث يكون المتعلم محور العملية التعليمية، فهو المتلقي للخدمة التربوية، وهو نتاجها الذي سيسهم في بناء اقتصاد الوطن المتجه نحو الاقتصاد المعرفي (وزارة التربية، ٢٠٠٢).

وبما أن المناهج الدراسية هي الترجمة الحقيقية للنظام التربوي المؤسس على فلسفة المجتمع وأيديولوجيته وقيمه، ومن خلالها تتحقق الغايات التربوية المنشودة، فإن تطوير هذه المناهج يستهدف الكفاية الداخلية للتعليم (مدخلات وعمليات العملية التعليمية التعلمية) وتحقيق تعلم أكثر كفاءة وإنتاجية، بحيث ينشد هذا التطوير إيجاد صورة جديدة لمواطن المستقبل الذي سيشارك في صناعة مستقبل أفضل لنفسه ومجتمعه ووطنه.

وفي ضوء دراسات تقييم المناهج والكتب المدرسية الحالية والتي أجراها عدد من الباحثين الأردنيين سواء على المستوى الوطني المتمثل بالمؤسسات والأفراد (وزارة التربية والتعليم، إدارة التعليم المهني، ١٩٩٦، و٢٠٠٠، ومركز تنمية الموارد البشرية، ٢٠٠٠، و٢٠٠٢، والعجلوني، ١٩٩٨، وAyoubi, ١٩٩٨، أم على المستوى الخارجي الذي قدمه الخبراء الأجانب حول هذه المناهج والكتب (Amit Dart & Indermit Gill, ١٩٩٨) فقد بينت هذه الدراسات أن هذه المناهج في غالبيتها مبنية على المفهوم الذي يتمحور حول المعلم والمادة التعليمية، ولا يعطي الأهمية المطلوبة لكل من المتعلم والمجتمع، وهما العنصران الأساسيان في العملية التربوية وفي تحقيق غاياتها، كذلك ظهور عدم التلاؤم بين مخرجات التعليم الثانوي واحتياجات سوق العمل وعجز مؤسسات التعليم العالي عن استيعاب خريجي التعليم الثانوي، وإخفاق أكثرهم في الوصول إلى متطلبات الدخول إلى تلك المؤسسات وذلك لتفجر المعرفة من جهة، وللحاجة الماسة إلى ثقافة عريضة، تمكّن صاحبها من التكيف بسرعة مع التغيرات في المهنة مستقبلاً، وتسمح له بالانتقال بسهولة من مهنة إلى أخرى إذا ما اقترن هذا الانتقال ببرنامج تدريب مناسب.

من هنا فإن الحاجة ملحة إلى تطوير عملية التعلم والتعليم بحيث يكون المتعلم هو المحور الرئيسي لها، فيكيف تختار هذه المناهج التي ستحقق صورة مواطن المستقبل (النموذج الجديد لإحداث التنمية)؟ وما الذي يجب أن يتعلمه الفرد ليتمكن من الوصول إلى هذه الصورة؟ وكيف ستتواءم الكفاية الداخلية للنظام التعليمي المكون من جميع مدخلات العملية التعليمية التعلمية وعملياتها (المناهج و المعلم و البناء المدرسي و التقويم التربوي وأساليب التدريس، الخ) مع الكفاية الخارجية المتمثلة بالتوافق بين

مخرجات نظم تنمية الموارد البشرية وبين الحاجات التنموية ومتطلبات سوق العمل؟ وهل تتجاوب المخرجات مع التنوع والتعدد القائمين والمتوقعين والتغير المستمر في مجالات العمل وتخصصاته؟ وللإجابة عن كل هذه التساؤلات وغيرها، وانسجاماً مع التطورات العالمية والوطنية، والمناحي الحديثة لتوجه التربية نحو تطوير مناهجها وفق ما يحقق الاقتصاد المبني على المعرفة، وتزويد المتعلمين بالمهارات والخبرات اللازمة لتمكينهم من توظيفها في الحياة العملية، وتسخير التقنيات لإنتاج المعرفة وتطويعها واستثمارها من أجل تنمية المجتمع وتنمية احتياجات أفرادها، ونظراً للصلة الوثيقة بين مناهج التعليم الثانوي المهني الشامل فرع الاقتصاد المنزلي (إنتاج الملابس على وجه التحديد نموذج للدراسة)، والأهداف التربوية من جهة، والاحتياجات التنموية ومتطلبات سوق العمل والإنتاج من جهة أخرى، فتصبح هناك حاجة ملحة وضرورية لمعرفة دور هذه المناهج في تنمية الشخصية المتوازنة للفرد، وتطوير قدراته بشكل خاص، ومعرفة مدى تجاوبها مع متطلبات سوق العمل والحاجات التنموية في المجتمع بشكل عام.

مشكلة الدراسة:

يعتبر الاقتصاد المنزلي أحد فروع التعليم الثانوي الشامل المهني، والذي يرفد سوق العمل في كل عام بكوادر بشرية ذات تأهيل مهني ومعرفي محدد وفقاً للمناهج المدرسية الحالية، ونتيجة للدراسات المحلية والأجنبية التي أجريت على هذه المناهج، تبين أن هذه المناهج لا ترقى إلى المستوى الذي يمكن الخريج من امتلاك كفايات ومهارات يتطلبها قطاع الصناعة أو قطاع الخدمات (حسب التخصص الملتحق به خريج الاقتصاد المنزلي). من هنا وجب تقصي واقع هذه المناهج، ومحاولة وضع تصور جديد لكيفية تطويرها لتلبي حاجات كل من الفرد والمجتمع وسوق العمل، وتأتي هذه الدراسة في الوقت المناسب لتسهم في وضع النموذج المقترح لتطوير مناهج الاقتصاد المنزلي تخصص إنتاج الملابس، والذي سيعين واضعي المنهاج الجديد الذي تنشده وزارة التربية والتعليم في مشروعها الإصلاحية، للسير على خطاً مدروسة ومنهجية علمية تجعل من عملية التطوير أمراً ميسوراً ومحققاً للنتائج المرجوة، واقتراح نموذج (خطة عمل) لتطوير مناهج الاقتصاد المنزلي في التعليم الثانوي الشامل المهني بما ينسجم ومتطلبات الاقتصاد القائم على المعرفة وسوق العمل الأردنية بغرض التنمية البشرية وتوفير الحاجات المستقبلية للاقتصاد الوطني.

لذلك فإن الغرض من هذه الدراسة هو بناء أُمودج لتطوير مناهج الاقتصاد المنزلي في التعليم الثانوي الشامل المهني بما يتواءم مع متطلبات الاقتصاد القائم على المعرفة وسوق العمل الأردنية ؟

عناصر الدراسة:

وللوصول إلى بناء الأُمودج المقترح، ستجيب الدراسة عن الأسئلة الآتية:

١- ما متطلبات سوق العمل الأردنية من الكفايات التي يجدر امتلاكها من قبل خريج الاقتصاد المنزلي، تخصص إنتاج الملابس، من وجهة نظر أرباب العمل والأدب النظري؟

٢- ما المعايير المطلوبة لتطوير مناهج الاقتصاد المنزلي، تخصص إنتاج الملابس، القائمة على توجهات الاقتصاد المعرفي وكفايات الخريج؟

٣- ما درجة مراعاة معايير الاقتصاد المعرفي وكفايات الخريج في محتوى مناهج الاقتصاد المنزلي، تخصص إنتاج الملابس، الحالية من وجهة نظر معلمي التخصص ووثائق المنهاج الرسمي ؟

٤- ما الأُمودج المقترح لتطوير مناهج الاقتصاد المنزلي، تخصص إنتاج الملابس في التعليم الثانوي الشامل المهني، وفقاً لمعايير الاقتصاد المعرفي لتحقيق كفايات الخريج المطلوبة لسوق العمل الأردنية؟

أهمية الدراسة:

ترتبط أهمية هذه الدراسة بجملة من الحقائق والمعطيات، نجلها في الآتي:

- الدور الهام والبارز للتعليم المهني في التنمية البشرية المستدامة، وفي تنمية الاقتصاد الوطني، ومن خلال تزويد المتعلم وإكسابه الكفايات والمهارات والاتجاهات التي يتطلبها سوق العمل، وبالتالي فإن تناوله بهدف تحليل مناهجه وتقديم أُمودج لتطوير مناهجه، سيسهم في تأكيد دوره وفعاليته وإثبات جدواه الاقتصادية والتربوية.

- دور المنهاج التربوي في تمكين المتعلم من كفايات منظومة الاقتصاد المعرفي، وهذا التمكين هو الذي ستقوم الدراسة بالتعرف إليه وتحديد درجة تركيزه على هذه الكفايات، والذي يعتبر معياراً من معايير الحكم على جودة المنهاج ومواءمته لحاجات المجتمع والفرد وهو الذي سيقود إلى وضع معايير التطوير المنشودة للمنهاج المطور الملائم لعصر المعلومات ومجتمع المعرفة.

- تتناول الدراسة مناهج الاقتصاد المنزلي كأحد فروع التعليم المهني، وبالأخص تخصص إنتاج الملابس، الذي يعد ذا علاقة وطيدة مع قطاع صناعة الألبسة في السوق المحلي، حيث أن صناعة الألبسة من مرتكزات الاقتصاد الوطني، والدليل على ذلك وجود العديد من المدن الصناعية المؤهلة في مختلف مناطق المملكة الأردنية الهاشمية والتي في مجملها تقوم على صناعة الألبسة وتستقدم العمالة الوافدة المؤهلة، لاعتقادها بأن العمالة المحلية لا تمتلك الكفايات المطلوبة لعمال المعرفة (عمال القرن الحادي والعشرين)، وبذلك ستحاول الباحثة من خلال النموذج الذي ستطوره الارتقاء بمستوى عمال المعرفة على المستوى الوطني في قطاع صناعة الألبسة.

- تبني هذه الدراسة نموذجاً لتطوير مناهج الاقتصاد المنزلي، تخصص إنتاج ملابس، وتعتبر دراسة أولى في مجال بناء النماذج التطويرية لمناهج التعليم المهني، حيث أن الباحثة لم تجد في وثائق إدارة المناهج / وزارة التربية والتعليم ما يشير إلى وجود نموذج موثق ومعتمد لبناء المنهاج، بل هي نماذج توليفية تركز في مجملها على عناصر المنهاج الأربعة، ولا تتبع منهجية علمية موثقة في بنائها، وهذا النموذج المقترح يعد محاولة لتحسين وإصلاح ما هو موجود، وبذلك يتجاوب مع توجهات الوزارة في إصلاح وتغيير المناهج المدرسية لتواكب التفجر المعرفي والتوجه نحو الاقتصاد المعرفي.

مصطلحات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية:

النموذج: هو بنية منظمة ومتكاملة للمنهاج تسبق عملية تطوير منهاج الاقتصاد المنزلي، ويشمل الإطار النظري للتطوير الذي يكون أساساً تجرى في ضوءه العملية التطويرية، ويتناول النموذج كلاً من: الأهداف التي ينبغي تحقيقها، والمتطلبات والعناصر الأساسية اللازمة للتطوير، ومعايير تقييمها.

المنهاج: الوثيقة المكتوبة لمناهج التعليم المهني فرع الاقتصاد المنزلي تخصص إنتاج الملابس وخطوطها العريضة في مرحلة التعليم الثانوي والتي أقرتها وزارة التربية والتعليم في العام الدراسي (١٩٩١/١٩٩٢).

التعليم الثانوي الشامل المهني: أحد مسارات التعليم الثانوي الشامل (أكاديمي - مهني) و يهدف إلى إعداد الطالب مهنيًا أثناء دراسته في الصفين الحادي عشر والثاني عشر في المرحلة الثانوية، ويشمل الفروع التعليمية التالية: (الصناعي و الزراعي و الفندقية و التمريض و الاقتصاد المنزلي). ويتقدم طلبته لامتحانات شهادة الدراسة الثانوية المهنية.

الاقتصاد المنزلي: أحد فروع التعليم الثانوي الشامل المهني الذي يتيح للطالب الملتحق به اختيار تخصص ما من بين التخصصات الخمسة وهي: إنتاج الملابس و التجميل و تربية الطفل ورعايته و التصنيع المنزلي و الحرف التقليدية، ويلتحق الطلبة بهذا الفرع من الجنسين وبخاصة في إنتاج الملابس والحرف التقليدية.

الاقتصاد القائم على المعرفة: هو الاقتصاد الذي يكون للتطور المعرفي والإبداع العلمي، الوزن الأكبر في نموه، ويقوم على تنمية الموارد البشرية (عمال المعرفة) علمياً ومعرفياً كي تتمكن من التعامل مع التقنيات الحديثة والمتطورة، فهو يعتمد على المعرفة التي يمتلكها العنصر البشري، كمورد استثماري، وكسلعة استراتيجية، وكخدمة، وكصدر للدخل القومي.

سوق العمل: هي مؤسسة اقتصادية يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه، أي يتم فيها بيع خدمات العمل وشراؤها وتتحدد نتيجة لنشاطها عناصر (التشغيل، والأجور، والبطالة)، وقد تكون محلية او قومية او عالمية حسب الاختصاص.

الكفاية: قدرات مكتسبة تنمي السلوك والعمل في سياق معين، يتكون محتواها من معارف ومهارات واتجاهات مندمجة يكتسبها المتعلم نتيجة مروره ببرنامج تعليمي معين، وبواسطتها يمارس عمله بمستوى معين من الأداء يتسم بالكفاية والفاعلية.

محددات الدراسة:

١- نظراً لتعدد التخصصات المهنية التي يشتمل عليها فرع الاقتصاد المنزلي وهي (إنتاج الملابس، والتجميل، وتربية الطفل، والتصنيع المنزلي، والحرف التقليدية) فإن البحث سيقصر فقط على تخصص واحد منها وهو (إنتاج الملابس).

٢- تتحدد مناهج الاقتصاد المنزلي الثانوي الشامل المهني لأغراض البحث في مناهج المباحث التخصصية وكتبها للصفين الأول والثاني الثانويين للعام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٤ وهذه المباحث هي: العلوم المهنية الخاصة وتدريباتها العملية، والرسم المهني، والإدارة والسلامة المهنية.

٣- اقتصر تحليل وثيقة المنهاج والكتب المدرسية على طريقة تحليل المحتوى التي ذكرت في اجراءات الدراسة وعلى المعايير الواردة فيها، لذا ينبغي الحذر عند تعميم نتائج هذا التحليل اذا اعتمدت طريقة أخرى ومعايير غير تلك المعتمدة.

٤- تقتصر إجراءات وتطبيق الدراسة على محافظة العاصمة (عمان).

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة

أولاً: الأدب النظري

"إن تغيّر المعرفة وتغيّر العلم والثقافة، ينبغي أن تقابله تربية من أجل التغير، أي تربية تعمل على تكوين إنسان قادر على التكيف مع التغير، يملك أدوات المعرفة والمهارة والمواقف والقابليات والاتجاهات التي تجعله قادراً على التعايش مع أي تغيّر، بل على إبداع التغير، هذه التربية هي مفتاح الحل من أجل مواجهة ظاهرة التغير التي نعيشها، فالتربية التي تستطيع أن تواكب التغيّر وتبدعه هي التي تكون "إنساناً قابلاً لأن يتعلم، لا إنساناً متعلماً" (عبد الدايم، ٢٠٠٠، ص ٧).

من هنا نجد أن التربية ممثلة في التعليم المدرسي الذي يُقدّم لأفراد المجتمع من خلال المناهج الدراسية ليس بمقدورها أن تعزل عن البيئة وما يستجد فيها من متغيرات، وعليها تمثل هذه المتغيرات حتى تظل قادرة على تحقيق ما يعول عليها من طموحات، فالجودة جودّة مؤقتة، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرتها على تكوين الفرد وفق رؤية اجتماعية سياسية فكرية واضحة، يرضى بها أو يتفق عليها المجتمع بفئاته ومؤسساته، وأي تغيّر في هذه الرؤية يجب أن يقابله تغيّر في المناهج أي تطويرها (الشيخ، ١٩٩٩).

وإذا نظرنا إلى هذا التعليم المدرسي من وجهة نظر اقتصاديات التعليم على اعتبار انه استثمار في العنصر البشري له عوائد على الفرد والمجتمع يمكن تقييمها وقياسها، إضافة إلى انه خدمة تقدم للفرد كحق من حقوقه الإنسانية للتنمية البشرية، فإننا نجد أنّ هذا التعليم ذو بعدين رئيسيين فهو خدمة اجتماعية من ناحية، واستثمار في العنصر البشري من ناحية أخرى (أي أنه ذو جدوى اقتصادية). والتعليم المهني كمثال على ذلك، فهو يؤثر في التطور الاقتصادي بما يسهم فيه بأنواعه ومستوياته وأبعاده الكمية والنوعية، ويتأثر من جهة أخرى بهذا التطور الاقتصادي ومتطلبات سوق العمل الذي يتولى تحديد الاحتياجات ومعايير الأداء ومستوياته وأنواع التقنيات المستخدمة والقدرة على توفير فرص العمل والتمويل (المصري، ٢٠٠٣).

فالتعليم التقني والمهني كما نصت عليه اتفاقية التعليم التقني والمهني التي اعتمدها المؤتمر العام لليونسكو في دورته (٢٥) لعام (١٩٨٩): يعني جميع أشكال ومستويات العملية التعليمية التي تضمن (بالإضافة إلى المعارف العامة) دراسة التكنولوجيات والعلوم المتصلة بها، واكتساب المهارات العلمية والدرايات والمواقف والمدارك المتصلة بالممارسات المهنية في قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

أما التعليم التقني، فهو الإعداد المهني الذي يتم بعد الثانوية وبدرجة اقل من الدرجة الجامعية الأولى، ويقصد بالإعداد المهني/ التقني عملية حصول الفرد على مهارات ومعلومات واتجاهات أو تزويده بها أو تطويرها لديه بشكل يؤدي إلى تغيير سلوكه وأدائه ليصبح قادراً على القيام بجزء من عمل أو بعمل متكامل أو بمجموعة من الأعمال بشكل مناسب ويشمل الإعداد لتلك البرامج التي تعد المتدرب لمزاولة مهنة معينة، كما يشمل برامج رفع كفاءة العمال في مهنة يمارسونها.

واعتمدت المنظمات التربوية العربية والدولية مسمى "التعليم الثانوي المهني" للإعداد المهني الذي يتم في المرحلة الثانوية ضمن مدارس أو أقسام مهنية (كما هو معتمد في المملكة الأردنية الهاشمية).

فالتعليم المهني قضية تربوية في أهدافه وتوجهاته الإنسانية لأنه يُعنى بتربية الفرد وإعداده المهني وفي الوقت نفسه قضية اقتصادية لأنه يسهم في عناصر الإنتاج أي القوى العاملة (الموارد البشرية). فالتخطيط والتطوير لهذا النوع من التعليم يستلزم مشاركة وتضافر جهود القطاع التربوي والاقتصادي لضمان أفضل النتائج (المصري، ٢٠٠٣).

والموارد كما وصفها صالح (٢٠٠٢) هي الوسيلة النافعة الصالحة لإشباع حاجة إنسانية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وتقسم إلى عدة أنواع هي:

- موارد طبيعية حرة: (الأموال).

- موارد طبيعية: نادرة (المناجم، الأرض..).

- موارد بشرية: تتمثل في الجهد البشري سواء الذهني أم العضلي الذي يستخدم بشكل مباشر أو غير مباشر لإشباع الغايات الإنسانية.

- موارد اقتصادية: وهي نتاج المعرفة الإنسانية وما يترتب عليها من ابتكارات وتنظيمات وآلات في مجالات الإنتاج المختلفة، ويطلق عليها الموارد الحضارية، حيث يسفر ذلك الجهد عن إنتاج موارد جديدة تساعد في سرعة وفاعلية العملية الإنتاجية مستقبلاً.

وهكذا فإن الاستثمار في المورد البشري هام، لأن الزيادة في معدل تكوين رأس المال المادي لا تؤدي ثمارها في عملية التنمية الاقتصادية إذا لم تتم زيادة المعرفة والخبرات البشرية ويؤكد (شولتز) على ذلك بضرورة وأهمية الاستثمار في مجموعة الأنشطة المتصلة بتنمية وتحسين نوعية رأس المال البشري، كالخدمات الصحية التي تؤثر في رأس المال البشري كما ونوعاً والخدمات التعليمية بصفة عامة والتعليم المهني بصفة خاصة (صالح، ٢٠٠٢).

فالتعليم المهني والتقني من أكثر أنماط التعليم التصاقاً بمواطن الإنتاج، وقد يمتلك خريج التعليم المهني معلومات مناسبة عن تخصصه، إلا أنه لا يمتلك الخبرة المهنية والتقنية، حتى لو قضى وقتاً طويلاً في العمل، مما يحتم على البرامج التعليمية أن تكفل للمتعلم استمرار الحصول على الخبرة الحقيقية، أي أن يكون مفتوح القنوات، متصل الحلقات، لا يتوقف عند حد معين، فخريج التعليم المهني يجب أن تتوفر فيه السمات الآتية:

- امتلاك المهارات الخاصة بمهنة معينة.

- امتلاك المهارات الأساسية القابلة للتحويل إلى حقول مهنية أخرى.

- استثمار المهارات في مجالات جديدة.

- الفاعلية الذاتية (القدرة على المبادرة، والتصرف في المواقف غير المعتادة) (فرجاني، ١٩٩٨).

وكما جاء في الوثيقة التي قدمها (بيل ملفور) في اجتماع اليونسكو الدولي للخبراء بشأن التعليم الثانوي في القرن الحادي والعشرين الذي عقد في بكين عام (٢٠٠١)، فإن أهداف التعليم الثانوي في القرن الحادي والعشرين يجب أن تكون أكثر تركيزاً على الذكاء الاجتماعي وعلى إكساب الطلبة المهارات العامة اللازمة لأي نوع من العمل في ظروف عديدة متنوعة، وتضمن المنهج الدراسي مسارات حياتية، وأشكال متعددة للمعرفة ووسائل الاتصال، والمواطنة الصالحة، والبيئات والتكنولوجيا.

كما تضمنت توصيات شبكة عمالة الشباب المنبثقة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة (أيلول، ٢٠٠١) البند الثاني (العمل اللائق للشباب: دليل العمل) التوصية الثالثة (الاستثمار في التعليم والتدريب مدى الحياة) الفقرة (ج)، الإشارة إلى تحسين فرص الحصول على التعليم الثانوي والعالي والتدريب الفني

والمهني، وأهمية هذا التعليم والتدريب وفعاليتها، بحيث يصبح الشباب والشابات أكثر تأهيلاً للاستفادة من هذه الفرص في سوق العمل والتأقلم مع التغيرات السريعة في عالم العمل عن طريق:

١- توفير فرص الحصول على التدريب المهني كحق أساسي في توفير عمل مناسب.

٢- تشجيع روابط أوثق بين المناهج الدراسية للمهارات الفنية وبين احتياجات سوق العمل وربطهما بالمهارات الأخرى المساندة وبرامج الحاسوب اللازمة للنجاح في أسواق العمل عن طريق التعاون فيما بين منظمات أرباب العمل والنقابات العمالية ومؤسسات التدريب والتعليم والصناعة.

٣- تجويد نظم التدريب ترفع من مستويات المهارات وتيسر الانتقال السهل من المدرسة إلى العمل عن طريق الربط بين التعليم المهني وبيئة العمل.

٤- تشجيع ثقافة التعلم ووضع إطار التعلم مدى الحياة.

٥- تشجيع المساواة في فرص الحصول على التدريب الفني والمهني والتعليم العالي والتي تفتح الطريق أمام فرص العمل الجديدة.

٦- وضع وتحسين المعايير على أساس الصلاحية للعمل، وضمان اكتساب المهارات عن طريق التدريب (اليونسكو، ٢٠٠١).

كما وتشير وثائق اليونسكو أن على التعليم التقني والمهني أن يطور العملية التربوية الموجهة نحو العمل بحيث لا تستهدف تدريب الشباب لمهنة أو حرفة معينة، وإنما تعدهم للتكيف مع وظائف أو مهن متنوعة وتطور قدراتهم باستمرار لتمكينهم من مواكبة التطور الحاصل في أساليب الإنتاج وظروف العمل، وتعينهم في تحقيق الحراك في التشغيل وتيسير انتقالهم من مهنة أو فرع مهنة إلى أخرى (وثيقة المنظمة العربية، ١٩٩٧).

وعلى هذا الأساس طورت دول العالم المتقدمة نظم ومناهج التعليم المهني التي تعمل على إكساب متعلميها المهارات الفنية والتقنية المناسبة لتأهيلهم للعمل الإنتاجي تبعاً لاحتياجات سوق العمل. فالولايات المتحدة الأمريكية ينصب اهتمام التعليم المهني عندها على قياس قدراته في خدمة سوق العمل والنجاح الملموس في ذلك، ويعتمد هذا الجانب في الحكم على المناهج التعليمية وتطويرها، وهذه المناهج

تقوم على الكفايات (كفايات أساسية مطلوبة في الإعداد المهني بغض النظر عن التخصص المهني، و كفايات تخصصية تنفذ حسب متطلبات التخصص) وتصمم هذه المناهج وفق أسلوب الوحدات التأهيلية (Modules) التي تراعي قدرات المتعلمين وسرعتهم الذاتية في التعلم والإنجاز، ومستوى الإتقان المحدد في الكفاية (Competence Standards) هو المعيار (وثيقة المنظمة العربية، ١٩٩٧).

وتبني كندا مناهجها اعتماداً على التوصيف المهني بالتكامل مع المؤسسات الإنتاجية في سوق العمل وتركز على الكفايات المهنية، وتعتمد لأغراض التنفيذ الوحدات التأهيلية التي تراعي قدرات المتعلم والمرونة في مدة البرنامج التدريبي استناداً إلى اكتمال متطلبات التخرج (وثيقة المنظمة العربية، ١٩٩٧).

أما المملكة المتحدة فإن أنظمة التعليم المهني متعددة، وتستند مناهج هذه الأنظمة إلى الكفايات التعليمية والمهنية التي تراعي ارتباط التأهيل المهني باحتياجات سوق العمل، وتتضمن ثلاثة أنواع من الكفايات: أساسية، ومهنية تشمل مجموعة الكفايات التي تمكن المتعلم من استكشاف ميوله ورغباته والتأهيل لمهارات مهنية واسعة، و كفايات إضافية، وتُبنى هذه المناهج وفق أسلوب الوحدات التأهيلية (وثيقة المنظمة العربية، ١٩٩٧).

أما ألمانيا (فالنظام المزدوج) أهم سمة من سمات أنظمة التعليم المهني، ويتميز بمرونته وقدرته على التكيف تبعاً للمتغيرات الثقافية والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية، وترتكز فلسفة هذه الأنظمة التعليمية ومناهجها على الارتباط الوثيق بين المؤسسات التعليمية وسوق العمل، حيث تسهم هذه المؤسسات الإنتاجية والخدمية في عملية تخطيط المناهج وتنفيذها وتقويمها (وثيقة المنظمة العربية، ١٩٩٧).

نظم التدريب المهني:

تندرج نظم التدريب المهني ضمن نماذج ثلاثة هي:

- النموذج الأول: نموذج السوق (Market Model) ومعمول به في المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وهو تدريب لا يرتبط بنظام التعليم العام (مدارس مهنية)، فهو تدريب مهني له علاقة مباشرة بسوق العمل، يبادر فيه الفرد إلى التدريب والإعداد وهيكلته تدريبه المهني، وهكذا تنظم

العلاقة الكمية بين الحاجة والتدريب من خلال هذا النموذج، ويحدد الجانب النوعي بحسب طبيعة العمل ويُتاح فيه مبدأ تكافؤ الفرص (أي تتساوى فرص التدريب لكل من المتقدمين والمشتغلين في الجهة القائمة على التدريب، لا فرق بين هاتين الفئتين) ودور الحكومة هامشي في عمليات التأهيل المهني.

- النموذج الثاني: النموذج المدرسي ويوجد في فرنسا، وإيطاليا، والسويد، وعدد من الدول النامية، وهو تدريب مرتكز على المدرسة، أي الارتباط بين التعليم المدرسي والتأهيل المهني (الذي يلبي حاجات الصناعة). مما يتيح للفرد فرصة إكمال تعليمه العالي أو الالتحاق بسوق العمل وتتولى الجهات الحكومية المعنية بالتخطيط وبرمجة العلاقة الكمية بين الحاجة والتدريب، ولا يرتبط هذا التدريب بشكل مباشر بطبيعة الوظيفة ولكنه يلبي حاجات الفرد والمجتمع.

- النموذج الثالث: النموذج الثنائي (Dual System) كما في ألمانيا وسويسرا والنمسا، حيث توفر الدولة إطاراً عاماً وشاملاً لنوع التدريب المهني للشركات الخاصة وغيرها من مؤسسات التدريب الخاصة، ويسمى ثنائياً لأنه يتم في موقعين (موقع العمل ومدارس التدريب المهني) بهدف توفير متدربين مؤهلين مهنيًا، ويتميز بالانفصال التام بين نظام التدريب المهني ونظام التعليم العام، ويتم الحصول على العلاقة الكمية بين الحاجة والتدريب المهني من سوق العمل مباشرة، كما يحدد واقع التوظيف في الشركة الجانب النوعي للتدريب (المنظمة العربية، ١٩٩٧).

هذه النظم والمناهج الدراسية المهنية تعد الفرد إعداداً مهنيًا، ضمن أنواع رئيسة ثلاثة، ويبينها المصري (٢٠٠٣) على النحو الآتي:

١- مزاوله عمل في احد المجالات المهنية وفي مستوى مهني محدد، في ضوء التصنيف والتوصيف المهني لذلك العمل (المرحلة الثانوية).

٢- رفع كفاءة المتعلم في العمل أو مجموعة الأعمال التي يمارسها، وذلك ضمن إطار مفهوم التعليم المستمر والتربية المستديمة.

٣- عنصر من عناصر التعليم العام وتُشكل الجوانب المهنية والتقنية منه، ويكون الإعداد المهني فيه موجهاً لطلبة المدارس لتزويدهم بتربية وثقافة مهنية عامة أي التربية المهنية في المرحلة الأساسية.

مكانة العمل في المجتمع:

على الرغم من أهمية التعليم المهني ودوره في الاقتصاد الوطني، إلا أن النظرة المجتمعية لهذا النوع من التعليم ما زالت مؤثرة في تطويره وتجويده مخرجاته، وبالتالي في تكوين الفلسفة الخاصة به، حيث تشير الدراسات إلى أن ثمة ارتباط في النظم التربوية بين النشاطات التطبيقية والعملية والجوانب النظرية (التطبيق والفكر)، هذا الترابط يعود إلى نظريات فلسفية تعالج العلاقة القائمة بين العلم والعمل أو بين العقل والجسم، فبعض النظريات أعلت الجانب الفكري على العمل التجريبي، وبعضها الآخر اهتم بالجانب العملي كونه المصدر الأساسي للمعرفة الإنسانية. فالمكانة التي تحتلها الجوانب التطبيقية المهنية في التعليم ترتبط بالمكانة التي يحتلها العمل في المنظومة القيمية السائدة في المجتمع، وينعكس أثر ذلك على النظم التربوية، فالمجتمعات المتقدمة صناعياً وتكنولوجياً تُولي التعليم المهني عناية خاصة لتلبية احتياجاتها من الموارد البشرية المؤهلة في مختلف المجالات المهنية، بعكس المجتمعات النامية التي تولي التعليم الأكاديمي العناية الخاصة على حساب التعليم المهني الذي هو المصدر والوسيلة للتنمية الاقتصادية التي تساهم في تقدم المجتمع وتطوره.

وتاريخياً فإن مفهوم التعليم المهني والنظرة للعمل المهني تتفاوت بين المجتمعات المختلفة، ففي الحضارات القديمة كالحضارة المصرية/الفرعونية والحضارة الرومانية واليونانية، اتسمت نظرة المجتمع للعمل اليدوي بنظرة دونية، واتسم العمل الفكري بنظرة تقدير عالية، وجاءت الحضارة الإسلامية فمجدت العمل والعمل والشجعت المواطنين على العمل والكسب، وجاء ذكر ذلك في كثير من الآيات في القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة، فزاد الطلب على الأفراد المنتجين ونعمت المجتمعات العربية خلالها في بحبوحة من العيش لزيادة المنتجات وحرية انتقالها من بلد لآخر واستدعى ذلك تعليم وتدريب المواطنين عن طريق التلمذة المهنية (التقليدية) بأن يتعلم المواطن نقلاً عن معلمه (صاحب الصنعة) وكان يشرف على الصنعة في المدينة (شيخ الصنعة) ينظم شؤونها. ونتيجة لذلك ظهر التطور العمراني الصناعي والزراعي والتجاري في مختلف أنحاء الدولة الإسلامية، وما أن ضعفت الدولة انصرف الناس عن العمل، فضعف الإنتاج، وارتدوا إلى أفكارهم القديمة حول دونية العمل اليدوي، وتمجيد الأعمال الفكرية واللغوية، فكانت النتيجة التذني في الإنتاج وضعف بنية المجتمع مما أدى إلى سيطرة الغزاة المستعمرين والطامعين على ثروات الأمة.

أما فيما يتعلق بفلسفة التعليم المهني فلقد أكد (ابن سينا) على أهمية مساعدة الفرد في اختيار المهنة المناسبة، وضرورة وضع كل فرد في المكان المناسب له ولمجتمعهم ومساعدته في تحقيق التوازن مع الحياة، وان على صاحب الصنعة أن يزن أولاً طبع الصبي ويسبر قريحته ويختبر ذكائه ومن ثم يختار الصنعة التي تناسبه.

والفيلسوف العربي (أبو الحسن الماوردي) الذي كان له أكبر الأثر في التراث التربوي في العصر العباسي فقد أكد على تحليل المهن وتوصيفها وتحليل قدرات الفرد. كما ساهم (ابن القيم) في وضع أسس لاكتشاف الميول والقدرات ومن ثم تحديد نوع العمل الذي يمكن تدريب الصبي عليه ليعمل به مستقبلاً (القاسم، ٢٠٠٠).

واهتم العرب والمسلمون بالمهن والأعمال المختلفة، فالمفكر (ابن خلدون) الذي عاش في أواخر القرن الرابع عشر الميلادي، وضع أسس علم العمران البشري، حيث تضمنت مقدمته (مقدمة ابن خلدون) أنواع المهن وخصائصها البارزة، فقد أكد قيمة العمل وبرز شأن المصانع ووضعها في قمة الأعمال الشريفة، وهي عنده مركبة وعلمية تصرف فيها الأفكار والأنظار، ولهذا لا توجد غالباً إلا عند أهل الحضرة، ويرى أن تقدم الأمم يقاس بتقدم الصناعات فيها، وان المعاش هو إمارة وتجارة وفلاحة وصناعة. كما أكد ابن خلدون أن الصناعة تحتاج إلى معارف نظرية وتدريب عملي، ويعتمد الجانب العملي على التدريب والممارسة حتى يتم الإتقان، حيث يقول: "اعلم أن الصناعة هي ملكه في أمر عملي فكري، وبكونه عملياً فهو جسماني محسوس نقلها بالمباشرة يكون أكثر فائدة، والملكه صفة راسخة تحصل نتيجة استعمال ذلك الفعل وتكراره مرة بعد أخرى حتى ترسخ صورته".

وصنف ابن خلدون المهن في عدة فئات داخل كل فئة أنواع مثل:

- ١- صناعة الفلاحة: وتضم الحث والزرع وعلاج النبات.
- ٢- صناعة البناء: وتضم البناء والحجارة والأسقف والنقاشة.
- ٣- صناعة الحياكة: وتضم الغزل والنسيج وخياطة الملابس.
- ٤- صناعة النجارة: وتضم نجارة الأبواب والأثاث والخراطة.
- ٥- صناعة الطب: وتضم أساليب مداواة المرضى بالطرق المختلفة.

٦- صناعة التوليد: وتضم الولادة والعناية بالطفل (ابن خلدون، ٢٠٠٠).

وهكذا فقد ربط ابن خلدون بين التقدم في مجال التعليم وبين التقدم الاجتماعي والحضاري والثقافي وركز على تلاحم الناحية النظرية بالعملية (العلم والتطبيق).

و يتطلب العمل وفق الرؤية الإسلامية:

١- أن يؤسس على النية، بمعنى أن يخلص العامل النية لله تعالى في عمله.

٢- التزود بالعلم والتقنية (الأخذ بالأسباب التي تنجز العمل).

٣- بذل الطاقة في البحث عن المصادر وحسن استخدامها والمهارة في التحليل والاستخلاص والتفكير والتدبر والإبداع والطاقة النفسية في استمرار الدافعية واستنهاض القدرات والاستعدادات والفرص.

فالإسلام وضع أهمية التلازم بين العلم والنية والعمل، فالعمل مسبوق بالنية الخالصة لله، والنية مسبقة بالعلم أي أن يكون لدى الفرد العامل معلومات عن العمل تكون عنده اقتناعاً بضرورته وأهميته فيجد لديه دافعاً ذاتياً لإنجازه على أفضل وجه (شوق، ٢٠٠١).

لقد أشار (أفلاطون) إلى أهمية المهن والعمل في المجتمع، وشدد على أن تكون هذه المهن متناسبة مع قدرات الفرد واستعداداته، وقسم المجتمع إلى ثلاث طبقات اجتماعية في كتابه (الجمهورية) وهي: طبقة الحكام (الفلاسفة)، طبقة الجند (الحراس)، وطبقة العمال (الصناع) وكان الآباء الرومان يقومون بمساعدة أبنائهم في تشخيص قدراتهم وامكانياتهم المهنية من خلال أساليب عديدة أبرزها تمثيل الأدوار المهنية والاستكشاف الحرفي المهني (القاسم، ٢٠٠٠).

وهكذا طوّرت الأنظمة الغربية مجتمعاتها تربوياً وتعليمياً ونشأت فكرة التلمذة التقليدية لتعليم النشء على المهنة، فألمانيا طورت الفكرة مع التقدم الصناعي، بحيث أصبحت ابرز نظم الإعداد المهني في أوروبا، به تدعم الصناعة والإنتاج وتُطور مفهوماها الاجتماعي نحو العمل والمهنة والإعداد لها (يويبنفوك (٢)، ١٩٩٥).

وترى الباحثة أن غياب قناعة المواطن باعتبار العمل قيمة في نظامه القيمي، وتمجيد التعليم وإعطائه المركز الأول في أي نشاط اجتماعي واقتصادي، حتما سيخلق عدم توافق ما بين نواتج النظام التعليمي وفرص العمل المتاحة.

تطوير مناهج التعليم المهني:

يواجه مطورو مناهج التعليم المهني صعوبة فائقة في إيجاد صلة وثيقة بين التعليم المهني ومتطلبات سوق العمل، وفي الحفاظ على هذه الصلة، وتزداد المهن صعوبة بسبب السرعة الهائلة التي تتبدل وتتغير فيها شروط ومواصفات العمالة لمواكبة التطور التكنولوجي والعلمي في ميدان الأجهزة والمعدات الفنية، فعلى السياسة التعليمية التركيز بشكل مكثف على توفير الركائز اللازمة لإعداد خريجي التعليم المهني إعداداً جيداً مسايراً لحاجات سوق العمل سواء من ناحية التخصص أم المستوى المهاري والفني، وذلك من خلال:

١- تزويد المتعلم بالمعارف والمهارات والقيم اللازمة للعمل المستهدف.

٢- التعايش مع العصر التقني وتطوير وسائله (تمكين المتعلم في إطار إنساني شمولي)

٣- التوازن في تأهيل القوى العاملة حسب الاحتياجات المتغيرة ويتحقق ذلك بـ:

أ. التركيز على القاعدة العريضة في التأهيل أولاً.

ب. تفريعه حسب الاحتياجات مع إعطاء الأولوية للأطر الفنية المتوسطة التي يحتاجها الاقتصاد الوطني (يونيفوك، ١٩٩٧).

ولكي نصل إلى المواطن المنتج (الشخصية المنتجة) الذي هو محور التعليم المهني فإن علينا تطوير مناهجنا وإيجاد سياسة تعليمية موجهة نحو تكوين الرؤية الشاملة للشخصية التي نريد، وهذه الرؤية تتأثر وفق ما يراه اللقاني بقوى ضاغطة على محورين:

- محور طولي يتمثل في الإرث الثقافي والحضاري للأمة، إضافة لمواردها وامكاناتها.

- محور أفقي/ عرضي يتمثل في التغيرات التي تحدث محليا وإقليميا وعالميا، وخاصة ما يتعلق برأس المال وهياكل الإنتاج.

وطبيعي أن المواطن المنتج الذي نريد لا بد وأن يتأثر بعلاقة هذين المحورين معاً وما ينتج عن ذلك. مما يوجب التطوير والتغيير لهذه السياسة لتستجيب للمتغيرات والأحداث ونوعية المواطن المطلوب، وأوضح ما تكون هذه السياسة التعليمية في المنهج المدرسي وإجراءات تطويره والفلسفة الكامنة وراء التطوير، فخبير المناهج يحتاج إلى إطار فكري ليتحرك من خلاله في تطوير المنهج، بحيث يتضمن هذا التطوير الغاية من التربية، والإجراءات الكفيلة بتحقيقها إضافة للمعرفة وطبيعة المتعلم (اللقاني، ١٩٩٥، ص ٣-٤).

ويُجمع التربويون اللقاني (١٩٩٥)، واليافعي (١٩٩٥)، وإبراهيم (٢٠٠٢)، والمطلس (١٩٩٨)، ونور الدين (٢٠٠٠)، وهندام (١٩٨٥)، ومنشورات يونيفوك (١٩٩٥، ١٩٩٧، ٢٠٠٢) على أن تطوير المنهج يمر في مرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى: تتمثل في تقييم المنهج الحالي للتعرف على مدى كفايته وجودته وتأثيره في المتعلم. فتنفيذ المنهج في الإطار المدرسي هو المبرر الرئيسي لتطوير المنهج، وهو الذي يولد الحاجة إلى التطوير.

المرحلة الثانية: تطوير المنهج وصياغة المنهج الجديد بعد تلافي نقاط الضعف الموجودة في المنهج الحالي.

فالمنهج وفق النظرية التقليدية التي تعتبره مقداراً من المعرفة تقدم للطلبة عن طريق عمليات الاتصال، لم يعد مقبولاً، فهو حسب المفهوم الحديث نظام يتكون من الأهداف والمحتوى والأنشطة والتقييم، وتتفاعل هذه المكونات معاً في إطار بيئي ثقافي محدد زمنياً ومكانياً وتتأثر بها مخرجات العملية التعليمية (المطلس، ١٩٩٨)، ويكون على شكلين: مكتوب يتمثل في وثائق المنهج المكتوبة (خطة المنهج، أهدافه، محتواه)، ومنفذ يتمثل في عمليات التعلم والتعليم وما يصاحبها من تفاعلات لفظية وغير لفظية أثناء عمليات الاتصال بين الأطراف المعنية (معلم، متعلم، وسائل تعلم، ومصادر)، ويمثل الشكل المكتوب والشكل المنفذ الصورة المعلنة للمنهج (الرسمي)، بينما تمثل نتائج التعلم غير المقصودة مخرجات المنهج الخفي الذي يصاحب تنفيذ المنهج (المطلس، ١٩٩٨)، وتطويره يعني تحسينه وصولاً إلى تحقيق الأهداف المرجوة بصورة أكثر فعالية وكفاءة (علي، ٢٠٠٣).

ويرى اليافعي (١٩٩٥) أن التطوير يبدأ من الفهم الشامل للمجال الذي سيشمله التطوير، ثم تحديد الأهداف في ضوء فلسفة المجتمع وطبيعة المتعلم والمعرفة، يلي ذلك تحديد المحتوى المرتبط بتحقيق الأهداف، فتنظيم الخبرات لذلك المحتوى بما يحقق التتابع والترابط، ومن ثم طرائق التدريس ووسائله، وأخيراً التحديث والدراسة للمنهج المطور بهدف الكشف عن جوانب القوة والضعف فيه.

ويشير علي (٢٠٠٣) في مجال التطوير إلى علاقة تصميم المنهج (تخطيط، تنفيذ، تقويم) بتطويره حيث أنه عملية ترجمة للمواصفات التخطيطية والتنفيذية والتقويمية لمنظور هندسة المنهج إلى واقع محسن بشكل يضمن تحقيق أهداف المنهج واستمراره وبقائه كنظام في التربية المدرسية (ص: ٤٢).

ويتوافق ذلك مع المهام الأساسية التي طرحها بوشامب (١٩٨٧) في تطوير المنهج والمتضمنة:

- طلب وتلقي المعلومات.
- تنقية وتنظيم المعلومات.
- خلق أفكار لتغيير المنهج.
- انتقاء تصميم المنهج.
- كتابة المنهج.
- التحقق من الربط الرأسى والأفقى.
- تقديم المنهج للسلطة المختصة لقبوله.
- " وهذا المنهج المقدم عبارة عن خطة مكونة من أربعة أجزاء هي:
- عبارة تصف كيف سيستخدم المنهج.
- مجموعة من العبارات عن الأهداف المتوخاه.
- كم من المحتوى الثقافى كوسيلة لتحقيق الأهداف.
- خطة تقويم تهيئ المجال لمراجعة مستمرة للمنهج.

ويجب أن تناط مهمة تنفيذ المنهج بالمعلمين لتحقيق أقصى فائدة مرجوة " (بوشامب، ١٩٨٧ ص: ١٦٣).

مفاهيم مستخدمة في التطوير:

تعدد المفاهيم المستخدمة في عملية التطوير للمنهج المدرسي وذلك تبعاً للهدف المرجو تحقيقه من هذه العملية، وسنستعرض بعضاً منها مع توضيح مدلولاتها:

١- التغيير: نشاط مقصود ومخطط وموجه وجهه ايجابية لما يستلزم التغيير.

٢- التجديد: احد العناصر التي يقوم عليها التطوير ويتلخص في إدخال عناصر أو تجارب أو تقنيات على بنية النظام التعليمي دون أحداث تغيير شامل أو كلي.

٣- الإصلاح: نشاط ينصب على أحداث تعديلات أو تغييرات على العناصر الضعيفة من عناصر النظام

٤- التحديث: اشمل من التجديد والإصلاح، يتطلب إحداث تغييرات ايجابية وتجديد بعض عناصر النظام وإصلاح جوانب تحتاج إلى إصلاح. أي الانتقال بالنظام التعليمي إلى مرحلة حديثة ومستوى عالي وتقنية معاصرة .

٥- التحسين: لا يعني وجود خلل أو عيوب، ولكنه ينطلق من مستوى مقبول ويطمح للانتقال إلى مستوى أفضل وأحسن استناداً إلى أهداف مثالية يحددها ويسعى للوصول إليها مع الزمن (سعيد وزميله، ٢٠٠١). ويميز علي (٢٠٠٣) بين بناء المنهج وتطويره، رغم تشابههما إلى حد كبير في الأسس وهي: (المتعلم، المعرفة، المجتمع، نظريات التعلم)، فالبناء يختلف عن التطوير في:

١- البناء لمنهاج غير موجود أصلاً في حين يتناول التطوير منهاج موجود فعلاً ولكن يراد تجويده.

٢- يختص البناء بوجوب مراعاة الأسس السابقة، في حين يختص التطوير بتحديد المتغيرات التي طرأت على هذه الأسس كماً وكيفاً، ومن هنا فالتطوير يبدأ بعملية التقويم ووفقاً لحجم التغيرات التي تحدد أبعاد التطوير.

ويستند تطوير المنهج إلى عدد من الأسس والثوابت، أجمالها كل من هندام (١٩٨٥) و الفالوقي (١٩٩٧) و سعيد (٢٠٠١) في:

١- الفلسفة التربوية التي يلتزم بها المجتمع والتي هي انعكاس لفلسفته الاجتماعية، وتحدد هذه الفلسفة (طبيعة الإنسان، مفهوم المنهج، أهداف التربية).

٢- طبيعة الفرد أي نوعية الفرد التي نطمح إلى إيجادها.

٣- الحياة المجتمعية: حيث تتيح دراستها بشكل علمي التعرف لمشكلات المجتمع وحاجاته فالمنهج يعد الطلبة للحياة في ظروف مجتمعية معينة، فهو يستهدف الكفاية الداخلية للنظام التربوي وتحقيق تعلم أكثر كفاية وإنتاجية، مما يتطلب مشاركة مجتمعية في تطويره.

٤- خصائص الثقافة بحيث تراعى متغيرات العصر في التطوير.

٥- الشمولية والاستمرارية للعملية فالمنهج متطور ومتصل بمظاهر التطور (مجالات المعرفة، البيئة، المجتمع، نتائج الدراسات والبحوث).

وترى الباحثة أن القضايا الأساسية التي على مطور المنهاج الاهتمام بها، تتمثل في أن التعديل الذي سيحدثه لدى المتعلم يعتمد على:

طبيعة المتعلم، وطبيعة خبراته بالمنهج، وعليه فقد يسير التعديل بالاتجاه المطلوب أو قد لا يتحقق، وهنا يتوجب التفكير في عدة أمور مثل: ما الذي يمكن أن يغير؟ وما هي الأسباب التي تدعو للتغيير؟ وكيف يمكن أن نقوم بالتغيير؟ وكيف نفهم تضمينات التغيير؟ وما هي طرائق وأنماط المعرفة التي تعلم من خلالها أبنائنا وفق المنهج الحالي؟ وغيرها من القضايا المنهجية.

وحيث أن تطوير المنهج يُعدّ مفتاحاً لتطوير مجالات العملية التربوية كافة، والتي أهمها تكوين إنسان المستقبل غاية التنمية البشرية ووسيلتها (المورد البشري)، فإن دواعي التطوير تتمثل في مجموعتين رئيسيتين:

المجموعة الأولى وهي المتعلقة بمواكبة التغير الذي طرأ على المتعلم وبيئته ومجتمعه، والثورة المعلوماتية والاتصالية.

المجموعة الثانية وهي العمل على تحقيق الصورة المستقبلية للمجتمع الأفضل وأنظمتها بما فيها النظام التربوي والمنهج كأحد عناصر هذا النظام.

فالتساؤلات التي تطرح حول جدوى المنهج المدرسي، وعلاقته بكل من المعرفة أو التغيير المجتمعي، وقدرته للاستجابة لحاجات المجتمع، تجعل الإجابة عنها تكمن في إيجاد منهج متطور يفي بمتطلبات الحياة الحديثة.

وتقوم استراتيجية التطوير، وهي خطة تنفيذية تسخر لترجمة هدف منهجي أو أكثر إلى المعارف والمهارات المطلوبة على:

- تحديد المبادئ والعمليات التطويرية المناسبة للمنهج وتتمثل في وضع الأهداف العامة.

- تحديد المعرفة المنهجية التي تشير إليها مضامين المنهج.

- ارتباط عناصر المنهج معاً، مع مراعاة الاستمرارية والتتابع والدمج عند تطوير هذه العناصر معاً وملائمة الصيغ التطويرية.

- توفير أمودج تطويري لهذه العناصر يتفق تسلسله ومتطلباته التنفيذية مع طبيعة الأسلوب التنظيمي لمكونات المنهج (علي، ٢٠٠٣).

نماذج تطوير المناهج:

فكرة الأمودج كما يراها خورشيد المذكور في الدريج (٢٠٠٤) مستمدة من علم الهندسة، حيث يتجه المهندس المعماري إلى إنشاء أمودج مجسم ومصغر يمثل المبنى الذي يرغب في بنائه، ويستخدمه لإجراء الاختبارات اللازمة قبل الإنجاز النهائي، ونقل هذه الفكرة إلى العمل التربوي تشكل صعوبة في إجراء الاختبارات العملية، مما يستدعي بناء أمودج مصغر (نمودج مفاهيمي) يعكس الخواص الأساسية للعملية واختبارها ومن ثم تعميم نتائجها على النظام التعليمي، ويعتبر الأمودج أداة تحليلية تسهم بقدر ما في التطور التقني للتعليم بوجه عام، وتبتعد به عن الارتباط بالجوانب الذاتية والعشوائية وضعف الفعالية على مستوى الإنجاز والعائد (ص ٣٠-٣٢).

ويضيف الكيلاني المذكور في بدح (٢٠٠٣) بأن الأمودج تمثيل للواقع وتبسيط للحقيقة، يشمل الجوانب المهمة التي تساعد في فهم وضبط أفضل للظاهرة المدروسة، وتمثل إجراءات حقيقية لحل المشكلات. ووفق الكيلاني فهذه النماذج أما أن تكون ضمنية (تنبؤات وتقديرات) أو صريحة تشمل المتغيرات الخارجية والداخلية والعلاقات بينها والحلول والتقديرات الباراميتريّة.

ويوضح إبراهيم (٢٠٠٢) أهمية النموذج في كونه موضحاً للعلاقات بين أسس المنهج ومكوناته، ويقوم بالترتيب المنطقي لهذه العلاقات بشكل يساعد المختص على التعامل مع ما يدور من أحداث أو مشكلات بغية تفسيرها وفهمها، ومحاولة ضبطها والتنبؤ في ضوء ذلك بما ستكون عليه مستقبلاً.

ومن خلال استعراض نماذج المنهج المتوفرة، نجد أنها تتشابه في بعض مكوناتها وتختلف في بعضها الآخر، كما أنها تتفاوت في درجة البساطة أو التعقيد، والمدخل، حيث يستند كل منها إلى فكرة رئيسه أو محور ترجع أصوله إلى اتجاهات فلسفية وسيكولوجية أو متغيرات اجتماعية وهذا ما يجعل كل نموذج متفرداً.

وباختلاف التصور الفكري للمنهج تختلف بنىة النموذج، ففي حين اعتبر هربارت (Herbert) المنهج أداة تربوية للاستمرار الثقافي، فقد اعتبره ديوي (Dewey) مجموع المعارف الاجتماعية المنسجمة مع الميول والخبرات التي يعيشها الطالب. أما تايلور (Tyler) فالمنهج في تصوره خطة تتضمن أهدافاً وخبرات وأنشطة وتقويم يقررها المتعلم والمجتمع والمعرفة. وعند تابا (Taba) فالمنهج خطة كما هي عند تايلور، يتضمن الأهداف والمحتوى والأنشطة والتقويم وتنتج مباشرة من حاجات المتعلمين. ويعتبر غودلاد (Goodlad) المنهج خطة تقررها القيم الاجتماعية. في حين يراه جونسون (Johnson) خطة تدخل نظام التدريب لتحقيق أهداف التعلم. أما حمدان فيجده خطة اجتماعية تنتج من معطيات فلسفية تاريخية ونفسية وثقافية اجتماعية ومعرفية يقررها المجتمع لغرض بقائه وموه عن طريق تربية أجياله فكرياً وقيماً وسلوكياً (حمدان، ٢٠٠٠).

ومن وجهة نظر الباحثة فإن المنهج أداة تربوية تشترك في بنائها كل الأطراف ذات العلاقة بهدف تحديد مضامينها وتوجهاتها والغايات المرجوة منها، وتتمثل في صورة معلنة وهي وثيقة المنهاج والمنهاج المنفذ (الكتاب المدرسي) في إطار بيئي ثقافي محدد زمنياً ومكانياً، بينما تتمثل الصورة غير المعلنة عنه في نتائج التعلم غير المقصودة التي تصاحب عملية تنفيذه.

كما يصنف المنهج بناء على درجة تركيزه إما على المتعلم أو على المحتوى، ولكن مع معطيات التطورات الحديثة ظهرت تصورات جديدة للمنهج، أطلق عليها نظريات المنهج، والتي يعرفها بوشامب (Beauchamp) على أنها: مجموعة من العبارات المترابطة التي توضح طبيعة المنهج المدرسي، بتحديد العلاقات التي تربط بين عناصره وتوجيه عمليات تطويره وتقويمه (نور الدين، ٢٠٠٠، ص ١٦).

وعلى اعتبار أن المنهج قضية اجتماعية سياسية تتعارض وتتآلف حوله النظريات، وصف جلاتهورن (Glathorn) المواقف الأربعة المختلفة للأفراد من النظام القائم في المجتمع وأثره على المنهاج وهي:

١- موقف الملتزمين Conformists

يعتبر هؤلاء أن النظام الاجتماعي القائم جيد وعلى مطور المنهج أن يتعرف حاجات المجتمع ويشق منها أهداف المنهج، ويتم تدريب كل من المعلم والمتعلم على قبول هذا النظام والمحافظة عليه.

٢- موقف المصلحين Reformers

يعتبرون أن النظام الحالي بحاجة إلى إصلاح، مما يتطلب تطوير المنهج ليحرك إحساس المتعلمين نحو قضايا مجتمعهم، فعلى المطور التعرف الى المشكلات الاجتماعية جعلها مركز النشاط المنهجي.

٣- موقف المستقبلين Futurists

يرى المستقبلون أن مطور المنهج يجب أن ينظر للمستقبل، ويعد المتعلم له، عن طريق تقديم الأدوات اللازمة لصنع مستقبل أفضل، والمنهج يجب أن يركز على التطورات المحتملة وقوعها، وإفساح المجال للمتعلم بالتفكير فيما لديه من خيارات مستقبلية.

٤- موقف الراديكاليين Radicals

يرغب الراديكاليون في أحداث ثورة في التعليم تلبي مطالب الثورة على النظم القائمة غير المتوازنة. وعلى التعليم أن يحقق الوعي والتنوير لمجموعات المجتمع لإدراك واقعهم والثورة عليه وأحداث التغييرات الجذرية فيه (جلاتهورن، ١٩٩٥، ص ١٦٣-١٦٦).

وقد تظهر هذه المواقف في توجهات الشركاء في قضايا التخطيط للمنهج وتطويره وبالذات مناهج التعليم المهني حيث يصنفهم المصري في خمس مجموعات:

١- أصحاب العمل ومؤسسات العمل والاستخدام (جانب الطلب).

٢- الدارسون والملتحقون ببرامج التعليم التقني والمهني.

٣- الجهات والمؤسسات التي توفر خدمات التعليم والتدريب المهني (جانب العرض).

٤- الحكومة التي تمثل الصالح العام وتسعى لتحقيق التنمية المستدامة.

٥- مؤسسات المجتمع المدني التي تسعى لتوفير عناصر الشفافية والمساءلة (المصري، ٢٠٠٣).

هذه المواقف لها أثرها في سير عملية التطوير وتوجهاته وكذلك المعايير المادية والاقتصادية والدينية والسياسية التي تفرض على المطور أخذها بالاعتبار عند وضع استراتيجية التطوير (علي، ٢٠٠٣).

وعلى ذلك فأنموذج المنهج هو تمثيل توضيحي إجرائي للفكر التربوي، فهو حلقة وصل بين هذا الفكر وعمليات المنهج القائمة على التخطيط والتنفيذ والتقويم والمتابعة والتطوير، كما أنه يوضح مسار التفاعلات بين كافة عناصر المنهج. فالالتزام بأنموذج المنهج يعني الالتزام بخط فكري واضح في التعامل مع المنهج كأحد الظواهر التربوية الأساسية ويكون مستندا إلى مواقف فلسفية أو سيكولوجية أو اجتماعية معينة.

وسنعرض فيما يلي بعضاً من هذه النماذج التطويرية التي وردت في كل من (اليافعي، ١٩٩٥، ونور الدين، ٢٠٠٠، والشلبي، ٢٠٠٠) وهي في مجملها تجيب عن الأسئلة المحورية الثلاثة المرتبطة بتخطيط المنهج وتطويره وفق ما جاء به بوسنر (Posner) المذكور في ابل (Apple, ١٩٩٤) وهي:

- السؤال الإجرائي: ما الخطوات المتبعة في تخطيط المنهج؟

- السؤال الوصفي: كيف يخطط فعليا للمنهج (ما الذي نقوم به)؟

- السؤال المفاهيمي: كيف ترتبط عناصر تخطيط المنهج الواحد منها بالآخر مفاهيمياً؟

يعتبر الأساس المنطقي (Rational) في أنموذج تايلر (Tyler)، المشتتمل على: (تحديد الأهداف والغايات، ومن ثم الخبرات التي تعمل على تحقيق هذه الأهداف، ثم كيفية تنظيم الخبرة، وأخيراً قياس مدى تحققها (هو المعتمد في معظم النماذج التطويرية، وهو الركيزة الرئيسة لهذه النماذج المتعددة والمتنوعة.

أما أنموذج تابا (Taba) فهو أكثر تفصيلاً من أنموذج تايلر، وقد تم التركيز فيه على حاجات المتعلم وثقافة المجتمع وطبيعة المعرفة، وجاء هذا الأنموذج في خطوات تطويرية سبع وهي: تحليل حاجات المتعلم، تحديد أهداف التعلم، اختيار المحتوى، وتنظيمه، اختيار خبرات التعلم، وتنظيمها، وتحديد خبرات التعلم المراد تقييمها وأساليب ذلك.

وكان أُمُودج جودلاد (Goodlad) (وهو تلميذ تايلر كما هي تابا) أكثر تفصيلاً وتنقيحاً من أُمُودج تايلر، ولكنه اعتمد على القيم الاجتماعية كـمعيار للحكم في تحديد ما الذي يجب أن يدرّس في المدرسة، وفي اختيار القيم الأخلاقية، وتحديد الأهداف، واختيار فرص التعلم المتمثلة في المعرفة التي يقبلها المجتمع.

وجاء أُمُودج براودي (Broudy) ليستجيب لمتطلبات كل من المتعلم والمجتمع في آن واحد، بحيث يعمل المنهج المطور على إيجاد المواطن العامل المتكيف مع واقعه الاجتماعي. فخطوات التطوير عنده تبدأ بتحديد الأهداف المنهجية على أساس متطلبات الثقافة المجتمعية (الإنسان الصالح، العامل المتكيف) ثم تحديد الخبرات الإدراكية والقيمية والاجتماعية المساعدة على بناء الفرد المتكيف مع الواقع الاجتماعي، وأخيراً تحديد المحتوى المنهجي المناسب للأهداف والخبرات.

ويضيف أُمُودج بوفام (Popham) على أُمُودج تايلر عنصرين هامين هما (التقويم التشخيصي والختامي، وتخطيط التدريس)، واشتمل أُمُودجه على الخطوات التالية:

تحديد الأهداف، تقييم تشخيصي (لتحديد المعرفة التي يمتلكها المتعلم وتخطيط أساليب تدريسية تتناسب وهذه المعرفة)، تحديد عمليات ومكونات التدريس، ثم تخطيط وتطوير وسائل تقييم التعلم والتعرف على مدى فعالية التدريس والمنهج.

هذا وتتشابه الخطوات المذكورة في النماذج أعلاه مع العديد من النماذج التطويرية بوجود اختلافات بسيطة في ترتيبها أو إضافات كأُمُودج ويلر (Wheeler) وستنهاوس (Stenhouse) وسكلبيك (Skillbeak) وكـمب (Comb)، وفيبك (Fibeck) الذي طور أُمُودجه على اعتبار أن المنهج نظام يتكون من خطوات متتابعة تغذي بعضها (حمدان، ٢٠٠٠).

و توفر دراسة هذه النماذج لمطور المنهاج عنصرين ضروريين هما:

- معرفة بكيفية تطوير المنهج أي التقنية. (Technique)

- تعيين وتحديد الفرضيات التي تحيط بمناقشة المنهج، أي (الوعي). (Apple, ١٩٩٤)

فالميدان التربوي بحاجة إلى مطور منهاج قادر على إدراك مضامين النماذج واستخدامها في وضع أُمُودجه الذي سيتبعه في تطوير منهاج يحقق الغايات المرجوة من التطوير وأهمها مساندة متطلبات العصر بما فيها من تقدم وتقنية وتحقيق تطلعات ورغبات الفرد.

الإجراءات التنفيذية لتطوير المنهج:

تتم هذه الإجراءات التطويرية بأساليب متعددة منها:

١- التطوير بالإدارة المركزية الرسمية: تتحمل فيه الإدارة المركزية مسؤولية تطوير المنهج، ويقوم الإداري (الأختصاصي) باختيار عدد من الإداريين والمختصين، ليشكل لجانا تناط بكل منها مسؤوليات محددة في عمليات التطوير المنهجية، وهي:

- اللجنة العليا، وتقوم بوضع الخطط التطويرية العامة، واقتراح الأغراض التربوية العامة للتطوير.

- لجنة بناء المنهج، وتتكون من (مختصين أكاديميين ومختصين مناهج وعدد من المعلمين) وتقوم بصياغة وتطوير أهداف المنهج العامة والمعرفة المهنية.

- لجنة مراجعة المنهج وتتكون من مختصين في صناعة المنهج، وتقوم بالتحقق من تسلسل المعلومات والأنشطة.

- لجنة التجريب وتتكون من عدد من المعلمين للإشراف على تنفيذ المنهج وتجريبه.

ولا يخلو هذا الإجراء من الذاتية في عمليات تطوير المنهج، أو تدني أهلية الأفراد المعتمدين للقيام بالتطوير، وينتج عن هذا التطوير كتاب مقرر يتضمن مجموعة معارف وأنشطة.

٢- التطوير بالشرح والتوضيح العملي: ويتم بمبادرة فريق من الإداريين أو المعلمين (في المدرسة) بتطوير منهج يتفق مع الأهداف التربوية ومن ثم تجربته وتبنيه واستبداله بالمنهج الحالي. وهذا الإجراء لا يتم إلا في بيئة تربوية تتمتع بنوع من الاستقلالية بحيث تستطيع تبني المنهج المناسب لها.

٣- التطوير بأسلوب بوشامب (Beauchamp): ويتلخص بتحديد المسؤوليات العامة للمنهج: معرفة خصائص المتعلمين، اختيار وتنظيم عمال المنهج من (مختصين، وممثلين عن المعلمين، وأولياء الأمور، ومؤلفي المحتوى التعليمي)، وتخطيط المنهج من خلال مراعاة كافة الإجراءات المتمثلة في تشكيل لجنة صناعة المنهج، وتقييم الممارسات الجارية له، ثم تحديد ما يمكن احتواؤه في المنهج الجديد، ويتم بعد ذلك تحديد وصياغة المعايير الواجب مراعاتها في التطوير، ثم تصميم المنهج الجديد وكتابته بصيغته النهائية، وأخيرا تنفيذه وتقييم فعاليته.

وأبرز ما يميز هذا الأسلوب، هو وجود عمال المنهج وهم مؤهلين لتطويره وكتابته ويمثلون: خبراء صناعة المنهج، وعدد مناسب من الأكاديميين والمربين والمؤرخين الاجتماعيين، إضافة لمجموعة مختارة من مدراء المدارس والمعلمين وأولياء الأمور والتلاميذ والمهتمين من المجتمع المحلي (بوشامب، ١٩٨٧).

٤- التطوير بأسلوب تابا (Taba) المنعكس: يتم بتطوير الوحدات التجريبية، وفق خطوات فرعية متسلسلة (تحليل حاجات المتعلمين، تحديد أهداف التعلم، اختيار المحتوى المعرفي، اختيار خبرات التعلم وتنظيمها، تقييم الخبرات) ثم تختبر هذه الوحدات التجريبية في مدى استجابتها لمختلف الظروف ولقدرات المتعلمين، ثم تنقح لتدمج فيما بعد في تسلسل واحد بحيث تحقق التتابع المطلوب، ثم يوزع هذا المنهج الجديد لتنفيذه رسمياً.

٥- التطوير بالأسلوب السلوكي والتقني: يعتمد هذا الأسلوب على تحليل المهمة Task Analysis وتحليل النظم System Analysis إضافة لتوظيف الحاسوب. حيث تقوم لجنة متخصصة بتحليل المنهج وتحديد مهاراته وخطواته الرئيسية، ثم بنائها سلوكياً بصيغ متتابعة متسلسلة يؤدي قيام المتعلم بها إلى تحقيق الأهداف المنهجية وتعلم المنهج (حمدان، ٢٠٠٠).

وهناك العديد من الأساليب التطويرية، كأسلوب ايزنر (Eisner) وفرق تطوير الوحدات الدراسية، ومارتن (Marten) وفرق المعلمين المكلفين بالتطوير، كل فرقة لها مهام تبدأ بعمل الفرقة الأولى في تطوير المفاهيم وتنتهي بعمل الفرقة الأخيرة في تجريب المنهج وتنقيحه، وما ذكره علي (٢٠٠٣) حول الأسلوب المستحدث كما يسميه، ويستند هذا الأسلوب إلى التخطيط العلمي والتجريب التربوي، ويجمع بين عدة أساليب تطويرية منها:

التطوير من خلال تحليل الموقف (عملية التقويم للمناهج الحالي).

التطوير من خلال الدراسات المقارنة لمناهج الدول المتقدمة.

التطوير من خلال البحث العلمي والتجريب التربوي (تنظيمات جديدة للمنهج، واستراتيجيات تعليمية.....).

التطوير باستشراف المستقبل (دراسات تعتمد على الاستطلاع العلمي المبني على نظريات التوقع والاحتمالات التي يمكن بها رسم صورة توقعية للمستقبل).

أما إجراءات عملية تطوير مناهج التعليم المهني، وهي إجراءات تجمع بين أسلوب (بوشامب) والأسلوب السلوكي التقني وتتم في خطوات متسلسلة هي:

١- القيام بتحليل الاحتياجات (تحديد احتياجات سوق العمل من التخصصات المهنية والتقنية) من خلال: دراسة سوق العمل واقعيًا وجمع المعلومات الضرورية من الشركات والمصانع والمؤسسات عن طريق: الاستبانات و المقابلات الشخصية وتحليل البيانات وطرق أخرى.....

٢- تحديد مستويات المهنة وذلك بمشاركة أرباب العمل.

٣- القيام بالتحليل الوظيفي للتخصص أو المهنة وفق أسلوب داکوم (Dacum) نصرالله (٢٠٠٣) وهي عبارة عن ورشة عمل يدعى إليها الممارسون للمهنة من سوق العمل لوظيفة تقنية محددة يراد تطويرها، بهدف وصف المهنة ومتطلباتها ومن ثم تحليل العمل وواجباته ومهامه ودرجة صعوبة كل منها وأهمية تعلم كل واجب ومهمة فيها.

٤- تحديد الخطوات والمعرفة المطلوبة والسلوكيات ومعايير الأداء لكل مهنة ومقارنتها بالمعايير المهنية والدولية.

٥- التقييم للمنهاج الحالي وتعرف نقاط الضعف لتلافيها وذلك وفق ما أسفرت عنه المراحل السابقة من تعرف المهن المطلوبة وتحليلها ووضع متطلباتها من معرفة ومهارات واتجاهات.

٦- التطوير بإتباع عدد من الخطوات أهمها:

تطوير الأهداف للعملية التدريبية.

تحديد منهج وطريقة التدريب.

تطوير الوحدات ووسائل التقويم من خلال (المتدربين والمدربين وأرباب العمل).

وتتفق هذه المراحل مع النموذج المقترح الذي وضعه خبراء التعلم التقني المهني في الدول العربية) ضمن اجتماعهم الذي عقد في البحرين (١٩٩٤) حيث وُضع النموذج التطويري للمنهاج وهو معتمد على خبرة دول آسيا ودول المحيط الهادي في تطوير وتطوير المناهج والخطط الدراسية في مجال التعليم التقني والمهني في إطار مشروع يونيفوك (UNEVOOC)، وألحقت بالنموذج إرشادات لكيفية تطوير هذا النموذج ليتواءم مع طبيعة المدخلات والظروف والبيئة المحيطة، وأهم العمليات التي تحدد عملية النقل والتطوير للمنهاج. (الكفايات، وأساليب التدريس، والبنية التحتية، وهيكلية الإدارة والتنظيم).

والباحثة في هذا الصدد اعتمدت في بناء نموذجهما التطويري على الجمع بين عدد من الإجراءات المتبعة في عدة أساليب تطويرية بما فيها نموذجا اليونيفوك وبما يتناسب وطبيعة مناهج التعليم المهني تخصص إنتاج الملابس، وطبيعة الإعداد للمتعلّم وبيئته المدرسية، وبيئة العمل المستقبلية (سوق العمل محليا وعالميا فهو سوق بلا حدود جغرافية).

عمليات تطوير المناهج محلياً:

يعرف المنهج في مستواه الرسمي formal بالوثيقة الرسمية التي تقرها السلطة التربوية المسؤولة (مجلس التربية) التي تحدد ما الذي ينبغي تعلّمه وكيفية ذلك، وتتمثل في الخطوط العريضة للمنهاج (الشيخ، ٢٠٠١).

ويستعرض الحارثي (١٩٩٨) عملية تطوير المناهج في الأردن منذ الستينيات، حيث تأسس قسم المناهج والكتب المدرسية، وكان التأليف للكتب في ذلك الحين وفق أسلوب المسابقة أو التكليف، يتبع ذلك تشكيل لجان فاحصة سرية لمشاريع الكتب المتقدمة، ويختار من بينها الأفضل، ليتم عرضه على اللجنة العليا للمنهاج (مجلس التربية حالياً) للنظر في إقرار الكتاب أو تعديله، وإن لم يتوفر كتاب، تعمد الوزارة إلى تكليف مجموعة لتأليف الكتاب ثم يتم عرضه فيما بعد على مجلس التربية لإقراره.

أما في السبعينيات، فقد طرأ تعديل على كيفية تشكيل اللجان، وشروط التأليف ومواصفات الكتاب المدرسي، وفحص الكتب المدرسية وإقرارها، واتجهت عملية التطوير نحو تكليف اللجان المكونة من (معلم مرحلة، ومشرف تربوي، ومختص من أعضاء هيئة التدريس في إحدى الجامعات). وذلك لعزوف الكثير من المختصين عن الدخول في مسابقات تأليف الكتب، وتقوم هذه اللجان بوضع المنهاج وتأليف الكتاب مسترشدة بالوثائق التي زودتها بها الوزارة (الخطوط العريضة للمنهاج، فلسفة التربية، مواصفات

الكتاب المدرسي، دليل المعلم، نشرة عن حاجات الأردن الحالية والمستقبلية). ويؤخذ على هذا الإجراء أن التأليف يتم بعيداً عن (الغرفة الصفية) الميدان الفعلي لتطبيق المنهاج، إضافة لاعتماده على الخبرات الشخصية لأعضاء اللجنة وقيمهم وتوجهاتهم نحو وظيفة المدرسة والمعرفة المنهجية، كما أنه لم تتم عملية تقييم للمنهاج الحالي أو الكتاب لمعرفة الخلل وإصلاحه أو تغييره (الحارثي، ١٩٩٨).

وفي عقد الثمانينات، كان شعار الوزارة (تحسين نوعية التعليم)، وفي ضوء مؤتمر العملية التربوية في مجتمع أردني متطور عام ١٩٨٠، تم اقتراح خطة سبوعية لتغيير المناهج (١٩٨٠-١٩٨٧) تتلخص في أربع خطوات رئيسية:

تحليل المناهج الحالية من أجل تطويرها.

تحديث الكتب الحالية وإزالة الحشو منها، وتحسين إخراجها.

وضع المناهج الجديدة والمطورة لجميع المراحل.

تأليف الكتب حسب المناهج الجديدة.

وعليه فهي خطة علاجية لإصلاح ما هو موجود، ريثما يتم وضع المناهج الجديدة وتأليف الكتب المقررة، تولت هذه المهمة ثلاث لجان: لجنة عامة للإشراف، لجنة لإصلاح المنهاج (معلم، ومختص من الإشراف، ومختص من الجامعة، ومهتم من القطاع الخاص)، ولجنة تأليف الكتاب وهي شبيهة بلجنة وضع المنهاج. هذه الخطة أشركت القطاع الخاص ولكنها أغفلت عملية جمع المعلومات اللازمة للتطوير وعمليتي التجريب قبل الإقرار والتقويم بما فيه المتابعة الميدانية للتطبيق.

وتضمنت التوصية الخامسة لمؤتمر التطوير التربوي الأول عام (١٩٨٧)، آلية جديدة لإعداد وتأليف المناهج والكتب الجديدة، وذلك باعتبار المشاركة الفاعلة من مختلف قطاعات المجتمع والتي تربطها علاقة بالمنهاج مع ضمان استمرارية تطوير المناهج وتقويمها.

وكذلك وضعت آلية لتأليف الكتاب، تتضمن: طرح عطاء التأليف ضمن مواصفات وخطة زمنية محددة، إحالة العطاء على مؤسسة ما شريطة أن تقدم المؤسسة أسماء الفريق لإقراره، تشكيل فريق وطني للإشراف على التأليف لكل مبحث، ثم عرض الكتاب على مجلس التربية لإقراره، واعتبار الطبعة الأولى طبعة تجريبية

لمدة سنة تجمع خلالها ملاحظات الميدان، وتُدرس هذه الملاحظات، وفي ضوءها تعدل الطبعة لإصدار الطبعة النهائية.

ولكن لم تتقدم المؤسسات للمشاركة في التأليف، مما اضطر الوزارة لتكليف لجان من كوادرها مستفيدة من خبراتها في السبعينات والثمانينات، والإشراف على الكتاب من قبل الفرق الوطنية للإشراف، وعرض الكتاب على مجلس التربية.

هذه الإجراءات أيضا لها محاذيرها، فالفريق الوطني للإشراف لم تكن له آلية عمل واضحة وكذلك معايير تشكيله، إضافة إلى أن التجريب اقتصر على الكتاب فقط، ولم تتم عملية جمع معلومات عن السياق التعليمي الذي ستطبق فيه، وغياب استراتيجية استثمار الموارد البشرية وتدريبها والامكانيات المادية (الحارثي، ١٩٩٨).

وحاليا، فإن برنامج التطوير التربوي الموجه نحو الاقتصاد المعرفي (Education Reform for Knowledge Economy (ERfKE) الذي تمت الإشارة إليه في مقدمة الدراسة، وضمن المكون الثاني من هذا البرنامج والمتمثل في تغيير البرامج والممارسات التربوية لتحقيق مخرجات تعليمية تنسجم مع الاقتصاد المعرفي (القضية المحورية في عملية التطوير التربوي)، فهو يتعامل مع طبيعة التعلم والتعليم والتوقعات المتعلقة بهما في سياق منهج جديد مصمم لإعداد الطلبة للحياة والعمل في مجتمع الاقتصاد المعرفي بهدف تحقيق التغيرات والتحسينات الضرورية للمستقبل، وزيادة القدرة على النجاح المستمر لجميع المتعلمين أثناء انتقالهم عبر المراحل الدراسية قدما نحو التخرج، وأهمية توافق مقاصد التطوير مع احتياجات التغيير ومتطلباته، وترجمة اتجاهات التغيير إلى جهود مستمرة ومتسقة بشكل جيد بين جميع المكونات والأهداف المتوخاة من التغيير، ضمن منهج محوري للجميع، وتكميلي بحسب التخصص.

ويبنى هذا المنهج المحوري على: ما يحتاجه المتعلم فعلا، وما سيكون قادراً على فعله، مع إفساح المجال له في انتقاء الأساليب والمصادر والتوقيت المناسب لتعلمه، ويؤدي ذلك لتمكين المتعلم من الاعتماد على نفسه في الحياة. فهو متعدد المصادر، ذو منحنى بنائي تشكل فيه الأساسيات (الكفايات التكنولوجية والبيئات التعليمية والمشروعات التعليمية المتداخلة والتفكير الناقد وحل المشكلات) إضافة لمنهج تكميلي واسع (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٢).

ولقد نشأت فكرة المنهج المحوري من خلال دعوة (Holsinger&Covell، ٢٠٠٠)، بضرورة توسيع نطاق المنهج الكلاسيكي في المرحلة الثانوية عن طريق رفده بالمهارات الحياتية والكفايات الوظيفية، وذلك تماشيا

مع المستجدات والتطورات المتلاحقة في سوق العمل، وبهدف مواكبة التنوع (Diversity) في الجسم الطلابي المتنامي العدد في هذه المرحلة، أي التأكيد على المنهج ذي الطابع العملي والمردود الاجتماعي للتعلم وكذلك مفهوم التعلم بالعمل (Learning by Doing) وتوسيع نطاق منهج المرحلة الثانوية، وتحديد مجموعة المساقات التي يفترض على طالب المرحلة الثانوية دراستها بغض النظر عن تخصصه فيما بعد، وهكذا تبلور تدريجياً مفهوم المنهج المحوري (Core Curriculum) و المنبثق عن أفكار ديوي (الموسوي، ٢٠٠٤).

ويقصد بالمنهج المحوري: تصميم للمنهج قائم على وجود مواد ومقررات ونشاطات أساسية تطلب فيه المؤسسة التعليمية من جميع طلبتها دراستها إجبارياً، وذلك في مقابل مقررات وأنشطة اختيارية، (الهولي، ٢٠٠٢: ص٨٨).

هذا النموذج يفترض وجود جسم مشترك من المعرفة يدرسه جميع الطلبة، ويتوافق مضمونه مع الأهداف والمعايير التي يجب أن يستوفيه نظام التعليم في المرحلة الثانوية، ومقررات اختيارية بحسب تخصص المتعلم (الموسوي، ٢٠٠٤).

سوق العمل والاقتصاد القائم على المعرفة:

"إن التنافس الدولي في الألفية الثالثة هو تنافس على المعرفة، فالعولمة هي التي ستوفر القوة والمال وتخلق المواد الخام، وبالتالي فإن المعرفة ستشكل اقتصاداً جديداً معتمداً على نظم الإنتاج والتسويق والتمويل والكوادر البشرية الخبيرة التي ستكون دائماً التطور والارتقاء، ونجاح هذا الاقتصاد المعرفي يعتمد على نظم دعم القرارات التي تهدف أساساً إلى توفير المعلومات في الشكل والمضمون والوسيلة التي تحقق الهدف بدقة وبسرعة، وهكذا يصبح دور المدرسة متمثلاً في تخريج متعلمين مسلحين بالمعرفة، يمتلكون المهارات الأساسية ومهارات التفكير إضافة للصفات الشخصية، ليتمكنوا من إدارة الموارد والمعلومات والنظم والتكنولوجيا (نتائج تعليمية)" (بطاح، ٢٠٠٣: ٢).

وبالتالي فإن التغيرات التكنولوجية وخيارات وتوقعات المستهلك والتقلبات الاقتصادية تؤثر أولاً على أرباب العمل وهذه حقيقة ثابتة، وعليه فإن مؤسسات القطاع الخاص بالتحديد تظل باستمرار في عملية مواجهة مع تلك التغيرات التي تشكل تحدياً حقيقياً، يحتم عليها تخطيه والتغلب عليه بهدف البقاء

والنمو، وتتمثل هذه المواجهة في تغير أنماط الإنتاج وخطط واستراتيجيات التسويق وأساليب ووسائل توظيف العمالة الجديدة، وتنمية قواها العاملة، لذا فإن احتياجات صاحب العمل فيما يتعلق بقدرات وامكانيات ومهارات وسلوكيات القوى العاملة الجديدة تمتاز بعدم الثبات والتغير المستمر استجابة لما يحيط به من متغيرات، وهذا بدوره يضع أمام أنظمة التعليم والتدريب والقائمين عليها تحدياً لا يقل أهمية أو قوة عن ذلك التحدي الذي يواجهه صاحب العمل، حيث الحاجة المستمرة لإيجاد أنظمة شاملة ومرنة قادرة على تلبية تلك الاحتياجات المتغيرة لسوق العمل (العلوي، ٢٠٠٤).

وفيما يتعلق بالمتطلبات الأساسية والثابتة لاحتياجات أرباب العمل من القوى العاملة والتي تمثل عصب الإنتاج لديهم، فهي أربع ركائز تشمل: "المعرفة، المهارة، الجودة، سلوكيات العمل".

ويعود السبب في ثبات هذه الركائز الأربع حالياً إلى:

اتجاه العمليات الإنتاجية نحو التعقيد والتشابك، مما يرفع من توقعات صاحب العمل بالنسبة للعامل متعدد المهارات (Multi Skills) إلى جانب التخصص في العمل.

اشتداد المنافسة للحصول على أكبر حصة في السوق، وبالتالي تبني المؤسسة استراتيجياتها وخططها على أساس توفر الموارد البشرية ذات القدرة المتميزة على صعيد أداء العمل والتطوير الذاتي باعتماد تقنيات التعلم الذاتي.

ارتفاع سقف التوقعات بالنسبة لأخلاقيات وسلوكيات العمل، فإلى جانب القيم المتعارف عليها كالدقة... تبدو الحاجة ملحة لتمتع العامل بالمقدرة على توفير الرعاية المناسبة للزبائن، والرغبة في التطور والتعلم... لغة العمل (Business Language) تعد من الاحتياجات الرئيسية في عالم العمل، وكذلك مهارات الاتصال الجيد.

التطوير المستمر للعمل وتجويد مخرجاته بغض النظر عن المؤهل الأكاديمي للعامل عند بدء عمله (الموسوي، ٢٠٠٤).

ويشير العلوي (٢٠٠٤) إلى أن التوجه العالمي يسير نحو دعم إنشاء المؤسسات لصغيرة

(١٠-٥٠) عامل والمتوسطة (٥١-١٠٠) عامل، وتعزيزها لتبلي الاحتياجات المتزايدة في سوق العمل وتتواءم مع عمليات التطوير والخصخصة.

وفي مسح العمالة والبطالة الذي قامت به دائرة الإحصاءات العامة في العام (٢٠٠٤)، تبين أن (٣٧.٢%) من السكان الأردنيين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة، وأن أكثر من النصف (٥٦.٦%) تتراوح أعمارهم ما بين (١٥-٥٩)، ومعدل البطالة (عدد المتعطلين منسوباً إلى قوة العمل) بين أفراد قوة العمل الأردنية (١٢.٥%) للمجموع، وهي (١١.٨%) للذكور و(١٦.٥%) للإناث، مع وضوح ارتفاع معدلات البطالة في الفئات العمرية (١٩-١٥) و(٢٤-٢٠) لكل من الذكور والإناث (دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠٠٤). و نسبة الباحثين عن عمل تقدر بـ (٢٠%-٣٠%) من الشباب في عمر (١٥-٢٩ سنة) والذين يشكلون ما نسبته (٧٦%) من غير العاملين (Abdul Wahab, ٢٠٠٢).

وفي هذا الصدد يتفق كل من (عدينا، ١٩٩٨؛ والنهار، ١٩٩٩؛ و Abdul Wahab, ٢٠٠٢) على أن أهم سبب للبطالة هو زيادة عرض القوى العاملة وعدم ملاءمة مخرجات التعليم لاحتياجات سوق العمل، حيث توجد فجوة ما بين نظام التعليم وسوق العمل والاقتصاد.

ووفق عطوان فإنه لا يوجد نظام اقتصادي ينتج وظائف حسب مقاسات ومواصفات خريجي النظام التربوي في البلد، لذلك يجب أن تتكيف نواتج النظام التربوي مع حاجات الاقتصاد وفقاً لأوضاعه الآتية والمستقبلية، فالاقتصاد النشط هو الذي ينتج وظائف يحتاجها لاستمرار حركته بعكس الاقتصاد الذي لا يولد الوظائف لحل المشاكل الاجتماعية (المؤتمر الوطني للتشغيل و مكافحة البطالة، ١٩٩٨: ص ١٩١).

وتظهر البطالة في مجتمع الخريجين وهي بطالة ناشئة عن زيادة حجم القوة العاملة عن فرص العمل المتوفرة في سوق العمل نتيجة لضعف التأهيل والتدريب لإشغال فرص العمل المتوفرة، أو لعدم كفاءة العامل حسب ما يراه صاحب العمل بسبب ضعف أخلاقيات العمل، أو لأسباب اجتماعية وثقافية ونفسية....، ويعالج كنعان (١٩٩٨) هذه المشكلة من خلال الارتقاء بنوعية التربية والتعليم، حيث أن (٧٥%) من خريجي المرحلة الثانوية يتجهون نحو سوق العمل مما يتطلب سياسة معينة تركز على مواءمة كفايات هؤلاء الخريجين لمتطلبات سوق العمل.

ويصبح التركيز على عنصر المواءمة بين مخرجات النظام التعليمي من ناحية وبين المتطلبات التنموية وحاجات سوق العمل ومعايير الالتحاق بالتعليم العالي من ناحية أخرى، أي التعليم للحياة (تعلم ذو مردود وعائد مادي على الفرد والمؤسسة والمجتمع، إضافة لكونه خدمة اجتماعية متاحة للفرد لتلبية حاجاته وتطوير قدراته) (المصري، ٢٠٠٣).

ويقول مايور (Mayor, ٢٠٠٢) بأننا نشهد حالياً انتقالاً تدريجياً من حضارة تقوم على التمويل المادي وعلى استهلاك الطاقة والمواد الخام إلى حضارة تقوم على الاتصالات والمعرفة، وبصورة خاصة على الذكاء والحكمة، فهذا الاقتصاد (اللامادي) يمكن أن يقلب أوضاع المجتمع العالمي ويغيره بمعدلات تختلف وفقاً للمناطق الجغرافية والثقافية ودرجة التقدم الإنساني والتقني والبشري (مايور، ٢٠٠٢:ص٣٠٧).

فالاقتصاد اليوم هو اقتصاد السوق بما يفرضه من بواعث لصالح التقدم المادي والمعنوي، وعلى ذلك فالسوق المعومة من وجهة نظر الحلبي (في معرض رده على ورقة ولعلو) ترفض وجود خصائص وطبائع ثقافية أو سيكولوجية محلية، فهي تفضي بميلاد نموذج للتبادل له بُعد كوني مع فقدان انسيابية السلع بطبيعتها الملموسة داخل الأسواق التقليدية قطريا وإقليميا ودوليا(ولعلو، ١٩٩٦:ص ٧٠).

فالعملة التكنولوجية كما يراها الخطيب (في معرض رده على ورقة ولعلو) أدت إلى ظهور مؤسسات جديدة للإنتاج واقتصادياته غير المتعارف عليها، وأن أطر النجاح الاقتصادي والتكنولوجي في العملة هي المعرفة، وقدرتها على استقطاب التمويل والإنتاج بأقل عمالة ممكنة بغض النظر عن الموقع الجغرافي وتوافر المصادر الأولية، ولقد ساهمت في ذلك ثورة المعلومات وتوافرها من خلال شبكات الاتصال الحديثة(ولعلو، ١٩٩٦:ص٨٥).

كما أن المهارات المطلوبة لأداء الأعمال تغيرت مما حدا بالمؤسسات إلى إعادة النظر في تصميم العمل والإنتاج بهدف إيجاد طاقة عاملة حرة راضية تتقاضى أكثر لتبدع أكثر.

فالمجتمع المعاصر هو مجتمع معرفة Knowledge Society، الفرد بؤرته ومركز اهتمامه، وتكون القيادة الاجتماعية فيه بيد العمال المعرفيين الذي يسميهم توفلر (Toffler) "الكوجنتاريا" وهم يملكون وسيلة الإنتاج الجديدة (المعرفة) بعد أن أصبح رأس المال في خدمتهم بعد أن كانوا في خدمته. فالمعرفة هنا تستخدم في تطوير الاقتصاد وزيادة الإنتاج والإنتاجية، ويرى (توفلر) أن المعرفة تشمل البيانات والمعلومات والصور والمواقف والمعتقدات والقيم وإنتاج الرمزي للمجتمع ووسائل توصيل المعرفة)، ولا تصبح هذه المعرفة ذات قيمة إلا إذا تمثلها الفرد وأصبحت جزءاً من حياته(عايش، ٢٠٠١).

والمجتمع الذي يعيش فيه الفرد المعلوماتي أو العامل المعرفي هو مجتمع المعلومات أو مجتمع المعرفة الذي يقوم على اكتساب المعرفة وإنتاجها وتوظيفها في خدمة التقدم، فهو مجتمع تأسس فيه نمط إنتاج المعرفة، عوضاً عن هيمنة الإنتاج المادي (المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٣).

هذا المجتمع يتميز باستخدام المعلومات كمورد اقتصادي مهم، ويشجع على الابتكار وزيادة التنافسية من خلال تحسين نوعية الإنتاج، وينتشر استخدام المعلومات بين أفرادها الذين بدورهم يعتمدون عليها في خياراتهم والتعرف على حقوقهم ومسؤولياتهم، ويطورون قطاعاً معلوماتياً يقدم تسهيلات وخدمات معلوماتية للأفراد والمؤسسات وتطوير الصناعات (اليونسكو، ١٩٩٩). ويورد الوردى بعضاً من مؤشرات تحول المجتمع إلى مجتمع معلوماتي منها:

انتشار الهواتف الخلوية والثابتة، والحاسبات الشخصية، وعدد مستخدمي الانترنت، وتوافر تقنية المعلومات في الشركات (الوردى، ٢٠٠٢).

أما عن معايير مجتمع المعرفة، فتتمثل فيما يلي:

المعيار التكنولوجي: تقنيات المعلومات هي مصدر القوة الأساسية.

المعيار الاجتماعي: دور المعلومات كوسيلة للارتقاء بمستوى المعيشة.

المعيار الاقتصادي: تبرز المعلومات كعامل اقتصادي (مورد، وخدمة، وسلعة، ومصدر للقيمة المضافة، ومصدر لخلق فرص جديدة للعمالة).

المعيار السياسي: حرية المعلومات تعمل على تطوير وبلورة العملية السياسية من خلال المشاركة الجماهيرية في الرأي.

المعيار الثقافي: الاعتراف بالقيم الثقافية للمعلومات (الحرية الفكرية، والملكية الفكرية) (الوردى، ٢٠٠٢)

ويتميز الاقتصاد في مجتمع المعرفة، بأنه اقتصاد قائم على المعرفة، يتسم بـ:

العالمية: فهو اتجاه متنام نحو آفاق التكامل العالمي، ففي نهاية عام (٢٠٠١) خضعت (٩٠%) من قوة العمل العالمية لقوانين اقتصاد عالمي مفتوح بفضل ثورة المعلومات والاتصالات.

التبعثر: أتاحت تكنولوجيا المعلومات حق الاطلاع للجميع وبدأت سلطة الشركات المركزية الصناعية تتهاوى لصالح شركات التجزئة (أي تم التحول من سياسة الاحتكار إلى اتجاه جديد في عصر المعلومات نحو الانفتاح).

التنوع: أي من الإنتاج الكثيف لمنتجات ذات نمط موحد إلى إنتاج متنوع و (مشخص) بمعنى أنها تلبي رغبات شخص معين أو شريحة محددة، فتقلبات الصناعة المدعومة بالحاسب تتيح إنتاج كميات قليلة من أشياء مشخصه تتميز بأنها ذات قيمة مضافة (Value Added) كبيرة ناجمة عن المكون المعرفي.

الانفتاح: بعد أن كان الإنتاج يتم ضمن أقسام الشركة بما في ذلك توزيع المنتج وتسويقه، أصبح الإنتاج في عصر المعلومات هو نتاج تعاون خمس شركات أو أكثر ضمن إطار شراكة تتخطى الحدود والعقلية المركزية الضيقة.

دورة حياة المنتج: (من الدورة الطويلة إلى التسارع التنافسي) يتميز الاقتصاد القائم على المعرفة بأنه يعتمد على الصناعة المتنوعة التي تسعى إلى تخفيض عمر المنتج أو دورة حياة المنتج حيث أن رد فعل الزبون (متلق الخدمة) فور توزيع المنتج الجديد يؤخذ بالاعتبار، ويصار للإسراع بإنجاز تصميم جديد يلبي رغبات الزبائن ويتفادى السلبيات الموجودة في المنتج الذي سبقه.

الشراكة الاقتصادية: أي الاعتماد على فريق العمل لأن المنتجات الجديدة تنتقل من المصممين إلى المنتجين إلى الموزعين وأخيراً إلى الزبائن وذلك بأسرع ما يمكن ويشكل هؤلاء جميعاً فريق عمل واحد، وإن كان متباعداً وموزعاً في أرجاء المعمورة، وتسعى الشركات دوماً إلى زيادة سرعة العمل للوصول إلى دورة حياة منتج أقصر فأقصر بصورة متواصلة.

إعادة توزيع الأرباح والمسؤوليات والسلطات: لزيادة سرعة العمل في الشركة وتقصير دورة حياة المنتج آثار كثيرة، أهمها التأثير المباشر على إعادة توزيع الأرباح والمسؤوليات والسلطات.

العولمة في مواجهة النظم المالية الوطنية: بدأت الأموال تتحرك بسرعة وسهولة كنتيجة للإنتاج والتسويق العالميين، مما يمكن أن يؤدي في النهاية إلى تمزيق النظم المالية القديمة ليصبح النظام المالي أكثر مرونة وقدرة على تلبية متطلبات الشركات، وعلى مواجهة الأزمات المحلية الصغيرة.

نظام جديد لخلق الثروة بسرعة شبكات الاتصال: أي انتقال القوة المالية من يد إلى يد بسرعات متزايدة فهو يتدفق بسرعة شبكات الاتصال نفسها لما تتيحه من جمع أو توزيع للأموال في ثوان معدودة.

النقد الإلكتروني يحل محل النقد الورقي: تتجاوز التغيرات البنوية المعاصرة مجرد ظهور المعلومات كمصدر جديد للثروة والسلطة، فالتبادل النقدي اليوم لم يعد سوى أرقام ورموز مسجلة على حواسيب الشبكات الدولية (النقد الإلكتروني).

القوة العاملة والبطالة: سوق العمل اليوم يتميز بالطلب على الأيدي العاملة التي تتمتع بمهارات وكفاءات وخبرات عالية وقابلة للتطور المستمر، فإذا لم يكن العاطلون عن العمل قادرين على التكيف مع هذه المتطلبات فإن الأعمال الجديدة لن تتمكن من استيعابهم، فالبطالة في مجتمع المعلومات (أحد مظاهر ومتطلبات الاقتصاد القائم على المعرفة) مشكلة نوعية وليست كمية.

نموذج جديد للإدارة: يستند إلى منظور متكامل للإدارة، ينظر إلى الإنتاج كنظام أكثر تركيباً، ولا يمكن لأي جزء ضمن نظام إنتاج حديث متكامل أن يكون مقطوع الصلة بالأجزاء الأخرى كما كان سابقاً.

فريق العمل: تشكيل فريق عمل متكامل يستطيع كل فرد فيه في أية مرحلة أن يبدي ملاحظاته واقتراحاته ليس فقط بالنسبة للمرحلة التي عمل بها وإنما للمراحل الأخرى من مراحل العمل.

الإنتاج المتنوع على الطلب يقلص حجم التخزين: توفر نظم إدارة الإنتاج الصناعي كمية وافرة من المعلومات لإعادة تنظيم العمل وتحديد الوقت المناسب والكمية المناسبة التي يجب إنتاجها لتغطية السوق، فالإنتاج المتنوع بأعداد قليلة مناسبة هو الحل لعدم استخدام مساحات واسعة للتخزين مع كل ما يترتب على ذلك من تجميد للمبالغ الناجمة عن كلفة الإنتاج فترة طويلة قبل تصريف البضائع.

المعرفة أهم مصادر الثروة والسلطة في عصر المعلومات: كان رأس المال (يشترى) المعرفة العلمية ويوظفها في خدمة خطوط إنتاجه الكثيفة في المراحل السابقة جميعها، أما اليوم فالمعرفة العلمية (المعلومات) تحولت إلى مصدر الثروة بل أهمها، أوضح مثال على ذلك: شركة مايكروسوفت ومؤسسها (بيل غيتس) الذي كان مبرمجاً متواضعاً في إمكانياته المادية، ولكنه يمتلك الإبداع والقدرة على الإدارة، وبذلك استطاع أن ينتقل إلى مرتبة الأغنياء (عباس، ٢٠٠١).

وتتوقف قيمة المعرفة وفق ما أورده الوردى (٢٠٠٢) على قدر أهميتها ومغزاها وحدائتها، فاستخدامها هو الذي يعطيها القيمة ونظام المعلومات المكون لها هو سلسلة من عمليات القيمة المضافة (Value Added) ونتائجها هي التي تساعد المستفيدين على اتخاذ الخيارات وحل المشكلات، وتتمثل القيمة المضافة في قيمة مصادر المعلومات (الخدمات والتكنولوجيا والنظم) التي تُخزّن وتجهّز وتحلّل وتنقل الرسائل، وهذه المصادر هي التي تزيد من احتمالات عثور المستفيد على رسائل معينة مفيدة في مخرجات النظام.

وتعتبر المعلومات كمورد اقتصادي سلعة ذات قيمة في الاستهلاك والإنتاج، فهي سلعة لأنها تنتج وتعبأ في أوعية متفق عليها وتسوّق وتستخدم، ولكنها لا تبنى بل تنمو وتتجدد بعكس السلع المادية وتتميز هذه السلع بالأهمية والاستراتيجية وتداولها لا يعني التنازل عنها، ولكنها تبقى موجودة حتى بعد الاستهلاك.

وعلى ذلك فالمعرفة تمثل رأسمالاً ومورداً أساسياً في أي نشاط بشري مهما كانت طبيعته ومجالاته، وتعتبر استثماراً في الفرد الذي سيتحول بهذه المعلومات إلى عامل أكثر تأثيراً في الإنتاجية. فقدرة هذا الفرد على استثمار موارده البشرية والمادية رهن بقدرته على استثمار المعلومات التي لا تنضب وإمّا تتجدد وتنمو تلقائياً.

فالفرد الذي لا يمتلك هذه المعرفة، هو فرد يعاني من الأمية المعلوماتية المتمثلة في افتقاره للمعرفة التي تسمح له بتأدية عمله بكفاءة في أي ظرف يجد فيه نفسه في المجتمع التكنولوجي. وترتبط هذه الأمية المعلوماتية بأمية التعامل مع الحواسيب والتقنيات الحديثة. وكذلك الافتقار للمهارات الأساسية في تقنية التعامل مع مصادر المعلومات وتحقيق الاستثمار الأمثل لها.

التعليم المهني في عصر الاقتصاد المعرفي:

أظهرت دراسات مشروع إصلاح التعليم الموجه نحو الاقتصاد المعرفي (ERfKE, ٢٠٠٢) عدم الانسجام بين المهارات التي يتم تعليمها في المدارس والمهارات المطلوبة في اقتصاد المعرفة، لان الاقتصاد المعرفي يتطلب مهارات أساسية رئيسة و كفايات جوهرية إضافة إلى محتوى أساسي، وهذا لا يوجد في مناهجنا، لأنها مناهج محتوى أي أنها تركز على المحتوى وهذا لا يعد أساسا للاقتصاد المعرفي، ثم أن مسار التعليم الثانوي المهني ذو تخصصات ضيقة لا تتماشى بشكل كامل مع احتياجات سوق العمل، فالحاجة لتنمية قوة عاملة ذات نوعية عالية تشكل أهم الاولويات ويتأتى ذلك من تطوير نظام تعليم يعزز أعلى مستوى للتفكير، ومهارات حل المشكلات، وعمل الفريق، إضافة لإعادة هيكلة التعليم المهني وتجميع تخصصاته الأساسية ضمن إطار تكنولوجي ذي أساس عريض. (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٢)

فما هي هذه القوة العاملة المؤهلة ذات النوعية العالية، التي يطلبها النظام التربوي الأردني، وكيف نصل إلى إيجادها بالنوعية المطلوبة ؟

ففي وثيقة إعلان دمشق عن مدرسة المستقبل (٢٠٠٠) التي قدمها وزراء التربية والتعليم العرب، أن خريج مدرسة المستقبل سيتمكن من التعامل مع مطالب المستقبل وتحدياته، إذا امتلك الكفايات والمهارات المطلوبة لذلك، والتي على المناهج المدرسية مراعاتها في صياغة الأهداف التربوية والمحتوى ومنها:

١- القدرة المتمثلة في المحافظة على الهوية الوطنية والقومية والدينية والثقافية بحيث يكون محصنا من العولمة والغزو الثقافي.

٢- امتلاك مهارات التواصل الثقافي والحضاري في عالم متغير.

٣- امتلاك مفاتيح المعرفة ليصبح قادراً على التعلم الذاتي ومتابعة التعلم.

٤- القدرة على ضبط الذات وتحمل المسؤولية والالتزام بالمبادئ الأخلاقية.

٥- القدرة على العمل مع الفريق في إطار روح التعاون والمشاركة والمبادرة والإبداع، وامتلاك أخلاقيات العمل.

٦- امتلاك مهارات التفكير الناقد، والاستدلال، والنقد البناء، والحوار مع الآخرين.

٧- القدرة على حل المشكلات واتخاذ القرار.

٨- القدرة على التخطيط للمستقبل والنجاح فيه.

٩- امتلاك مهارة التكيف والمرونة في العمل ومجالات الحياة المتعددة.

١٠- القدرة على إجراء البحث وتطبيق البيانات.

١١- مهارة استخدام أجهزة الحاسب الآلي وأنواع التقنيات الحديثة الأخرى في مختلف جوانب الحياة.

١٢- التمكن من اللغة العربية وإتقان مهاراتها.

١٣- القدرة على استخدام أكثر من لغة حية.

١٤- القدرة على إدراك أهمية الزمن واستثماره بالشكل الأمثل (وثيقة مدرسة المستقبل، ٢٠٠٠)

وتتوافق هذه الأهداف مع ما جاء في مدرسة المستقبل (المصري، ٢٠٠٣) حول خصائص عمال المعرفة و مؤتمن (٢٠٠٤) في ملامح إعداد الشباب لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، إضافة لوثيقة الجمعية العامة للأمم المتحدة (٢٠٠١)، وفرجاني (١٩٩٨) في رؤية مستقبلية للتعليم في الوطن العربي، ووثيقة وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٢). فالتعليم هو تعلم للحياة (المصري، ٢٠٠٣)، ويقوم على (5A's) وتعني:

Anywhere at Anytime at Any Age) (ERfKE،(Anyone should be Able to learn Anything
٢٠٠٢).

فمدرسة اليوم هي مدرسة سلوك وقيم ومهارات أكثر منها مدرسة معارف مما يتطلب تأكيد العمليات المعرفية كالتفكير والابتكار وربطهما بالنواحي السلوكية والأخلاقية في شخصية المتعلم (الدريج، ٢٠٠٤)، وبالتالي فإن مضمون التعلم يجب أن يتجه نحو تكوين الشخصية المنتجة (أي الإنسان المنتج الذي يحقق إنسانيته في العمل باعتباره نشاطاً اجتماعياً والتي يوضح بوبكري (٢٠٠١) أهم مقوماتها وهما: التعقل (أسلوب الحياة) والعمل (القدرة على العمل والإنتاج) ولكي تنمو هذه الشخصية المنتجة لابد من وجود فلسفة شاملة تخدم جوانب ثلاثة في عملية التعلم:

أولاً: توضيح الغايات المحفزة على اكتساب المعلومات والخبرات والمهارات أي الإجابة عن سؤال: ماذا نتعلم ونعلم؟

ثانياً: إسباغ معاني اجتماعية وخلقية على ما نتعلمه ونعلمه، لتكوين رأسمال منتج، تعود خبراته ومعلوماته بالنفع على الفرد والمجتمع وتتجدد على الدوام عن طريق إنتاجها، والسؤال الثاني نجيب عنه هنا هو: لماذا نتعلم؟

ثالثاً: التعرف على طرائق التعلم وأساليبه ووسائله، لان الوسائل ترتبط بالغايات، والمقاصد بالطرائق، والمضمون بالشكل وهنا نجيب على السؤال: كيف نعلم ما نريد أن نعلمه من أجل بلوغ غايات ومقاصد محددة ؟ (بوبكري، ٢٠٠١).

توجهات مناهج التعليم المهني في عصر الاقتصاد المعرفي:

تضمنت وثيقة وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٢) رؤية مستقبلية للتعليم والتدريب المهني، تتلخص في أنها تقدم للمواطن في مراحل عمره المختلفة ومستواه التعليمي المهارات اللازمة للتوظيف والمعرفة والاتجاهات المتسقة مع متطلبات الاقتصاد المعرفي والمعايير الاقتصادية المجتمعية، كما اشتملت الوثيقة على ملامح ومواصفات النظام الإنتاجي الجديد في عصر الاقتصاد المعرفي المتميز بأنه:
عالي الجودة يستهدف التمييز.

كثيف المعرفة (يعتمد على راس المال المعرفي).

شديد السرعة والتغير.

مرن مصمم لتلبية احتياجات متغيرة.

الانفتاح والمنافسة العالمية.

اعتماد نظام فاعل للتسويق.

استثمار الطاقة المتجددة.

توظيف التكنولوجيا فائقة الصغر وخاصة الحاسوب.

استشعار حاجات السوق والمستهلكين باستمرار.

اعتماد نظام معلوماتي واتصالي فائق السرعة والدقة.

وعلى ذلك فإن تحقيق متطلبات هذا النظام الإنتاجي الجديد، يتطلب تنمية بشرية لموارد مؤهلة ذات:

مستوى عال من التدريب والتعليم.

هو مهني وتعليم ذاتي مستمر.

قدرة على التواصل والإبداع.

مرونة وقدرة على التحول من مهنة لأخرى.

درجة عالية من التمكين.

قدرة على حل المشكلات واتخاذ القرارات.

قدرة على التعامل مع الحاسوب وتوظيف التقنية.

قدرة على إعادة التدريب وفق المستجدات (وزارة التربية والتعليم الاردنية ٢٠٠٢).

وهذا يقودنا إلى تعرف توجهات الأنظمة التربوية العالمية في تطوير المناهج، وبما يحقق متطلبات نظمها الإنتاجية في عصر الاقتصاد المعرفي، وبخاصة مناهج التعليم المهني في مرحلة التعليم الثانوي، والتي اتجهت في معظمها نحو:

١- التعلم الذاتي نظرا لتفجر المعرفي الهائل، وعدم قدرة النظام التربوي على مسايرة هذا الكم الهائل من المعارف، وللتغير في دور المعرفة، فبعد أن كانت غاية في حد ذاتها أصبحت وسيلة فقط لبناء العقل وتشكيل شخصية المتعلم، من هنا وجب على المتعلم أن يشارك في تعليم ذاته وتثقيفها، ليستطيع مواكبة المستجدات والمعارف، ولذلك فإن امتلاكه لقدر من المفاهيم والاتجاهات والقيم الحاكمة تعد أساسا لتعلمه الذاتي.

فالمناهج المطورة تتضمن مضامين خاصة واستراتيجيات تتلاءم وتتكامل لتؤدي بالمتعلم إلى اكتساب تلك المفاهيم والاتجاهات والقيم وغير ذلك مما يعد محركات وموجهات للسلوك، أبرزها منظومة المفاهيم التي تضم عددا من المفاهيم الرئيسة والفرعية على عدة مستويات، يؤدي تعلمها إلى أن يكون المتعلم قادرا على تكوين صورة حقيقية عن المجال المعرفي الذي تنتمي إليه المنظومة، ومن خلال تعلم هذه المفاهيم وموها في مستويات متدرجة (من البسيط إلى المركب، ومن المجرد إلى الأكثر تجريدا..). يصبح المتعلم قادرا على التعامل مع المعارف ذات العلاقة دون أن يدرسها بشكل مباشر ويساعده ذلك على الفهم والتفسير والتنبؤ، مما يتيح له تعلمها ذاتيا مستمرا طيلة حياته.

وكلما توافرت لديه الاتجاهات الايجابية نحو العلم والمعرفة، والقيم المحركة لسلوكه ولمواجهة مواقف التعلم والتعليم، كان ذلك ميسراً لتعلمه الذاتي، ومساعد له في الاستزادة والإقبال على مصادر المعرفة المختلفة.

فتوجه المناهج إلى هذه الأمور باعتبارها نواتج متوقعة للتعلم، وظهور العلاقة الوثيقة والمنتكاملة بين الجوانب العقلية والوجدانية التي تظهر في عملية تطوير المنهج على مستوى التخطيط والتنفيذ، حتما سينعكس بشكل طبيعي على مستويات الأداء والسلوك للمتعلم.

وترتكز هذه المناهج إلى تنمية مهارات وقدرات حل المشكلة، والتحليل والتكيب، واتخاذ القرار، واحترام الرأي الآخر، والتفاوض وعرض الأفكار، والإبداع. ومن موادها التعليمية المواد المبرمجة، والحقائب التعليمية المحوسبة، والحاسبات الالكترونية (اللقاني، ١٩٩٥).

٢- تعددية المناهج، تظهر نواتج التعلم في شخصية وفكر وسلوكيات المتعلم الذي تعرض للمناهج، ولا يعود ظهور هذه النواتج للمنهج المأمول أو المنهج المنفذ فقط، بل هي نتيجة محصلة عدة أماط من المناهج التي خبرها المتعلم في إطار منهج واحد، فالإطار الفكري والفلسفي الذي يقوم عليه المنهج ويحدد أبعاد مكوناته وما يمكن التوصل إليه من نتائج التعلم يظهر في المنهج المأمول أو المستهدف. في حين تناول مخطط المنهج لهذا الإطار وتجسيده واقعيًا من قبل مجموعة المعلمين ذوي الخبرات والمؤهلات والاتجاهات المتنوعة والذين ينفذونه في سياقات ثقافية وبيئية متنوعة ومتباينة، فإنه حتما سيصبح منهجا آخر، لكونه متأثرا بكل ما لدى المعلم من مواصفات وما للسياق من أثر، فيصبح المنهج منهجا ضمينا (أي المنهج المتأثر ضمينا باتجاهات المعلم وقيمه وتقبله للمهنة ومستواه العلمي وخبراته...).

وبالتالي تصبح النتائج التعليمية المأمولة، نتائج متعددة بتعدد المعلمين القائمين على تنفيذ المنهج في إطار السياقات التعليمية التعليمية، يبقى أن نذكر أن هذه التسميات للمنهج لا تكتمل إلا بتعرض المتعلم له، وتفاعله معه بكل ما لديه من مواصفات وقدرات وخبرات واتجاهات وأمطار ومستويات تعلم، مما يعكس أثره على النتائج التي يحققها المتعلم، ويسمى المنهج في هذه الحالة بالمنهج المنجز، وهو متباين في إنجازاته إذا ما أخذ هدف المنهج المخطط كمعيار لمقارنة مستويات أداء المتعلمين.

ومن هنا تظهر الحاجة إلى تعددية المناهج أي مناهج تتعدد تباعا تبعا لاختلاف البيئات والثقافات لتلبي الاحتياجات الفعلية والقدرات الحقيقية للمتعلمين والتي تتفق مع الواقع البيئي والثقافي القائم بكل تبايناته ومظاهر اختلافه. وقد تظهر في وضع إطار عام للمنهج والأهداف ويزك للمعلم حرية اختيار المحتوى والأنشطة والأساليب والتقويم تبعا للسياق الذي يعمل فيه ولنوعية حاجات طلبته كونه الأقدر على معرفتها والتخطيط لتلبيتها من خلال اختياره محتوى ملائم فهو ميسر للتعليم.

والمتعلم مشارك معه في التخطيط والتنظيم للخبرة، والتقويم الذي يقوم به المعلم لأداء المتعلم هو تقويم على أساس مستويات إنجاز المتعلم في المراحل السابقة، ومدى التحسن في المستويات اللاحقة، وهذا يشعر المتعلم بأنه يتقدم ويحرز نجاحا متواصلا، وبأنه يسير وفق خطة تطور خاصة به في عملية التعلم، ولا يقارن بزملائه... (اللقاني، ١٩٩٥).

٣- قيادة المنهج المدرسي، فالمنهج هو أداة التربية في التغيير، وهو قادر على قيادة التغيير والتطوير من خلال (المتعلم) الذي يتولى عملية تشكيل شخصيته وبناء عقله، وهذا المتعلم هو القادر على أحداث التطوير بالفعل). من هذا المنطلق تنظر المناهج إلى المتعلم على أنه كلاً متكاملًا وشاملاً، وتعمل على تنميته عقلا ووجدانا وسلوكا وتزوده بالمعارف التي تسهم في تكوين تفكيره ومستويات أدائه، وفي قدرته على الإبداع وتقديم إبداعاته لمجتمع لينهض به. فقيادة المنهج لا تقف عند حد الإعداد والتكوين، بل تتعداه لتظهر في النتائج التعليمية التي يتخرج بها المتعلم من المدرسة، وهذا ما يؤكد وظيفة المناهج المدرسية في قيادتها للتطور إلى المستويات المتوقعة والمرغوبة وعلاقتها بعملية التنمية البشرية والتي تؤثر في التنمية الاقتصادية والمجتمعية... (اللقاني، ١٩٩٥؛ جلاتهورن، ١٩٩٥).

٤- تمكين المتعلم من اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، فالمنهج المهمة بتمكين المتعلم من اتخاذ القرارات، تخطيطا وتنفيذاً وتطويراً وتقويماً ومتابعة، هي مناهج تتجه اتجاها عقلانيا متسقا مع طبيعة

المتعلم وحاجته إلى التمكن من هذه القدرة الأساسية التي من شأنها توجيه حياة المتعلم في الاتجاه السليم وفق أصول وقواعد نابذة من العقل (وزارة التربية. ٢٠٠٢). فهي تعمل على توفير المواقف والخبرات المربية التي تشمل علاقات وتفاعلات من شأنها أن تضع المتعلم في مواقف تدعوه إلى التفكير العميق، وممارسة مهارات أساسية مثل التحليل والتكيب، إضافة للفهم والمقارنة والربط والاستنتاج والتفسير، ليساعده في تكوين صورة شاملة عن الموقف، يسهم في نقاشه مع الآخرين، وإعمال الفكر والدراسة المتعمقة للموقف والرجوع إلى مصادر المعرفة ذات العلاقة للتوضيح، كل ذلك يجعله أقدر على اتخاذ القرار المناسب المتمثل في اختياره الحل الأنسب من بين عدة حلول بناء على معايير وأحكام خاصة يحددها هو عن طريق مستوى الفهم المتقدم للموقف كله، وكذلك منظومته القيمية (اللقاني، ١٩٩٥).

٥- التعلم التعاوني والاستكشافي الذي يركز على نشاط المتعلم ومشاركته للآخرين، وتعزيز الدور الإرشافي للمعلم (اليونسكو، ٢٠٠١).

٦- المنظومة المتكاملة للمناهج، التي تحدد آلية العمل في إعدادها، وتراعي تعدد الجهات المشاركة في اختيار مضامين محتواه، وعدم اقتصاره على المختصين في المناهج، بسبب تسارع إنتاج المعرفة والتقانة ووسائل الإعلام والاتصال، وضرورة المراجعة المستمرة الدائمة له (اليونسكو، ٢٠٠١).

٧- قاعدة عريضة من التخصص، تؤمن تأهيل المتعلمين لسوق العمل ولاكتساب مهارات ومعارف جديدة خلال حياتهم العملية، وذلك نتيجة لتأثر عالم العمل الحديث بالتقانة المتطورة، الأمر الذي أدى إلى خلق حالة تمثلت في إزالة الفروقات بين العمل اليدوي والفكري مما اقتضى إدخال تغييرات مناسبة في المناهج العامة بشكل عام ومناهج التعليم المهني بشكل خاص، بهدف إعداد جيل من القوى العاملة المدربة تدريباً شاملاً وقادرة على العيش والعمل بفاعلية في عالم التقانة المتطورة (اليونسكو، ١٩٩٩).

٨- ثقافة القوى العاملة/قوى العمل، فالثورة العلمية التقانية أثرت في وسائل الإنتاج وبالتالي المهن والحرف وفي تقانة قوة العمل، وإحلال قوة العمل المؤهلة والمدربة تدريباً متقدماً محل القوة العاملة البسيطة، مما استدعى تأمين الارتباط الوثيق بين الجوانب النظرية والعملية في المناهج، وتأهيل قدرات الشباب العقلية والبدنية وإعدادهم للتعامل مع التغييرات المستمرة لعالم العمل، وتقبل الطبيعة غير المستقرة لاحتياجات المهنة، وقد أشارت وثائق اليونسكو إلى مؤشرات تطوير التعليم التالية: "إن العملية التربوية الموجهة نحو العمل والحياة النشطة يجب أن لا تستهدف تدريب الشباب لحرفة أو مهنة معينة

وإنما إعدادهم للتكيف مع وظائفهم أو مهن متنوعة وتطوير قدراتهم باستمرار لتمكينهم من مواكبة التطوير الحاصل في أساليب الإنتاج وظروف العمل، ويجب أن تعينهم في تحقيق الحركية في التشغيل، وتيسير انتقالهم من مهنة أو فرع مهنة إلى أخرى" (اليونسكو، ١٩٩٧).

٩- إعطاء وزن أكبر للتدريب العملي الميداني، للتعرف على التكنولوجيا المستخدمة في عالم العمل والتأقلم معها، تمهيداً للالتحاق بعالم العمل بقوة ودافعية وتنمية إحساسهم بتقدير التقنيات ودورها وتوظيفها في العمل بل وإبداعها.

١٠- الربط بين المدرسة المهنية والمؤسسات الاقتصادية والإنتاجية والخدمية: وإشراك تلك المؤسسات والهيئات في وضع البرامج وصياغة الخطط والتقييم والمتابعة (اليونيفوك (١)، ١٩٩٥).

١١- تضمين المناهج معلومات أساسية في طرق الإنتاج المعمول بها في المصانع وشروط التشغيل ومعداته وأوقاته (اليونسكو، ١٩٩٧).

١٢- المرونة في التصميم، للتعديل والتطوير وفق الحاجات المتغيرة في عالم العمل والتقانة وتوظيف دراسات متابعة الخريجين في مواقع العمل لإنجاز هذا التطوير (اليونسكو، ١٩٩٧؛ يونيفوك (١)، ١٩٩٥).

١٣- نموذج المنهج الذي يعمل كموجه لعمليات المنهج، ومحاولة ضبط كافة الإجراءات بصورة موضوعية لا تدخل فيها العوامل الشخصية والذاتية، فهو تمثيل مختصر للمنهج يوضح العوامل المؤثرة فيه وما يحكمه من تغيرات وعلاقات تبادلية، ويعبر عن العمليات والخطوات الأساسية التي يجب أن تتم في الجانبين التخطيطي والتنفيذي للمنهج ويشترط فيه أن يظهر بعداً فكرياً وتربوياً، يتميز بالوضوح والتحديد، بحيث تتضح الرؤية الفكرية في أبعاده وعلاقاته وهذا ينعكس على فكر الخبراء المخططين له والمنفذين فيما بعد (اللقاني، ١٩٩٥).

الاقتصاد المنزلي:

هو أحد الفروع الخمسة للتعليم الثانوي الشامل المهني في الأردن (الاقتصاد المنزلي، والصناعي، والزراعي، والفندقي، والتمريضي) ويتكون من خمسة تخصصات (إنتاج الملابس، والتجميل، وتربية الطفل، والحرف التقليدية، والتصنيع المنزلي).

بدأ تعليم الاقتصاد المنزلي في مدارس وزارة التربية والتعليم في الأردن في العام الدراسي (١٩٧٧/١٩٧٦) وكان يسمى حينئذ (التعليم النسوي) وهو تعليم تطبيقي يؤدي إلى سوق العمل ولا ينتهي بالتقدم لامتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة، واستحدث هذا النوع من التعليم التطبيقي في مدرسة واحدة في العاصمة وبتخصص الخياطة فقط (مدرسة الحرف النسوية/ جبل الاشرفية) وكان عدد الطالبات (١٧) طالبة فقط.

وفي عام (١٩٨٢) تم استحداث تخصص (التجميل) إلى جانب تخصص الخياطة، وبلغ عدد الطالبات في عام (١٩٨٣) ما يقارب (٤٣٩) طالبة في تخصص خياطة و (٦٢) في تخصص التجميل وانتشرت هذه المواقع في مدارس وزارة التربية والتعليم لتشمل جميع مديريات التربية والتعليم في المملكة، حيث بلغ عدد المدارس في عام ١٩٨٧ التي تدرس تخصصات الاقتصاد المنزلي، التعليم التطبيقي (خياطة، تجميل) (٦٥) مدرسة.

وكان من نتائج المؤتمر الوطني الأول للتطوير التربوي المنعقد في عام (١٩٨٧) تحت الرعاية الملكية السامية أن أصبح التعليم الثانوي ذا مسارين (شامل وتطبيقي) وانطبق هذا الوضع على فرع الاقتصاد المنزلي كأحد فروع التعليم الثانوي الشامل وكذلك التطبيقي، ومنذ العام (١٩٩٧/١٩٩٦) أصبح الاقتصاد المنزلي فرعاً من فروع التعليم الثانوي الشامل فقط والذي يؤدي إلى الحصول على شهادة الدراسة الثانوية المهنية، والاتجاه إما لسوق العمل أو لإكمال الدراسة الجامعية، واشتمل على تخصصات خمسة (التجميل، إنتاج الملابس، تربية الطفل، التصنيع المنزلي، الحرف التقليدية) وكانت بداية تطبيقه كتعليم ثانوي شامل مهني في تخصصي التجميل وتربية الطفل وبعد ذلك في إنتاج الملابس. أما التصنيع المنزلي والحرف التقليدية فتم البدء بتدريسهما في العام (١٩٩٧/١٩٩٨) (وزارة التربية والتعليم، ١٩٩٧). وانتشرت مواقعها بعد هذا التاريخ في مدارس وزارة التربية والتعليم واتيح المجال للطلبة الذكور الالتحاق بهذا الفرع، فمنذ عام ٢٠٠٠/١٩٩٩، التحق عدد منهم بتخصص إنتاج الملابس وذلك في موقعين في العاصمة (مدرستي الفتح، وشكري شعشاعة) وموقع آخر في مديرية تربية اربد، وفي العام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ بدئ في تدريس تخصص الحرف التقليدية للذكور في موقع واحد فقط. في حين اقتصر التعليم الثانوي التطبيقي فرع الاقتصاد المنزلي على مراكز مؤسسة التدريب المهني التي تهيئ الخريج لدخول سوق العمل مباشرة.

ويتاح لخريج فرع الاقتصاد المنزلي في جميع تخصصاته الخمسة، متابعة التعليم الجامعي في حالة استكماله لدراسة المباحث الإضافية (الكيمياء والأحياء) أو الحصول على شهادة الكفاءة المدرسية لدخول سوق العمل مباشرة.

ووفق نظام التصنيف للعاملين المهنيين رقم (٨٣) لعام (٢٠٠٠) الصادر عن مجلس إدارة مؤسسة التدريب المهني، يتم تصنيف العاملين المهنيين إلى فئات: (اختصاصي، وفني، ومهني، وماهر، ومحدد المهارات)، وعلى هذا الأساس يتم تصنيف خريج التعليم الثانوي الشامل المهني في أي فرع من فروع الخمسة كالتالي:

١- عامل ماهر (المستوى الرابع في التصنيف) وذلك بعد اجتيازه لاختبار عملي لتحديد مستواه (المادة ٧ من النظام).

٢- عامل مهني (المستوى الثالث في التصنيف) وذلك بعد اجتيازه الاختبار المقرر لمستوى مهني من الدرجة الثانية، شريطة وجود خبرة عملية في مجال مهنته للمدة التي يحددها المجلس لهذه الحالة (المادة ٦ من النظام).

ويعرّف كل من العامل المهني والعامل الماهر حسب قانون تنظيم العمل المهني رقم (٢٧) لعام (١٩٩٩) المادة (٧) المتضمنة لفئات السلم الفني للمهارات والمعتمدة في أدلة التصنيف والتوصيف المهني الصادرة عن مؤسسة التدريب المهني كالتالي:

العامل المهني:

"هو الذي يقوم بأعمال يتطلب إنجازها مهارات تغطي إطار المهنة بشكل متكامل، ويتضمن الجانب العملي والمعلومات الفنية ذات العلاقة والأسس العلمية التي تبنى عليها المعلومات الفنية، وذلك بالإضافة إلى القدرة على توزيع الأعمال ورفع كفاءة الأفراد من المستويات الأدنى" (وزارة العمل، ١٩٩٩).

العامل الماهر:

"وهو الذي يقوم بأعمال يتطلب إنجازها مهارات متعلقة بجزء متكامل من المهنة وذات مستوى أداء عال، وتتطلب هذه المهارات عادة إعداداً متخصصاً يشمل الجوانب العملية والفنية ذات العلاقة" (وزارة العمل، ١٩٩٩).

وتحدد مهام العامل المهني في المجموعة المهنية الرئيسة (تصنيع الملابس) من عائلة الصناعات النسيجية والجلدية حسب التصنيف والتوصيف المهني الصادر عن مؤسسة التدريب المهني (عام ٢٠٠٤) وفقاً للعمل الذي يقوم به ضمن مهنة التفصيل والخياطة، فالعامل الذي يقوم بعمل خياطة ملابس نسائية عام (رقم العمل الرمزي (٣-٠٧-١-٢-٠٩-١)) حيث يمثل الرقم (١) قطاع الصناعة، والرقم (٠٩) عائلة الصناعات النسيجية والجلدية، والرقم (٢) مجموعة المهن الرئيسة (تصميم الأزياء والملابس)، والرقم (١) المهنة (التفصيل والخياطة)، والرقم (٠٧) خياطة ملابس نسائية عام، أما الرقم الأخير (٣) فهو يشير إلى مستوى العمل المهني وهو العامل المهني الذي يكون قادراً على:

١- العمل منفرداً.

٢- استخدام الجداول القياسية المعيارية للأجسام.

٣- تجهيز المخططات اللازمة.

٤- تجهيز القماش وتفصيله.

٥- تجهيز آلات الخياطة اللازمة وتشغيلها وخدمتها.

٦- خياطة الملابس النسائية حسب التصميم المطلوب وتشطيبها.

٧- تطبيق إجراءات السلامة والصحة المهنية.

٨- تدريب المرؤوسين وتنمية مهاراتهم.

وتحدد مهام العامل الماهر بالآتي:

١- العمل منفرداً أو تحت إشراف.

٢- تفصيل وخياطة نماذج.

٣- قراءة رسومات التصميم من المجلات وغيرها من المصادر.

٤- تجهيز وإعداد مخططات وتفصيلها وخطاتها.

٥- تطبيق أسس وتعليمات الصحة والسلامة المهنية.

وتصنف الكفايات المهنية التي عليه أن يمتلكها كخياط ملابس نسائية:

في المجال المعرفي:

١- تعرف أنواع الأقمشة وخصائصها.

٢- تعرف المقاسات المعيارية لرسم الملابس والمقاسات اللازمة لتعديل المخطط الأساسي حسب مقاسات الجسم.

٣- تعرف المخططات الأساسية لقطع الملابس وطرق تعديلها وتحويلها.

٤- تعرف أجزاء آلة الخياطة المنزلية والصناعية (درزة - حبكة - لقطه) ووظائفها.

٥- تعرف أنواع المكملات والزخارف ومواصفاتها وطرق تثبيتها.

٦- تعرف إجراءات ضبط جودة القطع المخيطة وكيها وتغليفها.

في المجال الأدائي:

١- استخدام الجداول القياسية المعيارية واخذ المقاسات الشخصية.

٢- تجهيز المخططات الأساسية لقطع الملابس وتعديلها حسب المقاسات الشخصية للجسم.

٣- تحويل المخططات الأساسية المعدلة لقطع الملابس حسب التصميم المطلوب.

٤- تجهيز آلة الخياطة الكهربائية (درزة - حبكة - لقطه) المنزلية والصناعية وتشغيلها وخدمتها حسب تعليمات الشركة الصانعة.

٥- تفصيل قطع الأقمشة وخطاتها حسب التصميم المطلوب (بنطلون - تنورة - فستان - جاكيت - قميص).

٦- تثبيت المكملات والزخارف على قطع الملابس بطريقة صحيحة.

٧- كي القطع المخيطة بالمكواة الكهربائية (يدويا - صناعيا) وطبها وتغليظها بطريقة صحيحة.

٨- تفقد جودة قطع الملابس المخيطة وتشطيبها حسب معايير ضبط الجودة.

٩- تطبيق إجراءات السلامة والصحة المهنية.

ويمكننا إيجاز كفايات العمل لخريج إنتاج الملابس المتوقع أن يعمل في مهن تصنيع الملابس (٢-١-٠٩) مهنة التفصيل والخياطة (١-٢-٠٩-١) كعامل مهني مستوى ثانٍ (بحسب موقعه في التصنيف والتوصيف المهني لعام ٢٠٠٤ لمستويات العمل المهني) في الآتي:

- قراءة الرسومات والمواصفات والتصاميم.

- قراءة أدلة تركيب وتشغيل وصيانة آلات الخياطة والقص.

- اختيار الأدوات اللازمة للعمل، واستخدامها وصيانتها.

- تشغيل الآلات والأجهزة.

- تنفيذ برامج الصيانة الوقائية والعلاجية للأجهزة والمعدات المستخدمة حسب التعليمات من الشركة الصانعة.

- تهيئة مواقع العمل وتداول المواد.

- مراقبة الحالة التشغيلية للآلات والمعدات.

- تطبيق أسس السلامة والصحة المهنية.

- تنفيذ أوامر العمل حسب المواصفات.

- تدريب المرؤوسين وتنمية مهاراتهم.

المهنة التي يمكنه العمل فيها كعامل مهني مستوى ثانٍ هي:

خياط نماذج ملابس عام، رسام تصاميم ملابس، خياط ملابس رجالية عام، خياط ملابس نسائية عام، خياط ملابس أطفال عام، ملاحظ خط إنتاج ملابس.

وعلى مناهج تخصص إنتاج الملابس أن تكسب المتعلم الكفايات التي ستمكنه من التنقل بين هذه المهن في مجال تخصصه وعدم حصره في خياطة الملابس النسائية وبشكل بسيط في ملابس الأطفال وذلك من خلال مبدأ التجسير الأفقي الذي سبقت الإشارة إليه في معايير التطوير.

التعقيب على الأدب النظري:

تشير الأدب النظري الذي تم استعراضه إلى الدور الرئيس الذي تلعبه مناهج التعليم المهني في توفير الكوادر البشرية المؤهلة القادرة على النهوض بالاقتصاد الوطني وتنميته، إضافة إلى الارتقاء بالفرد والاهتمام بتنمية الشخصية المهنية المنتجة، ولقد أجمعت هذه الأدبيات على أن:

التعليم المدرسي خدمة تقدم للفرد كحق من حقوقه الإنسانية للتنمية البشرية.

التعليم المهني هام في تنمية الموارد البشرية (إيجاد الشخصية المنتجة) والتي هي عنصر رئيس في التنمية الاقتصادية وفي عصر الاقتصاد المعرفي.

الثقافة المجتمعية وقيم المجتمع تلعبان دوراً بارزاً في دعم التعليم المهني.

- توثيق الصلة بين التعليم المهني واحتياجات سوق العمل أمر ضروري للعمل على تلبية هذه الاحتياجات وذلك من خلال المنهاج المطور، وأن التنوع في نظم الإعداد المهني للفرد يتيح المجال للتطوير.

- التدريب الميداني له دور بارز في صقل مهارات الخريج وتهيئته التهيئة المناسبة للدخول الناجح إلى سوق العمل.

- الربط بين المعرفة النظرية والمهارات العملية وضبط جودة التدريب هام لتحقيق غايات التعليم المهني.

تطوير المنهاج يتم من خلال تقييم الحالي ومن ثم التعرف إلى نقاط الضعف والعمل على تلافيها في المنهاج المطور.

وتتفق هذه التوجهات مع توجهات الباحثة في أن القضايا الأساسية التي على مطور المنهاج الاهتمام بها والمتمثلة في أن التعديل الذي سيحدثه لدى المتعلم يعتمد على: ما الذي يمكن أن يغير؟ وما هي الأسباب التي تدعو للتغيير؟ وكيف يمكن أن نقوم بالتغيير؟ وكيف نفهم تضمينات التغيير؟ وما هي طرائق وأنماط المعرفة التي تعلم من خلالها أبنائنا وفق المنهج الحالي؟ وغيرها من القضايا المنهجية.

وفي مجال النماذج التطويرية فقد تناولت الأدبيات مفهوم النموذج وأهميته للمطور وأمثلة على هذه النماذج، وخلصت معظمها إلى أن النموذج (كبناء مفاهيمي) يعكس الخواص الأساسية للعملية واختبارها ومن ثم تعميم نتائجها على النظام التعليمي، واعتبرت النموذج أداة تحليلية تسهم بقدر ما في التطور التقني، و يتفق هذا مع التصور المتبع في الدراسة حيث اعتمدت الباحثة في بناء نموذجه التطويري على الجمع بين عدد من الإجراءات المتبعة في عدة أساليب تطويرية بما فيها نموذج اليونيفوك وبما يتناسب وطبيعة مناهج التعليم المهني تخصص إنتاج الملابس، وطبيعة الإعداد للمتعلم وبيئته المدرسية، وبيئة العمل المستقبلية.

وتتفق هذه الدراسة كذلك مع ما جاء في برنامج التطوير التربوي الموجه نحو الاقتصاد المعرفي Education Reform for Knowledge Economy (ERfKE) ، والبرامج التطويرية الأخرى للمناهج في الدول العربية والأجنبية والاتجاهات العالمية للتطوير ، فهي تتعامل مع طبيعة التعلم والتعليم والتوقعات المتعلقة بهما في سياق منهج جديد مصمم لإعداد الطلبة للحياة والعمل في مجتمع الاقتصاد المعرفي بهدف تحقيق التغيرات والتحسينات الضرورية للمستقبل، وزيادة القدرة على النجاح المستمر لجميع المتعلمين أثناء انتقالهم عبر المراحل الدراسية قدما نحو التخرج، وأهمية توافق مقاصد التطوير مع احتياجات التغيير ومتطلباته، وترجمة اتجاهات التغيير إلى جهود مستمرة ومتسقة بشكل جيد بين جميع المكونات والأهداف المتوخاة من التغيير، ضمن منهج محوري للجميع، وتكميلي بحسب التخصص.

كما أن هذه الدراسة جمعت بين ما ركزت عليه الأدبيات من خصائص سوق العمل في عصر الاقتصاد المعرفي و متطلباته من كفايات خريج التعليم المهني، وكذلك الاتجاهات العالمية في تطوير مناهج التعليم المهني واستخلصت من هذه الخصائص والاتجاهات قائمة بالمعايير المطلوبة لتطوير المنهاج بما يلي متطلبات سوق العمل والفرد إضافة إلى قائمة الكفايات المطلوبة للخريج، وتضع أنموذجا لتطوير المنهاج

بما يحقق الكفايات المطلوبة لخريج الاقتصاد المنزلي والمتوائمة مع متطلبات سوق العمل ذات الطبيعة المتغيرة باستمرار. فالدراسة الحالية تتمتع بنوع من التفرد في كونها تطرق مجالاً من أهم المجالات وهو بناء النماذج التطويرية لمناهج التعليم المهني، وتتبع في بناء النموذج خطوات علمية مدروسة وفق المعطيات التي انبثقت من خلال الإجابة على أسئلة الدراسة، كما استفادت الباحثة من التوجهات والرؤى المتضمنة في هذه الأدبيات والتي أسهمت في إثراء الإطار النظري للدراسة وبناء الأدوات وجمع المعلومات وتحليل النتائج وتفسيرها.

ثانياً: الدراسات السابقة

من خلال الاطلاع على مجموعة من الدراسات العربية والأجنبية التي تم الوصول إليها، والتي أجريت في مجال التعليم المهني على المستويين العربي والعالمي وجدت الباحثة أنها قليلة إذا ما قورنت بالتعليم العام، ومعظمها يدور حول تاريخ التعليم المهني ومشكلاته، وتقويمه، ومقارنة هيكله بين دول مختلفة، فيما لم تعثر الباحثة على دراسة شبيهة بموضوع البحث، ويعود ذلك لعدة أسباب منها:

- حداثة تعليم الاقتصاد المنزلي كأحد فروع التعليم المهني في المسار الثانوي الشامل المهني في المرحلة الثانوية (في المملكة الأردنية الهاشمية).

- يُعتبر الاقتصاد المنزلي في الأنظمة التعليمية العالمية والعربية، مادة دراسية وليس فرعاً مهنيّاً، وبالتالي فهو ثقافة عامة للطلبة تهدف إلى التوعية الأسرية ولا تؤدي إلى مهنة كما هو الحال في الأردن.

- إضافة إلى ذلك، فإن (إنتاج الملابس) كأحد تخصصات فرع الاقتصاد المنزلي هو من ضمن التخصصات التي تشملها مظلة التعليم الصناعي في معظم الأنظمة التعليمية العربية والأجنبية، كونه رافداً رئيسياً في عملية الإنتاج الملبيسي (صناعة الملابس) أي القطاع الصناعي.

- الإرث الثقافي للأفراد، الذي يجعل من التعليم المهني تعليماً أدنى من التعليم الأكاديمي رغم دوره الرئيس في التنمية البشرية، وهذا ما تظهره الأبحاث والدراسات المتمركزة حول فعاليات التعليم الأكاديمي وآثاره، وسبل تحسينه، وتجويده، وغياب هذه الأبحاث عن مجال التعليم المهني إلا فيما ندر، وغالباً ما تتوجه إلى التعليم الصناعي كونه الأبرز في التعليم المهني.

لذلك ستكتفي الباحثة بعرض دراسات تناولت:

١- سوق العمل وعلاقته بنتائج التعليم المهني.

٢- تطوير مناهج التعليم المهني في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفي.

٣- النماذج التطويرية في مجال التعليم والمناهج.

وذلك تبعاً لقربها من مجال الدراسة، وهي على النحو التالي:

الدراسات التي تناولت سوق العمل وعلاقته بنتائج التعليم المهني:

أجرت وزارة التربية والتعليم الأردنية (١٩٩٦) دراسة مسحية لمتابعة خريجات الاقتصاد المنزلي تخصص خياطة (تعليم تطبيقي) وهدفت من الدراسة إلى الكشف عن رأي الخريجات وأرباب العمل في البرامج التي تم إعدادهن بموجبها لمزاولة العمل في السوق المحلي والوقوف على الثغرات في تلك البرامج لتفاديها خاصة من حيث قدرة هذه البرامج على إعداد الشخص المهني ضمن مواصفات تؤهله لدخول سوق العمل بكفاية واقتدار.

استخدمت الدراسة الاستبانة والمقابلات الشخصية، وشملت خريجات التعليم الثانوي التطبيقي (تخصص خياطة) في مدارس المملكة للأعوام من (٨٣/٨٤) وحتى (٩٤/٩٥) وأرباب العمل في المواقع التي تعمل فيها الخريجات، وتوصلت الدراسة إلى:

- مجالات العمل في التعليم في مدارس وزارة التربية والتعليم متوافرة لخريجات تخصص الخياطة، وأيضاً في مجال تصميم الملابس وإنتاجها.

- يرى أرباب العمل ضرورة ملحة لتطوير برامج تدريبية جديدة ليصبح هذا التخصص اقدر على تلبية احتياجات سوق العمل، مع تحديث أساليب وطرائق التدريب العملي.

وقد أوصت الدراسة بضرورة تحديث التجهيزات والأساليب والطرائق لإيجاد الخريجة القادرة على تلبية متطلبات سوق العمل، وإنشاء مشاغل خياطة نموذجية (تحاكي سوق العمل) هدفها إنتاجي تعليمي لرفع كفاءة الخريجة.

وأجرى البدارنة (١٩٩٧) دراسة عن واقع سوق العمل الأردنية، تناولت خصائص السوق، وخصائص القوى العاملة داخل سوق العمل الأردنية، والمشكلات التي تُعاني منها كالعالة الوافدة، والبطالة، ومن ثم آفاق التطوير وآليات التغيير للنهوض بسوق العمل.

وتوصلت الدراسة إلى أن أبرز خصائص السوق كانت:

الهجرة الدولية وما يتبعها من عمالة وافدة، والتأثر بالأوضاع الإقليمية وأثره في ارتفاع معدلات البطالة، والخصائص السكانية نظراً لارتفاع نسبة صغار السن في المجتمع.

أما عن خصائص القوى العاملة، فهي تزايد عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل، وتزايد معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة الأردنية، وان المشتغلين حسب النشاط الاقتصادي يتوزع ٧٥% منهم على خدمات غير مسوّقه (خدمات اجتماعية، شخصية، مالية...)، أما النشاط السلعي فيعمل فيه حوالي ٢٥% من المشتغلين، ويتركز هؤلاء في محافظة العاصمة بشكل واضح، وأن المستوى التعليمي للقوى العاملة في ارتفاع بسبب انتشار التعليم بكافة مستوياته في المجتمع. وتمثل المشكلات التي يعاني منها السوق في: العمالة الوافدة، والبطالة، ونقص في المعلومات والدراسات حول السوق، وهيكل القوى العاملة وتوزيع القوى العاملة فيه. وتقترح الدراسة آليات للتطوير والتغيير، تتمثل في:

تنظيم العمالة الوافدة (كفرض ضريبة التشغيل، حصر العدد من العمالة الوافدة) وإعادة تخطيط الموارد البشرية (كالتقاعد المبكر للعاملين في القطاع العام، وإعادة التدريب وتطوير التعليم). والعمل على توفير فرص العمل للأردنيين في الداخل والخارج.

وقام كل من ديليون وبروشرز (Deleon. & Broachers. ١٩٩٨) بدراسة التوجهات الحالية والمستقبلية لتوظيف خريجي المرحلة الثانوية في ولاية تكساس الأمريكية، والمهارات المطلوبة لهؤلاء الخريجين للدخول إلى سوق العمل بنجاح، فكانت أسئلة الدراسة هي:

- ما الإجراءات التي يتبعها قطاع الإنتاج في توظيف حملة شهادة الدراسة الثانوية ؟

- ما التوجهات المستقبلية لأصحاب العمل في القطاع الإنتاجي لتوظيف حملة شهادة الدراسة الثانوية ؟

- ما هي المهارات (الأكاديمية والتقنية والشخصية) التي يطلبها صاحب العمل في قطاع الإنتاج من خريجي المدارس الثانوية؟

استخدمت الدراسة استبانة مطوره بالاعتماد على استبانة أعدھا كل من (كينت فولك وهنري بيل، ١٩٩٤) لصالح مشروع ENCCARE، والمتضمنة المهارات الأكاديمية والمهنية الأساسية المطلوب توافرها لدى الموظفين الذين يحملون شهادة الدراسة الثانوية، وتكونت الاستبانة من محورين:

الأول: جمع معلومات عن توظيف خريجي الثانوية في الوقت الراهن والمستقبل.

الثاني: المهارات التي يحتاجها سوق العمل، وجاءت في (٥٠ مهارة) موزعة كالتالي:

مهارات شخصية: (٦) مهارات للتواصل، (٨) للعمل مع الآخرين، (٥) للتطوير الذاتي، (٤) للقيادة.

مهارات عملية: (١٢) مهارات القراءة والكتابة والرياضيات، (٧) الحاسب، (٤) التفكير الناقد، (٤) الأنظمة الفنية في المصانع.

وزعت الاستبانة بالبريد على (٢١٠) مشاركين يعملون مشرفين في المصانع التي يزيد عدد موظفيها عن (٥٠٠) موظف، وتوصل الباحثان إلى:

- المهارات التي اعتبرها أصحاب العمل مهارات رئيسة هي (التعامل مع الجماعة، القابلية للتوظيف، التطوير الذاتي، ثم المهارات الأكاديمية (القراءة، الكتابة، الرياضيات، واستخدام الحاسوب).

- المهارات التي اعتبرها أصحاب العمل الأكثر أهمية هي مهارات ذات علاقة بالطبيعة الإنسانية أكثر من كونها أكاديمية أو تقنية، مما يجعل العامل الرئيس في التوظيف هو تمتع خريج المدرسة الثانوية بقدرات معينة مثل (التعامل مع الرؤساء والزلاء، الثقافة وسعة الاطلاع، القدرة على التفاوض، العمل كفريق، إضافة للقدرات الأكاديمية والتقنية المطلوبة للعمل).

وفي دراسة زيركل (zirkle, ١٩٩٨) التي تناولت برنامج الانتقال من المدرسة إلى العمل (School to work program) الذي تبناه مركز البحوث المهنية التابع لجامعة أوهايو بالولايات المتحدة الأمريكية، حاولت الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما نوع المهارات المطلوب توافرها في الملتحقين بالبرنامج ؟

- ما مستوى الإتقان المطلوب للمهارات التي يجب أن تكون من مسؤولية المدرسة؟

- ما مستوى الإتقان المطلوب للمهارات التي يجب أن تكون من مسؤولية سوق العمل؟

- من المسؤول عن تقويم البرنامج عند الانتهاء منه ؟

صمم الباحث استبانة تكونت من ٢٣ مهارة: (٧) أكاديمية، (١١) نفسحركية، (٧) شخصية، مدرجة وفق مقياس ليكرت الخماسي (Likert scale)، تم توزيعها بالبريد على (١٢٨) خبيراً في التعليم المهني (٦٤) معلماً ومديراً ومشرفاً في مدارس تطبق البرنامج، و ٦٤ مشرفاً على البرنامج في الشركات المشاركة فيه) وتوصل الباحث إلى:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة بخصوص المهارات الأكاديمية بأنها من مسؤولية المدرسة كاملة، في حين اختلف في تحديد الأولويات أو المهارات التي يجب أن تتوفر للطلاب المبتدئ عند دخوله البرنامج.

- يرى التربويون المهنيون أن تنمية المهارات النفسحركية هي في معظمها مسؤولية المدرسة، في حين يرى أصحاب العمل عكس ذلك.

- يرى كل من التربويين وأصحاب العمل أن مسؤوليتهم كبيرة في تقويم تحصيل الطلبة وإتقانهم للمهارات العملية.

- أكد غالبية التربويين أن مهارات قابلية التمهين هي من مسؤولية المدرسة وهي مهارات ضرورية ويجب أن تتوفر في الطلاب قبل دخول البرنامج.

وقام كل من طلافحه والفهداوي (١٩٩٨) بدراسة تحليلية لمشكلة البطالة في الاقتصاد الأردني خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٩٦ حيث هدفت هذه الدراسة إلى: تحليل التغيرات الهيكلية في سوق العمل الأردنية، ودراسة حجم البطالة وأسبابها وكيفية معالجتها، إضافة للتعرف على الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للعاطلين عن العمل ودراسة محددات الطلب الأساسية على القوى العاملة الأردنية.

استخدم الباحثان أسلوب التحليل الوصفي والقياسي لسوق العمل بشكل عام والبطالة بشكل خاص، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة:

- ان الأردن عانى خلال العقود الثلاثة الأخيرة من مشكلة البطالة، إذ بلغ معدل حجم البطالة المتوسط حوالي ٥.٩% سنويا خلال فترة الدراسة.

- معظم العاطلين عن العمل من الشباب المتعلمين الذين تقل أعمارهم عن ٣٠ عاما.

- ترتب عن البطالة آثار اقتصادية واجتماعية عديدة أبرزها خسارة في الناتج المحلي الإجمالي قدرت بحوالي ٥.٧ مليار دينار خلال فترة الدراسة.

وأكدت الدراسة أن محاربة البطالة لا بد أن تكون من خلال التركيز على جانب الطلب بالمقام الأول وذلك باستخدام الوسائل المحفزة لزيادته أهمها:

- التوسع في الاستثمار، والتحول نحو فنون الإنتاج ذات الكثافة العمالية.

- مواءمة مخرجات النظام التعليمي لمتطلبات سوق العمل.

كما أجرت العجلوني (١٩٩٨) دراسة هدفت إلى معرفة مدى فعالية برنامج التعليم الثانوي التجاري في سوق العمل الأردنية من وجهة نظر الخريجين وأرباب العمل المسؤولين عنهم، وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما مدى فعالية برنامج التعليم الثانوي التجاري في سوق العمل الأردنية من وجهة نظر الخريجين؟

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء الخريجين ومتوسطات آراء المسؤولين لمدى فعالية برنامج التعليم الثانوي التجاري في سوق العمل الأردني؟

- ما وجه الشبه والاختلاف بين وجهات نظر الخريجين وبين وجهات نظر المسؤولين نحو فعالية برنامج التعليم الثانوي التجاري في سوق العمل الأردني؟

وللحصول على الإجابات استخدمت الباحثة الاستبانة التي وزعتها على العينة الميسرة القصدية التي يتحقق فيها شرطا النجاح في الثانوية العامة، والعمل في مدينة اربد، وتوصلت الدراسة إلى أن:

- البرنامج ناجح بدرجة متوسطة من وجهة نظر الخريجين والمسؤولين في سوق العمل ولكنه لم يصل إلى الحد الأدنى من التعلم الاتقائي المطلوب حسب تقديراتهم.

- رضى الخريجين عن البرنامج يفوق رضى المسؤولين عنهم.

- ضرورة إعادة النظر في محتوى البرنامج والتسهيلات المرافقة له ليتواءم مع ما يتوافر في سوق العمل ويلبي احتياجاته.

وقامت عطية (١٩٩٨) بإجراء دراسة إحصائية للتعليم الفني والمهني في وزارة التربية السورية، بهدف تعرف واقع إعداد المزيد من الأيدي العاملة المؤهلة والمدربة علمياً وعملياً من أجل تلبية حاجات الاقتصاد في جميع المجالات والمساهمة في حل المشكلات المتعلقة بالاقتصاد والتعليم مستخدمة المنهج الوصفي المسحي في دراستها لتعرف:

- سياسة التعليم الفني والمهني.

- العلاقة بين التعليم العام والتعليم الفني والمهني (الصناعي- التجاري- النسوي) وإسهامه في حل مشكلات التعليم.

وتوصلت الباحثة إلى أن:

- التعليم الفني والمهني نوع من التعليم يؤدي إلى إثراء المجتمعات بالمهنة الحديثة والضرورية لتقدمها.

- يقدم التعليم الفني والمهني (٦١) مهنة تغطي كافة أوجه النشاط الاقتصادي من (صناعي- تجاري- نسوي).

- إقبال الطلبة على التعليم العام خلال (الستينيات وحتى الثمانينيات) أدى إلى عزوفهم عن التعليم الفني والمهني، وهذا ما جعل الدولة تضع سياسة محددة بدأت في العام (١٩٩٥) لجعل نسبة الالتحاق بالتعليم الفني والمهني تصل إلى ٧٠% مقابل ٣٠% للتعليم العام.

- يتطلب التعليم الفني والمهني مستلزمات يجب توفيرها (مناهج تساعد على الخلق والإبداع- أطر تدريب مؤهلة- أعداد قليلة من الطلبة في المشغل لإتاحة الفرصة للطلاب ليتدرب ويمارس).

- التباين في نسب التسرب والنجاح في كل نوع من أنواع التعليم الفني والمهني، وهذا يعود إلى خلل ما في السياسة التعليمية انطلاقاً من الأسس التي يتم على أساسها اختيار الطالب لهذا النوع من التعليم، مروراً بالمناهج التي يغيب عن أغلبها الطابع التطبيقي، والأساليب التعليمية، والوسائل المساعدة، والمدرسين الذين يعتمدون على التجربة والخبرة المكتسبة بدلاً من الإعداد الصحيح للمهنة انتهاءً بعدم الاهتمام بالخريج ومستقبله وتأمين عمله.

وقام أبو الشيخ وآخرون (١٩٩٨) بدراسة احتياجات سوق العمل لربط تعليم التكنولوجيا التطبيقية باحتياجاته والتي هدفت إلى تقديم صورة عن واقع الموارد البشرية في الأردن، واحتياجات سوق العمل لربط تعليم التكنولوجيا التطبيقية بسوق العمل. واعتمدت الدراسة على الوصف التحليلي من خلال مراجعة التقارير الإحصائية للجهات ذات العلاقة، والدراسات والتقارير التي عنت بهذا المجال، واستعانت بخبراء في مجال تخطيط التعليم المهني والتقني والتدريب وتقويمه في الأردن.

وتوصلت الدراسة إلى أن عدم مطابقة خصائص مخرجات التعليم التقني والمهني لاحتياجات سوق العمل، تتمثل في:

عدم وجود سوق عمل منظم تتحدد فيه الاختصاصات والمستويات المهنية بشكل واضح وكذلك عدم توافر المعلومات الدقيقة الكافية عنه لاتخاذ القرارات بشأن التعليم التقني والمهني وكذلك القدرة على تحديد الحاجات لسد النقص إضافة للصعوبات الحالية المتمثلة في التمويل الكافي لإنشاء المراكز والمدارس ونقص الكوادر البشرية اللازمة للتدريب والمتمثلة بقدر عال من المعرفة والمهارات اللازمة، والعزوف عن التعليم المهني، كل ذلك يضعف من نجاح التعليم التقني والمهني في تلبية متطلبات سوق العمل من خريجه المتمتعين بالمؤهلات والمهارات التي يطلبها سوق العمل.

وقام النهار (١٩٩٨) بدراسة خصائص سوق العمل الأردنية: استنتاجات حول الاحتياجات من العمالة والمهارات النوعية. هدفت الدراسة إلى استقراء حاجات سوق العمل الأردنية من التخصصات والمهارات، وذلك بتحليل مجموعة من الدراسات والمؤشرات والبيانات للكشف عن درجة المواءمة الكمية والنوعية بين برامج الإعداد والتدريب في مؤسسة التدريب المهني وكليات المجتمع والجامعات واحتياجات سوق العمل. وتوصلت الدراسة إلى أن الفائض في حملة المؤهلات الجامعية والمتوسطة أكثر من خريجي التدريب المهني، وان مستوى المعارف والمهارات لدى خريجي الجامعات وكليات المجتمع والتدريب المهني لا زال دون المستوى المطلوب، كما أن القطاعات الصناعية تجد صعوبة في العثور على الكفاءات الأردنية المطلوبة في بعض المجالات، وبذلك تحل العمالة الوافدة مكانها، كما هو الحال في قطاعي التصنيع الغذائي والملابس، إذ تقدر نسبة العاملين في قطاع الملابس من العمالة الوافدة بـ (٨٠%) من العاملين، والنسبة نفسها للتصنيع الغذائي. وأشارت الدراسة إلى أن تحسين نوعية الإنتاج في عصر الاقتصاد المعولم يتطلب مهناً محددة، فهي في قطاع الملابس تتمثل في معدي المخططات، وفنيي صيانة آلات الخياطة والالكترونيات، وعارضي الأزياء، ومطوري إنتاج.

وهدفت دراسة يلدرم وسيمسك (Yildrim & Simsek, ٢٠٠١) إلى تقييم فاعلية وكفاءة عملية تطوير المناهج في المدارس الصناعية التركية، وتناولت القضايا التالية: مدى ملائمة المناهج الحالية لقطاع الصناعة، وتقييم الاحتياجات لهذا القطاع من مخرجات التعليم الصناعي، والجهود التي تبذل في تطوير المناهج، والعلاقة بين المدرسة وقطاع الصناعة، وبرنامج التدريب الميداني.

قام الباحثان بإجراء المقابلات الفردية والجمعية للعينة المكونة من: (١٤) مديراً من المدارس الصناعية، (٢٤) مديراً من الشركات والمؤسسات الخدمائية، و(١٤) منسقاً لبرامج التدريب، (٦٨) معلماً من التعليم الثانوي الصناعي، و(٩٥) طالباً من المدارس الصناعية، و(٧٠) عاملاً من قطاع الصناعة. وتوصلت الدراسة إلى أن:

- توحيد مناهج التعليم الصناعي لجميع مناطق تركيا لا يتماشى واحتياجات قطاع الصناعة، ذلك أن لكل منطقة احتياجاتها الخاصة بها.

- المهارات العملية الموجودة في محتوى مواضيع الدراسة لا تتناسب مع ما يستخدم في سوق العمل.

- تأكيد قطاع الصناعة على الاهتمام بالمهارات العملية العقلية، وذلك لدخول الالكترونيات وبرامج الحاسوب في معظم الأجهزة والمعدات الصناعية.

- إجراءات وزارة التربية الروتينية التي تتبعها لحل مشاكل المدارس الصناعية تعيق عملية تطوير المناهج لأنها تأخذ وقتاً طويلاً.

وفي دراسة المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية (٢٠٠٢) الهادفة إلى تقويم أداء خريجي التعليم والتدريب المهني في كل من وزارة التربية والتعليم ومؤسسة التدريب المهني لعام (٢٠٠٢) في ثلاثة تخصصات مهنية (إنتاج ملابس / اقتصاد منزلي، وكهربائي سيارات و ميكانيك / صناعي) مقارنة بمستويات الأداء المقبولة في سوق العمل لفئة مستوى العامل المهني من خريجي برنامج التعليم الثانوي المهني في وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٢) في منطقة عمان، وبمستويات الأداء المقبولة في سوق العمل لفئة مستوى العامل الماهر من خريجي برنامج التدريب المهني في مؤسسة التدريب المهني (٢٠٠٢) في التخصصات نفسها ولكن في مناطق المملكة كافة. استخدمت الدراسة اختبارات نظرية وأدائية في التخصصات المشمولة في الدراسة للمستويين / الماهر والمهني. وارتكزت هذه الاختبارات إلى التحليل المهني الذي قامت به لجنة فنية متخصصة.

وأهم ما توصلت إليه الدراسة:

مستوى طلبة وزارة التربية والتعليم في جانب علوم المهنة وتوظيفها متوسط، بينما في الجانب الأدائي ضعيف، وهذا مرجعه إلى:

- ضعف المتقدمين في توظيف المعلومة المهنية من الكفايات النظرية.

- الوقت غير كاف لتغطية المهارات وتحقيق مستوى الأداء المطلوب.

وأوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في نصاب الجانب العملي في الخطة الدراسية، تقييم التسهيلات التدريبية من حيث تلبيتها لمتطلبات تنفيذ البرامج وإعداد الطلبة، وزيادة الوقت المخصص للطلاب لاستعمالها (معامل استخدام الطالب للتسهيلات)، إضافة لتقييم أداء المدربين والمشرفين والتربويين وحصص احتياجاتهم التدريبية، وتطوير آلية لضبط جودة التدريب (الجانب التنفيذي).

- تقييم أداء المدربين والمشرفين التربويين وحصص احتياجاتهم التدريبية.

- تطوير آلية لضبط جودة التدريب (الجانب التنفيذي).

كما قامت مديرية الخدمات المهنية في وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٢) بمتابعة خريجات التعليم الثانوي الشامل المهني فرع الاقتصاد المنزلي لتخصصي تربية الطفل وإنتاج الملابس بهدف:

- تعرف أوضاع خريجات الاقتصاد المنزلي بتخصصاته من حيث التشغيل ومتابعة التعليم العالي، وإلى المشكلات التي تواجه تقدم الخريجة في مواقع العمل.

- تحديد حاجة سوق العمل من المهارات التي يجب أن تتقنها خريجة الاقتصاد المنزلي ورأي المسؤولين وأرباب العمل في أداء وكفايات الخريجة في مجال العمل.

- قياس فاعلية برامج الاقتصاد المنزلي من حيث فرص العمل أو متابعة التعليم العالي.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي/ المسحي، ومن أدواتها الاستبانة والمقابلة الشخصية. وشملت الدراسة خريجات التعليم الثانوي الشامل المهني فرع الاقتصاد المنزلي في تخصصي تربية الطفل وإنتاج الملابس للأعوام الدراسية (٩٧/٩٦ وحتى ٢٠٠١/٢٠٠٠) ممن يعملن أو يتابعن تعليمهن العالي.

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة:

- تلتحق الطالبات بهذا الفرع نتيجة للتوزيع الإجباري (تدني المعدل التحصيلي) وليست الرغبة الشخصية وهن غير راضيات عن ذلك.

- تكمل الطالبات دراستهن العليا(جامعة أو كلية مجتمع) في تخصصات أكاديمية أو مهنية لعدم توافر فرص عمل لهن.

- تختار الطالبات العلوم المهنية لأهميتها لهن، وتحتاج إلى تدريب عملي مكثف.

- يلعب التوجيه المهني دوراً أكبر من مبحث التربية المهنية في توجيه الطلبة للتعليم المهني.

أوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في توزيع الطلبة على مسارات التعليم على أساس رغبة الطالب أولاً وإعادة النظر في المناهج التخصصية وزيادة ساعات التدريب العملي، وتطوير تجهيزات المشاغل، وتدريب المعلمات.

دراسات تناولت تطوير مناهج التعليم المهني في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفي:

قام فريق لجنة (SCANS, ١٩٩٢) بدراسة هدفت إلى تعرف المهارات اللازمة لخريج المدرسة الثانوية للدخول بنجاح إلى سوق العمل المتميز بالتغير السريع والمتجه نحو اقتصاد يعتمد على المعرفة أكثر من الموارد المادية، وذلك من خلال ربط التعليم بالعمل، فقد توصلت إلى:

أ. الكفايات المطلوبة للعمل الناجح:

- طاقة عاملة تستطيع توظيف المعرفة في العمل.
- عمالة جديدة خلّاقة وقادرة على حل المشكلات بمسؤولية.
- عمالة جديدة متمكنة من الكفاءات والمهارات والصفات التي يستطيع أصحاب العمل التعامل معها.
- ب- المهارات المطلوب من الخريج امتلاكها للدخول بنجاح إلى سوق العمل:
 - مهارات أساسية (قراءة، وكتابة، وإصغاء، وتحدث، ورياضيات).
 - مهارات التفكير (الإبداعي، والناقد، وحل المشكلات).
 - صفات شخصية (تقدير الذات وإدارتها، النزاهة والأمانة، والمسؤولية، ومخالطة الآخرين).
 - إدارة الموارد (الوقت، والمال، والمواد والمرافق، والموارد البشرية).
 - التعامل مع الآخرين (عضو في فريق، ومفاوض، وقيادي).
 - إدارة المعلومات (الحصول عليها، تنظيمها، وتفسيرها، واستخدامها، وإنتاجها).
 - إدارة النظم (يتعرف عليها، يفهمها، يطورها).
 - إدارة التكنولوجيا (ينتقي منها ما يناسب عمله، يطبقها، يحافظ على الأجهزة).

كما أعد الجارحي (١٩٩٢) برنامجاً مقترحاً لإعداد طلبة المرحلة الثانوية الصناعية/ تخصص نسيج في ضوء المتطلبات اللازمة لصناعة النسيج، مستخدماً المنهج التجريبي، والاختبارات التحصيلية كأداة، بهدف بناء وحدة ودليل معلم وتجريبه على عينة من طلبة المرحلة الثانوية الصناعية تخصص نسيج في محافظة المنصورة.

وتوصل إلى: قائمة بالمتطلبات الخاصة بصناعة النسيج، اشتملت على (٤٢) جانب معرفي وأدائي ووجداني موزعة على سبعة مجالات أساسية تُمثّل في مجموعها الأسس التي في ضوئها تم بناء برنامج الإعداد لطلبة المرحلة الثانوية الصناعية تخصص نسيج، كما اثبت البرنامج المقترح فاعليته.

و أجرى روجرز (Rogers, ١٩٩٥) دراسة في الولايات المتحدة الأمريكية تناولت محتوى منهج مادة التربية التكنولوجية (Technology Education) التي تدرس للمرحلة الأساسية باعتباره مدخلاً إلى التعليم المهني بفروعه، وحاولت الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما المعارف والاتجاهات والمهارات العملية التي يجب أن يتضمنها محتوى منهاج مادة التربية التكنولوجية من وجهة نظر معلمي مادة التجارة والصناعة (Trade & Industrial Instructors) في المرحلة الثانوية؟

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الكفايات التي يجب أن يتضمنها محتوى منهج مادة التربية التكنولوجية من وجهة نظر معلمي مادة التجارة والصناعة؟

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الكفايات التي يجب أن يتضمنها محتوى منهج مادة التربية التكنولوجية بين معلمي مادة التجارة والصناعة والمعلمين التابعين لرابطة التعليم المهني والصناعي (Instructors of American Vocational Association).

صمم الباحث استبانة من (٢٨) فقرة مدرجة وفق مقياس ليكرت الخماسي، وجاءت (٧) فقرات منها في المجال الوجداني، و(١٤) في المجال المعرفي، و(٧) في المجال النفسحركي، ووزعت بالبريد على عينة مكونة من (٤٣٠) معلماً، (٢٥٨) منهم من معلمي مادة التجارة والصناعة في (٤٢) ولاية أمريكية، و (١٧٢) معلماً من أعضاء اتحاد التعليم المهني والصناعي، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- الكفايات في المجال الوجداني ذات أهمية أكبر من كفايات المجالين المعرفي والنفسحرك في هذه المرحلة الدراسية.

- جاء ترتيب المهارات العملية وفقاً لأهميتها، حسب الترتيب التالي:

الجانب النظري للمهارات العملية: التعرف على (الأدوات والمعدات الشائعة، والمصطلحات التكنولوجية، والعمليات الأساسية، والمعدات الأساسية، والمواد الأساسية، وتطبيقات الحاسب، المبادئ العملية التكنولوجية المستقبلية، والعوامل الاقتصادية، والأجهزة الهيدرولية والهوائية، التطبيقات التكنولوجية المتطورة، وعملية الاختراع).

الجانب العملي للمهارات العملية: القدرة على (قراءة المقاييس المختلفة، استخدام الأدوات الشائعة، تشغيل المعدات والأجهزة المختلفة، إجراء العمليات الأساسية، تطبيق المبادئ العملية، الرسم باستخدام الحاسب، استخدام المواد الأساسية، تشكيل الرسم الصناعي، أداء البرامج الحاسوبية).

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية للمعارف والاتجاهات والمهارات العملية التي يجب أن يتضمنها محتوى مادة التربية التكنولوجية بين معلمي مادة التجارة والصناعة وبين المعلمين التابعين لاتحاد التعليم المهني والصناعي.

وفي دراسة لويس (Lewis, ١٩٩٧) الهادفة إلى معرفة أثر تكنولوجيا العمل على منهج التعليم المهني (الطباعة) وقد استقصى ذلك من خلال المقابلات الشخصية لعينة من العاملين في القطاع الخاص بولاية بوسطن (USA) تكونت من (٨) مدربين للطباعة في معاهد مهنية خاصة و(٦) مديري مطابع، و(٣٤) عامل في مطبعة، وتوصلت الدراسة إلى أن انتقال المطابع من استخدام أجهزة ومعدات تقليدية إلى استخدام أجهزة ومعدات تعمل من خلال الحاسوب أدى إلى:

- انعدام الخبرة، وذلك لان العمل في السابق كان يعتمد على المهارة اليدوية في الوصول إلى المنتج المطلوب، في حين أن الأجهزة الحديثة تعتمد فقط على عملية ضبط الحاسوب من خلال التحكم بالأزرار للحصول على المنتج.

- التأكيد على مهارات العمل مع الآخرين، والقراءة، والكتابة، والتعامل مع المعادلات الرياضية والحاسوب.

- عدم مواكبة محتوى المنهج في المعاهد المهنية للتغيرات التكنولوجية السريعة.

ولمسايرة المنهج لاحتياجات سوق العمل، وجب القيام بـ:

- مساهمة القطاع الخاص بشكل رئيس في وضع المنهج، وتقديم البرامج التدريبية الميدانية لطلبة المعاهد (مواقع العمل) ليكونوا على علاقة مباشرة مع كل ما يطرأ من تغيرات في المهارات العملية التي يحتاجها السوق.

- تضمين محتوى المنهج المهارات الأساسية في المجال المهني، والتأكيد على مهارات تعلم كيف تتعلم Learn (How to Learn) وحل المشكلات.

ولتعرف الاتجاهات العالمية في تطوير المناهج، قامت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (١٩٩٧) بدراسة الاتجاهات العالمية في مناهج التعليم الثانوي المهني والفني.

وقد أوضحت الدراسة أهم السمات العلمية والتقنية المعاصرة وأثرها في سوق العمل ونظم التعليم وبرامجه ومنها:

- التحولات التقنية السريعة التي شهدتها الصناعات الكبيرة أبرزت الحاجة إلى نوع جديد من الأيدي العاملة التي اكتسبت تعليماً شاملاً وتدريباً متعدد التقنيات (ذات قاعدة عريضة من التخصص) ضمن مناهج دراسية وتدريبية تؤمن تأهيلهم لسوق العمل وتؤهلهم لاكتساب مهارات ومعارف جديدة خلال حياتهم العملية.

- أحدثت الثورة العلمية والتقنية مظاهر عديدة شملت تغيرات كبيرة في وسائل الإنتاج، وتغيرات متسارعة في المهن والحرف، وتغيرات في ثقافة قوة العمل، وإبدال القوة العاملة البسيطة بقوة عمل مؤهلة ومدربة تدريباً متقدماً، وتأثر المجتمعات الحديثة بالتقانة وتساعد الطلب على القوى العاملة عالية التأهيل اقتضى إجراء تغييرات في برامج التعليم المهني والتقني لإعداد قوى عاملة مهنية وتقنية ذات مؤهلات وقدرات متوافقة مع متطلبات العصر.

- التطورات التي شهدتها العصر الحديث تطلبت ربط التعليم العام بالتعليم المهني وتطوير المناهج لتأمين قدرات الشباب العقلية والبدنية وإعدادهم للتعامل مع التغيرات المستمرة لصالح العمل وتقبل الطبيعة غير المستقرة لاحتياجاته المهنية.

هذه التغيرات الجذرية التي شهدتها عالم العمل نتيجة للتطورات العلمية والتقنية اقتضت التوجه نحو تطوير مناهج التعليم العام والتعليم المهني والتقني لتأمين التكامل فيما بينها.

أظهرت نتائج الدراسة الإجراءات التي اعتمدها عدد من الدول المتقدمة (فرنسا، كندا، الولايات المتحدة) في تطوير مناهجها ونجملها في:

تغيير المناهج وتطويرها بما يعزز الارتباط بين التعليم الثانوي وسوق العمل، وتقليص التفاوت والانفصام بين التعليم الثانوي المهني والأكاديمي، وتحسين التعليم المهني والمتخصص للشباب.

فمثلاً في فرنسا، تمت إعادة تنظيم التعليم بشكل يؤمن مرونته وقابليته على التكيف مع التغيرات في سوق العمل من خلال تحديث مناهج التعليم الابتدائي والثانوي بصورة عامة والتعليم المهني بصورة خاصة للارتقاء بموقعه ودوره في التنمية الاقتصادية.

وفي كندا، اتخذت خطوات جذرية لإصلاح التعليم الثانوي بحيث تؤمن برامج التعليم المهني والتقني لتأهيل التلاميذ لمدى واسع من المهارات التي تلبى متطلبات التشغيل في سوق العمل.

وفي الدراسة المقارنة للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (١٩٩٧) حول مناهج التعليم الثانوي المهني في البلاد العربية وسبل تطويرها في ضوء تحليل واقع المناهج الحالية ودراسة الاتجاهات العالمية تم تحديد الأهداف التالية:

- تقويم واقع مناهج التعليم الثانوي المهني والفني في البلاد العربية.

- مقارنة مناهج التعليم الثانوي المهني والفني المعتمدة في البلاد العربية مع نماذج منتقاة لبعض الدول المتقدمة.

- بيان جوانب القوة والضعف في مناهج التعليم الثانوي المهني والفني والمشكلات التي يعاني منها هذا النوع من التعليم.

- تقديم المقترحات التي يمكن ان تسهم في تطوير مناهج التعليم الثانوي المهني والفني في البلاد العربية.
واعتمدت الدراسة على جمع البيانات والمعلومات التي زودتها بها الجهات المعنية بالتعليم الثانوي والفني في الأقطار العربية المشمولة (جمهورية مصر العربية، المملكة الأردنية الهاشمية، البحرين، الجمهورية العربية السورية، العراق، تونس، الإمارات) وفق الاستمارة التي خصصت لهذا الغرض والدراسات القطرية المقدمة من قبل هذه الأقطار والمؤتمرات والندوات المتخصصة خلال السنتين الأخيرتين ضماناً لحدثة المعلومات، واستخدمت تحليل المحتوى لهذه الوثائق. وتوصلت هذه الدراسة إلى نقاط المقارنة الآتية بين ما ورد في دراسات البلاد العربية وما هو معتمد في مناهج بعض الدول المتقدمة:

- تشترك الدول العربية مع الدول المتقدمة في تأكيد أهمية ربط مناهج التعليم المهني باحتياجات التنمية وسوق العمل واعتباره من أهم توجهات التعليم المهني.

- تميزت الدول المتقدمة بوضع عملية الربط موضع التنفيذ من خلال التقليل من عدد ساعات مواد الثقافة العامة بما يتيح لها مجالاً أوسع لتضمين المناهج التطبيقات العملية والتدريبات الفعلية في مواقع العمل مما يساعد الطلبة على اكتساب مهارات وكفايات المهن بشكل عملي والتعامل بشكل مباشر مع احتياجات سوق العمل أثناء الدراسة.

- بُنيت اغلب مناهج التعليم المهني في الدول المتقدمة على أساس الكفايات المهنية التي تحدد سلفاً النتائج المطلوبة في الأداء وفي ضوء ذلك توفر مستلزمات الدخول والتنفيذ والتقييم، وهذه الكفايات تمثل القدرات الأدائية المطلوبة فعلاً في مهن سوق العمل، ولا نجد ذلك في جميع الأقطار العربية عدا الأردن.

- تعمل الدول المتقدمة بشكل واضح وثابت على إشراك المتخصصين والمعنيين والممارسين في ميدان العمل في عملية وضع وتطوير مناهج التعليم المهني بما يملكون من خبرات في احتياجات سوق العمل وتطورات متطلبات العصر، في الوقت الذي تؤكد الدول العربية اعتماد هذا الإجراء، إلا أن درجة تمثيله فعلاً في صياغة المناهج لم تظهر بشكل واضح.

- توفر الدول المتقدمة كنظام تعليمي أو شركات فرص التدريب بشكل واسع لغرض التدريب على الأجهزة والمعدات التي ليس بمقدور المدارس توفيرها، لذا لجأت هذه الدول إلى اعتماد ما هو متوافر في مواقع

العمل الفعلية بتعاون مشترك وبحدود الموقع الجغرافي، بينما تثبت الدول العربية قصوراً في إمكانية توفير فرص التدريب الفعلي، مما يجعل الاحتكاك بسوق العمل أثناء الدراسة ضعيفاً جداً.

- تميزت الدول المتقدمة بمرونة كبيرة من حيث مراعاة متطلبات سوق العمل وذلك من خلال توفير مجالات وفرص متاحة لأغراض التوأمة بين الدراسة والعمل الفعلي، وهذا الأمر معدوم في الدول العربية تقريباً.

- سعت الدول المتقدمة لاعتماد نماذج للتجديدات من أجل إيجاد أفضل السبل لربط التعليم بالعمل منها استحداث مسارات للتعليم المهني ضمن إطار التعليم ما قبل المهني، والتعليم التعاوني، والإعداد التقني وأكاديميات المهن، والنظام الثنائي، وكل ذلك يوجه الطلبة نحو التعليم المهني ويبرز عملية الارتباط بسوق العمل، بينما لا نجد هذا الإجراء إلا بحدود بسيطة في الأردن.

- اعتماد العديد من الدول المتقدمة في التعليم المهني على مبدأ الوحدات النمطية أو التأهيلية والمجمعات التعليمية التي تتيح للمتعلم الوصول إلى مستوى معين من الاكتساب الذي يفيد في تلبية قدر من حاجة سوق العمل، وبالتالي فإن الشهادة في التعليم المهني تكون بمستويات متعددة، وهذا الأمر في الدول العربية غير مطبق إلا بقدر معين في تجربة مملكة البحرين.

- تلجأ الدول المتقدمة إلى اعتماد الجانب الإنتاجي في المدارس بتعاون وثيق مع الجهات المتخصصة في ميدان العمل بما يعود بالنفع التدريبي والمادي وذلك تشجيعاً لعملية الربط بين التعليم المهني وسوق العمل، ولا نجد هذه الصيغة بارزة في الدول العربية، عدا تجربة جمهورية مصر العربية في (رأس المال الدائم).

- انطلاقاً من إدراك جميع الجهات المسؤولة والمستفيدة في الدول المتقدمة من معطيات التعليم المهني نجد أن التنسيق والتكامل والتعاون يتم بدرجات قصوى من التبني مع الرغبة المستمرة في دراسة أفضل السبل للتطوير بالاستناد إلى الواقع التقويمي، إلا أن جوانب ذلك في الدول العربية ضعيفة ويحمل كل طرف الطرف الآخر مسؤولية عدم التنسيق والتعاون.

الاتفاقيات شبه الرسمية طويلة الأمد التي تعقد لتوظيف خريجي المدارس المهنية وهي (عملية تهيئة مسبقة) تقوم بها بعض الدول المتقدمة، مما يؤدي إلى تحديد مسبق لمواقع الطلبة في قوى العمل ويعمل على توظيف ما هو مطلوب في سوق العمل في البرامج الدراسية بصيغة تعليم تعاوي.

- لم تتقيد المدارس المهنية في الدول المتقدمة بنمط واحد ثابت لأغراض الإعداد والتأهيل وعمدت إلى منح الشهادات بمستويات متعددة مراعاة لمتطلبات المهن في العصر الراهن، وقد تطلب ذلك اعتماد نماذج تعليمية متعددة والتجديد المتواصل والمستمر، بينما تستند الدول العربية إلى أسلوب واحد لأغراض التعليم المهني وهو إما الدخول إلى ميدان العمل مباشرة أو الإعداد لأغراض إكمال الدراسة المتقدمة في الميدان التقني.

قام كل من نيفس و دي بلا و جولد، (Nevis, DeBella, and Gould, ٢٠٠٤) بدراسة حول المؤسسات الصناعية ودورها كمجتمعات تعلم لأفرادها (Learning Society) حيث هدفت هذه الدراسة إلى مساعدة المؤسسات الصناعية في أن تصبح مجتمعات تعلم، ولتواءم نظمها التعليمية داخل المؤسسة مع ظروف الإنتاج بهدف تحسينه وتجويده.

افترضت الدراسة عدة افتراضات منها:

- التعلم لدى الفرد يحدث أثناء انهماكه في العمل (الإنتاج).

- جميع المؤسسات يتشكل داخلها نمط تعلم معين.

- عملية التعلم تحدث من خلال اكتساب المعرفة، ونشرها، والانتفاع بها).

عينة الدراسة كانت عبارة عن (٤) مؤسسات صناعية، اثنتان تُعدّان من أفضل المؤسسات كمجتمعات تعلم، وهما موتوربلا، و MIC للاستثمار، واثنتان أقل في المستوى وهما (فيات، والالكترونية الفرنسية EDF).

الدراسة من الأبحاث النوعية التي وُظفت النظرية المؤرّضة grounded theory في التوصل للأموذج من خلال المقابلات مع فرق العمل، وحضور ورش العمل، ومتابعة عمليات الإنتاج، ودراسة التقارير والأبحاث والمعلومات المتوفرة لدى كل مؤسسة. وقد توصلت الدراسة إلى النموذج الذي يمكن للمؤسسة أن تتبعه لتصبح مجتمع تعلم، ويتكون هذا النموذج من جزأين مكملين لبعضهما ويندرجان تحت المحاور الثلاثة التي سبقت الإشارة إليها وهي اكتساب المعرفة، ونشرها، والانتفاع بها.

أما الجزء الأول: وهو توجيه التعلم Learning Orientation فيتكون من (٧) نقاط تتناول (مصادر المعرفة، والتركيز في عملية الإنتاج: ماذا وكيف، نقل المعرفة: فرد - جماعة، وخط التعلم، وتركيز التعلم، ودعم الكفايات المحورية، و دعم وتطوير المهارات).

ويتكون الجزء الثاني وهو التسهيلات المتاحة للتعلم Facilitating، من (١٠) نقاط تتناول (بيئة التعلم، وجسر الفجوة بين الواقع والمتوقع، وقياس وتقويم العوامل، وإتاحة فرص التجريب، ومناخ العمل، والتأمل في النظام الداخلي للمؤسسة للتوفيق بين الحاجات والمتطلبات).

واقترحت الدراسة على المؤسسة ان تتبع استراتيجية فاعلة لتصبح مجتمع تعلم، أهم خطواتها التأمل في نظامها الداخلي الحالي ودعم الجوانب الايجابية فيه، ثم تغيير توجيه التعلم في الجوانب الضعيفة، مع مراعاة الثقافة المهنية والمجتمعية.

كما قام ديني تمبلتون (١٩٩٩)، Dennie E. Templeton بفحص وتحديد الفلسفات والغايات والأهداف والموضوعات التي تقوم عليها مناهج التعليم التقني، إضافة لتعرف الأهمية والحاجة لهذه المناهج. البحث النوعي هو النهج الذي انتهجته الدراسة في التقصي والبحث باستخدام النظرية المؤرضة لإيجاد التوافق الذي يعطي صورة عن مضمون هذه المناهج، إضافة لاستخدام المراجعة المتكاملة لهذه الدراسات (كبحث أولي). ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة:

- تباينت الآراء ووجهات النظر حول ما يجب أن يتضمنه المنهاج، وعلى ماذا يجب أن يركز.
- لم تظهر النتائج أي نوع من الاتفاق حول محتوى المنهاج، والفلسفة التربوية الكامنة وراء تطوير المنهاج.
- تنوعت الآراء حول المحاور Themes والغايات والأهداف للمنهاج التقني، مما يشير إلى الصعوبات التي يواجهها الباحثون التقنيون أو المرربون في تحديد ما يجب أن يركز عليه المنهاج التقني.
- عدم وضوح الرؤية على المستويات التنظيمية لكل من الولاية والوزارة والمدرسة ومعلم الصف، ويظهر ذلك في عدم الاتفاق على مضمون (محتوى) المنهاج.

كما قام المركز الأوروبي لتطوير التعليم المهني European Center for the Development of Vocational Training (٢٠٠٠) بالتعاون مع المؤسسة الأوروبية للتدريب (تورين) أواخر عام (٢٠٠٠) وبمشاركة مراكز من (١٠) دول أوروبية، بتطوير سيناريوهات مستقبلية للتعليم المهني، تناولت ثلاثة محاور: الاقتصاد والتكنولوجيا، التوظيف وسوق العمل، التدريب والمهارات والمعرفة

وذلك بهدف تحسين فهم التعليم المهني وأنظمة التدريب في بيئات العمل والتدريب، من أجل مساعدة صانعي القرارات ذات الأهمية الاستراتيجية التي تُشكل وترسم سياسات التعليم والتدريب المهني الأوروبية حتى عام (٢٠١٠). استخدمت الدراسة الاستبانة والمقابلات والمناقشات مع: مسؤولي التعليم، والخبراء، وأصحاب الشركات (في الدول المشاركة)، وتم اختيار هؤلاء وفق معايير مقننة. أما سيناريوهات التعليم والتدريب المهني في أوروبا، فقد تم إيجازها في الآتي:

الإطار A (الاقتصاد والتكنولوجيا): المشاركة في التطور الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وذلك بالتعاون ما بين مؤسسات القطاعين العام والخاص والشركات ومؤسسات التدريب والتعليم المهني، وإعادة البناء من أجل المنافسة، وذلك عن طريق:

- تقديم الحوافز للقطاعين الخاص والعام والشركاء الاجتماعيين من أجل المشاركة في التدريب.

- التنبؤ باحتياجات معينة.

- استراتيجية تعتمد على تنظيم التعليم وإدارة المعرفة.

الإطار B (الاستخدام وسوق العمل): التغيرات في بيئة العمل بحيث تصبح المؤسسة متعددة الثقافات، وتصبح المهارات الاجتماعية والمعرفة والتدريب أكثر أهمية، وتقل أهمية التسلسل الهرمي، وتظهر الحراك الوظيفي للعمالة، والروابط الجديدة للعمل والتدريب، وذلك عن طريق إيجاد العامل الحديث الذي يتمتع بكونه: مرن، ومشارك ويعمل بدوام جزئي، وقابل للتوظيف.

الإطار C (التدريب والمهارات والمعرفة): توافر المرونة في برامج التدريب، حيث تحتل المهارات العامة والاجتماعية الأهمية الكبرى، ويتم اكتسابها داخل الشركة أو ضمن برامج موجهة لتلبية احتياجات الأفراد،

والتغير في أدوار مسؤولي التعليم والتدريب المهني وذلك باستحداث اللامركزية، وبناء علاقات مميزة مع الأطراف جميعها، وإيجاد بيئة متغيرة، ويتم ذلك عن طريق اعتماد المؤهلات وقابلية الحراك، والتطوير الشخصي مقابل العزلة الاجتماعية، ومهارات أساسية معينة، ومجموعات عمرية معينة، وأفراد يستثمرون في تدريبهم الخاص.

كما توصلت هذه الدراسة إلى أهمية:

- توسيع وتنويع مجال التعليم والتدريب المهني.
- ابتكارات متميزة تشمل أنظمة ضمان الجودة، وتقديم (Information, Communication Technology) (ICT) في جميع برامج التعليم المهني.
- تفكيك الأحادية وانفراد الدولة في برامج التعليم والتدريب المهني (تنويع السلطات وتوزيع المسؤوليات).
- إدخال بنى وعلاقات وارتباطات جديدة ما بين سوق العمل والتعليم المهني.
- دور الشركات الهام في إعادة البناء الاقتصادي بهدف التحسين والمنافسة، وإجراء التغييرات في سوق العمل وزيادة مرونة العمالة.
- وقامت جارنر Garner (٢٠٠١) بدراسة حول تطوير مناهج تكنولوجيا الملابس والأزياء وفي كلية مجتمع عجلون/ جامعة البلقاء التطبيقية. هدفت هذه الدراسة إلى تدعيم فرص المرأة الأردنية في الحصول على عمل في قطاع صناعة الألبسة من خلال تطوير مناهج تكنولوجيا الملابس والأزياء والذي كان يسمى (تصميم الأزياء وإنتاج الملابس).
- الدراسة نوعية اتبعت الأسلوب التحليلي لمحتوى الوثائق والدراسات ذات العلاقة، واستخدمت المقابلة في جمع المعلومات من أصحاب المصانع ومن الطالبات الملتحقات بالتخصص ومن الاستشاريين في البنك الدولي، وأعضاء الهيئة التدريسية في كلية الاقتصاد المنزلي (جامعة حلوان، جمهورية مصر العربية). وقد توصلت الدراسة إلى أهم المهن في هذا القطاع والتي يحتاجها سوق العمل، والتي على المنهاج أن يلبسها وهي:

- معد مخططات باستخدام (CAD-CAN) وهي الرسم بمساعدة الحاسوب.

- مشرف خط إنتاج.

- ضابط جودة.

- منظم عمل خطوط الإنتاج.

أما الكفايات والمهارات التي تتطلبها هذه المهن فتشمل:

- قراءة المخططات والمواصفات المرفقة مع هذه التصاميم من البلد المستورد لها.

- فهم بيئة العمل وعلاقتها.

- القدرة على إدارة الوقت ورفع مستوى الإنتاجية.

- فحص المنسوجات وتقييم جودتها.

- أساسيات في الإدارة والتسويق وبيئة العمل.

كما توصلت الدراسة إلى أن المناهج الحالية تُركّز على الخياطة المنزلية وتغفل الخياطة الصناعية في المصانع. وبالتالي وضعت منهاجها المطوّر الذي يحقق للخريجات إمكانية العمل في أحد الوظائف الأربعة المشار إليها أعلاه، إذا اكتسبن الكفايات والمهارات التي يتضمنها المنهاج الجديد. وتضمن المنهاج الجديد إطاراً عاماً للمنهاج، والتجهيزات المطلوبة، والكتب المقررة، ومعدات (CAD)، ومواصفات الهيئة التدريسية، والتدريب، والمجلس الاستشاري.

وفي دراسة أحمد (٢٠٠٣) الهادفة إلى تحليل المهارات العملية في الكتب المدرسية للمرحلة الثانوية تخصص التبريد والتكييف في ضوء احتياجات سوق العمل البحريني، تم تحديد أهداف الدراسة بما يلي:

- تحديد المهارات العملية الأساسية لمجال التكييف التي يجب أن يكتسبها خريج تخصص التبريد/ التكييف بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل البحريني.

- التعرف على مدى احتواء كتب التطبيقات العملية الخاصة بمناهج التبريد والتكييف للمهارات اللازمة التي يحتاجها سوق العمل المحلي.

واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في الإجابة عن أسئلة الدراسة، وصمم أداتين، استبانة خاصة بالمهارات العملية في مجال تكييف الهواء، وقائمة لتحليل المحتوى في كتب التطبيقات العملية، وتكونت عينة الدراسة من (٤١) شخصاً متخصصاً في التكييف من معلمين ومشرفين ومهندسي صيانة، ومن الكتب الأربعة الخاصة بالتطبيقات العملية لتخصص (التبريد والتكييف) في المدارس الثانوية الصناعية بمملكة البحرين.

وتوصل الباحث إلى أن مستوى الخريجين لم يرق للمستوى المطلوب من الأداء المهاري الذي يطلبه أصحاب العمل، إضافة إلى أن اختيار المحتوى الدراسي لهذه الكتب لم يتم وفق الطريقة العلمية ولم تؤخذ وجهة نظر المعلمين المختصين في هذا المجال، والمهارات العملية المتضمنة لا تتوافق ومتطلبات سوق العمل في مجال التكييف والتبريد والتطورات الحالية.

دراسات في النماذج التطويرية:

هدفت دراسة محمد (١٩٩٤) إلى وضع نموذج مقترح لتطوير الجانب العملي في تدريس العلوم وأثره على تنمية التفكير الابتكاري لدى تلاميذ الحلقة الثانية من التعليم الأساسي، هدفت الدراسة من خلال عن الأسئلة التالية:

- ما أبعاد النموذج المقترح لتنمية الإبداع من خلال تطوير الجانب العملي في تدريس العلوم لتلاميذ الحلقة الثانية من التعليم الأساسي؟

- ما تأثير هذا النموذج على تنمية مكونات التفكير الإبداعي كما تقيسها اختبارات القدرة على التفكير الابتكاري لدى تلاميذ الحلقة الثانية والتعليم الأساسي؟

- هل توجد علاقة ارتباطية بين تنمية عوامل التفكير الإبداعي موضع الدراسة والتحصيل لدى أفراد عينة البحث؟

استخدم المنهج التجريبي وكانت العينة من طلبة الصف الثاني الإعدادي/ الحلقة الثانية/ التعليم الأساسي بمحافظة الفيوم، واستخدمت أدوات تحليل المحتوى، والاختبارات التحصيلية واختبارات القدرة بغية التوصل للنموذج المقترح.

وتوصلت الباحثة إلى أن النشاطات العملية بصياغاتها المتطورة وفق أبعاد النموذج المقترح المتضمن لمجموعة من أوراق العمل والتي ركزت على توجيه المعلم إلى تدريب التلاميذ على التفكير الحر المرن قد ساعد على اكتساب تلاميذ عينة الدراسة لمكونات التفكير الابتكاري وساهمت أيضا في تنميتها لديهم، بالإضافة إلى تقدم مستوى تحصيلهم، أي ان استخدام النموذج المقترح للجانب العملي اثبت فاعليته.

وقام السفاسفة (٢٠٠٣) بدراسة هدفت إلى بناء أهودج لتطوير كتب اللغة العربية للصف الثامن في الأردن استند الباحث فيها إلى معايير الكتاب المدرسي الجيد ونتائج تحليل هذه الكتب وتقويمها، من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما نقاط القوة ونقاط الضعف في كل من كتب اللغة العربية الأربعة المقررة على طلبة الصف الثامن الأساسي؟

- ما مستوى مقروئية كل من كتب اللغة العربية الأربعة المقررة على طلبة الصف الثامن الأساسي؟

- ما درجة اشتراكية الطالب في كل من كتب اللغة العربية الأربعة المقررة على طلبة الصف الثامن الأساسي؟

- ما درجة تركيز الأسئلة الواردة في كل من كتب اللغة العربية الأربعة المقررة على طلبة الصف الثامن الأساسي على مهارات التفكير عند الطلبة؟

- ما أهودج المقترح في ضوء نتائج الدراسة ليكون بمثابة دليل لمؤلفي كتب اللغة العربية للصف الثامن الأساسي؟

وقد استخدم السفاسفة مجموعة من الأدوات، استبانة للمعلم حول نقاط القوة والضعف في الكتاب، واختبارات الاستيعاب لتحديد مستوى المقروئية للكتب، وصيغة رومي (Romey) لتحديد درجة اشتراكية الطالب. وفي ضوء النتائج التي توصل إليها الباحث، وبالاستناد إلى معايير الكتاب المدرسي الجيد، ونتائج تحليل الكتب الأربعة موضوع الدراسة، قام الباحث ببناء أهودج مقترح لتطوير هذه الكتب تتضمن المواصفات والمعايير والمبادئ والشروط التي يجب ان يتمثلها الكتاب المدرسي، والمتعلقة بمقدمة الكتاب وأهدافه ومحتواه ولغته وطريقة عرض المادة التعليمية فيه والوسائل التعليمية ووسائل التقويم والإخراج الفني للكتاب، ومستوى مقروئته ودرجة اشتراكية الطالب فيه، ودرجة تركيز أسئلته على مهارات التفكير عند الطلبة، وكذلك دليل المعلم لاستخدام الكتاب المقرر.

أما دراسة القداح (٢٠٠٣) حول "الكفايات المستقبلية لمديري المدارس الثانوية الأردنية في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، بناء أمودج مقترح" فقد سعى القداح للتوصل للكفايات المهنية لمدير المدرسة الثانوية، ومن ثم تطوير أمودج مقترح لتلك الكفايات التي تشكل الشخصية المهنية في أنواعها التصورية والفنية والإنسانية والتقنية، ويتضمن الأمودج انعكاس تلك الكفايات على المنهج الأدائي لمدير المدرسة في التعامل مع الموارد البشرية والمادية المتوفرة في البيئة الداخلية للمدرسة والجهات ذات العلاقة بالنظام التربوي في البيئة الخارجية لتحقيق رسالة المدرسة، وحاولت الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما الكفايات المهنية الحالية لمديري المدارس الثانوية الأردنية من وجهة نظر كل من المشرفين التربويين والمديرين أنفسهم؟

- ما الكفايات المهنية المستقبلية الضرورية لمديري المدارس الثانوية الأردنية استناداً إلى الاتجاهات العالمية التطويرية في حقل الإدارة المدرسية وفقاً لما يراه الخبراء والمختصون؟

- ما الأمودج التربوي الذي يمكن بناؤه للكفايات المهنية والمستقبلية لمديري المدارس الثانوية الأردنية من أجل توظيفها في ممارساتهم الأدائية؟

استخدم القداح استبانة للكفايات الحالية وأسلوب دلفاي (Delphi) التنبؤي ذي الجولات الثلاث للكفايات المستقبلية، واستند إلى نتائج السؤالين الأول والثاني في بناء الأمودج المقترح، والمتضمن خمسة أنواع من الكفايات المهنية اللازمة لمدير المدرسة الثانوية وهي كفايات تصورية، وإدارية، وفنية، وإنسانية، وتقنية، وضمن أمودجه انعكاس تلك الكفايات على تعامل المدير مع الموارد المادية والبشرية، والفئات ذات العلاقة مع المدرسة، وانعكاس العلاقة التفاعلية بين المديرين وتلك الموارد على تطوير تلك الكفايات في الشخصية المهنية لمدير المدرسة مما يقود إلى تحقيق الأهداف التربوية المنشودة بالصورة المثلى.

كما طور السعود (٢٠٠٣) أمودجا لمبادئ إدارة الجودة الشاملة المعتمدة في حقل الإدارة العامة والهادفة إلى التجويد في عمل المؤسسات الاقتصادية، ضمن رؤية تطويرية تتناسب مع المؤسسة التربوية (المدرسة)، ويقوم أمودجه على ستة عناصر:

١- القيادة: وهي قيادة إدارية فاعلة قادرة على توجيه النهج الإداري وتسيير المدخلات التربوية المدرسية للوصول إلى مخرجات محددة.

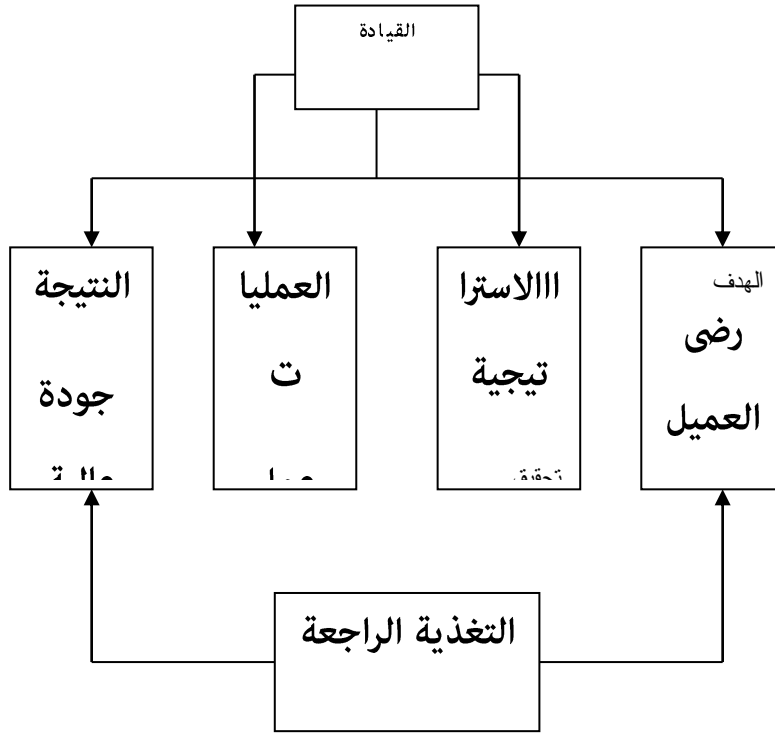
٢- الهدف: إرضاء العميل وهو (الطالب، ولي الأمر، رجل الأعمال، المجتمع)

٣- الاستراتيجية: تحقيق التميز والتفوق على الآخرين.

٤- العمليات والأنشطة: العمل الصحيح من دون أخطاء من المرة الأولى، والتحسين المستمر للعمليات وفق بيئة تنظيمية ودية ومتعاونة.

٥- النتيجة: الحصول على افضل جودة بأقل كلفة واقصر وقت.

٦- التغذية الراجعة: متابعة وتقييم مستوى رضا العميل من اجل تعديل العمليات وتحسينها باستمرار.



شكل (٢)

أهمودج السعود لإدارة الجودة الشاملة في المدرسة الأردنية

التعقيب على الدراسات السابقة:

تشير الدراسات التي تناولها هذا الفصل إلى الدور الرئيس الذي تلعبه مناهج التعليم المهني في توفير الكوادر البشرية المؤهلة القادرة على النهوض بالاقتصاد الوطني وتنميته، إضافة إلى الارتقاء بالفرد والاهتمام بتنمية الشخصية المهنية.

لقد أجمعت هذه الدراسات على:

- ان التعليم المهني تعليم يثري المجتمعات بالمهمن الحديثة المطلوبة.
 - ضرورة مواكبة المناهج للتغيرات الحادثة في سوق العمل.
 - أهمية التدريب الميداني في صقل مهارات الخريج وتهيئته التهيئة المناسبة للدخول الناجح إلى سوق العمل.
 - أهمية تحديد الكفايات المطلوب توفرها لدى الخريج.
 - ضرورة توظيف الحاسب الآلي في التعليم ومن ثم في العمل.
 - أهمية الربط بين المعرفة النظرية والمهارات العملية وضبط جودة التدريب.
- وركزت الدراسات الأجنبية على: أهمية الجانب القيمي في مناهج التعليم المهني، وعلى الكفايات الشخصية الضرورية للخريج إضافة لكفايات العمل والتواصل، وأن المؤسسة الصناعية هي مجتمع تعلم يسهم في تنمية الفرد وتطويره.

وتتشابه الدراسة الحالية مع دراسات كل من (ديليون وبروشرز، زيكرل، وفريق لجنة الكونغرس الأمريكي (Deleon&Broachers, ١٩٩٨, Zirkle, ١٩٩٨, Scan, ١٩٩٢) في كونها تبحث في كفايات خريج التعليم المهني التي تلبي متطلبات سوق العمل، وتضع قائمة بهذه الكفايات، وأيضاً مع دراسات (عطية، ١٩٩٨، أبو الشيخ ١٩٩٨، النهار ١٩٩٩، البدارنة، ١٩٩٧، طلافحة والفهداوي، ١٩٩٨، مديرية الخدمات المهنية، ٢٠٠٢) التي تبحث في متطلبات سوق العمل وخصائصه، وكذلك مع دراسات (يلدريم وسيمسك، ٢٠٠١، Yilderm&Simsek، تمبلتون، ١٩٩٩، Templton، جارنر، ٢٠٠١، Garner، جولد ودي

بلا، ٢٠٠٤، Gould&DeBella والمركز الأوربي لتطوير التعليم المهني، ١٩٩٩، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٧) في البحث حول مدى ملاءمة مناهج التعليم المهني الحالية واقتراح الخطوات اللازمة لتطويرها بما يتواءم مع الاتجاهات العالمية للتطوير.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها تجمع بين ما ركزت عليه هذه الدراسات كل على انفراد في دراسة واحدة، فهي تبحث في سوق العمل ومتطلباته من كفايات الخريج، وتضع قائمة بهذه الكفايات، ومن ثم تدرس الاتجاهات العالمية في تطوير مناهج التعليم المهني وتستخلص من هذه الاتجاهات قائمة بالمعايير المطلوبة لتطوير المنهاج وبما يلبي متطلبات سوق العمل، ومن ثم تعتمد إلى تقصي مدى تمثل المناهج الحالية لهذه المعايير، وفي الخلاصة تضع أمودجا لتطوير المنهاج بما يحقق الكفايات المطلوبة لخريج الاقتصاد المنزلي والمتواءمة مع متطلبات سوق العمل ذات الطبيعة المتغيرة باستمرار. وكذلك الحال في وضع الأمودج، فالدراسات السابقة لم تضع أمودجا لتطوير المنهاج، ولكنها وضعت أسسا لبناء الأمودج استفادت منها الباحثة في تطوير الأمودج خاصة ما جاء في أمودج السعود حول مبادئ الإدارة الشاملة وتجويد العملية التربوية.

فالدراسة الحالية تتمتع بنوع من التفرد في كونها تطرق مجالاً من أهم المجالات وهو بناء النماذج، وتتبع في بناء الأمودج خطوات علمية مدروسة وفق المعطيات التي انبثقت من خلال الإجابة على أسئلة الدراسة. ولقد أفادت الباحثة من الإطلاع على هذه الدراسات وقراءتها قراءة متعمقة فاحصة في تحديد مشكلة الدراسة، ورصد جميع الكفايات التي تضمنتها هذه الدراسات والمتعلقة بخريج التعليم المهني، وفي تطوير قائمة الكفايات وبناء أداة تحليل المنهاج وصحيفة المقابلة، ومن ثم في بناء الأمودج المقترح لتطوير منهاج الاقتصاد المنزلي. كما استفادت الباحثة من المنهجية المتبعة في هذه الدراسات والتي أسهمت في إثراء الإطار النظري وبناء الأدوات وتفسير النتائج.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

هدفت هذه الدراسة إلى بناء أُمُوذَج لتطوِير مناهج الاقتصاد المنزلي في التعليم الثانوي الشامل المهني تخصص إنتاج الملابس، بما يتواءم مع متطلبات الاقتصاد المعرفي وسوق العمل الأردنية. ويتناول هذا الفصل وصفاً للطريقة والإجراءات التي اتبعت في تنفيذ هذه الدراسة، والتي تشمل مجتمع الدراسة وعينته، وأدوات الدراسة المستخدمة (صحيفة المقابلة، وقائمة الكفايات لخريج الاقتصاد المنزلي تخصص إنتاج الملابس، ومعايير تطوِير المنهاج، واستمارة تحليل المنهاج، واستمارة تقييم المنهاج)، وذلك من حيث كيفية بناء الأداة، والإجراءات المتبعة للتحقق من الصدق والثبات، والمعالجات الإحصائية المستخدمة في استخراج النتائج وتحليلها، ومن ثم إجراءات وخطوات بناء الأُمُوذَج.

مجتمع وعينة الدراسة:

أولاً: مجتمع أرباب العمل

للإجابة عن السؤال الأول في الدراسة والمتعلق بمتطلبات سوق العمل من الكفايات التي يجدر بخريج الاقتصاد المنزلي تخصص إنتاج الملابس امتلاكها، تم تحديد مجتمع الدراسة من أرباب العمل في قطاع صناعة الألبسة الجاهزة (النسائية، والأطفال) في منطقة محافظة العاصمة، ووفق إحصائيات غرفة صناعة عمان (٢٠٠٢) فإن مجتمع الدراسة يمثله (٩٢) مديراً من مدراء مصانع المنطقة الصناعية المؤهلة Qualified Industrial Zone ذات المواصفات والمعايير العالمية في الجودة سواء فيما يتعلق بالبيئة الصناعية أو بالمنتج ومدراء المصانع الموجودة في منطقة عمان، يديرون (٩٢) مصنعاً لتصنيع الألبسة الجاهزة (النسائية، والأطفال).

اختير من هذا المجتمع عينة قسدية بلغ عددها (٢٠) مديراً ونسبة (٢١.٧%) من مدراء المصانع، واعتمد في اختيار أفراد العينة المحددات الآتية:

الخبرة العملية لمدير المصنع على أن لا تقل عن ٥ سنوات.

توفّر عمال في المصنع من حملة شهادة الدراسة الثانوية المهنية أو خريجي المشروع الوطني للتدريب.

عدد العاملين يزيد عن خمسة على الأقل.

المنتج الذي ينتجه المصنع (البسة نسائية، وأطفال).

تجهيزات المصنع المتطورة والتي تواكب التطورات التقنية في مجال إنتاج الألبسة. وبناء على ذلك فقد كان توزيع أفراد المجتمع والعينة حسب ما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (١)

توزيع أفراد مجتمع وعينة أرباب العمل في قطاع صناعة الألبسة الجاهزة في منطقة محافظة العاصمة.

المجتمع	عدد أفراد المجتمع	عدد أفراد العينة
مدراء مصانع المنطقة الصناعية المؤهلة QIZ.	٤٢	٩
مدراء مصانع مدينة عمان.	٥٠	١١
المجموع	٩٢	٢٠

كان عدد أفراد العينة التي توجهت إليها الباحثة (٩) مدراء ممن يديرون مصانع في المنطقة الصناعية المؤهلة، و(١١) مديراً ممن يديرون مصانع للألبسة في منطقة محافظة العاصمة وضواحيها.

ثانياً: مجتمع معلمي المباحث التخصصية / إنتاج الملابس:

للإجابة عن السؤال الثالث في هذه الدراسة والمتعلق بالتعرف إلى مدى تمثل المنهاج الحالي لمعايير الاقتصاد المعرفي وكفايات الخريجين، توجهت الباحثة إلى معلمي إنتاج الملابس الذين يدرسون المباحث التخصصية في مدارس محافظة العاصمة، حيث بلغ عدد أفراد مجتمع الدراسة (٦٠) معلماً ومعلمة، ونظراً لصغر حجم المجتمع ولسهولة الاتصال والالتقاء بكافة أفرادها من قبل الباحثة، فقد تم أخذ المجتمع بكامله والبالغ عدده (٦٠) فرداً، موزعين على مديريات التربية والتعليم في محافظة العاصمة حسب الجدول الآتي:

جدول رقم (٢)

توزيع أفراد مجتمع الدراسة من معلمي ومعلمات إنتاج الملابس على مديريات التربية والتعليم التابعة

لمحافظة العاصمة للعام الدراسي ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤

النسبة المئوية	العدد	مديرية التربية والتعليم
٤٠	٢٤	عمان/١
٢٠	١٣	عمان/٢
٥	٣	عمان/٣
٣٥	٢٠	عمان/٤
١٠٠	٦٠	المجموع

تتراوح مؤهلات هؤلاء المعلمين والمعلمات ما بين دبلوم كلية مجتمع والدبلوم الحرفي ما دون الثانوية العامة، فكان (٥٦%) منهم من حملة الشهادة الجامعية المتوسطة (دبلوم كلية مجتمع/تصميم أزياء)، وبنسب متقاربة ما بين (٢٠%-٢٤%) من حملة شهادة الدراسة الثانوية العامة مع دبلوم حرفي، والنسبة المتبقية من حملة شهادة الدبلوم الحرفي فقط، والجدول التالي يوضح توزيع هذه الأعداد:

جدول رقم (٣)

توزيع أفراد مجتمع الدراسة من معلمي ومعلمات إنتاج الملابس حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
دبلوم كلية مجتمع /تصميم أزياء	٣٢	٥٣
ثانوية عامة +دبلوم حرفي	١٢	٢٠
دبلوم حرفي فقط(دون الثانوية العامة)	١٦	٢٧
المجموع	٦٠	١٠٠

أدوات الدراسة:

أولاً: للإجابة عن السؤال الأول " ما متطلبات سوق العمل الأردنية من الكفايات التي يجدر بخريج إنتاج الملابس امتلاكها من وجهة نظر أرباب العمل والأدب النظري " فقد استخدمت أداتان، الأولى صحيفة المقابلة والثانية الأدب النظري وذلك بهدف استخراج الكفايات التي على خريج إنتاج الملابس امتلاكها، وفيما يلي عرض لهاتين الأداتين:

أ. صحيفة المقابلة: طورت الباحثة صحيفة مقابلة لأرباب العمل في مصانع الألبسة الجاهزة بهدف التعرف الى متطلبات سوق العمل من كفايات خريج إنتاج الملابس التي يفترض أن يمتلكها كنتيجة لدراسته مناهج تخصص إنتاج الملابس.

تضمنت الصحيفة (ملحق رقم ٢) وهي شبه مقننة (أسئلة مغلقة وأخرى مفتوحة)، بهدف جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالسؤال الأول " ما متطلبات سوق العمل الأردنية من الكفايات التي يجدر بخريج إنتاج الملابس امتلاكها من وجهة نظر أرباب العمل والأدب النظري"، وكذلك السؤال الثالث " ما درجة تمثل

معايير الاقتصاد المعرفي وكفايات الخريج في محتوى مناهج الاقتصاد المنزلي تخصص إنتاج الملابس الحالية، وقد بينت فيها الأسئلة التي تم طرحها وترتيبها وحدود أسئلة المداخلة التي تليها وقد روعي في الصحيفة أن تكون واضحة، ومختصرة، ومرتبطة بأهداف الدراسة، وتسهم بالإجابة عن السؤالين.

وتألفت الصحيفة من جزأين: تضمن الجزء الأول منها معلومات عامة عن المصنع والعمالين فيه. أما الجزء الثاني فتضمن أربعة أسئلة موجهة لمدير المصنع حول الكفايات المطلوبة للعمالين في قطاع صناعة الألبسة، ورأيه في نتائج مناهج تخصص إنتاج الملابس، وجاءت على النحو الآتي:

تناول السؤال الأول من الصحيفة أهم الكفايات المطلوبة لتوظيف العمالين في المصنع من وجهة نظر مدراء هذه المصانع وذلك ضمن مجالات ثلاثة (شخصية، مهنية، معرفية).

أما السؤال الثاني فتناول التطور التقني لتجهيزات المصنع بهدف الوقوف على مدى مواكبة المدير للتطورات التقنية والتغير في أساليب التصنيع، وبالتالي إمكانية الأخذ بمقترحاته حول الكفايات المطلوبة للعمل في قطاع صناعة الألبسة أو عدم الأخذ بها، ويفيد السؤال الثالث والرابع في الإجابة عن درجة تمثل معايير الاقتصاد المعرفي وكفايات الخريج في محتوى مناهج الاقتصاد المنزلي تخصص إنتاج الملابس الحالية (السؤال الثالث من أسئلة الدراسة) من وجهة نظر مدير المصنع، حيث طلب فيهما من مدير المصنع تحديد درجة ملاءمة كفايات الخريج لحاجات سوق العمل، ودور الاقتصاد المنزلي كأحد فروع التعليم المهني في ردف سوق العمل بخبرات مؤهلة، وتقدير مدى تلبية نتائج مناهج الاقتصاد المنزلي تخصص إنتاج الملابس لحاجات سوق العمل، وأخيراً انطباعه العام عن مستوى أداء خريج تخصص إنتاج الملابس في سوق العمل الأردنية، واقتراحاته لتطوير وتحسين نتائج تخصص إنتاج الملابس بما يتواءم واحتياجات سوق العمل الأردنية.

وتم تطوير مصفوفة لتحليل البيانات التي تم تدوينها أثناء مقابلة أرباب العمل كما يوضحها الجدول الآتي:

جدول رقم (٤)

عناصر استمارة تحليل محتوى المقابلة التي تم تطويرها

الرقم	الأبعاد	عناصر التحليل الرئيسة
١-	الكفايات:	- الشخصية - المهنية - المعرفية
٢-	أثر التطور التقني لتجهيزات المصنع على العامل من حيث:	- ساعات العمل ----- - الحاجة إلى التدريب ----- - إنتاجية العامل -----
٣-	نتائج مناهج الاقتصاد المنزلي تخصص إنتاج الملابس:	- كفايات الخريج وملاءمتها لسوق العمل: - إمكانية رقد سوق العمل بالخبرات المؤهلة: - مدى مواءمة المناهج لحاجات السوق:
٤-	الانطباع العام	-----

صدق صحيفة المقابلة:

لغايات استخراج صدق صحيفة المقابلة، فقد تم توزيعها بعد إعدادها على عدد من المتخصصين التربويين والمهنيين للحكم على درجة مناسبة بنودها وأسئلتها لقياس ما وضعت لأجل قياسه، وقد تم الأخذ بملاحظات المحكمين وتطوير صحيفة المقابلة في ضوءها.

ثبات تحليل بيانات صحيفة المقابلة:

تم إطلاع كل من تمت مقابلتهم على ما تم تدوينه أثناء المقابلة في ضوء صحيفة المقابلة، وذلك لأخذ موافقته على ما دُوّن وأنه يطابق ما أدلى به.

عرضت البيانات والمعلومات التي تم تدوينها أثناء المقابلات على اثنين من الزملاء الباحثين (طلبة دكتوراه/ مناهج وأساليب) وطلب منهما إعادة النظر ومراجعة المادة الخام التي تم نسخها وتحليلها وتنظيمها في مصفوفات، وذلك للتأكد من سلامة الإجراءات وتعديلها في ضوء اقتراحاتهم وآرائهم، ومن ثم مراجعة المادة التي تم تحليلها وتنظيمها (من الأوراق التي أعدها الباحثان إضافة لأوراق الباحثة) بهدف التأكد من ثبات وصدق التحليل، وذلك باحتساب نسبة الاتفاق بين تحليل الباحثة والمحللين في ضوء المعادلة التالية:

$$\text{معامل الاتفاق} = \frac{\text{عدد الفقرات المتفق عليها}}{100 \times \text{مجموع الفقرات الكلية}}$$

مجموع الفقرات الكلية

وتجاوزت هذه النسبة (٩٠%) وهذا يدل على سلامة وثبات التحليل.

ب. الأدب النظري

استكمالاً للإجابة عن السؤال الأول من أسئلة الدراسة والمتعلق بمتطلبات سوق العمل الأردنية من الكفايات التي يجدر بخريج إنتاج الملابس امتلاكها من وجهة نظر أرباب العمل والأدب النظري،

تم إعداد قائمة بهذه الكفايات من الأدب النظري ومن خلال القراءة الفاحصة لدراسات كل من:

جارنر GARNER (٢٠٠١)، زيركل Zerkle (١٩٩٨)، لويس LEWIS (١٩٩٦)، روجرز ROGERS (١٩٩٥)، ديليون وبروشرز DELEON&BROCHERS (١٩٩٨)، SCANS (١٩٩٢)، الجارحي (١٩٩٢)، والتصنيف والتوصيف المهني الأردني /عائلة الصناعات النسيجية والجلدية/مؤسسة التدريب المهني، والدراسة التقويمية لتوجهات التعليم المهني والتقني في الأردن التي قام بها المركز الوطني للبحث والتطوير التربوي (NCERD)، تم بناء قائمة كفايات الخريج المتضمنة في الدراسات العالمية والمتعلقة بكفايات عمال المعرفة. ووضعت كل مجموعة منها (في مجال واحد) تحت عنوان رئيس، ثم أعيدت صياغتها لغوياً وتم تنقيحها. ولغايات التوصل لقائمة كفايات خريج إنتاج الملابس وفق ما جاء في السؤال الأول، فقد اتبع الآتي:

تم إعداد قائمة من الكفايات التي يطلبها أصحاب العمل وذلك بعد تحليل مضامين المقابلات التي أجريت معهم، وصنفت إلى مجالات رئيسه تمهيداً لمطابقتها مع ما جاء في المصنوفة المشتقة من الكفايات العالمية.

وضعت قائمة كفايات خريج إنتاج الملابس المستخلصة من الأدب النظري.

تم اختزال قائمتي الكفايات في قائمة واحدة بحيث اشتملت على جميع الكفايات التي وردت في القائمتين وصنفت في مجالات ثلاثة رئيسة (الكفايات المحورية لعمال المعرفة).

أدرجت الكفايات التي ارتأت الباحثة أنها كفايات فرعية تحت الكفاية الرئيسية، ووفقاً لهذا التصنيف، فقد تكونت القائمة المبدئية للكفايات من (٣) مجالات تضمنت (٩٠) كفاية فرعية.

تم عرض القائمة بصورتها المبدئية على عدد من المتخصصين التربويين والمهنيين (خبراء تربويين، أرباب عمل / في مجال صناعة الملابس، معلمي المباحث التخصصية إنتاج الملابس) ملحق رقم (١)، للحكم على مدى تمثيلها لما وضعت من أجله. كانت وجهات نظر المحكمين في مضمون القائمة متوافقة مع رأي الباحثة من حيث تمثيلها للكفايات المطلوبة.

ثانياً: للإجابة عن السؤال الثاني "ما المعايير المطلوبة لتطوير مناهج الاقتصاد المنزلي تخصص إنتاج الملابس القائمة على توجهات الاقتصاد المعرفي وكفايات الخريج".

تم وضع قائمة بالمعايير المطلوبة للتطوير تتفق وتوجهات الاقتصاد المعرفي وكفايات الخريج، وذلك من خلال مراجعة الأدبيات ذات العلاقة وقائمة كفايات خريج إنتاج الملابس التي تم التوصل إليها في السؤال الأول، ومن الدراسات ذات العلاقة التي تمت مراجعتها لاستخلاص معايير التطوير والتي منها:

دراسات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم "الاتجاهات العالمية في تطوير مناهج التعليم الثانوي المهني والفني" ١٩٩٧، "مناهج التعليم الثانوي المهني في البلاد العربية وسبل تطويرها" ١٩٩٧.

المركز الأوروبي لتطوير التعليم المهني "سيناريوهات مستقبلية للتعليم المهني" ١٩٩٩.

جارنر (GARNER, ٢٠٠١) "تطوير مناهج تكنولوجيا الملابس والأزياء في كليات المجتمع الأردنية.

لويس (LEWIS, ١٩٩٦) "معرفة أثر تكنولوجيا العمل على مناهج التعليم المهني".

الجارحي، (١٩٩٢) وبرنامجه المقترح لإعداد طلبة المرحلة الثانوية الصناعية تخصص نسيج في ضوء المتطلبات اللازمة للصناعة.

نيفس وجولد ودي بيلا (NAVES, GOLD,& DEBELLA, ١٩٩٨) "المؤسسات الصناعية ودورها كمجتمعات تعلم لأفرادها".

وثيقة إصلاح التعليم للتوجه نحو اقتصاد المعرفة (ERFKE) (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٣).

وبناء على ذلك تم التوصل إلى قائمة معايير لتطوير المنهاج مكونة من (١٣) معياراً، ثم عرضت القائمة على (٥) من المتخصصين التربويين للحكم عليها من حيث الدقة والشمول والوضوح وتم تعديلها في ضوء الملاحظات التي أجمع عليها المحكمون الخمسة.

ثالثاً: للإجابة عن السؤال الثالث "ما درجة تمثل معايير الاقتصاد المعرفي وكفايات الخريج في محتوى مناهج الاقتصاد المنزلي تخصص إنتاج الملابس الحالية من وجهة نظر معلمي التخصص ووثائق المنهاج الرسمي" تم تطوير أداتين لقياس درجة تمثل معايير الاقتصاد المعرفي وكفايات الخريج وذلك على المستويين (التخطيطي والتنفيذي) وعلى النحو الآتي:

المستوى التخطيطي:

تم تطوير استمارة تحليل المحتوى للإجابة عن السؤال الثالث حول درجة مراعاة معايير الاقتصاد المعرفي وكفايات الخريج في محتوى مناهج الاقتصاد المنزلي تخصص إنتاج الملابس الحالية من وثائق المنهاج الرسمي، مرتكزة في بنودها إلى كفايات خريج إنتاج الملابس التي توصلت إليها في السؤال الأول، وإلى معايير تطوير المنهاج التي تم التوصل إليها في السؤال الثاني، وفق التسلسل الآتي:

١. وضعت معايير لتحليل الأهداف العامة المتضمنة في وثيقة الخطوط العريضة لمناهج الاقتصاد المنزلي، وجاءت في مجالات ثلاثة تمثل مجالات قائمة كفايات خريج إنتاج الملابس التي تم تطويرها في السؤال الأول، وهي (العمل والتواصل والحياتية).

٢. وضعت معايير لتحليل عناصر وثيقة المنهاج (الأهداف، المحتوى، الاساليب الأنشطة، والتقويم)، وضع فيها لكل عنصر من عناصر المنهاج مجموعة من المعايير المنسجمة مع توجهات الاقتصاد المعرفي ومتطلبات

سوق العمل، والمستخلصة من الكفايات المطلوبة لخريج انتاج الملابس، وجاءت في مجالات ثلاثة أيضاً لتمثل مجالات قائمة كفايات الخريج والتي سبقت الإشارة إليها (العمل والتواصل والحياتية).

الوثائق المنهجية التي خضعت للتحليل:

- وثيقة الخطوط العريضة لمناهج الاقتصاد المنزلي للعام (١٩٩١) إدارة المناهج.

- وثيقة منهاج العلوم المهنية الخاصة وتدريباتها العملية /تخصص إنتاج الملابس.

- وثيقة منهاج الإدارة والسلامة المهنية وهو مشترك لجميع تخصصات الاقتصاد المنزلي.

وثيقة منهاج الرسم المهني والتربية الفنية وهو مشترك لجميع تخصصات الاقتصاد المنزلي.

وتضمنت استمارة تحليل محتوى الأهداف العامة المتضمنة في وثيقة الخطوط العريضة لمناهج الاقتصاد المنزلي المعايير التالية:

١. تتمثل في محتوى هذه الأهداف كفايات:

أ. العمل والمتمثلة في قدرة الخريج على:

رسم المخططات.

تحويل المخططات.

تنفيذ الأعمال المطلوبة لانتاج القطعة الملبسية.

تمثل الاتجاهات والقيم المطلوبة للعمل.

امتلاك المعرفة والمعلومات ذات العلاقة بعمله.

التعامل مع التقنيات الحديثة.

ب. التواصل ، والمتمثلة في قدرة الخريج على:

الاتصال اللفظي والكتابي والإيمائي مع الآخرين.

التعامل مع الأفراد (زبائن/متلقو الخدمة، عمال، زملاء ورؤساء).

العمل في فريق وإدارة الأفراد.

ج. حياته، تعيينه على التطوير والتقدم في عمله وحياته، والمتمثلة في قدرته على:

القراءة والكتابة والعمليات الحسابية المتعلقة بعمله.

التعلم الذاتي وتطوير ادائه.

النهج التطبيقي في عمله.

التفكير الناقد وحل المشكلات التي تواجهه بأسلوب علمي والتكيف مع المواقف الجديدة.

تطوير العمل والارتقاء فيه والابداع.

وضع الخطط التسويقية، والخطط الشخصية لمواصلة التعليم أو الالتحاق بسوق العمل بأسلوب علمي مدروس.

٢. تتطابق كفاياته التخصصية والمشاركة مع الكفايات الواردة في قائمة كفايات خريج إنتاج الملابس (القادر على تلبية متطلبات الاقتصاد المعرفي وحاجات سوق العمل) وتشمل:

أ. الكفايات التخصصية (كفايات العمل: الرسم، التصميم، التنفيذ، الاتجاهات والقيم، المعارف والمعلومات ذات العلاقة، والتعامل مع التقنيات الحديثة).

ب. الكفايات المشتركة (كفايات التواصل: الاتصال، التعامل، العمل في فريق)، و(الكفايات الحياتية: المهارات الأساسية، النهج التطبيقي، التعلم الذاتي، التفكير الناقد وحل المشكلات والتكيف مع المواقف، الحراك الوظيفي، التخطيط للعمل وللحياة الشخصية).

٣. تركز عناصر وثيقة المنهاج (الأهداف، والمحتوى، والأساليب والوسائل، والأنشطة التقويم) إلى معايير تطوير المنهاج المنسجمة مع توجهات الاقتصاد معرفي ومتطلبات سوق العمل والمستخلصة من الكفايات المطلوبة لخريج إنتاج الملابس. ملحق رقم (٥) استمارة تحليل وثيقة المنهج.

صدق الاستمارة: للتأكد من صدق استمارة تحليل المنهاج تم عرضها على عدد من المحكمين المتخصصين في المناهج وطرق التدريس في الجامعات الأردنية وكان الغرض من التحكيم تحديد رأي المتخصصين في مؤشرات المعايير المتضمنة في الاستمارة من حيث:

مدى مناسبتها للمجال الذي تندرج تحته، دقة المعيار ووضوحه وشموله لهدف التحليل، إضافة إلى حذف أو تعديل ما يرونه مناسباً، وقدم المحكمون آراء لتعديل بعض مؤشرات المعايير، وتم الأخذ بالمؤشرات التي تم الإجماع عليها بما يعادل (٨٥%) من آراء المحكمين.

المستوى التنفيذي:

تم تطوير استمارة تقييم للمنهاج الحالي للحكم على مدى تمثله لمعايير الاقتصاد المعرفي وكفايات الخريج من وجهة نظر معلمي التخصص، واعتمد في بناء الاستبانة على نموذج ستفليبم (CIPP) Stuffulbeem للتقويم، واشتملت فقراتها على أربعة مجالات هي:

البيئة /السياق Context التي ينفذ فيها المنهاج، والذي يهدف إلى اتخاذ قرارات تخطيطية بصدد تحديد الأهداف والأولويات المرتبطة بحاجات الفرد والمجتمع وتطوره.

المدخلات inputs وتعني الإمكانيات المتاحة (البشرية والمادية) التي تسهم في تحقيق الأهداف، وتهدف إلى اتخاذ قرارات حول الوسائل والمصادر والمدخلات وكل ما يتعلق بخطة العمل ووضع التقويم الزمني لتنفيذ المنهاج وتسمى القرارات التركيبية.

العمليات processes وهي الخطوات التنفيذية والطرق المستخدمة في تحقيق الأهداف والنتائج المخطط لها مسبقاً، أي أنها قرارات تنفيذية تتخذ لمعالجة الصعوبات التي تواجه عملية التنفيذ.

النتائج/المخرجات Products وهي الأهداف التي تم تحقيقها والمطابقة للأهداف المحددة مسبقاً، ويتم هذا التقويم بعد الانتهاء من التنفيذ للمنهاج، فهي قرارات تتخذ لمعرفة مدى إنجاز المنهاج وتسمى القرارات الدورية.

ونظمت الاستبانة في جزأين: الجزء الأول عبارة عن معلومات عامة عن المستجيبين (الجنس، المؤهل العلمي، الخبرة في التدريس، الخبرة العملية في سوق العمل، الالتحاق بالدورات التدريبية، المشاركة في لجان تطوير المناهج والكتب المدرسية)، أما الجزء الثاني فتضمن مقياساً لتحديد مواصفات المناهج الحالي ومدى مواءمته لمتطلبات سوق العمل والتطورات التي يشهدها، وذلك من خلال (٢٦) فقرة تمثل المجالات الأربعة في الاستبانة التي تم تطويرها وفقاً لنموذج (ستفليم)، ملحق رقم (٦).

صدق الإستبانة:

للتأكد من صدق استبانة تقييم المناهج تم عرضها على عدد من المحكمين المتخصصين في المناهج وطرق التدريس في كلية الدراسات العليا، جامعة عمان العربية، وخبراء في التعليم المهني، وكان الغرض من التحكيم تحديد رأي المتخصصين في فقرات الاستبانة من حيث:

مدى مناسبتها للمجال الذي تندرج تحته.

صحة الفقرات من الناحية اللغوية وكفايتها ووضوحها وشمولها لموضوع الدراسة.

إضافة أو حذف أو تعديل ما يروونه مناسباً.

وقدم المحكمون آراء لتعديل بعض الفقرات، وحذف بعضها، وإضافة فقرات جديدة، وتم الأخذ بالفقرات التي تم إجماع المحكمين عليها، وبناء على ذلك تم حذف فقرة واحدة ليصبح العدد (٢٥) فقرة.

ثبات الإستبانة:

بعد إجراء التعديلات على الأداة في ضوء ملاحظات المتخصصين تم توزيعها على عدد من أفراد مجتمع الدراسة للتأكد من ثبات الأداة، وتم حساب معاملات الثبات لها، وذلك بتطبيقها على عينة مكونة من (٢٠) معلماً/معلمة من مجتمع الدراسة عن طريق التطبيق وإعادة التطبيق للأداة (بعد أسبوعين من التطبيق الأول) (Test-Retest) وذلك لاستخراج معامل الارتباط بين أرائهم في التطبيق الأول وآرائهم في التطبيق الثاني، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (٠.٩٣) لجميع مجالاتها، محسوباً على أساس القيمة الإجمالية لمجالات الأداة كما هو موضح في الجدول رقم (٥) التالي:

جدول رقم (٥)

قيم معامل الثبات للمجالات الأربعة، ولكل مجال من مجالات الأداة

رقم المجال	المجالات	معامل الثبات
١	السياق/البيئة	٠.٩١
٢	المدخلات	٠.٩٢
٣	العمليات	٠.٩٠
٤	النتائج / المخرجات	٠.٩١
	معامل الثبات للأداة الكلية	٠.٩٣

إجراءات الدراسة:

فيما يلي عرضٌ للإجراءات المتبعة في الدراسة:

أولاً: للإجابة عن السؤال الأول "ما متطلبات سوق العمل من الكفايات التي يجدر بخريج إنتاج الملابس امتلاكها من وجهة نظر أرباب العمل والأدب النظري"؟

أ. توجهت الباحثة إلى مجتمع الدراسة المتمثل في أرباب العمل ضمن قطاع صناعات الألبسة الجاهزة (النسائية، الأطفال) في منطقة محافظة العاصمة، وبلغ عدد أفراد العينة (٢٠) مدير مصنع، تم الاتصال الهاتفي بهم لتحديد موعد المقابلة، وأخذ الموافقة المبدئية على إجرائها. واستغرقت هذه المقابلات ما يقارب الشهرين خلال الفترة ما بين (كانون ثاني وشباط/٢٠٠٤)، أجريت هذه المقابلات اعتماداً على صحيفة المقابلة شبه المقننة التي تم تطويرها لهذا الغرض والمركزة الى ما جاء في الأدبيات والدراسات المتصلة بكفايات خريج إنتاج الملابس وخصائص عامل المعرفة، ولغايات تحليل البيانات الخاصة بالمقابلة، أعدت مصفوفة لتحليل المحتوى وذلك وفقاً للعناصر الرئيسة في صحيفة المقابلة، وقد تألفت المصفوفة من (١٠) عناصر للتحليل موزعة على أربعة أبعاد (الكفايات، ونتاجات مناهج التعليم المهني تخصص إنتاج الملابس، وأثر التطور التقني لتجهيزات المصنع على العمل والعامل، والانطباع العام فيما يتعلق بخريجي إنتاج الملابس من المدارس الثانوية).

هذه المصنوفة عبارة عن شبكة من الخلايا حدد عددها تبعاً للأبعاد التي سيتم تحليلها، وتعد طريقة علمية منظمة تساعد الباحثة على تصنيف المعلومات والبيانات المتجمعة لديها بناء على المقابلات التي تمت مع أصحاب مصانع الألبسة الجاهزة، مما يساعد في التوصل إلى الكفايات التي يطلبها أصحاب العمل في خريج التعليم الثانوي المهني/ تخصص إنتاج الملابس ليتم إلحاقه بسوق العمل والنجاح فيها، واتبعت في تحليل هذه البيانات أسلوب التحليل النوعي للبيانات، وقامت الباحثة بإتباع الخطوات الأربع التي وصفتها (مؤمن، ٢٠٠٢) وفق ما جاء به سارانتاكوس (Sarantakos) حول تحليل بيانات المقابلات النوعية بعد جمعها، وهي:

نسخ المادة الخام التي تم جمعها أثناء المقابلات وتحويلها إلى بيانات ورقية تطابق الأصل (Transcription).
تحليل المادة التي تم نسخها عن كل مقابلة بصورة منفردة في ضوء استمارة التحليل المعتمدة، ومراعاة تكامل المعلومات وتقويمها (Individual Analysis).

تعميم نتائج المقابلات الفردية (Generalization)، أي التوصل إلى أحكام عامة بخصوص المقابلات أو تحديد أوجه الشبه والاختلاف، وتطوير نماذج معينة.

الضبط أو الرقابة، وتتضمن هذه الخطوة الضبط الذاتي والضبط من خلال الآخرين.

هذا وقد تمت دراسة المادة المنسوخة والعودة مرة أخرى للمادة الأصلية للثبوت من المعلومات والتفاصيل، وأمكن التوصل إلى الكفايات المطلوبة والتي أجمع عليها المستجيبون.

وهكذا أمكن التوصل إلى متطلبات سوق العمل من كفايات خريج الاقتصاد المنزلي تخصص إنتاج الملابس، ونظمت هذه الكفايات في قائمة حسب مجالاتها.

ب. تم إعداد قائمة بالكفايات المستخلصة من الأدب النظري، وذلك من خلال مراجعة الدراسات السابقة المتمثلة في دراسات كل من: جارنر (GARNER, ٢٠٠١)، لويس (LEWIS, ١٩٩٦)، روجرز (ROGERS, ١٩٩٥)، ديليون وبروشرز (DELEON&BROCHERS, ١٩٩٨)، (SCANS, ١٩٩٢) والدراسات المحلية التي سبقت الإشارة إليها في أدوات الدراسة.

ج- تم اختزال قائمتي الكفايات في (ا وب) في قائمة واحدة، بحيث اشتملت على جميع الكفايات التي وردت في القائمتين وصنفت في مجالات ثلاثة رئيسية (الكفايات المحورية لعمال المعرفة)، ثم أدرجت الكفايات التي ارتأت الباحثة أنها كفايات فرعية تحت الكفايات الرئيسية، ووفقاً لهذا التصنيف فقد تكونت القائمة المبدئية للكفايات من (٣) مجالات تضمنت (٩٠) كفاية فرعية.

د- عرضت القائمة على عدد من المتخصصين التربويين المهنيين والاقتصاديين ملحق رقم (٣) لإبداء الرأي فيما تضمنته القائمة من كفايات للتحقق من صدق الأداة، وذلك من حيث:

سلامة صياغة الكفاية.

وضوح الكفاية ودقتها.

٣- ملاءمة الكفاية للمجال الذي أدرجت تحته.

٤- تحديد درجة الأهمية النسبية للكفاية حسب التقديرات الموضحة في المقياس المتدرج.

٥- إدخال ما يروونه مناسباً من تعديلات وإضافات.

هـ - إعداد القائمة النهائية للكفايات اللازمة لخريج الاقتصاد المنزلي/ تخصص إنتاج الملابس وتحديد أهميتها النسبية:

١. في ضوء ما أبداه المختصون التربويون المهنيون والاقتصاديون من آراء ومقترحات مقنعة، تم إجراء التعديلات اللازمة على القائمة المبدئية، وبعد احتساب درجة الأهمية النسبية للكفايات وتصنيفها تبعاً للمستوى الذي أدرجت ضمنه (أهمية مرتفعة، متوسطة، منخفضة) استبعدت الكفايات ذات الأهمية المنخفضة، وبهذا أمكن الحصول على القائمة النهائية للكفايات اللازمة لخريج الاقتصاد المنزلي تخصص إنتاج الملابس، تضمنت القائمة (٣) مجالات رئيسه، بحيث أمكن اعتبار هذه المجالات بمثابة كفايات محورية، واندرج تحتها كفايات فرعية تعد بمثابة مؤشرات لامتلاك الكفاية المحورية ملحق رقم (٤).

ثانياً: للإجابة عن السؤال الثاني "معايير تطوير مناهج الاقتصاد المنزلي تخصص إنتاج الملابس القائمة على توجهات الاقتصاد المعرفي وكفايات الخريج" اتبعت الخطوات التالية:

تمت مراجعة الأدبيات ذات العلاقة (سبقت الإشارة إليها في الأدوات)

قائمة كفايات الخريج التي تم التوصل إليها في السؤال الأول.

المقاربة بين ما جاء في ملخص توجهات المناهج في عصر الاقتصاد المعرفي وبين متطلبات سوق العمل الأردنية من كفايات الخريج، لتطوير قائمة موحدة تتضمن المعايير المطلوبة لتطوير المناهج في ضوء هذه التوجهات والتي جاءت في (١٣) معياراً.

ثالثاً: للإجابة عن السؤال الثالث "درجة تمثل معايير الاقتصاد المعرفي وكفايات الخريج في محتوى مناهج الاقتصاد المنزلي تخصص إنتاج الملابس الحالية من وجهة نظر معلمي التخصص ووثائق المنهاج الرسمي" قامت الباحثة بقياس درجة التمثل على المستويين التخطيطي المتمثل بالوثائق الرسمية للمنهاج، والتنفيذي المتمثل بتطبيق المنهاج في البيئة المدرسية إضافة لآراء أرباب العمل في نتائج هذه المناهج، وكانت الإجراءات كالتالي:

أ- على المستوى التخطيطي:

بهدف التعرف إلى مدى تمثل معايير الاقتصاد المعرفي وكفايات الخريج في وثائق المنهاج الرسمي، وباستخدام استمارة تحليل المنهاج التي تم تطويرها لهذا الغرض، قامت الباحثة بتحليل وثائق مناهج المباحث التخصصية (منهاج العلوم المهنية الخاصة وتدريباتها العملية، منهاج الرسم المهني والتربية الفنية، منهاج الإدارة و السلامة المهنية) لتخصص إنتاج الملابس فرع الاقتصاد المنزلي، ووثيقة الخطوط العريضة للاقتصاد المنزلي، وذلك للوقوف على مدى تمثل معايير الاقتصاد المعرفي وكفايات الخريج في محتواها، وذلك بإتباع الخطوات التالية:

١. قراءة وثيقة الخطوط العريضة لمناهج الاقتصاد المنزلي للمرحلة الثانوية (١٩٩١) قراءة ناقدة تحليلية، للتعرف إلى مدى تمثل معايير الاقتصاد المعرفي وكفايات الخريج في محتواها، للثبوت إن كان المنهاج يحقق ذلك أم لا، ووفق ما أورده (حرب، ٢٠٠٣) نقلاً عن فالنس (Vallance) فإن هذه المعايير هي التي يستطيع الباحث في ضوءها أن يثبت إن كان العمل جيداً أم لا، ومن غيرها لا يستطيع أن يدعم حكمه، ولا يستطيع الآخرون فهم ما أصدره من أحكام.

وقد أخذ في هذه الدراسة بالقراءة المعتمدة على المعايير، وقد اتبعت فيها الخطوات الآتية:

النظر في الوثيقة على أنها تتألف في أجزاء (أسس بناء المنهاج، الأهداف، الكفايات المهنية، الخطة الدراسية، التدريب العملي، الأساليب، الوسائل، الأنشطة والتقويم).

ب. النظر في مضمون كل جزء من هذه الأجزاء.

ج. محاكمة الوثيقة في ضوء الكفايات المطلوبة لخريج الاقتصاد المنزلي تخصص انتاج الملابس والمتمثلة في ثلاثة مجالات (العمل، التواصل، الحياتية) ومعايير تطوير المنهاج التي تم التوصل إليها مستعينة باستمارة تحليل المحتوى (ملحق رقم ٥).

د. احتساب نسب تمثيل الكفايات في كل جزء من أجزاء الوثيقة.

٢. النظر في وثائق مناهج المباحث التخصصية (النظرية) وعلى أنها تتألف من أجزاء (أسس المنهاج، الأهداف العامة، الأهداف الخاصة، المحتوى، أساليب التدريس، التقويم)، استخدمت استمارة تحليل المحتوى (ملحق رقم ٥) لاحتساب نسبة تركيز الكفايات المطلوبة في مضامين هذه المناهج، وذلك بعد تحديد معيار للكفاية (عالي، متوسط، منخفض) الذي تم التوصل إليه بعد تحليل مضامين الوثائق المنهجية الأربع واحتساب أعلى تواجد وأدنى تواجد، واعتبار أعلى تمثيل ممثلاً لنسبة التركيز العالي والأدنى للتركيز المنخفض وما بين هاتين النسبتين للتركيز المتوسط.

٣. النظر في وثيقة منهاج التدريب العملي، وعلى أنها تتألف أيضاً من أجزاء، وتحليل المهارات والأنشطة ومدى تمثيلها لهذه الكفايات، من خلال تقدير نسب مئوية لدرجة تركيز الكفايات كما هو الحال في الخطوات السابقة.

٤. النظر في وثائق مناهج المباحث التخصصية (النظرية والعملية) إضافة لوثيقة الخطوط العريضة للاقتصاد المنزلي وتحليلها للوقوف على درجة تمثيل معايير الاقتصاد المعرفي في محتواها.

ب- على المستوى التنفيذي:

وبهدف التعرف على وجهة نظر معلمي التخصص في درجة تمثل معايير الاقتصاد المعرفي وكفايات الخريج في محتوى مناهج التخصص باستخدام استبانة تقييم المنهاج التي أعدت لهذا الغرض، اتبعت الخطوات التالية:

١. تطبيق استبانة تقييم المنهاج على مجتمع الدراسة (معلمي ومعلمات التخصص)، حيث قامت الباحثة بتوزيع الاستبانة على أفراد الدراسة البالغ عددهم (٦٠) معلماً ومعلمة (٤ ذكور، ٥٦ إناث) ممن يدرسون المباحث التخصصية لإنتاج الملابس، وذلك من خلال الالتقاء بهم شخصياً عدة لقاءات في الفترة ما بين (كانون أول ٢٠٠٣ وكانون ثاني ٢٠٠٤)، وتدارس وثيقة الخطوط العريضة للاقتصاد المنزلي ومنهاج العلوم المهنية وتدريباتها العملية/ إنتاج الملابس، تلا ذلك استعراض لاستبانة تقييم المنهاج وقراءة فقراتها وتوضيح ما غمض منها. بعد ذلك قام كل فرد من أفراد الدراسة بتعبئة الاستبانة منفرداً دون ذكر الاسم حتى يتمكن من إبداء رأيه بموضوعية ومن غير تردد.

٢. وللوقوف على مستوى تقييم المنهاج من قبل المستجيبين، تم تقسيم الآراء حول الفقرات وفقاً لدرجة الموافقة على ما تتضمنه الفقرة إلى ثلاثة مستويات للموافقة (عالية- متوسطة- منخفضة) وذلك اعتماداً على إيجاد المدى من خلال استخراج المتوسطات الحسابية لتقديراتهم.

٣. تقييم آراء أرباب العمل في مناهج التخصص والتي تم استخلاصها من مقابلاتهم التي أجريت ضمن الإجابة عن السؤال الأول.

٤. التوصل إلى تقدير مدى تمثل المنهاج الحالي معايير الاقتصاد المعرفي وكفايات الخريج في محتوى المنهاج الحالية.

رابعاً: للإجابة عن السؤال الرابع "ما النموذج المقترح لتطوير مناهج الاقتصاد المنزلي تخصص إنتاج الملابس وفقاً لمعايير الاقتصاد المعرفي وكفايات الخريج المطلوبة لسوق العمل الأردنية"، اعتمدت الباحثة الأسلوب التحليلي التركيبي (Analytic Synthetic Approach) كسبيل للتعرف إلى مفهوم النموذج المستخدم في تطوير المنهاج.

ويقوم هذا الأسلوب على عملية المسح والتحليل لادبيات الموضوع المتوافرة، من مصادر أولية وثانوية، بغية التعرف إلى نتائج البحوث والدراسات في هذا المجال، من أجل رسم إطار عام (أموذج) يوضح فيه كيف يمكن تطوير المنهاج وفق نهج علمي حديث في عصر يتسم بالاقتصاد المعرفي.

وتأسيسا على العديد من نماذج بناء المناهج وتطويرها، والتي نشأت جميعها في حقل علم المناهج بهدف تحسين المنهج وتجويد نتاجاته، فقد تم بناء الامنودج المقترح لتطوير المنهاج واشتقاق مجالاته ضمن رؤية تتناسب وتوجهات وزارة التربية والتعليم نحو اصلاح التعليم الموجه نحو الاقتصاد المعرفي(ERfKE).

وقد قامت الباحثة بالخطوات الاجرائية التالية في بناء الامنودج المقترح وهي:

إعداد قائمة بكفايات خريج الاقتصاد المنزلي/تخصص إنتاج الملابس تم استخلاصها من الأدب النظري ومن تحليل مقابلات أرباب العمل في قطاع صناعة الألبسة (من خلال الإجابة على السؤال الأول من أسئلة الدراسة).

استقصاء وتحليل الأسس والمبادئ التي يقوم عليها تطوير المناهج عالميا وعربيا وذلك من مصادر أولية وثانوية.

استعراض وتحليل واقع ونتائج تطوير المناهج في الدول المتقدمة والعربية ومحلياً.

استخلاص معايير لتطوير المناهج الأردنية لتلبي متطلبات الاقتصاد المعرفي و سوق العمل الأردنية(من خلال الإجابة على السؤال الثاني من أسئلة الدراسة)..

تقصي درجة تمثّل معايير التطوير وكفايات الخريج في محتوى مناهج الاقتصاد المنزلي تخصص إنتاج الملابس الحالية والتي تم التوصل إليها من خلال الإجابة عن السؤال الثالث من أسئلة الدراسة.

دراسة وتحليل نماذج بناء وتطوير المناهج مثل نموذج تايلر(Tyler،١٩٤٩)، تابا(Tabá،١٩٦٢)، جونسون(Johnson،١٩٦٧)، بوشامب (Beauchamp،١٩٦٤) ، اوليفا (Oliva،١٩٨٢) ، وعبد المقصود (١٩٨٥)، وحمدان (١٩٨٩).....وآخرين، حيث تعد هذه النماذج إسهامات رائدة كان لها الأثر الأكبر في دفع عملية تطوير المناهج وتجويد نتاجاتها.

بناء أنموذج التطوير المقترح بصورته الأولى، والمكون من (٤) محاور هي:

العمليات التحضيرية.

إعداد وثيقة المنهج المطور.

التجريب ومستلزمات التطبيق.

الضبط النوعي للمنهج المطور.

٨. تم عرض الأنموذج المقترح بصورته الأولى على (٥) من الخبراء التربويين المتخصصين في المناهج لإبداء رأيهم في الأنموذج وتقديم المقترحات والملاحظات لتحسينه.

٩. بعد مراجعة الباحثة لآراء المحكمين، وإجراء التعديلات التالية على الأنموذج وهي:

تصميم شكل خاص بالأنموذج يضم محاوره الأربعة.

توضيح المحاور الأربعة لأنموذج التطوير بشكل مفصل.

وضع إطار مقترح لتطبيق الأنموذج، من خلال تبني الفكرة والعمل على تنفيذها.

قامت الباحثة بعرض الأنموذج المعدّل مرة أخرى على الخبراء التربويين المتخصصين في المناهج لإبداء ملاحظاتهم وآرائهم ووجهات نظرهم في الأنموذج المقترح، وذلك بهدف التحقق من صدق الأنموذج المقترح.

الفصل الرابع

النتائج

هدفت هذه الدراسة إلى بناء أُمُودج لتطوير مناهج الاقتصاد المنزلي/ تخصص إنتاج الملابس بما يتواءم مع متطلبات الاقتصاد المعرفي وسوق العمل الأردنية، وذلك من خلال الإجابة على أربعة أسئلة بحثية، يتعلق الأول منها بمتطلبات سوق العمل من كفايات خريج إنتاج الملابس. والثاني بمعايير تطوير المنهاج القائمة على توجهات الاقتصاد المعرفي ومتطلبات سوق العمل الأردنية، والثالث بمدى تمثل هذه المعايير والكفايات في محتوى المناهج الحالية، أما الرابع والأخير فهو بناء أُمُودج لتطوير المنهاج في ضوء معايير التطوير القائمة على الاقتصاد المعرفي ومتطلبات سوق العمل الأردنية (كفايات خريج إنتاج الملابس).

وفيما يلي عرضٌ للنتائج ذات الصلة بهذه الأسئلة وفقاً لتسلسلها:-

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

" ما متطلبات سوق العمل الأردنية من الكفايات التي يجدر امتلاكها من قبل خريج الاقتصاد المنزلي تخصص إنتاج الملابس من وجهة نظر أرباب العمل والأدب النظري؟ "

تمت الإجابة على هذا السؤال بشقيه على النحو الآتي:

أولاً: متطلبات سوق العمل الأردنية من الكفايات التي يجدر امتلاكها من قبل خريج الاقتصاد المنزلي تخصص إنتاج الملابس من وجهة نظر أرباب العمل.

تم تطوير صحيفة مقابلة شبه مقننة استهدفت أرباب العمل في قطاع صناعة الألبسة، واستخلصت متطلبات سوق العمل من كفايات خريج إنتاج الملابس بعد إجراء مقابلات لـ (٢٠) فرداً من أرباب العمل، وبعد تحليل هذه البيانات وتبويبها، كانت النتائج كالآتي:

ضمن الإجابة عن السؤال الأول في صحيفة المقابلة، والذي يدور حول أهم الكفايات المطلوبة لتوظيف العاملين في المصنع، أجمع المبحوثون أرباب العمل من العينة المختارة على أنها تتمحور حول ثلاثة جوانب: الشخصية، الأداء المهاري، والجانب المعرفي، ولدى تحليل هذه الكفايات وإعادة تنظيمها وتبويبها جاءت على النحو الآتي:

أ- الكفايات الشخصية والقيمية: يحتاج صاحب العمل إلى شخص يمتلك الكفايات الشخصية الآتية: منظومة قيمية تتناسب وطبيعة المهنة (الإخلاص في العمل - الانضباطية - المسؤولية - الأمانة - تقدير العمل - حب العمل - احترام الوقت - المحافظة على ممتلكات الغير).
معرفة حقوقه وواجباته تجاه نفسه والمؤسسة التي يعمل فيها.
القدرة على الاتصال والتواصل مع الآخرين.
القابلية للتعلم.

الالتزام بتعليمات العمل والمسؤولين فيه.
القدرة على التكيف مع بيئة العمل.
ب- الكفايات المهنية: يحتاج صاحب العمل إلى شخص يمتلك الكفايات المهنية الآتية:
استخدام الأجهزة والمعدات بطريقة آمنة وصحيحة
تحفيز الآخرين على العمل.
العمل بروح الفريق.
توظيف المعرفة لصالح العمل.
الخبرة في مجال عمله.
القابلية للتنقل بين خطوط الإنتاج.
المحافظة على جودة عمله.

المحافظة على الأجهزة والمعدات.

العمل المستمر للتقدم في عمله.

بذل الجهد للحصول على المهنة المطلوبة (التقني والبحث عن المهن بما يتناسب وقدراته وميوله وطموحاته).

ج- الكفايات المعرفية: يحتاج صاحب العمل إلى شخص يمتلك الكفايات المعرفية الآتية:

مواكبة التقدم التكنولوجي.

فهم المصطلحات الخاصة بالعمل.

القدرة على استخدام الأدلة /الكتالوجات الخاصة بالعمل.

القدرة على استخدام التكنولوجيا الخاصة بالعمل.

القدرة على التعلم الذاتي والمستمر.

ثقافة صناعية مناسبة لمجال عمله (أهمية صناعة الألبسة للاقتصاد القومي...).

وفي السؤال الثاني من صحيفة المقابلة حول أثر التطور التقني لتجهيزات المصنع على العاملين فيه (والذي كان الهدف الرئيس من طرحه هو معرفة مدى مواكبة صاحب العمل للتطورات التقنية في مجال صناعة الألبسة لكي تتمكن الباحثة من اتخاذ القرار بقبول اقتراحاته من الكفايات التي يتطلبها سوق العمل أو رفضها في ضوء مسابقتها للتطورات التقنية في سوق العمل)، فقد أجمع أرباب العمل الذين قاموا بتطوير تجهيزات مصانعهم خلال السنتين الماضيتين على وجود حاجة ملحة لتدريب العاملين على هذه التجهيزات خاصة التجهيزات المبرمجة والتي يدخل الحاسوب كعنصر أساسي في عملها، وعلى أهمية الثقافة الصناعية لدى العامل.

وتناول السؤال الثالث في صحيفة المقابلة، رأي صاحب العمل في نتائج التعليم المهني لإنتاج الملابس في سوق العمل (صناعة الألبسة)، ويمكن تلخيص آرائهم على النحو الآتي:

١. أفاد جميع المبحوثين من أرباب العمل بأن كفايات الخريج غير ملائمة لمتطلبات سوق العمل فمهاراته إلى حد ما (كمياً ونوعاً) لا ترقى إلى المهارات المطلوبة في المستوى المهني الذي يفترض أن يشغله (عامل مهني)، ويمكن تحديد كفاياته في مستوى مساعد خياط أي المستوى الأول من مستويات التصنيف المهني لعائلة الصناعات النسيجية والجلدية / مهن تصنيع الملابس / التفصيل والخياطة وهو (محدود المهارات).

٢. المنهاج الذي يتعرض له الخريج منهاج لا يلبي متطلبات السوق لغلبة الجانب النظري فيه على الجانب العملي مما يضعف مستوى الخريج.

أما السؤال الرابع والأخير منها فهو سؤال مفتوح، طلب فيه من أرباب العمل إبداء الرأي حول مستوى أداء خريج تخصص إنتاج الملابس في قطاع صناعة الألبسة، حيث أفاد أرباب العمل أن:

١. مخرجات منهاج الاقتصاد المنزلي تخصص إنتاج الملابس ليست في المستوى الملائم لمتطلبات سوق العمل مما يستدعي إعادة النظر في هذه المنهاج وتطويرها بما يلبي حاجة السوق، خاصة في المناطق المؤهلة صناعياً (QIZ) Qualified Industrial Zones.

٢. المهارات المتوفرة لدى الخريج لا تتجاوز ما نسبته (٢٠%) من الخبرات والمهارات المطلوبة للعمل في قطاع صناعة الألبسة.

٣. ضرورة تضمين المنهاج مساقات تخصصية تتيح للخريج التعمق في مجال من مجالات إنتاج الألبسة، والتمكن من مهارات هذا المجال، ليلتحق بالعمل في المجال نفسه الذي تخصص فيه، وهذه المساقات تتعلق بـ:

الجودة ومفاهيمها وأنظمتها وأهميتها للعمل، ومهارات الإشراف على خطوط الإنتاج،

والثقافة الصناعية، والتفاعل الاجتماعي داخل بيئة العمل، التصنيع (طرقه، آلاته وتجهيزاته، خطوط الإنتاج، طرائق الإنتاج الملبسي، الصيانة الوقائية).

ثانياً- متطلبات سوق العمل الأردنية من الكفايات التي يجدر امتلاكها من قبل خريج الاقتصاد المنزلي تخصص إنتاج الملابس من خلال الأدب النظري

أعدت قائمة بالكفايات المستخلصة من الأدب النظري، وذلك من خلال مراجعة الدراسات السابقة المتمثلة في دراسات كل من (جارنر GARNER، لويس LEWIS، روجرز ROGERS، ديليون وبروشرز DELEON&BROCHERS، لجنة SCANS) والدراسات المحلية التي سبقت الإشارة إليها في أدوات الدراسة.

ثالثاً- اختزلت قائمتا الكفايات (أولاً وثانياً) في قائمة واحدة بحيث اشتملت على جميع الكفايات التي وردت في القائمتين وصنفت في مجالات ثلاثة رئيسة (لتمثل الكفايات المحورية لعمال المعرفة)، ثم أدرجت الكفايات التي ارتأت الباحثة أنها كفايات فرعية تحت الكفايات الرئيسية، وعرضت على المتخصصين لإبداء الرأي.

ونتيجة لهذه الإجراءات توصلت الباحثة إلى قائمة بالمجالات التي تضم الكفايات المطلوبة للخريج، كما تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل مجال من المجالات الثلاثة والمتعلقة بأهمية هذه الكفايات كمتطلب للاقتصاد المعرفي وسوق العمل الأردنية من وجهة نظر المتخصصين التربويين والمهنيين (خبراء تربويين، أرباب عمل في مجال صناعة الملابس، معلمي المباحث التخصصية / إنتاج الملابس) وعددهم (٣٠) شخصاً (ملحق رقم (١))، وذلك بتحليل استجاباتهم فيما يتعلق برأيهم عن درجة أهمية الكفايات المتضمنة في الاستبانة حسب المقياس المتدرج ذي الخيارات الخمسة (مهمة جداً، مهمة، متوسطة الأهمية، غير مهمة، غير مهمة جداً). وتم تصنيف الآراء حول الكفاية وفقاً لدرجة الأهمية إلى ثلاثة مستويات (مرتفعة، متوسطة، منخفضة) وذلك اعتماداً على المتوسطات الحسابية التالية:

أ- التقديرات المنخفضة (١- أقل من ٢.٣٤).

ب- التقديرات المتوسطة (٢.٣٤- أقل من ٣.٦٧).

ج- التقديرات المرتفعة (٣.٦٧- ٥).

وبعد استبعاد الكفايات ذات الأهمية المنخفضة حسب تقديرات المحكمين، استقرت القائمة النهائية للكفايات على (٨٤) كفاية موزعة على النحو التالي:

كفايات العمل الأساسية وتندرج تحتها (٤٥) كفاية فرعية.

كفايات التواصل وتندرج تحتها (١٤) كفاية فرعية.

كفايات حياتية وتندرج تحتها (٢٥) كفاية فرعية.

كما يوضحها الجدول رقم (٦):

جدول رقم (٦)

المتوسطات الحسابية لكل مجال من المجالات الثلاثة والمتعلقة بأهمية الكفايات من وجهة نظر

المتخصصين

الرتبة	المتوسط الحسابي	المجال	رقم المجال
١	٣.٦٢	العمل	١
٢	٣.٣٩	التواصل	٢
٣	٢.٩٥	الحياتية	٣
	٣.٣٦	الأداة كاملة	

يتضح من الجدول رقم (٦) أن المتوسطات الحسابية لتقديرات المتخصصين للمجالات الثلاثة تراوحت بين (٣.٦٢) حداً أعلى لمجال العمل و (٢.٩٥) حداً أدنى لمجال الحياتية، وكان ترتيب المجالات تنازلياً حسب متوسطاتها الحسابية على النحو التالي (العمل - التواصل - الحياتية).

والجدول التفصيلي التالي يبين رأي المتخصصين التربويين والمهنيين في الكفايات من حيث الأهمية والرتبة:

جدول رقم (٧)

المتوسطات الحسابية التي تعبر عن رأي المتخصصين في أهمية الكفايات ورتبها

الرتبة	المتوسط الحسابي	الكفاية
		أولاً: العمل:
		يتوقع أن يمتلك المتعلم (الخريج) القدرة على:
		أ- الرسم:
٤٨	٢.٣٢	١- رسم المخططات الأساسية لقطع الملابس النسائية وتعديلها حسب مقاسات الجسم الشخصية.
		ب- التصميم:
٤٢	٢.٧٣	٢- تحويل المخططات الأساسية لقطع الملابس النسائية حسب التصميم المطلوب.
		ج- التنفيذ:
٤٦	٢.٣٣	٣- تجهيز آلة الخياطة الكهربائية وتشغيلها وخدمتها حسب تعليمات الشركة الصانعة لها.
٣١	٢.٩٩	٤- تجهيز آلة الحبكة الكهربائية وتشغيلها وخدمتها حسب تعليمات الشركة الصانعة لها.
٢٥	٣.١٧	٥- تجهيز آلة اللقطة الكهربائية وتشغيلها وخدمتها حسب تعليمات الشركة الصانعة لها.
٢٩	٣.٠٢	٦- تطبيق الصيانة الوقائية لمعدات وأجهزة الإنتاج.

٣	٤.٨٠	٧- تفصيل تنورة نسائية وخطاتها حسب التصميم المطلوب.
٤	٤.٨٠	٨- تفصيل قميص (بلوزه) نسائية وخطاتها حسب التصميم المطلوب.
١٥	٤.٦٠	٩- تفصيل بنطلون نسائي وخطاته حسب التصميم المطلوب.
٤٤	٢.٦٩	١٠- تفصيل فستان نسائي وخطاته حسب التصميم المطلوب.
١٦	٤.٦٠	١١- تفصيل جاكيت نسائي وخطاته حسب التصميم المطلوب
١٢	٤.٦٧	١٢- تثبيت المكملات والزخارف على قطع الملابس النسائية.
٩	٤.٧٣	١٣- تفقد جودة قطع الملابس النسائية المخيطة وتشطيبها حسب معايير ضبط الجودة.
٢٦	٣.١٣	١٤- كي قطع الملابس النسائية بالمكنواة الكهربائية على مختلف أشكالها.
٣٥	٢.٨٩	١٥- طي قطع الملابس النسائية وتغليفها بطريقة صحيحة.
٣٤	٢.٩٠	١٦- استخدام الأجهزة والمعدات الخاصة بالعمل بطريقة آمنة وفعالة.
٢٢	٣.٣٣	١٧- إنجاز العمل بالمستوى والجودة وحسب المواصفات المطلوبة.
٥	٤.٨٠	١٨- إنجاز العمل وفق خطوات متسلسلة وعلى الترتيب.
١	٤.٨٧	١٩- الالتزام بأنظمة المؤسسة وإجراءات وأساليب العمل.
٦	٤.٨٠	٢٠- تحقيق متطلبات السلامة والصحة المهنية.
٧	٤.٨٠	٢١- ترشيد الاستهلاك وضبط الفاقد.
		د- الاتجاهات والقيم:

١٧	٤.٦٠	٢٢- العمل والاجتهاد والمثابرة والصبر والدقة.
٤٥	٢.٦٠	٢٣- الالتزام بالدوام (ساعات العمل).
١٨	٤.٦٠	٢٤- الالتزام بأخلاقيات العمل للنجاح فيه.
١١	٤.٧٠	٢٥- القدرة على المشاركة وتحمل المسؤولية.
٢	٤.٩٧	٢٦- التمتع بنوعية حياة صحية.
٣٩	٢.٨٤	٢٧- الصدق في التعامل مع الآخرين.
٨	٤.٨٠	٢٨- الأمانة والنزاهة في التعامل مع الآخرين.
٣٣	٢.٩٦	٢٩- الثقة بالنفس وتقدير الذات.
٣٧	٢.٨٦	٣٠- تقدير العمل والمؤسسة التي يعمل فيها.
١٣	٤.٦٧	٣١- التذوق لقيم الإتقان والاتساق والجمال.
١٠	٤.٧٣	٣٢- إصدار الأحكام وفق المنظومة القيمية للمؤسسة التي يعمل بها.
		هـ- المعارف والمعلومات ذات العلاقة بالعمل:
٢٧	٣.٠٣	٣٣- تعرف أنواع الأقمشة وخصائصها.
١٤	٤.٦٧	٣٤- تعرف المقاسات المعيارية لرسم الملابس النسائية والمقاسات اللازمة لتعديل المخطط الأساسي حسب مقاسات الجسم.
٤٠	٢.٨٠	٣٥- تعرف المخططات الأساسية لقطع الملابس النسائية وطرق تعديلها وتحويرها
٢٤	٣.٣٠	٣٦- تعرف أجزاء آلة الخياطة بأنواعها ومكملاتها ووظائفها.

٣٨	٢.٨٥	٣٧- تعرف أجزاء آلة الحبكة بأنواعها ووظائفها.
٤١	٢.٧٥	٣٨- تعرف أجزاء آلة اللقطة بأنواعها ووظائفها.
١٩	٤.٤٧	٣٩- تعرف أنواع المكملات والزخارف ومواصفاتها وطرق تثبيتها.
٢٣	٣.٣٣	٤٠- تعرف إجراءات ضبط جودة القطع المخيطة وكيها وتغليفها.
		و- التعامل مع التقنيات الحديثة:
٢٠	٤.٣٧	٤١- اختيار التقنية المناسبة لنوع العمل.
٢١	٣.٣٧	٤٢- توظيف التقنية المناسبة لنوع العمل.
٣٦	٢.٨٦	٤٣- استخدام الحاسوب في العمل.
٤٩	٢.٣١	٤٤- البحث عن المعلومات باستخدام التقنيات الحديثة.
٤٣	٢.٧٠	٤٥- الاتصال مع الآخرين بالوسائط الالكترونية.
٤٧	٢.٣٣	٤٦- معرفة بالأنظمة التقنية (تصنيع، اتصالات...).
٣٢	٢.٩٨	٤٧- القدرة على تصميم وابتكار المنتجات.
٢٨	٣.٠٢	٤٨- التمكن من تقنيات التحليل والتقدير والمعايرة والقياس ومراقبة الجودة.
٣٠	٣.٠٠	٤٩- التمكن من التعامل مع وسائل العمل اللازمة لتطوير المنتجات وتكييفها مع الاحتياجات والمتطلبات المتجددة.
		ثانياً: التواصل يتوقع أن يمتلك المتعلم (الخريج) القدرة على: أ- الاتصال:

٥	٣.٦٥	١- التواصل لفظياً وكتابياً مع الآخرين.
١	٤.٥٠	٢- الإصغاء والاستماع لفهم المعلومات ومن ثم إتباعها وإعطائها لمرؤوسيه وزملائه.
٢	٤.٥٠	٣- التحدث بلغة أخرى وفهمها (اللغة الإنجليزية/ لغة العمل)
٦	٣.٦٠	٤- التفاوض والاتفاق .
٨	٣.٠٠	٥- عرض الموضوع بأوجه متعددة (رسم، شرح، أداء...)
١٠	٢.٩٠	٦- فهم طرق الاتصال في العمل (الرأسي والأفقي).
		ب- التعامل:
٣	٤.٤٠	٧- خدمة الزبائن وتحقيق توقعاتهم.
٩	٢.٩٥	٨- التجاوب مع توجيهات وتعليمات الرؤساء.
٧	٣.٢٠	٩- الانخراط في العمل الاجتماعي والأنشطة المرافقة.
١٢	٢.٨٠	١٠- التعامل مع الآخرين بإيجابية (زبائن، زملاء، رؤساء).
١١	٢.٨٩	١١- الإطلاع على ثقافات الآخرين واحترامها.
١٣	٢.٧٣	١٢- الإلمام بإدارة المجموعات الصغيرة.
		ج- العمل في فريق:
٤	٣.٦٦	١٣- التعاون مع الفريق (شرح المهارات الجديدة، تعلمها...).

١٤	٢.٧٣	١٤- طرح الأسئلة والمشاركة في النقاشات.
		ثالثاً: الحياتية (التطويرية) يتوقع أن يمتلك المتعلم (الخريج) القدرة على: أ- المهارات الأساسية في:
٢٥	٢.٣٤	١- * القراءة (الصحف المحلية، الأدلة التقنية، برامج العمل..). * الكتابة (تقارير فنية، تعبئة طلب الاستخدام..). * العمليات الحسابية والإحصائية. * استخدام أدوات القياس، حسابات العمل الخاصة بالكلفة.
٢٠	٣.٠٠	ب- التعلم الذاتي ٢- الإطلاع على ما يستجد من معرفة في مجال التخصص.
٥	٣.٢٠	٣- الإطلاع على ما يستجد من معلومات تخص عمله.
١	٣.٣٣	٤- يعمل على تنمية ذاته (مهنيًا، علميًا...).
٩	٣.١٧	ج- النهج التطبيقي: ٥- تطبيق قواعد العمل.
٢	٣.٣٠	٦- توظيف المعرفة الأكاديمية في مواقع العمل.
٣	٣.٢٧	٧- مواصلة التقدم في العمل.

		د- التفكير الناقد:
١٥	٣.٠٧	٨- استقراء الحاجات
٢٦	٢.٣٣	٩- استنباط الأفكار المفيدة.
		هـ- حل المشكلة:
٢٧	٢.٣٣	١٠- فهم إجراءات حل المشكلة
١٦	٣.٠٧	١١- صياغة الفرضيات المناسبة لحلها.
٦	٣.٢٠	١٢- تطبيق خطوات حل المشكلة.
١٨	٣.٠٣	١٣- اتخاذ القرارات لاختيار البدائل المناسبة.
		و- القابلية للتكيف:
٧	٣.٢٠	١٤- التكيف مع المواقف الجديدة وغير المتوقعة
		ح- التحليل والتركيب:
١٠	٣.١٣	١٥- تحليل جوانب القوة والضعف في العمل.
٢١	٢.٥٠	١٦- وضع الحلول وتعديلها من خلال تقويم النتائج.
		خ- التطوير:
١٩	٣.٠١	١٧- المبادرة بتحسين وتطوير العمل.
١٣	٣.١٠	١٨- التكيف للعمل في أكثر من وظيفة في قطاع إنتاج الألبسة.
٨	٣.٢٠	١٩- اقتراح حلول إبداعية مناسبة للعمل.
١٤	٣.١٠	٢٠- مواصلة التعلم والتدريب المتقدم ومن مصادر مختلفة.
١٧	٣.٠٧	٢١- معرفة الفرص المتاحة للتقدم في مجال المهنة.

١١	٣.١٣	٢٢- تحفيز الآخرين على العمل والإبداع.
٢٢	٢.٤٨	٢٣- الرغبة في تحمل المزيد من المسؤولية وتعلم الجديد منها.
٢٤	٢.٣٥	٢٤- تنمية قدرات الإبداع والابتكار.
١٢	٣.١٣	٢٥- تنمية قدرته على وضع الخطط التسويقية.
٢٣	٢.٤٠	٢٦- التهيؤ لمواجهة المواقف الجديدة.
٤	٣.٢٤	٢٧- تعرف اهتماماته المهنية والتخطيط لخياراته المستقبلية، وذلك بجمع معلومات عن سوق العمل، والتدريب، ومتابعة التعليم العالي، والتعرف إلى المصادر المتاحة لدعم التعلم والتدريب.

يتضح من الجدول رقم (٧) الذي يظهر المتوسطات الحسابية لكفايات القائمة جميعها، أن الكفاية التي تنص على (الالتزام بأنظمة المؤسسة وإجراءات وأسابيل العمل) ورقمها (١٩) في مجال العمل قد حصلت على المرتبة الأولى) حسب تقديرات المتخصصين. وبمتوسط حسابي مقداره (٤.٨٧)، وأن الكفاية التي تنص على (البحث عن المعلومات باستخدام التقنيات الحديثة) ورقمها (٤٤) في مجال العمل أيضاً، قد حصلت على المرتبة (الأخيرة) حسب تقديراتهم، وبمتوسط حسابي مقداره (٢.٣١)، أما بقية الكفايات فقد تراوحت مدى أهميتها كمتطلب لسوق العمل الأردنية والاقتصاد المعرفي بين هاتين الكفائتين.

كما يظهر في الجدول رقم (٨) توزيع الكفايات وفقاً لمستوى الأهمية التي أعطاها المختصون لكل كفاية من كفايات القائمة، فقد تم تحديد مستويات الأهمية وفقاً للقيمة التعبيرية لدرجات أهمية الكفايات التي أدلى بها المختصون إلى ثلاثة مستويات (عالية ومتوسطة ومنخفضة)، وكما تمت الإشارة إليه في إجراءات الدراسة.

جدول رقم (٨)

توزيع الكفايات وفقاً لمستوى الأهمية من وجهة نظر المتخصصين.

النسبة المئوية	العدد	تقدير مستوى الأهمية
٢٥.٢	٢٣	مرتفعة
٦٧.٢	٦١	متوسطة
٧.٦	٦	منخفضة

يتضح من الجدول رقم (٨) أن نسبة الكفايات ذات الأهمية العالية والملائمة لسوق العمل والاقتصاد المعرفي والتي احتلت درجة أهمية مرتفعة وفق تقييم المتخصصين هي (٢٥.٢%) من مجموع الكفايات، وأما الدرجة المتوسطة فقد مثلت نسبة كفاياتها حوالي (٦٧.٢%) من مجموع الكفايات، أما الكفايات التي احتلت الدرجة المنخفضة للأهمية فقد كانت نسبتها (٧.٦) من مجموع الكفايات وتم استبعادها من القائمة.

وللمزيد من التوضيح، سنعرض المتوسطات الحسابية لتقديرات المحكمين عن كل مجال من المجالات الثلاثة، ودرجة الأهمية لكل كفاية موزعة على ثلاث فئات، (مرتفعة، متوسطة، منخفضة)، كما هي موضحة في الجدول رقم (٩):

جدول رقم (٩)

توزيع الكفايات للمجالات الثلاثة وفقاً لمستويات الأهمية من وجهة نظر المتخصصين.

درجة الأهمية	العمل		التواصل		الحياتية	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
مرتفعة	٢٠	٤٠.٨٢	٣	٢١.٤٢	--	--
متوسطة	٢٥	٥١.٠٢	١١	٧٨.٥٨	٢٥	٩٢.٥٩
منخفضة	٤	٨.١٦	--	--	٢	٧.٤١

يتضح من الجدول رقم (٩) أن نسبة الكفايات التي احتلت أهمية مرتفعة في مجال العمل وفقاً لتقديرات المحكمين هي (٤٠.٨٢%) من مجموع الكفايات ، أما ذات الأهمية المتوسطة فقد مثلت نسبة كفاياتها حوالي (٥١.٠٢%) من مجموع الكفايات والتي احتلت نسبة منخفضة فقد كانت نسبتها (٨.١٦%) من مجموع الكفايات، وأن نسبة الكفايات التي احتلت أهمية مرتفعة في مجال التواصل، وفقاً لتقديرات المحكمين هي (٢١.٤٢%) من مجموع الكفايات، والأهمية المتوسطة (٧٨.٥٨%). بينما لم تقدر أيّاً من كفايات هذا المجال بتقدير منخفض، وإن الكفايات في مجال الحياتية، لم تمثل أيّاً منها تقديراً مرتفعاً، بينما جاءت في الأهمية المتوسطة ما يقارب (٩٢.٥٩%) منها، والتي احتلت أهمية منخفضة فقد كانت نسبتها (٧.٤١%) من مجموع الكفايات.

وبذلك فإن الباحثة أخذت في تطوير قائمة الكفايات ذات المستويين المرتفع والمتوسط للأهمية واستبعدت الكفايات التي أظهرت أهمية منخفضة، وبذلك أصبحت قائمة الكفايات المطلوب من خريج إنتاج الملابس امتلاكها (٨٤) كفاية.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني :

الذي ينص "ما المعايير المطلوبة لتطوير مناهج الاقتصاد المنزلي تخصص إنتاج الملابس القائمة على توجهات الاقتصاد المعرفي وكفايات الخريج" ؟

نتيجة للإجراءات المتبعة في الإجابة عن هذا السؤال من مراجعة للأدب النظري والدراسات ذات العلاقة، ومن تحليل البيانات المستخلصة من مقابلات أرباب العمل في قطاع صناعة الألبسة، تم استخلاص معايير تطوير مناهج الاقتصاد المنزلي /تخصص إنتاج الملابس القائمة على توجهات الاقتصاد المعرفي ومتطلبات سوق العمل (كفايات الخريج) التالية:

الاستناد إلى الكفايات والمهارات المطلوبة لخريج تخصص إنتاج الملابس (مواصفات الخريج) والتي تمكنه من الدخول لسوق العمل القائم على الاقتصاد المعرفي والنجاح فيه، وبحيث يَشكّل البعد التطبيقي والأدائي المرتبط بسوق العمل المحور الرئيس في محتوى المنهاج.

المرونة في بناء المنهاج بحيث يعمل على تطوير كفايات وأساليب العمل في قطاع صناعة الألبسة وبما يتفق والتطورات المستمرة لاحتياجات السوق المحلية والخارجية.

اعتماد مبدأ القاعدة العريضة التي يُبنى عليها التخصص، بهدف توسيع قاعدة المعارف والمعلومات والمهارات التي يزود المتعلم بها لزيادة قدرته على التحرك في سوق العمل والتجاوب الفعال مع التطورات التقنية وغيرها من متطلبات الاقتصاد المعرفي ومعايير وأهمها استمرارية التعلم والتدريب.

التكامل بين مجالات المعرفة والمهارات اللازمة من حيث ارتباط المهارات التطبيقية والأدائية والمعارف التقنية بالعلوم الأساسية ومهارات الاتصال في إطار إنساني شمولي.

توفير البنى المعرفية والأدائية التي تتيح للمتعم لتجسير الأفقي والرأسي بين تخصصات ومستويات إنتاج الملابس، وبما يحقق التوازن بين نتاجاته (جانب العرض)، واحتياجات السوق الحالية والمستقبلية من القوى العاملة الأردنية في صناعة الألبسة (جانب الطلب)، وحاجات الفرد في استمرارية التعلم.

التركيز على منظومة القيم الوطنية والقومية والأخلاقية لمواجهة التغيرات الناجمة عن التطور العلمي والتقني وبما يحقق الانسجام والترابط بين هذه القيم والكفايات والمقاييس الاجتماعية العامة التي تعزز بعضها بعضاً في العملية التعليمية.

التركيز على تقنيات المعلومات والاتصالات في تصميم المناهج وتطويرها وتنفيذها وتقييمها.

التركيز على التعلم التعاوني والذاتي، وبما يعزز التواصل الإنساني والإسهام في مناقشة القضايا الحضارية الإنسانية.

التوجيه المهني المبني على أسس علمية متطورة، تساعد المتعلم في مسيرة هذا العصر والتأقلم مع تفجره المعرفي.

١٠. مراعاة الفوارق الفردية للمتعلمين من خلال التنوع في المستويات التي تتيح للمتعم الختار من هذه المستويات وفق قدراته وميوله وبما يلبي حاجات المجتمع القائمة والمستقبلية من العمالة المحلية في هذا القطاع.

١١. التقيد بالمعايير والمستويات والتصنيفات المحلية والعالمية ذات العلاقة بصناعة الألبسة عند تطوير المناهج لتحقيق النوعية المناسبة لنواتج تعليم الاقتصاد المنزلي إنتاج الملابس.

١٢. العمل التشاركي في تطوير المناهج وتنفيذها وتقييمها بين القطاع الخاص والمؤسسات المجتمعية ذات العلاقة بصناعة الألبسة والمؤسسات التعليمية (أي الشركاء المعنيين Stakeholders بجانب العرض والطلب).

الاستناد إلى أمودج، يظهر الفكر التربوي وفلسفة التعليم المهني والعوامل المؤثرة فيه وما يحكمه من تغيرات وعلاقات ويعمل كموجه لعمليات المنهج وضبط إجراءاتها بصورة موضوعية.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:

ما درجة تمثل معايير الاقتصاد المعرفي وكفايات الخريج في مناهج الاقتصاد المنزلي تخصص إنتاج الملابس الحالية.

وقمت الإجابة عن هذا السؤال من خلال تناول المناهج الحالية على المستويين: التخطيطي والتنفيذي.

أولاً: على المستوى التخطيطي:

تم التعرف على مدى تمثل المنهاج الحالي لمعايير الاقتصاد المعرفي وكفايات الخريج من خلال تحليل وثائق

الخطوط العريضة ومناهج المباحث التخصصية باستخدام استمارة تحليل المحتوى التي أعدت لهذا الغرض،
وتبين الآتي:

أ. من خلال القراءة التحليلية الناقدة لوثيقة الخطوط العريضة لتعليم الاقتصاد المنزلي فان معايير وأسس بناء مناهج الاقتصاد المنزلي المذكورة في هذه الوثيقة تنسجم في مضامينها مع التوجهات العالمية نحو الاقتصاد المعرفي ومع متطلبات السوق، فهي تنشئ التكامل بين الجوانب المعرفية، واعتماد التجريب والتطبيق إلى جانب التفكير كمصادر رئيسة للمعرفة إضافة للمصادر الأخرى، وتهتم بالفوارق الفردية، والتدرج في تقديم المعارف والمهارات حسب المستويات العمرية والعقلية...، وتربط بين حاجات سوق العمل والتنمية كأساس للتخطيط السليم للمناهج... وترتكز في بناء المنهاج لكفايات التخصص المبنية على الأسس والأهداف العامة للتعليم الثانوي، وذلك على شكل وحدات دراسية تراعى فيها طبيعة الأعمال التي يتم إعداد الطلبة لممارستها.

وتُشتق الأهداف من الكفايات المطلوبة للخريج، ويتكامل الجانبان النظري والعملي في المحتوى، و يتم اختيار الأساليب بما يمكن من تحقيق الأهداف، و تراعى في الأساليب التقويمية الشمولية والاستمرارية والتكامل بهدف الكشف عن مدى تحقق الأهداف ومدى اكتساب المتعلم للمهارات العملية.

كما ويشكل التدريب العملي ركناً أساسياً في المنهاج وفق ما جاء في هذه الوثيقة بحيث يتم تحديد مهاراته في ضوء تحليل كفايات التخصص، ويبنى الأداء العملي بشكل يتوافق مع المعلومات النظرية المتخصصة وبشكل متتابع ومترابط، وتراعى الاتجاهات المهنية الصحيحة، وقواعد الأمن والسلامة، والتوجه نحو الأعمال الإنتاجية، والمرونة في تطبيقاته، إضافة للتنوع في أساليب تقويمه، أما التدريب فيتم على مرحلتين (تأسيسية في المدرسة، وتخصصية داخل المدرسة أو في مواقع العمل) إضافة للتدريب الميداني الصيفي (داخل المدرسة أو في مواقع العمل).

وفيما يتعلق بالأساليب والوسائل والأنشطة على اعتبار أنها الركيزة الأساسية في بناء المنهاج، فعلى واضع المنهاج أن يراعي انسجامها مع الأسس النفسية والاجتماعية والمعرفية للتعليم الثانوي/تخصص الاقتصاد المنزلي وأهدافه، وملاءمتها للمادة التعليمية، واعتمادها التكنولوجيا الحديثة، وانسجامها مع معطيات العصر مع المحافظة على الأصول السليمة للتراث، وتشجيعها على التعلم الذاتي، وتنمية روح العمل الجماعي، وتكاملها مع الأنشطة المرتبطة بها في مواقع العمل والإنتاج لدعم العلاقة بين التعليم والعمل، وتركيزها على النواحي التطبيقية والعملية.

وفي مجال تقويم المنهاج وتطويره تشير الوثيقة إلى أن التقويم يجب أن يتناول خطة المنهاج من حيث تحقيقها للأهداف، حداثة المعلومات، التوازن بين المحتوى وعدد الحصص (الزمن)، التنظيم المنطقي لبودده، تكامل الخبرات التعليمية التي تسمح بانتقال المتعلم بشكل متتابع ومستمر في الصفين الحادي عشر والثاني عشر.

وتتم عملية تقويم اكتساب الكفايات المهنية للطلبة من خلال أساليب متعددة (اختبارات كتابية، تقويم ما اكتسبه من مهارات مقارنة بمستوى الأداء المعتمد، استمارات تقويم الأداء العملي، سجل الأداء التراكمي، تقارير عن سير التدريب العملي، تقويم التدريب الصيفي، سجل خاص بالطالب للكشف عن إبداعاته وقدراته. وتستخدم في التقويم الأساليب والأدوات الآتية: الملاحظة، المقابلة، الاختبارات التحصيلية والعملية، سجل العلامات العملية، اللوحة المجمعة، تقويم التقارير والبحوث.

وتناولت الوثيقة كذلك المواد التعليمية ومواصفاتها (كتب الطالب في كل مقرر)، والملفت للنظر أن كتاب العلوم المهنية الخاصة يُفترض به أن يتضمن (وفق ما جاء في الوثيقة):

أ - قائمة بالأهداف الخاصة في مقدمة كل وحدة.

ب- معلومات نظرية تخصصية.

ج- معلومات السلامة والصحة المهنية وإجراءاتها ذات العلاقة بالتخصص.

د- الرسم المهني التخصصي.

وهي من المباحث التخصصية المشتركة لطلبة تخصصات الاقتصاد المنزلي (الرسم المهني والسلامة المهنية)، وهذا يدعو للتساؤل حول أهمية إعادة دراستها كمباحث مستقلة بعيدة عن تخصص المتعلم...

في حين يُفترض بكتاب التدريب العملي أن يتضمن:

قائمة بالكفايات العملية المطلوبة في مقدمة كل وحدة، ومهارات عملية تتضمنها وحدات المنهاج وخطوات أداء المهارات والنقاط الحاكمة في أدائها، والوقت المخصص، وقائمة بالأجهزة اللازمة للعمل، وقواعد السلامة والصحة المهنية المتعلقة بالأداء، وصور ورسومات تخطيطية وتوضيحية لتعزيز خطوات الأداء، ومعلومات نظرية مرافقة لأداء المهارة.

ب. تحليل الأهداف العامة وكفايات التخصص الواردة في وثيقة الخطوط العريضة للاقتصاد المنزلي بهدف الوقوف على ما تتضمنه من الكفايات المطلوبة للخريج وذلك باستخدام استمارة التحليل المعدة لهذا الغرض، حيث تبين أن الأهداف العامة قد مثلت ما نسبته (٩٠%) من كفايات العمل، و(٢٠%) من كفايات التواصل، وما يقارب (٤٠%) من الكفايات الحياتية، هذا ولم تشمل الأهداف العامة الكفايات المتعلقة بالتعامل مع التقنيات الحديثة (استخدام الحاسوب في العمل، البحث عن المعلومات باستخدام التقنيات الحديثة، الاتصال مع الآخرين بالوسائط الالكترونية، معرفة بالأنظمة التقنية، التمكن من تقنيات التحليل والتقدير والمعايرة وقياس ومراقبة الجودة)، كما أنها لم تتطرق للكفاية المتعلقة بالمعارف النظرية والمعلومات ذات العلاقة بالمعرفة المتخصصة وللتطورات في عالم صناعة الألبسة، وأيضاً لكفاية التعامل مع الزبائن الذين يتلقون الخدمة التي يقدمها الخريج.. مع أن كفايات التواصل ذات أهمية بالغة في العمل المهني، وكذلك الحال بالنسبة للكفايات الحياتية المتعلقة بقراءة التقارير وكتابتها والأدلة التقنية، وتعبئة طلبات التوظيف، وحسابات العمل، ومواصلة التقدم في العمل، والتكيف مع المواقف الجديدة والحراك الوظيفي، والتي لم تذكر رغم أهميتها في الحياة العملية للخريج حيث أن الهدف العام من دراسة هذا الفرع هو: "إعداد عمال مهنيين في ميدان الاقتصاد المنزلي بتخصصاته المختلفة، تلبية لحاجات المجتمع الحالية والمستقبلية ومساعدة الطلبة على الالتحاق بسوق العمل من ناحية، وتهيئتهم لمواصلة تعلمهم العالي من ناحية أخرى".

ج. تحليل الكفايات المشتركة (للمباحث التخصصية التي يدرسها جميع طلبة فرع الاقتصاد المنزلي بلا استثناء) حيث نجد أن:

كفايات الرسم المهني والتي تندرج ضمن (١٢) كفاية قد تناولت في معظمها موضوع الرسم بشكل عام، والتراث وتذوق الأعمال الفنية ولم تظهر وظيفية هذه الكفايات في قطاع صناعة الألبسة، رغم أن الرسم المهني يظهر في إعداد التصاميم والابتكارات.

ويمثل موضوع الإسعافات الأولية ثلث (٣/١) كفايات الإدارة والسلامة المهنية البالغة (١٩) كفاية، وما تبقى من هذه الكفايات يقع في مجال المعارف النظرية البحتة للإدارة المهنية (معارف ذات صلة بقوانين وتشريعات العمل والعمال، وضبط الجودة، وحساب التكاليف) وكلها لم يظهر لها صدى في التطبيقات العملية أو في المقررات الأخرى، وينطبق ذلك أيضاً على كفاية تخطيط المشاريع الصغيرة وتنظيمها فقد جاءت نظرية بحتة لا تدعمها المقررات الأخرى أو كفايات التدريب العملي.

د. تحليل العناصر الأربعة لمناهج المباحث التخصصية (العلوم المهنية الخاصة، التدريب العملي، الرسم المهني، الإدارة والسلامة المهنية) وفق استمارة تحليل المنهاج حيث تبين الآتي:

١. الأهداف: أظهرت نتائج التحليل للمناهج الأربعة بشكل عام، أن الكفايات المتضمنة في هذه الوثائق، تتركز في كفايات العمل وبنسبة مرتفعة في الرسم والتصميم، أما في مجالي التواصل والحياتية فنسبة تواجدها ضئيلة وتقع معظم كفايات التواصل في القدرة على الاتصال مع الآخرين، في حين تنحصر الكفايات الحياتية في امتلاك المهارات الأساسية، وتظهر المصفوفة التالية (جدول رقم ١٠) توزيع الكفايات في هذه المناهج، ودرجة تركيزها.

										*	**		**	**	**	علوم مهنية وتدريبها العملية (٢)
											*		**	**	**	علوم مهنية وتدريبها العملية (٣)
										*	*		*	*	*	علوم مهنية وتدريبها العملية (٤)

							**			**	**				**	الرسم المهني والتربية الفنية (١)
							**			**		*				الرسم المهني والتربية الفنية (٢)
**									*			*				الإدارة والسلامة المهنية
							*		*	*		**	**	**		التدري ب العملي (٢+١)

ويمكن إيو يمكن إيجاز كفايات خريج إنتاج الملابس المتمثلة في أهداف مناهج المباحث التخصصية على النحو الآتي:

- أظهرت نتائج التحليل أن أكثر من (٦٥%) من كفايات العمل متمثلة في أهداف هذه المباحث، يليها كفايات التواصل (٢٨%)، وأقلها الكفايات الحياتية حيث بلغت نسبتها (٧%) وهذا ما يظهره الجدول التالي:

جدول رقم (١١)

الكفايات المتمثلة في أهداف المباحث التخصصية

مجال الكفاية	العدد	النسبة المئوية لتمثيل الكفاية حسب المجال الذي تدرج تحته	النسبة المئوية لتمثيل الكفايات للمجالات الثلاثة
العمل	٢٨	٦٢	٦٥
التواصل	١٢	٨٥	٢٨
الحياتية	٣	١٢	٧
المجموع	٤٣	-	١٠٠

- يظهر الجدول رقم (١١) أن كفايات العمل في مناهج المباحث الأربعة قد كانت أعلى النسب، إلا أن هذه المناهج لم تتمثل فيها كافة كفايات مجال العمل، بل تمثلت فيها (٢٨) كفاية من أصل (٤٥) كفاية أي بنسبة (٦٢%) منها، وكذا الحال بالنسبة للكفايات الحياتية التي تمثلت (٣) منها من أصل (٢٥) كفاية في أهداف هذه المناهج أي ما نسبته (١٢%) من الكفايات الحياتية، و كانت الأكثر تمثيلاً كفايات التواصل (١٢) كفاية من أصل (١٤) كفاية أي بنسبة (٨٥%) منها.

- أما عن وجود هذه الكفايات وتركيزها في أهداف المناهج الأربعة، فالجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (١٢)

أعداد الكفايات في أهداف مناهج المباحث التخصصية.

النسبة المئوية	المجموع	عدد الكفايات في مجال			درجة التركيز
		الحياتية	التواصل	العمل	
٢١	٩	-	-	٩	عالية
١٤	٦	١	-	٥	متوسطة
٦٥	٢٨	٢	١٢	١٤	منخفضة
١٠٠	٤٣	٣	١٢	٢٨	المجموع

يتضح من الجدول رقم (١٢) أن درجات التركيز يقع معظمها في المستوى المنخفض، فكفايات العمل التي تشغل الحيز الأكبر من مضمون الأهداف، والتي تبلغ في مجموعها (٢٨) كفاية من أصل (٤٥) كفاية، يقع أكثر من نصفها ضمن المستوى المنخفض، وحوالي (٢٥%) في المستوى العالي وما يقارب (١٥%) في المستوى المتوسط، وتظهر كذلك درجة التركيز منخفضة لكفايات التواصل كلها، و ما بين المتوسط والمنخفض للكفايات الحياتية.

- تتركز كفايات العمل في مناهج مبحث العلوم المهنية وتدريباتها العملية على المستويات الأربعة، وبشكل محدود في مناهج مبحثي الرسم المهني والإدارة والسلامة المهنية.

- كفايات التواصل غير ممثلة في مناهج مبحث العلوم المهنية، ولكنها متوفرة في مناهج الرسم المهني، والإدارة والسلامة وبدرجة تركيز متوسطة.

- تقع الكفايات الحياتية ضمن أهداف مناهج الرسم المهني والإدارة والسلامة المهنية، ولم تضمن في مناهج العلوم المهنية وتدريباتها العملية.

أظهرت نتائج التحليل لمحتوى المناهج الأربعة بشكل عام أن:

منهاج العلوم المهنية وتدريباتها العملية في مستوياته الأربعة، قد قدم معرفة وثيقة الصلة بطبيعة التخصص وبكفايات العمل من الناحية النظرية والعملية، ولكنه لم يتطرق للكفايات في مجالي التواصل والحياة، فلم يشتمل على معلومات ذات علاقة بطرق التواصل والمهارات الأساسية المتعلقة بطبيعة العمل (كقراءة الأدلة التقنية، تعبئة طلبات الاستخدام، حل المشكلة، العمل في فريق، أو الحث على التعلم الذاتي). ولم تكن المعرفة المقدمة ذات عمق يتناسب والمرحلة التعليمية، أو حديثة تواكب متطلبات العصر.

في حين كانت المعرفة المقدمة في منهاج الرسم المهني غير وثيقة الصلة بالتخصص لكونها معرفة ذات صفة عامة تتعلق بالتربية الفنية أولاً، ثم بالرسم المهني من منظور ضيق ولم توظف تبعاً لمتطلبات التخصص، وهذا المبحث يدرسه جميع طلبة الاقتصاد المنزلي بتخصصاته الخمسة (تصنيع منزلي، تجميل، تربية طفل، حرف تقليدية، إضافة لإنتاج الملابس)، ولأنها غير وثيقة الصلة بالتخصص فهي غير مرتبطة بالجانب العملي التطبيقي في مجال تصميم الملابس والمكملات، كما أنها لم تحتوي على قدر كاف من التطبيقات العملية المتعلقة بكفايات التخصص في مجال العمل أو التواصل أو الكفايات الحياتية.

وكذلك منهاج الإدارة والسلامة المهنية (وهو مبحث يدرسه جميع طلبة الاقتصاد المنزلي) لم تظهر الصفة التخصصية أو الوظيفية له، فكفاياته لا تخدم التخصص بصفة خاصة، ولكنه يقدم معرفة عامة تتعلق بقوانين العمل والعمال والتشريعات وبالتخطيط لمشروعات صغيرة، هذه المعرفة المقدمة ليست حديثة ولا تواكب تطورات العصر، إضافة إلى أنها غير مرتبطة بالجانب العملي، فتطبيقاتها شبه معدومة كون الطابع العام لهذا المبحث نظري بحت. بالرغم من أن الكفايات الحياتية تجد مجالاً خصباً لها في هذا المبحث وكذلك كفايات التواصل. فأساسيات القراءة والكتابة، وترشيد الاستهلاك، ومعايير الجودة، والإدارة، والعمل في فريق والاتصال، كلها كفايات تظهرها موضوعات مثل الإدارة والسلامة المهنية، ولكنها في هذا المبحث مغيبة. وبشكل خاص فإن منهاج التدريب العملي بمستوياته الأربعة، قد اشتمل في محتواه على (١٢٢) مهارة، تغطي (١٩) كفاية في مجالي العمل والحياتية، بواقع (١٨) كفاية في مجال العمل وبنسبة (٣٩%)، وكفاية واحدة في مجال الحياتية وبنسبة (٤%)، وبدرجات تركيز متفاوتة، كان أعلاها في مهارات الرسم والتصميم

والتنفيذ، وأدائها في المعارف ذات العلاقة بالعمل، واستخدام التقنيات الحديثة في العمل. ويوضح الجدول التالي درجة تركيز كفايات العمل في محتوى منهاج التدريب العملي .

جدول رقم (١٣)

درجة تركيز كفايات العمل في محتوى منهاج التدريب العملي.

النسبة المئوية	عدد الكفايات	درجة التركيز	المجال
٣٩	٧	عالية	العمل
٢٢	٤	متوسطة	
٣٩	٧	منخفضة	
١٠٠	١٨	-	

يتضح من الجدول، أن درجة تركيز كفايات العمل في محتوى مهارات التدريب العملي متساو في الدرجتين المرتفعة والمنخفضة حيث بلغت (٣٩%) لكل منهما، و نسبته (٢٢%) لدرجة التركيز المتوسطة، وتدل درجات التركيز هذه على أن مضامين محتوى المهارات العملية لم ترتكز بشكل واضح لكفايات الخريج.

٣. الأساليب والأنشطة والوسائل:

أظهرت نتائج التحليل لمحتوى المناهج الأربعة بشكل عام أن:

منهاج العلوم المهنية وتدريباتها العملية في مستوياته الأربعة تتضمن أنشطة متنوعة، وذات طابع فردي و جماعي، وتطبيقات عملية متنوعة ذات علاقة بكفايات العمل (الرسم، التصميم، التنفيذ) ولكن هذه الأنشطة في غالبيتها لم تتح للمتعلم استخدام المعرفة في مجال العمل، أي لم تترك مجالاً له للتفكير والإبداع، حتى المشاريع المنتجة التي يفترض أن تكون جماعية في بعض الأحيان لم تحقق الهدف المرجو منها، ولم توضح للمعلم الاستراتيجيات التي يتبعها لإدارة هذا الفريق، ومن ثم تحقيق كفايات التواصل، ولم يحث منهاج على التدريبات الواقعية الميدانية (في موقع العمل)، ولم يطرح فكرة (المصنع الافتراضي) باستخدام

التقنية الحديثة مما يتيح للمتعلم فرصة للتفاعل مع هذه الوسائط الالكترونية ومعايشة الواقع.. وبالتالي فإن المنهج لم يقدم فرصاً للمتعلم للتعلم الذاتي أو الاستقصاء أو التدريب في مواقع العمل، فجاءت أنشطته تقليدية لا تركز في واقعها إلى نظريات واستراتيجيات التعلم ولم تقدم ما يعرف المتعلم بفرص العمل المتاحة من خلال معاشتها أو حتى الاقتراب منها فعلياً وذلك بالالتحاق الفعلي بالعمل.

في حين جاءت الأنشطة والتطبيقات لمنهاج الرسم المهني ذات علاقة بالتربية الفنية ولم توظف في إنتاج الملابس، أي أن علاقتها بكفايات التخصص ضعيفة جداً والأنشطة المقدمة تعتمد في غالبيتها على النشاط الفردي، وتطبيقاتها العملية هي تطبيقات ذات طابع فني جمالي، كما أنها لم تتطرق إلى كفايات التواصل مع مجموعات ثقافية مختلفة رغم أن الرسم لغة عالمية يتيح التفاعل مع الثقافات، ولم يوظف الحاسوب في التطبيقات والتدريبات. وكذلك الحال بالنسبة لفرص التعلم الذاتي والمشاريع الإنتاجية.

أما منهاج الإدارة والسلامة المهنية فأنشطته وتطبيقاته العملية تعتمد على المعلم في تكييفها بحسب التخصص، فهي أنشطة عامة تركز على المعلومات النظرية ولا تتضمن تدريبات ميدانية تعين المتعلم على التمكن من كفايات العمل أو حتى الكفايات الحياتية، كالبداية بمشروع إنتاجي صغير، ولا توظف التقنيات الحديثة في تنفيذ الأنشطة والتدريبات، أو فرص التعلم الذاتي وحل المشكلات رغم أنها بيئة خصبة لعرض المواقف الحياتية والعملية المختلفة وإفساح المجال للمتعلم بإعمال فكره في حل هذه المواقف أو تطويرها وإبداع الحلول لها.

٤. التقييم:

أظهرت نتائج التحليل لمحتوى المناهج الأربعة والأساليب التقويمية الموثقة فيها على أنها:

العلوم المهنية وتدريباتها العملية قد اشتملت على الأساليب التقويمية التي تساعد على اكتشاف مدى تقدم المتعلم في اكتساب المهارات والمعلومات وترتكز إلى الاختبار الأدائي للمهارة، والاختبار الكتابي للمعلومات. ولم توظف القضايا والمشكلات في التقييم، أو استخدام أساليب أخرى كالسجل القصصي، وملف الطالب، واللوحة التجميعية لتقدم المتعلم خلال مراحل التدريب، والكفايات التواصلية والحياتية غير مفعلة في الأساليب التقويمية لهذا المبحث فلا يوجد ما يشير إلى تقييم قدرات المتعلم في قراءة الأدلة التقنية، أو

تعبئة طلبات الاستخدام، أو كتابة تقرير فني حول آلة من آلات الانتاج، أو التخطيط لمشروع. فالتقويم منصب فقط على مستويات أداء المهارة العملية، وتذكر المعلومات النظرية.

وترتكز الأساليب التقويمية للرسم المهني على اختبار قدرات التذكر لدى المتعلم، وبطاقة تقييم لمهاراته في الرسم.

وكنتيجة للطابع النظري لمقرر الإدارة والسلامة المهنية فإن الأساليب التقويمية فيه تتناول تقييم قدرات المتعلم على الحفظ والتذكر، ولا تتجه لقياس قدراته العقلية العليا أو تقييم لأدائه في التعامل مع الآخرين أو وضع الخطط التسويقية.

ويمكن إيجاز معايير تطوير المنهاج المتمثلة في مناهج المباحث التخصصية على النحو الآتي:

التكامل بين مجالات المعرفة والمهارات اللازمة: تم التأكيد في وثيقة منهاج العلوم المهنية وتدريباتها العملية على أهمية ربط المادة العلمية في العلوم المهنية بالواقع العملي لحياة الطلبة، وأن تشكل هذه المادة مع التطبيقات العملية المرتبطة بها في كتاب التدريب العملي وحدة متكاملة، إلا أن هذا الربط غير موجود في وحدة إنتاج الملابس الجاهزة صناعياً، فهي موجودة في العلوم المهنية من غير تطبيقات في التدريب العملي، رغم أنها الأساس في الوصف الوظيفي لمهنة الخريج.

التركيز على التعلم التعاوني والذاتي: قضايا البحث والمناقشة المطروحة في مبحثي الإدارة والسلامة المهنية والرسم المهني، تثير الفكر والبحث، والعمل الجماعي، إلا أنها في المباحث التخصصية لإنتاج الملابس لا تؤدي إلى ذلك وأقحمت في المتن لمجرد التنويع.

مراعاة الفوارق الفردية للمتعلمين من خلال التنوع في المستويات: المعرفة والمهارات التي تم تقديمها للمتعلم في المباحث الأربعة لا ترقى لمعالجة الفروق الفردية أو التعلم الذاتي وكذلك التقويم فهو ينزع لتقييم مستويات المعرفة (التذكر والاستيعاب والفهم)، أما المستويات الأعلى كالتحليل والتقييم فإنها تأتي مصادفة ودون دراسة كافية لمضمونها وهدفها مما يضيع فاعليتها.

الاستناد إلى كفايات الخريج: الاتجاهات والكفايات المطلوبة للخريج، نجدتها مغيبة عن محتوى المناهج، فالمعرفة المقدمة فيها لا يقصد منها تهيئة الخريج لسوق عمل ذي طبيعة متغيرة واحتياجات متجددة

وأخلاقيات معينة، بل إن هذه المعرفة تعده لمواصلة تعليمه فقط وتهمل الجانب الأهم من إعداده، حتى التكنولوجيا لم تفعل أو توظف في هذه الكتب (إخراجاً، تصميمياً..).

في حين غيبت المعايير المتبقية للتطوير عن مضامين هذه المناهج، وهي:

اعتماد مبدأ القاعدة العريضة التي يبنى عليها التخصص (لزيادة قدرة الخريج على الحراك في سوق العمل والتجاوب مع التطورات التقنية واستمرارية التعلم).

المرونة في بنائه بحيث يعمل على تطوير كفايات جديدة يتطلبها سوق العمل.

توفير البنى المعرفية والأدائية التي تتيح للمتعلم التجسير الرأسي والأفقي بين تخصصات إنتاج الملابس ومستويات العمل في قطاع صناعة الألبسة.

التركيز على منظومة القيم الوطنية والأخلاقية لمواجهة التغيرات الناجمة عن التطور العلمي والتقني وبما يحقق الانسجام والترابط بين هذه القيم والكفايات والمقاييس التي تعزز بعضها.

التوجيه المهني المبني على أسس علمية متطورة.

التقيد بالمعايير والتصنيفات المحلية والعالمية ذات العلاقة بصناعة الألبسة لتحقيق النتاجات المطلوبة.

العمل التشاركي في تطوير المناهج وتقييمها (قطاع خاص، مؤسسات مجتمعية ذات علاقة).

الاستناد إلى أنموذج يظهر الفكر التربوي وفلسفة التعليم المهني والعوامل المؤثرة فيه، ويعمل موجهاً لعمليات المنهج وضبط إجراءاتها.

ثانياً: المستوى التنفيذي:

تم استطلاع وجهات نظر معلمي المباحث التخصصية إنتاج الملابس (كونهم الأقرب للتخصص ومتطلبات سوق العمل) حول المنهاج الحالي وتنفيذه، وذلك باستخدام استبانة تقييم المنهاج التي طورتها الباحثة معتمدة على نموذج ستفليم (CIPP) في تقييم المنهاج حيث وزعت فقراتها (٢٦) على المجالات الأربعة (البيئة التي ينفذ فيها المنهاج، والمدخلات وهي الإمكانيات المتاحة (البشرية والمادية) التي تسهم في تحقيق

الأهداف، والعمليات أي الخطوات التنفيذية والطرق المستخدمة في تحقيق الأهداف والنتائج المخطط لها مسبقاً، والنتائج/المخرجات وتعني ما تم تحقيقه ومطابقته مع الأهداف المحددة مسبقاً، ويظهر الجدول الآتي تقييم أفراد الدراسة للمنهاج الحالي معبراً عنها بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتي سبقت الإشارة إلى إجراءاتها في الفصل الثالث.

جدول رقم (١٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتقييم المعبرة عن آراء أفراد الدراسة في تقييم المنهاج

التقدير	الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المجالات وفقراتها
				أولاً: البيئة/ السياق:
متوسطة	٥	٠.٩١	٢.٨٠	١- تتواءم أهداف مناهج فرع الاقتصاد المنزلي/ تخصص إنتاج الملابس مع احتياجات سوق العمل.
متوسطة	٣	٠.٩٥	٣.١٩	٢- تتواءم أهداف المنهاج مع احتياجات الفرد.
متوسطة	٤	٠.٩١	٣.٠٧	٣- تتواءم أهداف المنهاج مع احتياجات المجتمع
متوسطة	٦	١.٠١	٢.٧٩	٤- تراعي أهداف المنهاج التطور التقني في مجال إنتاج الملابس.
متوسطة	١	٠.٦١	٣.٤٠	٥- يفي المنهاج بإعداد المعلم لمتطلبات المرحلة الجامعية.
متوسطة	٢	٠.٩٥	٣.٠	٦- تتلاءم استراتيجيات التعلم المستخدمة مع طبيعة المنهاج.
				ثانياً: المدخلات:

منخفضة	٦	٠.٧٢	١.٨٧	١- يتلاءم مستوى الطلبة عند التحاقهم في فرع الاقتصاد المنزلي/ إنتاج الملابس مع تصميم المنهاج.
عالية	١	٠.٧٠	٣.٩٣	٢- يمتلك المعلم الكفايات المطلوبة لتطبيق المنهاج بشكل فاعل.
عالية	٢	١.٢٠	٣.٨٧	٣- يتناسب عدد الطلبة مع مساحة المشغل التدريبي.
عالية	٣	٠.٨٥	٣.٧٣	٤- يتناسب عدد الطلبة في المشغل التدريبي مع إمكانية المعلم لتطبيق المنهاج بفاعلية.
متوسطة	٥	١.٠٧٠	٣.٣٣	٥- تتلاءم تجهيزات المشاغل ومتطلبات المهارات العملية
متوسطة	٤	١.٠٢	٣.٣٠	٦- تتلاءم تجهيزات المشاغل وإمكانية التدريب للمهارات.
متوسطة	٧	٠.٦٣	٢.٤٦	٧- تتلاءم عدد الساعات التدريبية لإكساب الطلبة مستوى الإتيقان للمهارات التي يتضمنها المنهاج.
				ثالثاً: العمليات:
عالية	٢	٠.٧٠	٣.٧١	١- يتم التدريس والتدريب وفق وثيقة المنهاج.
متوسطة	٧	٠.٧٢	٢.٨٧	٢- يتم التدريس والتدريب باستخدام التقنيات الحديثة.
متوسطة	٨	١.٠١٩	٢.٨٦	٣- يجد المعلم صعوبة في تنفيذ المنهاج عملياً.
متوسطة	٣	٠.٧٢	٣.٥٣	٤- تفيد التغذية الراجعة المعلم في حل الصعوبات التي يواجهها أثناء تعرضه للمنهاج

عالية	١	٠.٦٧	٤.٢٧	٥- ضرورة التطور التقني في موقع العمل (المشغل) باستخدام الأجهزة الحديثة في مجال صناعة الملابس.
متوسطة	٤	١.٠٢	٣.٤٠	٦- تتعدد أساليب التقويم المستخدمة والتي تتسم بالصدق .
متوسطة	٦	٠.٨٩	٣.٠	٧- تتناسب خطط التنمية المهنية للهيئة التدريبية مع طبيعة المنهاج.
				رابعاً: النتائج / المخرجات:
متوسطة	٣	٠.٨٨	٢.٤٧	١- خريج إنتاج الملابس قادر على المساهمة في تنمية سوق العمل.
متوسطة	١	٠.٦٢	٣.٤٧	٢. يعمل المنهاج على تنمية الاتجاهات الايجابية نحو العمل.
منخفضة	٥	٠.٦٨	٢.٠٧	٣- يمتلك خريجو إنتاج الملابس إمكانات النجاح في امتحان شهادة الدراسة الثانوية المهنية.
منخفضة	٤	٠.٨١	٢.١٣	٤- يمتلك خريجو إنتاج الملابس المهارات الوظيفية التي تمكنهم من الدخول لسوق العمل بنجاح.
متوسطة	٢	٠.٩٧	٢.٨٥	٥- يعتبر أرباب العمل في (مصانع إنتاج الملابس) مناهج تخصص إنتاج الملابس ملائمة لاحتياجات سوق العمل.

يتضح من الجدول رقم (١٤) الذي يظهر المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الأداة جميعها أن الفقرة التي تنص على (ضرورة التطور التقني في مواقع العمل باستخدام الأجهزة الحديثة في مجال صناعة الملابس) ورقمها (٦) في مجال العمليات قد حصلت على المرتبة (الأولى) حسب تقديرات المعلمين وبمتوسط حسابي مقداره (٤.٢٧) أن وأن الفقرة (يتلاءم مستوى الطلبة عند التحاقهم في فرع الاقتصاد المنزلي / إنتاج الملابس مع تصميم المنهاج) ورقمها (١) في مجال البيئة قد حصلت على المرتبة (الأخيرة) حسب تقديراتهم أيضاً وبمتوسط حسابي مقداره (١.٨٧) أما بقية الفقرات فقد تراوحت مدى مواءمتها لمتطلبات سوق العمل الأردنية بين هاتين القيمتين للفقرتين .

كما تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل مجال من مجالات الاستمارة الأربعة والمتعلقة بمدى ملاءمة المنهاج الحالي لمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر المعلمين وكما يوضحها الجدول رقم (١٥):

جدول رقم (١٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للقيم المعبرة عن آراء المعلمين في تقييم ملاءمة المنهاج الحالي لمتطلبات سوق العمل لكل مجال من المجالات وللأداة ككل

رقم المجال	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
١	البيئة/ السياق	٣.٠٦	٠.٩٥	٣
٢	المدخلات	٣.٣٥	١.٤٠	٢
٣	العمليات	٣.٣٨	٠.٨٨	١
٤	النتائج/ المخرجات	٢.٥٩	٠.٩١	٤
	الأداة ككل	٣.٣٤	٠.٩٦	-

يتضح من الجدول رقم (١٥) أن المتوسطات الحسابية لتقديرات المعلمين للمجالات الأربعة تراوحت بين (٣.٣٨) حداً أعلى لمجال العمليات و (٢.٥٩) حداً أدنى لمجال النتائج وكان ترتيب المجالات تنازلياً حسب متوسطاتها الحسابية على النحو التالي: (العمليات، المدخلات، البيئة، النتائج).

ويظهر الجدول رقم (١٦) توزيع الفقرات حسب القيم التعبيرية التي أعطاها المعلمون لكل فقرة من فقرات الاستبانة.

جدول رقم (١٦)

توزيع فقرات استبانة تقييم المنهاج على مستويات الملائمة وفقاً للقيم التي عبر عنها معلمو المباحث
التخصصية

مستوى الملائمة	العدد	النسبة المئوية
عالية	٥	٢٠
متوسطة	١٧	٦٨
منخفضة	٣	١٢

يتضح من الجدول رقم (١٦) أن نسبة الفقرات التي احتلت ملاءمة عالية لمتطلبات سوق العمل وفق تقييم المعلمين هي (٢٠%) من مجموع الفقرات، وأما التي احتلت ملاءمة متوسطة فقد مثلت نسبة فقراتها حوالي (٦٨%) من مجموع الفقرات، أما الفقرات التي كانت ملاءمتها منخفضة فقد كانت نسبتها (١٢%) من مجموع الفقرات.

وتشير هذه النتائج إلى أن نتائج التعليم المهني في مجال الاقتصاد المنزلي (إنتاج الملابس) لا تلبى متطلبات سوق العمل وهي في مستوى متوسط تقريباً، وأن البيئة والمدخلات للمنهاج لا بأس بهما، رغم أن الفقرة رقم (١) من المدخلات وهي (يتلاءم مستوى الطلبة عند التحاقهم في فرع الاقتصاد المنزلي تخصص إنتاج الملابس مع تصميم المنهاج) قد حصلت على المرتبة الأخيرة في الترتيب بين الفقرات ولكن الفقرة الخاصة بكفايات المعلم فقد حصلت على تقييم مرتفع من قبل المعلمين واحتلت الفقرة (يملك المعلم الكفايات المطلوبة لتطبيق المنهاج بشكل فاعل) المرتبة الأولى في مجال المدخلات.

واستكمالاً للإجابة عن السؤال بشكل أكثر تفصيلاً، فقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات المعلمين عن كل مجال من مجالات الاستمارة الأربعة، ودرجة الموافقة على الفقرات موزعة على ثلاث فئات (عالية - متوسطة - منخفضة) كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (١٧)

توزيع فقرات المجالات الأربعة لتقييم المنهاج على مستويات ملاءمتها لمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر المعلمين

المجموع		النتائج		العمليات		المدخلات		البيئة/ السياق		مستوى الملاءمة
النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	
٢٠	٥	-	-	٢٧	٢	٤٣	٣	-	-	عالية
٦٨	١٧	٦٠	٣	٧٣	٥	٤٣	٣	١٠٠	٦	متوسطة
١٢	٣	٤٠	٢	-	-	١٤	١	-	-	منخفضة
١٠٠	٢٥	١٠٠	٥	١٠٠	٧	١٠٠	٧	١٠٠	٦	المجموع

يتضح من الجدول رقم (١٧) أن معلمي المباحث التخصصية يرون المنهج ملائماً بدرجة متوسطة، حيث مثلت الفقرات ذات الملاءمة المتوسطة (١٧ فقرة) ما يعادل (٦٨%) من فقرات الاستبانة وكان النصيب الأكبر منها لدرجات ملاءمة السياق (١٠٠%) في حين مثلت فقرات النتائج والمدخلات ما نسبته (٤٣%، ٦٠%)، أما الفقرات ذات الملاءمة العالية فتوزعت بين مدخلات والعمليات (٣، ٢ فقرات) وبنسب تتراوح بين (٤٣%، ٢٧%)، ولم تعد أي من فقرات السياق أو النتائج ذات ملاءمة عالية، وبلغت نسبة الفقرات ذات الملاءمة العالية (٢٠%) من فقرات الاستبانة، في حين مثلت الفقرات ذات الملاءمة المنخفضة ما نسبته (١٢%) توزعت بين المدخلات (١٤%)، والنتائج (٤٠%)، ولم يعد أي من فقرات السياق أو العمليات ذات ملاءمة منخفضة، ومع ذلك فإن نسبة (٦٠%) من فقرات النتائج ذات ملاءمة منخفضة، ويدل ذلك بشكل واضح وصريح على أن نتائج المناهج الحالية لا تتواءم ومتطلبات سوق العمل.

النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع :

"الأمودج المقترح لتطوير مناهج الاقتصاد المنزلي تخصص إنتاج الملابس وفقاً لمعايير الاقتصاد المعرفي وكفايات الخريج".

بعد الانتهاء من الخطوات الإجرائية المتمثلة في:

التوصل لقائمة كفايات خريج إنتاج الملابس كما يراها أرباب العمل وما تم استخلاصه من الأدب النظري (السؤال الأول).

إعداد قائمة بالمعايير المطلوبة لتطوير المنهاج وفق توجهات الاقتصاد المعرفي وكفايات الخريج (السؤال الثاني).
تقصي درجة تمثل هذه المعايير والكفايات في محتوى المناهج الحالية (السؤال الثالث)، ثم الوقوف على نقاط الضعف والقوة فيه بهدف بناء الأمودج الذي يتجاوز نقاط الضعف ويؤكد على جوانب القوة.
إضافة لدراسة العديد من النماذج التطويرية للمناهج حسب ما تمت الإشارة إليه في إجراءات الدراسة.

توصلت الباحثة إلى الأمودج التالي:

"أمودج تطوير مناهج الاقتصاد المنزلي تخصص إنتاج الملابس لتتواءم مع متطلبات الاقتصاد المعرفي وسوق العمل الأردنية".

تمهيد:

تركز المناهج المطورة ضمن برنامج إصلاح التعليم الموجه نحو الاقتصاد المعرفي (ERfKE) والذي تقوم به وزارة التربية والتعليم حالياً على النتاجات والتي هي خصائص عامة لما سيستخدمه المتعلم من معرفة وقدرات واتجاهات متطورة من دراسته للمباحث جميعها، وبتحقيقها يمكنه الاعتماد على نفسه في الحياة، وعليه فإن مناهج الاقتصاد المنزلي المطورة في هذه الدراسة مناهج تركز في إطارها العام على النتاجات وتخطط وتصمم وفق النتاجات الخاصة وهي الكفايات التي يؤمل أن يمتلكها خريج الاقتصاد المنزلي تخصص إنتاج الملابس في التعلم الثانوي الشامل المهني.

وتبنى هذه المناهج المتخصصة وفق تنظيم المنهج المحوري الذي يعطي الأساسيات لجميع المتعلمين ويترك مجال التفصيل والتوسع للمعلم ليضع الاستراتيجيات ويحدد مصادر التعلم التي من شأنها تحقيق الكفايات المتوخاة وتلبية اهتمامات وميول المتعلم (وهي ميول واهتمامات فردية) وفق ما تتيحه قدراته والبيئة التعليمية والمتطلبات المتغيرة لسوق العمل والفرد والاتجاهات الحديثة. وبالتالي فإن بناء أُمُوذج تطوير المنهاج وفق تنظيم المنهج المحوري والكفايات التخصصية، يتبع وجهة نظر توفيقية ارتأت الباحثة اللجوء إليها في تصميم هذا الأُمُوذج التطويري، والتي تجمع ما بين النظريات البراجماتية التي تظهر في المنهج المحوري وباعتبار المتعلم محور العملية التعليمية، والتطبيقية التي تظهر في الكفايات التي تركز على العمل المنتج، والسلوكية في تنظيم وتسلسل خطوات الأداء للمهارات.

وكما في برنامج إصلاح التعليم الموجه نحو الاقتصاد المعرفي (ERfKE) فإن النتائج التي سيظهرها المتعلم في نهاية دراسته للمرحلة الثانوية، هو فهمه لحقوق المواطنة ومسؤولياتها، ويتطلب تحقيق ذلك من التعليم الثانوي الشامل المهني بشكل عام والاقتصاد المنزلي بشكل خاص العمل على تكوين الشخصية المنتجة الواعية لحقوقها والقادرة على الإنتاج المتقن الذي يخدم اقتصاد البلد والواعية لمسؤوليات وحقوق المواطنة الصالحة.

مسوغات تطوير مناهج الاقتصاد المنزلي تخصص إنتاج الملابس:

التحولات التكنولوجية السريعة التي تشهدها صناعة الألبسة تظهر الحاجة إلى نوع جديد من الأيدي العاملة التي اكتسبت تعليماً شاملاً وتدريباً متعدد التقنيات (قاعدة عريضة من التخصص) ضمن مناهج دراسية وتدريبية تؤمن تأهيلهم لسوق العمل وتؤهلهم لاكتساب مهارات ومعارف جديدة خلال حياتهم العملية.

تأثر عالم العمل بهذا التطور التقني إلى درجة كبيرة، مما يخلق حالة تتمثل بإزالة الفروقات بين العمل اليدوي والفكري، وهذا يقتضي إدخال تغييرات مناسبة في مناهج التعليم الثانوي العام والمهني بهدف إعداد جيل من القوى العاملة المدربة تدريباً شاملاً وقادرة على العيش والعمل بفاعلية في عالم التقانة المتطورة.

التغيرات في أساليب الإنتاج الملبسي، وفي ثقافة قوة العمل، وفي إحلال القوى العاملة المؤهلة والمدربة تدريباً متقدماً بدلاً من القوى العاملة البسيطة مما يقتضي إجراء تغييرات كبيرة في برامج التعليم المهني

والتقني(الاقتصاد المنزلي) لإعداد قوى عاملة مهنية وتقنية ذات مؤهلات وقدرات متوافقة مع متطلبات العصر.

العملية التربوية الموجهة نحو العمل والحياة النشطة يجب أن لا تستهدف تدريب الشباب لمهنة أو حرفة معينة، وإنما إعدادهم للتكيف مع وظائف أو مهن متنوعة وتطوير قدراتهم باستمرار بغية تمكينهم من مواكبة التطور الحاصل في أساليب الإنتاج وظروف العمل، وتعينهم في تحقيق الحراك الوظيفي. وتيسر انتقالهم من مهنة أو فرع مهنة إلى أخرى..

التغير في محتوى المهن وهيكلها (اختفاء مهن، وظهور مهن جديدة)، وطريقة أدائها من حيث التقنية المستخدمة، والتواصل، ومكان العمل، والممارسة للعمل.

التحديات التي تواجه التعليم والمتمثلة في:

ضرورة التعلم مدى الحياة (استمرارية التعليم والتدريب وتلازمهما).

العلاقة الجديدة بين التعليم والتدريب، وضرورة اعتماد النمط الكلي المتكامل في إعداد الفرد للحياة وعالم العمل ومراعاة حاجاته للتعلم مدى الحياة.

مواجهة التحديات التي تفرزها العولمة والثورة التقانية والمعلوماتية، بحيث يطلب من المنهاج أن يُمكّن المتعلم من إحداث التغيير في حياته اليومية ومحيطه. وتمثل في:

* ضرورة وضع تصور واضح لنموذج الشخصية التي يفترض أن تكون عند المتعلم، وهذا يتطلب أن يكون للمنهاج اتجاه واضح وتركيز، تظهر حصيلته في بناء شخصية مميزة للإنسان الذي يعيش في المجتمع الأردني.

* تحفيز المنهاج للمتعلم بأن يتفاعل مع التكنولوجيا، ويكون قادراً على استيعابها وتوظيفها.

* مساعدة المتعلم على التوجه للعمل المنتج ضمن الإمكانيات المادية والمتاحة في مجتمعه المحلي والإقليمي.

* خلق الوعي والالتزام الاجتماعي والأخلاقي المنطلق من الوازع الديني لدى المتعلم.

الفلسفة التي يستند إليها النموذج:

ينطلق النموذج من رؤى عقائدية تشكل فلسفة بنائه وهي:

أهمية الإنسان كمورد بشري رئيس في عمليات التنمية، ومحور العملية التعليمية وبؤرتها، ومن حقه في التعلم الذي ينمي استعداداته وإمكاناته وقدراته ليكون الشخصية المنتجة التي ينشدها المجتمع والمتمتعة بالقدرة على توظيف إمكاناتها ومعرفتها ومهاراتها لإنجاز أعمال ذات قيمة على المستويين الشخصي والاجتماعي، ومواصلة النجاح في مجال التعلم والعمل معاً من خلال التوظيف الجيد للمعلومات والمهارات.

التعليم الثانوي المهني أداه رئيسه في تقدم المجتمع وتطوره، من خلال تزويده بالكفاءات البشرية المؤهلة والمدربة والملمية لحاجاته، فالإعداد الكافي للمنتظمين فيه ومخرجاته المؤهلة توفر شريحة واسعة من الأفراد ضمن المجتمع معدة إعداداً مهنيًا جيداً مما يجعله تعليمًا مرغوباً فيه اجتماعياً، كما أن هذا التعليم يراعي الأساس النفسي المتمثل في تلبية رغبات وميول المنتظمين فيه ومراعاة قدراتهم واستعداداتهم، والأساس المعرفي المتمثل في حداثة المعلومات ومناسبتها لمستوى الإعداد وطريقة تقديمها وتعلمها وفق أحدث التقنيات التعليمية، بحيث يتمكن من الوصول إليها بالطرق المختلفة.

العلاقة الوطيدة بين المؤسسة التعليمية (المدرسة المهنية) والمؤسسة الإنتاجية (قطاع الصناعة) فالمدرسة تزود ميدان الإنتاج بالنظريات والأفكار التي تسهم في تطوير الإنتاج، علاوة على تزويده بالقوى العاملة المدربة تدريباً عالياً ومؤهلة علمياً، بالمقابل فإن ميدان الإنتاج هو ميدان التطبيق لهذه النظريات (الأفكار) وممارسة المتعلمين لما تعلموه في المؤسسة التعليمية، وإكسابهم مهارات العمل وقيمه وأخلاقه، كما يفترض في المنهج أن يُكَيِّف نفسه لمطلب هاتين المؤسستين، فيضمّن برامجه العمل والتقنية الحديثة، ويربط بين الجانبين العملي والنظري.

عملية التطوير عملية اجتماعية تستهدف الكفاية الداخلية للتعليم وتحقيق تعلم أكثر كفاية وإنتاجية مما يتطلب مشاركة جميع المعنيين بالعمل التربوي والمتأثرين بنتائجه أي الأخذ بتكنولوجيا الممارسات الإنسانية (التكنولوجيا البشرية) وهي تحقيق نوع من التوافق بين العاملين في التطوير.

الأسس المعتمدة في بناء النموذج:

إن تبني الرؤى السابقة يتطلب وضع مجموعة من الأسس التي ترى الباحثة انه من الضروري انطلاق عملية تطوير مناهج الاقتصاد المنزلي تخصص إنتاج الملابس منها، وهي:

بناء المنهاج المطور على النتائج التعليمية Outcomes، والمستندة إلى الكفايات التعليمية والمهنية المنبثقة عن التحليل والتوصيف المهني للمهن التي يخطط المتعلم للالتحاق بها بعد التخرج (كفايات خريج إنتاج الملابس ملحق رقم ٤) التي توصلت إليها الباحثة.

هذه النتائج عبارة عن "جملة من المعارف والمهارات والقيم المتوقع أن يظهرها المتعلم نتيجة لعملية التعلم، مما سيؤدي إلى اعتماده على نفسه في الحياة والعمل، وتشتمل هذه النتائج على ما "يحتاج المتعلم إلى تعلمه، وما سيكون قادراً على عمله بما يتناسب وقدراته".

٢. مرتكزات المنهاج المطور وتشمل:

أ. الأساس الفلسفي: المتمثل في الفلسفة التربوية وتوجهات الدولة نحو إصلاح التعليم الموجه للاقتصاد المعرفي (ERfKE).

ب. الأساس الاجتماعي: المتمثل في أن يكون التعليم المهني (تخصص إنتاج الملابس) مرغوباً فيه اجتماعياً، وذلك من خلال الإعداد الكافي للمنتظمين فيه، وإمداد المجتمع بشريحة واسعة من الأفراد المؤهلين تأهيلاً علمياً ومهنياً جيداً لتحقيق متطلبات المجتمع.

ج. الأساس النفسي: مراعاة قدرات واستعدادات المتعلم وميوله ورغباته في مستوى ونوع الدراسة التي يرغب في إتمامها.

د. الأساس المعرفي: حداثة المعلومات ومواكبتها للثورة المعلوماتية، ومناسبتها لمستوى الإعداد المهني للمتعلم، وطريقة تقديمها وتعلمها وفق أحدث التقنيات التعليمية.

٣. الاتجاهات العالمية الحديثة في تصميم مناهج التعليم المهني ومحتوى هذه المناهج وطرائق تدريسها مع مراعاة تكييفها بما يتلاءم مع متطلبات المجتمع الأردني (قائمة معايير تطوير مناهج إنتاج الملابس التي تم تطويرها في هذه الدراسة).

٤. نتائج الدراسات التي أجريت على المناهج الحالية، من تحليل لطبيعة هذه المناهج ومخرجاتها في سوق العمل وجوانب الضعف فيها (النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية من تحليل المناهج ومعرفة درجة تمثل معايير الاقتصاد المعرفي وكفايات الخريج في مضامينها).

٥. الربط بين المدرسة المهنية والمؤسسات الاقتصادية والإنتاجية والخدمية ذات العلاقة بإنتاج الملابس، وإشراك هذه المؤسسات في صقل وتدريب المتعلمين لدعم قدراتهم الفنية (من معايير تطوير مناهج إنتاج الملابس التي تم تطويرها في هذه الدراسة).

٦. إشراك كل من له علاقة بالعملية التربوية والمتأثر بنتائجها في موضوع التخطيط لتطوير المناهج وطرق تدريسها وتقييمها ودعم تعلم المتعلم (من معايير تطوير مناهج إنتاج الملابس التي تم تطويرها في هذه الدراسة).

محاور الأهمودج المقترح:

إن هذا الأهمودج هو تحديد لأبعاد (محاور) ما يفترض أن يؤخذ به لاعتماده في التطوير ويتكون الأهمودج المقترح من أربعة محاور هي:

أولاً: العمليات التحضيرية (فريق التطوير، ودراسة السياق، وتقييم المنهاج الحالي، وإجماع الرأي حول الجوانب التطويرية، واقتراح أهمودج التطوير).

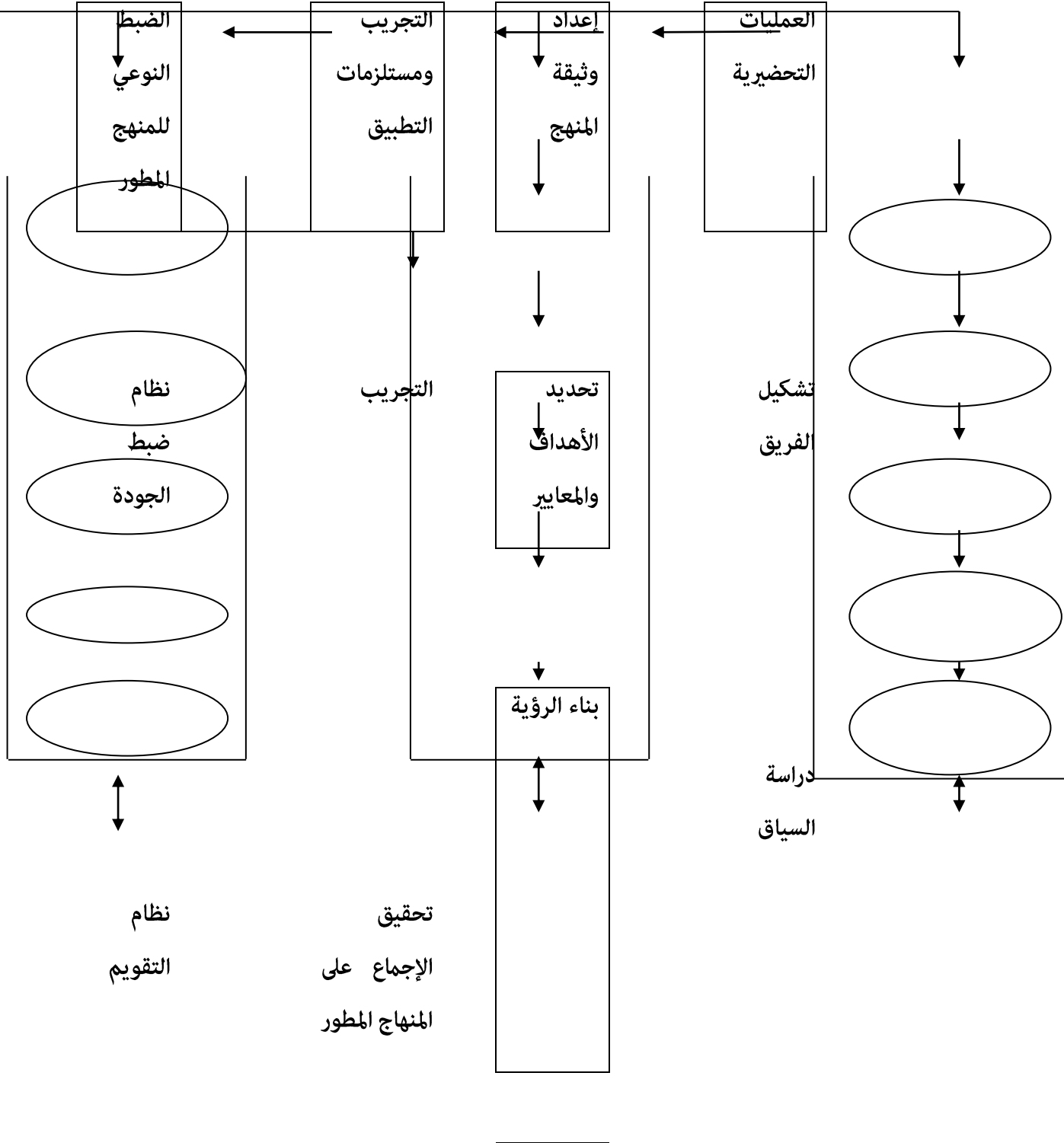
ثانياً: إعداد وثيقة المنهاج (تحديد الأهداف والمعايير، وبناء الرؤية، والإطار المنهجي، وتحديد المحتوى والطرائق والتقويم، ودليل المنهاج).

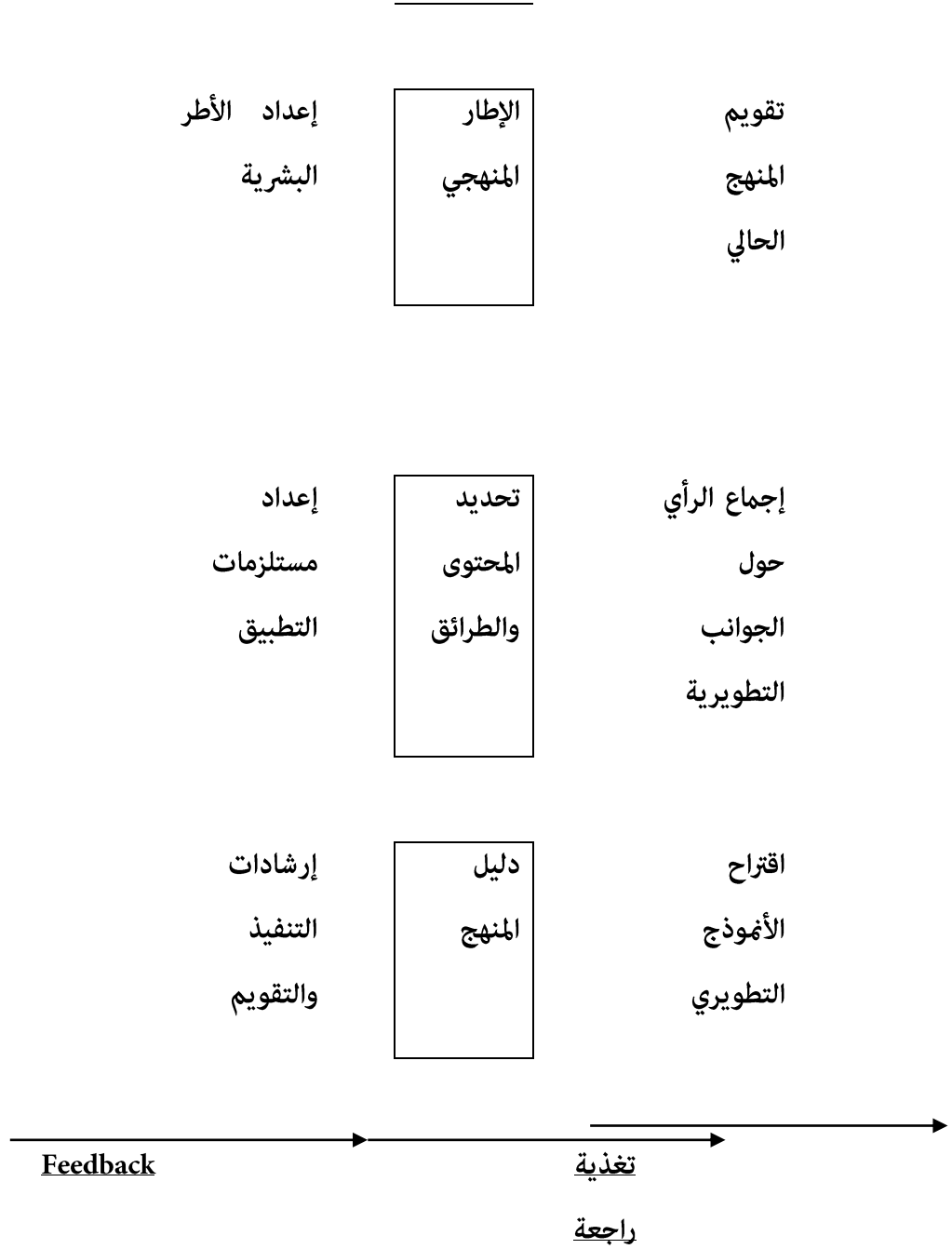
ثالثاً: التجريب ومستلزمات التطبيق (التجريب، وتحقيق الإجماع على المنهاج المطور، وإعداد الأطر البشرية، وإعداد مستلزمات التطبيق، وإرشادات للتنفيذ والتقييم).

رابعاً: الضبط النوعي للمنهاج المطور (ضبط الجودة، ونظام التقويم).

شكل رقم (٣)

محاور أ نموذج تطوير مناهج الاقتصاد المنزلي





وسنعرض محاور الأنموذج الأربعة ومكوناتها بالتفصيل على النحو التالي:

أولاً: العمليات التحضيرية

(فريق التطوير، ودراسة السياق، وتقييم المنهج الحالي، وإجماع الرأي حول الجوانب التطويرية، واقتراح الأنموذج للتطوير).

١. فريق تطوير المنهج:

تطوير المنهاج عمل تعاوني يستهدف الكفاية الداخلية للتعليم وتحقيق تعلم أكثر كفاية وإنتاجية، ويتطلب تطويره مشاركة جميع المعنيين بالعمل التربوي والمتأثرين بنتائجه، مما يعني الأخذ بأسلوب التكنولوجيا البشرية حسب تعبير (اللقاني) والتي تعني: تحقيق نوع من التوافق بين العاملين في التطوير،

وتحديد طبيعة وحجم دور كل منهم، بحسب الفئة التي ينتمي إليها.

ويتم تشكيل هذا الفريق من ثلاث فئات:

- ممثلو التخصصات المختلفة (مناهج وطرق تدريس عامة، ومجال الاقتصاد المنزلي، وتقنيات التعليم، والتقويم التربوي، والتخطيط التربوي، وعلم النفس التربوي، وعلم النفس النمو، والتربية الإسلامية، واللغة العربية).

- ممثلو التطبيق الميداني (المشرفون التربويون للاقتصاد المنزلي، ومعلمو تخصص إنتاج الملابس، ومديرو المدارس، وممثل الإدارة التعليمية، والمتعلم).

- ممثلو المجتمع والهيئات المهنية (ممثل أولياء الأمور، وممثل النقابات المهنية للصناعات النسيجية والجلدية، وممثل المؤسسات الإنتاجية ذات العلاقة بصناعة الألبسة، وممثل المؤسسات الخدمية ذات العلاقة بصناعة الألبسة).

معايير اختيار أفراد فريق التطوير:

١- الكفاية الخلقية والقيمية.

٢- الخبرة العملية في مجال التخصص.

٣- تناسب المؤهل العلمي لعضو الفريق مع مجال التخصص والمهام المطلوبة.

٤- سعة الاطلاع على كل مستحدث وجديد، ليتمكن من إجراء التطوير بأفضل صورة.

٥- القدرة على التواصل، ومشاركة الآخرين الآراء والنقاشات.

٦- خصائص شخصية (المرونة، والمثابرة، والقدرة على التحمل والتركيز والانتباه).

الأدوار المناطة بكل فئة من الفئات الثلاثة:

- ممثلو التخصصات المختلفة:

المساهمة في عمليات التطوير بالمعلومات والخبرات التطويرية.

اقتراح المصادر والمراجع المفيدة لعملية التطوير

اقتراح المواضيع المعرفية للمنهج.

اقتراح التنظيم المنهجي للملائم.

تحديد علاقة موضوع المنهج بالمواضيع المعرفية الأخرى للمناهج الدراسية.

تحديد علاقة موضوع المنهج بالقضايا والحاجات الاجتماعية.

المساهمة في اقتراح وتحديد أنسب الأنشطة والتقنيات والوسائل التعليمية المناسبة.

التحقق من تناغم الأنشطة التي يجري اختيارها وتطويرها مع نظرية التعلم المقترحة.

التحقق من تدرج المعارف والأنشطة بصيغ تربوية ونفسية وعملية ملائمة للمتعلم.

التحقق من مناسبة اللغة التي تكتب بها الوثيقة المنهجية ومواد المنهج ووسائله لقدرات وخصائص المتعلم.

التحقق من مناسبة المضامين والأنشطة لقيم الدين الحنيف وعدم تعارضها معه.

١٢. المساهمة في تدرج الأهداف بصيغ تربوية ونفسية وعلمية مفيدة لتعلم المتعلمين.

١٣. تطوير الاستراتيجيات التعليمية المناسبة.

١٤. اقتراح مواصفات المعلمين و التسهيلات وأنواع المواد والتقنيات التربوية الملائمة.

١٥. اختيار وتحضير وإنتاج المواد والآلات وتقنيات التعلم اللازمة لتنفيذ المنهج.

١٦. اقتراح المواد التعليمية المطبوعة وغير المطبوعة المناسبة للمنهج.

١٧. تطوير اختبارات وأدوات تقييم تعلم المتعلمين (تشخيصي، بنائي، ختامي)

١٨. تصميم وتطوير الدراسات التجريبية الخاصة بالتعرف على فعالية المنهج.

ممثلو التطبيق الميداني:

تحديد أهداف التعلم المراد تحقيقها والقابلة للتطبيق في الواقع.

تقرير وتدرج المعارف واختيار الاستراتيجيات التعليمية المناسبة والوسائل والتقنيات.

اقترح التسهيلات التربوية المناسبة للتنفيذ.

اقترح الإجراءات الإدارية والتنظيمية المناسبة.

تزويد اللجنة بمواصفات البيئة المدرسية المتوفرة للتطبيق.

- ممثل المتعلمين:

يمكنه إبداء الرأي حول مناسبة الأنشطة وخبرات التعلم، تحديد العلاقات الاجتماعية والتربوية بين المعلمين والمتعلمين، وتحديد مراكز اهتمام المتعلمين بما يلبي متطلبات مُوهم واهتماماتهم الفردية، وكذلك تحديد خصائص المعلم والمتعلم - ومواصفات الغرف الصفية والتسهيلات.

- ممثلو المجتمع المحلي والهيئات المهنية:

تزويد الفريق بالتغذية الراجعة حول: المعارف والأنشطة المرغوبة وغير المرغوب فيها، مستوى الخريجين، صعوبات المنهاج الحالي، فرص العمل المتاحة، متطلبات سوق العمل، الكفايات المطلوبة، المصادر المتاحة في البيئة للتنفيذ، تقويم مستمر لفعاليات ونتائج المنهج المطور.

المهام الفنية لفريق التطوير:

دراسة نتائج تقويم المنهج المراد تطويره واقتراح المنهج المطور بناء على هذه الدراسة، ويستعان في هذا المجال باستبانة تقييم المنهاج (ملحق رقم ٦) التي أعدتها الباحثة لأغراض تقييم المنهاج الحالي المنفذ، ومن ثم تخطيط عملية التطوير وفق جدول زمني محدد.

إعداد الكتب والأدلة والمواد والمصادر المستخدمة في المنهج المطور.

تخطيط برامج التدريب الميداني للمتعلمين وطبيعة التدريب ومواقعه.

تخطيط برامج التدريب للمعلمين المكلفين بتنفيذ المنهج المطور، والإشراف على تنفيذها.

وضع معايير لاختيار المتدربين من المعلمين في هذه البرامج التدريبية الموجهة لتنفيذ المنهج المطور.

وضع معايير للمدارس التي يمكن أن يتم فيها تجريب المنهج المطور والتي يكون لها أولوية عند التوسع في التطبيق (للخريطة المدرسية دور رئيس في اختيار هذه المدارس).

الإشراف على تطبيق المنهج المطور في المدارس في فترة الاختبار الاستطلاعي وتجريبه.

إعداد تقارير متابعة عن سير التطبيق للمنهج الجديد وتقييم نتائجه.

الإشراف على الاختبارات التقييمية التي يُعدها المعلم بالتعاون مع المشرف التربوي ومتابعة تطبيقها وتصميمها، واستثمار نتائجها في عملية التطوير.

١٠- إعداد خطة التوسع في تطبيق المنهج المطور وتعميمه على مختلف المدارس وفق جدول زمني محدد.

١١- اقتراح عقد الندوات والمؤتمرات لمناقشة نتائج تطبيق المنهج المطور سواء في مرحلة التجريب أو التوسع والتعميم وتنظيمها واستثمار نتائجها.

١٢- متابعة ما يعقد من ندوات ومؤتمرات تتعلق بتطوير المناهج بهدف الاشتراك فيها والاستفادة من أوراقها وأبحاثها.

٢- دراسة السياق (البيئة) الذي ينفذ فيه المنهاج الحالي، وتتضمن دراسة البيئة جمع معلومات تتعلق بـ:

- النظام التعليمي (معلومات إحصائية أساسية مثل: أعداد المدارس المهنية وتوزيعها، أعداد المعلمين ومؤهلاتهم، الطلبة الملتحقين بالتخصص، الميزانية وتوزيعها، معلومات إدارية وقانونية، الأنظمة والتشريعات المعمول بها وأهمها أسس النجاح والإكمال والرسوب لطلبة فرع الاقتصاد المنزلي، السلم التعليمي، الأبنية المدرسية والمشغل المهنية، التجهيزات وطرق التزود بها، نظام الامتحانات، المدرسة وعلاقتها بالمجتمع المحلي، إجراءات صنع القرار التربوي، السياسة التعليمية بشكل عام، الممارسات التعليمية، وضع المنهاج الحالي من مواد تعليمية وطرق استخدامها، الخطة الدراسية، طرق التدريس، مقارنة المنهاج الواقعي (المنفذ) بالمنهاج المكتوب (الرسمي).

- المتعلم (الخلفية الاجتماعية والثقافية، أنماط التعلم، التربية البيئية، العادات والقيم والتقاليد التي ينتمي إليها، الأعمال والواجبات التي يمارسها، والمتوقع منه أن يمارسها، اللغة التي يتحدث بها وعلاقتها بلغة التدريس، محتويات المنهاج ومتطلباته، التطور الجسمي، المعرفي، الانفعالي، المهاري الحركي للمتعلم وعلاقته بمتطلبات المنهاج).

- المعلم (الإعداد والتدريب، قدرته على تلبية متطلبات المنهاج خاصة ما يتعلق بحاجات المجتمع وأهداف التطوير التربوي، اهتماماته وتطلعاته المهنية، اتجاهاته نحو عملية تطوير المناهج، موقفه من المناهج الحالية، علاقاته مع زملاء المهنة والمجتمع المحلي الذي يعمل فيه.

- المجتمع (مصادر التعلم البشرية والثقافية المتوفرة في المجتمع وعلاقتها بمتطلبات المنهج، القيم التي يتمسك بها المجتمع، السلوكيات المرغوبة وغير المرغوب فيها، اتجاهات الناس نحو المناهج القائمة، اتجاهاتهم نحو المدارس الحالية، أولويات المجتمع وما يثير اهتماماته. الحاجات التعليمية المطلوبة للمجتمع المحلي وعلى المستوى القومي، والحاجات المتطورة للمجتمع، وعلاقتها بالأهداف والأولويات، البطالة، المهن المطلوبة، المهن التي يحتاجها.

- سوق العمل (خصائصه، مدى استجابته للتغيرات العالمية، المهن الأكثر رواجاً فيه، الطاقة الاستيعابية له من طلبة التعلم المهني).

- النظم التعليمية الموازية (المؤسسات التعليمية التابعة لجهات حكومية أخرى والمؤسسات المتخصصة، قنوات التعليم المباشرة وغير المباشرة والتي تؤازر المنهاج الرسمي، البرامج التعليمية الموازية المشابهة: (أبحاث تعليمية وخطط ومواد وبرامج ونتائج تقويم في بلدان عربية ذات ظروف مشابهة، أبحاث علمية وخطط وبرامج وأساليب تقويم تُجرى في بلدان أجنبية).

٣- تقويم المنهاج الحالي:

عملية التقويم للمنهاج الحالي هامة من أجل البدء بالتطوير وتهدف إلى تحديد:-

أ.التغير المطلوب تحقيقه في المنهاج الحالي.

ب.مدى توافق المنهاج الحالي مع المعايير الحديثة للمنهج وفق التوجيهات العالمية نحو الاقتصاد المعرفي ومتطلبات سوق العمل الأردنية.

ج.المردود الممكن الحصول عليه من وراء التطوير موازنة بالكلفة والمخاطرة. وتتطلب عملية التقويم هذه:

أ.تحديد المعايير التي ستستخدم في عملية التقويم بالارتكاز إلى الكفايات التخصصية ومجالاتها.

ب.وضع الأساليب والوسائل والأدوات اللازمة لتقييم المنهاج الحالي بجوانبه المختلفة مثل:

تحليل المحتوى، الاستبانات، استطلاعات الرأي، جلسات الاستماع، التقارير (الفردية والجماعية)، بطاقات الملاحظة.

ج.تجميع النتائج في صورة متكاملة بحيث تعطى تغذية راجعة عن مدى فعالية المنهج في الميدان، وتيسر إصدار الحكم على جوانب المنهج المختلفة.

تحديد نقاط الضعف أو أوجه القصور في المنهج الحالي، تمهيداً لتلافيها في مرحلة التطوير.

ويتم إجراء هذا التقويم على مستويين:

التخطيطي: والذي يشمل تقييم الوثيقة المنهجية المكتوبة(الرسمية)، المواد التعليمية، الكتب.

التنفيذي: ويتناول نتائج التعلم وكافة السياقات ذات العلاقة بالتطبيق.

فتقويم المنهج على المستوى التخطيطي يتم من خلال الاحتكام للمعايير الآتية:

١- المنطق الذي تقوم عليه الوثيقة، والأسس الفلسفية التي بُني عليها المنهاج الحالي.

٢- الأهداف التعليمية للمنهج والمشتقة من الكفايات المطلوبة لخريج إنتاج الملابس ومدى اجرائيتها.

٣- المنهج ومدى تمثل معايير الاقتصاد المعرفي وكفايات خريج إنتاج الملابس فيه، وشروط اختيار المحتوى ومعايير تنظيمه.

٤- نشاطات التعلم والتعليم، ومدى ما تعكسه من شروط ومعايير الاختيار السليم لها.

٥- أدوات التقييم التي تقدمها الوثيقة، ومدى شمولها لتقويم جوانب(المحتوى، نشاطات التعلم والتعليم، وقياسها للأهداف المحددة للمنهج).

٦- الشكل العام للوثيقة ومدى ملاءمتها لكل من المتعلم والمعلم.

(استمارة تحليل المنهاج التي طورتها الباحثة لغرض الوقوف على درجة تمثل معايير التطوير وكفايات الخريج

في مناهج المباحث التخصصية، ملحق رقم ٦)

أما تقويم المنهج على المستوى التنفيذي، فيتم من خلال الاحتكام للمعايير التالية:

السياق الذي يتم فيه التنفيذ (مباني، تجهيزات، أدوات).

المدخلات (معلم، متعلم).

العمليات (الاستراتيجيات والطرق والوسائل المستخدمة، الوقت المخصص...).

المخرجات (نتائج التعلم ومدى تلبيتها لحاجات السوق).

(استبانة التقييم التي أعدتها الباحثة لأغراض تقييم المنهاج على المستوى التنفيذي والمرتكزة لأنموذج

ستفليم (CIPP) في التقييم، ملحق رقم ٧).

وبذلك يمكن الحكم على مدى كفايته وملاءمته لمتغيرات عصر الاقتصاد المعرفي والتقدم التكنولوجي

وحاجات سوق العمل.

٤- إجماع الرأي حول الجوانب التي بحاجة إلى تطوير:

- يتم الحكم على هذه الجوانب وحاجتها للتطوير من خلال:

تقويم المنهج الحالي على المستويين التخطيطي والتنفيذي وتُعرف جوانب الضعف.

نتائج الاختبارات وتحليل النتائج للوقوف على أوجه الضعف في جوانب المنهج.

ج- تقارير الخبراء والفنيين والمشرفين، والتي تُجمع على قصور جوانب المنهج.

الزيارات الميدانية من قبل أعضاء الفريق.

س- الرأي العام ممثلاً بالشكاوى المدعمة بالأدلة والبراهين، والمساندة بوسائل الإعلام، والمدعمة بآراء

المتخصصين وذوي الفكر والمهتمين بالعملية التربوية.

ص - تدني مستوى الخريجين بصفة عامة.

- إعداد قائمة مفصلة بالأعمال التطويرية المرتبطة بالمنهج المطور (الجديد).

- تبويب هذه الأعمال في فئات متخصصة لتحديد ماهيتها ومتطلباتها.

- توزيع الأدوار على الأفراد المشاركين في التطوير كّل حسب قدراته.

٥. أُمُودَج التَطْوِير للمِنهَاج:

يعتمد النوع أَلاستِحدائِي في التَخطِيط وهو التَخطِيط المَفْتُوح الواقِعِي، المِتمثل في إَعْداد الإِطار العَام المِتمضمِن المِستَوَى الأَساسِي لمِحتَويات المِنهَاج، وِترك التَفاصِيل لِلهِجَة المِنفِذَة لِلمِنهَاج لِإِعطَاء المِنهَاج المِزِيد من المِرونة وَالقِدرة عَلى التَكيف وَالتَطْوِير، وَيتمثل الإِطار العَام حَسب الآتِي:

عَلى هِئَة وَحدَات تَدْرِيبِيَّة مِتكامِلَة مِتْرابِطَة، تَراعِي طَبِيعَة الأَعْمَال الَّتِي يُعَد المِتَعَلِم لِمَمارِستِها مِستَقْبَلًا، وَتَربِط بَين المِهارات العَمَلِيَّة وَالمَعلُومَات النَظَرِيَّة بِكفَاءة وَفاعِلِيَّة، وَتَأخُذ بِالاتِجَاه المِتكامِل في إَعْداد المِتَعَلِم، وَتُؤكِّد عَلى الرِبط بَين التَعَلِم وَالعَمَل وَبَين العِلْم وَالْحَيَاة، وَتَتيح التَعَدِيدَة (أَي مِراعَاة المِستَويات داخِل الوِرشَة) بِحَسب قِدرات كُل مِتَعَلِم (مِلحَق رَقْم ٥).

يُؤكِّد عَلى المَواقِف التَعَلِيمِيَّة وَالخِبرات وَالأنْشِطَة المِدرِسيَّة الَّتِي تَنمِي قِيم العَمَل لَدَى المِتَعَلِم مِثل: احْتِرام الوَقت وَالانضِباطِيَّة، تَحْمَل المِسْؤُولِيَّة، الدَقَّة في الإِنجَاز، الِاسْتِجَابَة لِلمِتَطَلِبَات المِتَغَيِّرَة لِلمِهَنَة وَسوق العَمَل، القِدرة عَلى التَحْمَل.

يَرفَع الكَفايَة التِكنُولُوجِيَّة عِنْد المِتَعَلِم فَهْمًا وَأداءً من خِلال تَربِيع الاتِجَاه العِلْمِي وَالتَقْنِي، وَأَسلوب التَفَكِير العِلْمِي وَالتَفَاعَل مَعَ اتِجَاهات العَصْر وَمِتَغَيِّراتِها.

يَربِط تَعَلِيم إِنْتَاج المِلابِس بِمَواقِع العَمَل من مِصانِع إِنْتَاج الأَبسَة الجَاهِزَة وَمِشاغَل الأَبسَة (التَواصِي/ الخِياطَة الرَاقِيَة) بِاعْتِماد التَدْرِيب المِيدانِي في مَواقِع العَمَل وَالإِنْتِاج عِنصَرًا أَساسِيًا في المِنهَاج وَشَرتًا من شَروط التَخْرُج (تَنسيق الإِشراف عَلى التَدْرِيب ما بَين المِؤَسَّسَة التَعَلِيمِيَّة وَموقِع التَدْرِيب).

يُوجِه بِرامِج التَدْرِيب في المِدرِسة المِهَنِيَّة وَجِهَة إِنْتَاجِيَّة تُؤَهِّل المِتَعَلِم لِلانخِراط في سَوق العَمَل لِخِدمَة خِطَط التَنمِيَّة، وَذَلِكَ من خِلال الِاسْتِثْمَار الأَمثل لِلامْكانَات الفِنيَّة بِالمِدرِسة المِهَنِيَّة من مِشاغَل وَتَجهِيزَات وَتَوظِيف الطَاقات البَشَرِيَّة لَها بِشَكل فَعال.

يُضمِن المِنهَاج دِراسَة لِقانُون العَمَل السائِد وَمِتَطَلِبَاتِها وَالعِلاقات الصِناعِيَّة، وَالتَوعِيَّة بِأَصُول السِلامَة وَالصِحَة المِهَنِيَّة بِالمِؤَسَّسات الإِنْتَاجِيَّة وَالصِناعِيَّة، تَهْيِيدًا لِانخِراط المِتَعَلِم بَعْد تَخْرُجِه بِسَوق العَمَل.

يُضمِن المِنهَاج أنْشِطَة وَطرائِق في حَل المِشْكَلات وَالقِضايا المِعاَصِرَة، العَمَل مَعَ الآخَرين، مِفهَوم الجُودَة وَضَبْطِها، الرِسم المِهَنِي، أَصُول إِنْتَاج المِلابِس وَتَوظِيف التِكنُولُوجِيَا في الحِصُول عَلى المِعرِفَة وَتَطْبِيقِها

وإبداعها (تصاميم متطورة، خطط عمل تسويقية)، التخطيط للمشاريع الصغيرة وحساب الجدوى. يضمه استراتيجيات التقويم التي تستهدف القدرات العليا مثل حل المشكلات والتفكير الناقد، وتبادل الآراء، والتأكيد على مبادئ (السرعة، الدقة، الإتقان، التي تعد من أهم معايير الحكم على الكفاءة في أداء المهارات العملية)، وعلى أن كل متعلم باستطاعته إتقان الكفايات المطلوبة إذا منح الوقت الكافي والأسلوب التعليمي المناسب والبيئة الصالحة للتعلم.

ثانياً: إعداد وثيقة المنهاج:

يهدف توجيه فريق التطوير نحو بناء الإطار المنهجي واختيار المواد المحورية لتخصص إنتاج الملابس فرع الاقتصاد المنزلي، يتم تحديد كل من:

١. الأهداف المتوخاة من تعرض المتعلم لمنهج تخصص إنتاج الملابس، والمعايير المطلوبة في بناء وتطوير هذه المناهج.

أ. تتضمن الأهداف العامة لمنهج الاقتصاد المنزلي تخصص إنتاج الملابس:

١. إعداد العامل المهني في قطاع الصناعات النسيجية والجلدية (مهن الخياطة والتفصيل)، وإكسابه الكفايات المطلوبة والمهارات المتخصصة، إضافة إلى الجوانب الثقافية والعلمية، وعلى أن تراعى قدراته وميوله، وحاجات المجتمع وخطته التنموية.

٢. إكساب المتعلم المفاهيم والمعلومات النظرية والمهارات العملية والتطبيقية بما يحقق التكامل بين النظرية والتطبيق وبين العلم والعمل.

٣. إكساب المتعلم القدرة على أداء الكفايات التي يتطلبها التخصص وفقاً للأسس والمعايير الفنية المعتمدة، وإعداده للتعامل معها، والتفاعل مع التقنيات الحديثة وتنمية استعداداته للتطور معها.

٤. إكساب المتعلم العادات السلوكية المطلوبة لممارسة المهنة وتنمية الاتجاهات والقيم الصحيحة لديه (أخلاقيات العمل المهني).

٥. تنمية قدرات المتعلم وتطوير طاقاته الإبداعية وتهيئته للاندماج والمشاركة في عالم العمل والإنتاج.

٦- إتاحة الفرصة للمتعلم الذي تتوافر لديه الرغبة والقدرة المناسبة للالتحاق بمؤسسات التعلم العالي.

وتخضع هذه الأهداف لمحكات أثناء صياغتها للتأكد من إمكانية تحقيقها وتمثل بالآتي:

ضرورة تحديد الفئة المستهدفة بشكل واضح.

٢. النتائج المتوقعة تحقيقها والمتعلقة بـ: قدرات و سلوك ومعلومات المتعلم (قائمة الكفايات التي تم وضعها لخريج الاقتصاد المنزلي ملحق رقم ٤).

٣. إمكانية تحويل هذه النتائج إلى نتائج محددة يمكن قياسها.

٤. تضمينها دليلاً للعمل واتخاذ القرارات مما يؤثر بشكل فاعل في طبيعة المنهج.

٥. النتائج التي تصفها هي نتائج متعلقة بمتعلم إنتاج الملابس وما هو متوقع منه.

٦. المرونة واستيعاب التغيرات، وبالتالي لا تخضع للتعديل المستمر والسريع، الذي قد يتسبب في عدم اتساق المنهج.

٧. عباراتها مفهومة، يستطيع كل من ولي الأمر وممثل المؤسسات الإنتاجية والخدمية والمتعلم من فهمها ومناقشتها وإثرائها، ولا يقتصر فهمها فقط على المتخصص في المناهج.

ب. المعايير المطلوبة لتطوير مناهج الاقتصاد المنزلي / تخصص إنتاج الملابس والقائمة على معايير الاقتصاد المعرفي ومتطلبات سوق العمل الأردنية:

الاستناد إلى الكفايات والمهارات المطلوبة لخريج تخصص إنتاج الملابس (مواصفات الخريج) والتي تمكّنه من الدخول لسوق العمل المبني على الاقتصاد المعرفي والنجاح فيه، وبحيث يُشكّل البعد التطبيقي والأدائي المرتبط بسوق العمل المحور الرئيس في محتوى المنهج.

المرونة في بنائه بحيث يعمل على تطوير كفايات وأساليب العمل في قطاع صناعة الألبسة وبما يتفق والتطورات المستمرة لاحتياجات السوق المحلية.

اعتماد مبدأ القاعدة العريضة التي يُبنى عليها التخصص، بهدف توسيع قاعدة المعارف والمعلومات والمهارات التي يزود المتعلم بها لزيادة قدرته على الحراك في سوق العمل والتجاوب الفعال مع التطورات التقنية وغيرها من متطلبات اقتصاد المعرفة ومعاييرها، وأهمها استمرارية التعلم والتقدم في المهنة.

التكامل بين مجالات المعرفة والمهارات اللازمة من حيث ارتباط المهارات التطبيقية والأدائية والمعارف التقنية بالعلوم الأساسية ومهارات الاتصال في إطار إنساني شمولي.

توفير البنى المعرفية والأدائية التي تتيح للمتعلم التجسير الأفقي والرأسي بين تخصصات ومستويات إنتاج الملابس، بما يحقق التوازن بين نتاجاته (جانب العرض)، واحتياجات السوق الحالية والمستقبلية من القوى العاملة الأردنية في صناعة الألبسة (جانب الطلب)، وحاجات الفرد في استمرارية التعلم.

التركيز على منظومة القيم الوطنية والقومية والأخلاقية لمواجهة التغيرات الناجمة عن التطور العلمي والتقني بما يحقق الانسجام والترابط بين هذه القيم والكفايات والمقاييس الاجتماعية العامة التي تعزز بعضها البعض في العملية التعليمية.

التركيز على تقنيات المعلومات والاتصالات في تصميم المناهج وتطويرها وتنفيذها وتقييمها.

التركيز على التعلم التعاوني والذاتي، وبما يعزز التواصل الإنساني والإسهام في القضايا الحضارية الإنسانية والتنمية البشرية.

التوجيه المهني المبني على أسس علمية متطورة، تساعد المتعلم في مسيرة هذا العصر والتأقلم مع تفجره المعرفي.

١٠. مراعاة الفروق الفردية للمتعلمين من خلال التنوع في المستويات التي تتيح للمتعلم الاختيار من هذه المستويات وفق قدراته وميوله وبما يلبي حاجات المجتمع القائمة والمستقبلية من العمالة المحلية في هذا القطاع.

١١. التقيد بالمعايير والمستويات والتصنيفات المحلية والعالمية ذات العلاقة بصناعة الألبسة عند تطوير المناهج لتحقيق النوعية المناسبة لنواتج تعليم الاقتصاد المنزلي تخصص إنتاج الملابس.

١٢. العمل التشاركي في تطوير المناهج وتنفيذها وتقييمها بين القطاع الخاص والمؤسسات المجتمعية ذات العلاقة بصناعة الألبسة والمؤسسات التعليمية (أي الشركاء المعنيين Stakeholders بجانب العرض والطلب).

١٣. الاستناد إلى أُمُودج، يُظهر الفكر التربوي وفلسفة التعليم المهني والعوامل المؤثرة فيه وما يحكمها من تغيرات وعلاقات ويعمل كموجه لعمليات المنهج وضبط إجراءاتها بصورة موضوعية.

٢- بناء الرؤية Vision

تشكل عناصر الرؤية من الإجابة عن السؤال الرئيس: (ماذا وكيف يتعلم المتعلم؟)

هذه الرؤية تساعد في وصف وتحديد ما يجب أن يكون عليه سلوك وممارسات المتعلم والمعلم وولي الأمر والإداري، وكل من له علاقة عندما ينفذ المنهاج.

وتتضح مضامينها في الإجابة عن التساؤلات التالية:

ماذا وكيف يتعلم المتعلم؟ (الموضوعات و الأساليب التعليمية التعلمية للمتعلم).

ما الذي على المعلم فعله لمساندة وتحفيز المتعلم؟ (الاستراتيجيات التدريسية).

ما الدليل المستخدم لتقييم أداء المتعلم؟ (استراتيجيات التقويم).

ما دور الآباء والإداريين والمجتمع المحلي في مساعدة وتحفيز أداء المتعلم؟

ويمكن اللجوء إلى المصادر التالية لتحديد هذه الرؤية:

١- دراسة عينات من المواد التعليمية الخاصة بتخصص إنتاج الملابس.

٢- دراسة عينات من أعمال الطلبة في تخصص إنتاج الملابس للتعرف على أدائهم في ضوء المعايير التي سبق وضعها.

٣- الملاحظة الصفية حول ممارسات المتعلمين والمعلمين (وقد يشارك الملاحظ فيها كمتعلم).

٤- المتابعة الميدانية لخريجي هذا التخصص والوقوف على الايجابيات والسلبيات.

٥- النقاشات وتبادل الأفكار من خلال حلقات النقاش المنعقدة لهذا الغرض.

٦- الأدب التربوي المتعلق بالتعليم المهني وتخصصاته والبحوث التي تم إجراؤها.

عناصر الرؤية (التصور التربوي):

من خلال الإجابة على الأسئلة السابقة تتشكل عناصرها والتي عبارة عن:

نتائج المنهج المطور: إيجاد الشخصية المنتجة المتصفة بالتعقل الوظيفي والوعي.

المتعلم محور العملية التعليمية، وهو غاية التنمية ووسيلتها.

المعرفة تكتسب بطرائق عدة، فهي متغيرة، والغاية كيفية الوصول إليها وليست المعرفة بحد ذاتها، والمتعلم يسعى للوصول إليها وإنتاجها وإبداعها عن طريق استخدامه للوسائل التقنية الحديثة وأساليب التعلم المتطورة.

المعلم يساند ويحفز المتعلم عن طريق استخدامه العديد من الطرق الفاعلة خاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقديم المواضيع والأنشطة الإضافية والوسائل والمواد التعليمية التي تتجاوز الكتاب المدرسي تلبية لاهتمامات المتعلم.

وهكذا يحدد مضمون الرؤية:

الغايات المحفزة على اكتساب المعلومات والخبرات والمهارات (ماذا نتعلم ونُعلم؟).

المعاني الاجتماعية والخلقية الأساسية في تكوين رأسمال بشري منتج (موارد بشرية مؤهلة للعمل في قطاع صناعة الألبسة)، تعود خبراته ومعلوماته بالرفع على الفرد والمجتمع، وهي متضمنة في ما نتعلمه ونعلمه. الطرائق والأساليب والوسائل المستخدمة في التعلم (كيف نعلم ما نريد أن نعلمه من أجل بلوغ غايات ومقاصد محددة؟).

٣- الإطار المنهجي: Curriculum Framework

هو جدولة النتائج المتوقعة عند المتعلم عبر الفصول الدراسية في المرحلة الثانوية، ويسهم هذا الإطار في: تحديد الأفكار والمهارات بشكل متسلسل ومتناسك خلال المرحلة الدراسية، مما يساعد المتعلم على فهم المعلومات واكتساب المهارات والاتجاهات اللازمة له.

ويفيد هنا مراجعة التوصيف والتصنيف المهني وتحليل العمل المهني (التفصيل و الخياطة) المرتبط بتخصص إنتاج الملابس، لتمكين الفريق من تحديد:

المفاهيم والمهارات في الإطار المنهجي وفق قدرات المتعلم ومتطلبات سوق العمل.

إطار تطوير المهارات والقدرات خلال فترة دراسته لهذه المساقات.

سلم المعايير وأولوياتها (تسلسل منطقي).

التكامل في تناول المفاهيم والمهارات خلال المساقات التخصصية المختلفة.

الترباط المنطقي بين سلسلة المفاهيم والمهارات المقدمة في المساق أو المساقات المختلفة.

ويفيد الإطار المنهجي في:

أ. تنظيم المحتوى Scope بحيث يظهر التماسك بين المساقات التخصصية.

ب. تتابع المحتوى Sequence بحيث يظهر التسلسل المنطقي في تقديم المفاهيم العلمية والمهارات وهنا يجب الاهتمام بأن لا يكون التنظيم والتتابع خطياً حيث تشير الاتجاهات الحديثة إلى أهمية بناء هذه المفاهيم بشكل خرائط مفاهيمية تتوافر فيها الارتباطات الخطية والشبكية.

ويقوم الفريق عند الانتهاء من وضع الإطار المنهجي في صورته الأولية بـ:

استعراض المناهج الحالية للمباحث التخصصية ومراجعتها والإبقاء على الوحدات الأساسية منها.

تحديد الفئة المستفيدة من الإطار المنهجي وكيفية استخدامه، وهل هو واضح لديها بالشكل الحالي؟.

دراسة مصادر التعلم المتوفرة والممكن تضمينها في الإطار:

ورش عمل في المدرسة، ورش عمل تدريبية في مصانع الألبسة (تدريب ميداني)، مختبرات للأنسجة، مشاغل خياطة في البيئة المحلية ممكن تدريب الطلبة فيها، مختبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

تعديل الإطار الأولي بعد مراجعته والتأكد من التسلسل والتماسك بين أجزائه.

ويتزامن مع هذه الخطوة تحديد المحتوى.

٤- تحديد المحتوى

يقوم الفريق أثناء وضعه للإطار المنهجي باقتراح المحتوى، كي يتوافق الإطار مع المحتوى، ويلجأ في اختياره لمحكات توجه عمله، وهي:

تحديد الفئة المستهدفة من مناهج تخصص إنتاج الملابس.

تحديد المحتوى الأساسي وفقاً للمعايير الموضوعية التي تؤكد على ضرورة تعليم المفاهيم والمعلومات النظرية المتعلقة بالتخصص والمهارات العملية المستخلصة من توصيف المهنة التي سيلتحق بها مستقبلاً (كفايات خريج إنتاج الملابس).

تضمن المحتوى على المفاهيم الرئيسة، التي تمكن المتعلم من فهمها وتطبيقها ضمن المدة المقررة لدراسة المقرر.

تضمن المحتوى على المهارات الرئيسة، التي تمكنه من أداء المهنة مستقبلاً، والحراك الوظيفي ضمن المجال المهني الواضع.

تضمن المحك عبارات تصف ما يتوقع أن يعرفه المتعلم ويفهمه (المحتوى)، وأخرى لما يتوقع أن يعرفه ويطبقه (الأداء).

مراعاة التنظيم المنطقي للمحتوى (البنية التنظيمية للمحتوى).

مدى الاتصال بين المحتوى والأهداف التعليمية.

٥- تنقية الإطار المنهجي:

بعد الانتهاء من دراسة الأهداف والمعايير ووضع الرؤية وتحديد الإطار بشكله الأولي والمحتوى يقوم الفريق بتنقية الإطار المنهجي، تمهيداً لوضعه في صورته النهائية، ويتطلب ذلك:

إعداد لوحة تدفق للمفاهيم والمهارات التي يتوقع من المتعلم التعرض لها خلال دراسته للمسافات التخصصية في المرحلة الثانوية. ووصفاً تفصيلياً للأداءات المتوقعة من المتعلم في نهاية المرحلة.

تحديد الفجوات التي تظهر في الإطار ومعالجتها.

ويراعى أثناء ذلك الاهتمام بالتفاصيل التالية:

التسلسل المنطقي.

عدم التكرار في عرض المفهوم أو المهارة.

الاقتصار على الأساسيات والابتعاد عن التفاصيل.

الترابط بين المفاهيم والمهارات وتطبيقاتها.

وللتأكد من أن الإطار المنهجي متماسك وفيه تتابع وتسلسل منطقي، يقوم الفريق بالإجابة عن التساؤلات التالية:

ما المعلومات النظرية التي يحتاجها التدريب على كل مهارة، وهل وردت في وحدات سابقة، وهل يمكن وضعها في هذه الوحدة؟

هل يوجد بناء منطقي للمناهج التخصصية المقدمة في هذه المرحلة الدراسية؟

كيف يعكس الإطار أهمية التداخل والترابط بين المفاهيم والمهارات؟

كيف يمكن نقل الترابط المفاهيمي والمهارات والمعلومات التي يتضمنها الإطار المنهجي إلى المعلمين وغيرهم ممن يستخدمون المنهاج الدراسي؟

كيف يساعد المتعلم الذي لم يتعرض سابقاً للمعلومات والخبرات المطلوبة لدراسة المفهوم أو المهارة؟

وبذلك يمكن تحديد الفجوات في الإطار، والعمل ضمن الفريق على التغلب على هذه المشكلة، وذلك بـ: كتابة وحدة جديدة لسد الفجوات الكبيرة، اقتراح أنشطة وفعاليات لسد الفجوات الصغيرة ضمن الوحدة الواحدة، مساعدة المعلمين في كيفية التعامل منهجياً مع تلك الفجوات (تزويده بالطرق والوسائل التربوية المساعدة والمساندة في سد الفجوة أو التقليل من أثرها) وغالباً ما يكون هذا في التدريبات الميدانية حيث التجهيزات المتطورة والمعايشة الحقيقية لواقع العمل.

٦- طرائق التدريس والتدريب:

ترتبط هذه الطرائق بالجانب التنفيذي للمنهج، ومن خلالها يتحقق نجاح أو فشل المنهاج في تحقيق

الأهداف المرسومة. معروف بأن طرق التدريس والتدريب كثيرة ومتنوعة، والتعليم المهني كما بقية أنواع التعليم لا يتحدد بطريقة واحدة، لأنّ تنوع واختلاف المواقف التعليمية يُملي تنوعاً واختلافاً وتفرعاً في الطرائق مع خصوصية التوجه نحو الطرائق التي ترتبط باكتساب المهارات، والمعلم مخيرٌ في توظيفها بحسب الموقف التعليمي وطبيعة المتعلم، ومن هذه الاستراتيجيات الخاصة بتعلم متعلم إنتاج الملابس:

أ: محورها المتعلم: الذي يجب أن يتمتع بقدر مناسب من المعارف والخبرات تمكنه من التعلم الذاتي، وأهم هذه الطرائق:

التمارين العملية:

وهي فردية أو جماعية (حسب عدد المتعلمين /المتدربين الذين يشاركون في تنفيذها)، وتوفر فرصاً لممارسة المهارة والتدرب عليها بالتكرار بغية الوصول إلى المستوى الأدائي المطلوب، ومن معايير نجاحها:

اختيار التمرين العملي المناسب في ضوء: المهارات التي تتضمنها الوحدة التدريبية، واقعيته، وإمكانية استخدام مخرجاته لأغراض نفعية، وتوفر المواد والتجهيزات لتطبيقه.

تحضير المواد والتسهيلات التدريبية اللازمة لتنفيذه والتي تتوقف على:

عدد المتدربين، نمط الممارسة (فردية، جماعية).

إعداد بطاقة التمرين: التي تساعد المتدرب على تنفيذ التمرين بتسلسل صحيح وحسب معايير الأداء المعتمدة.

الإشراف الفعال على المتدرب أثناء تنفيذه للتمرين وذلك بمتابعة كل متدرب على حدة للوقوف على أدائه وتقديمه، مساعدة وتوجيهه البطيء وتحفيزه السريع في العمل، مع مراعاة أسلوب الأداء الآمن والسليم (البيئة الآمنة للعمل).

- المشاريع الإنتاجية:

وهي مجموعة من الأنشطة والفعاليات المنظمة لإنجاز مهمة محددة في فترة زمنية محددة- يُوظف المدرب من خلالها مجموعة من الخبرات التعليمية في مجالاتها المختلفة (معرفية، مهارية، وجدانية). التي تم تدريبه عليها وذلك بإشراف وإدارة المدرب، وهي مشاريع (فردية أو جماعية).

وتصنف المشاريع بحسب الغرض منها إلى: إنتاجية (تصنيع منتج، تقديم خدمة...)، تطويرية (إجراء قياسات ودراسات من أجل تحسين أسلوب العمل)، اختبارية (إجراء تجارب للتوصل إلى معرفة ما..)، تحليلية (إجراء تحليلات معنية لمعلومات ما للتوصل إلى الارتباطات بين هذه المعلومات).

- التعلم المبرمج:

يتبع المدرب فيها خطوات تم ترتيبها مسبقاً بنسق محدد يسمح له بتعلم المعارف والمهارات والاتجاهات حسب سرعة تعلمه وبناء على حصيلة ما لديه من المعارف والمهارات والاتجاهات توفر له تغذية راجعة فورية لأدائه.

ويوظف في: التدريب المخصص لأداء مهارات محددة في مجال العمل، تكرار المهارات الأدائية التي تم تعلمها للوصول إلى المستوى المحدد المطلوب.

- تمثيل (لعب) الأدوار:

وهي طريقة يقوم بموجبها المدرب بأداء أدوار محددة ضمن موقف هادف يتصرف فيه طبقاً لآرائه وخبراته ويتم تصميم الموقف التدريبي للعب الأدوار بحيث يتم استثمار وتوظيف الخبرات والمهارات التي يمتلكها المدرب.

وتستخدم في: تطوير الاتجاهات الإيجابية نحو العمل، تنمية وتطوير مهارات التفاعل بين العاملين (الأفراد)، برامج التدريب الإداري (إجراء المقابلات الشخصية، الإرشاد والتوجيه المهني)، مهارات البيع والتسويق، التفاوض وحل المشكلات، إدارة الصراع).

ب: محورها المتعلم والمعلم (تشاركية)

وتتضمن أنشطة يقوم بها المعلم، وأخرى يقوم بها المتعلم، ضمن إطار محدد يعتمد على الطريقة المستخدمة ومنها: المناقشة، الدرس النظري، الدرس العملي (الإيضاح العملي)، الزيارة الميدانية، دراسة الحالة.

معايير اختيار هذه الطرائق والاستراتيجيات:

- مدى الفعالية والاقتصاد في الوقت والجهد الذي تحققه كل استراتيجية.
 - مدى القابلية لاستخدامها في موقع التدريب أو الغرف الصفية.
 - كفاية المعلم لاستخدام الاستراتيجية.
 - مدى إمكانية توصل المتعلم للنتائج المتوقعة كما تصفها المعايير من خلال تطبيقه لهذه الاستراتيجيات.
- ٧- نظام التقويم:

يبنى نظام التقويم على أساس إتقان المتعلم للكفايات التعليمية والمهنية، وهو جزء لا يتجزأ من عملية التعلم والتعليم، يعقبه عملية تغذية راجعة تشخص بوضوح نقاط القوة والضعف وجوانب التميز في إنجاز المتعلم، مما يمهّد الطريق لوضع خطط لتعزيز نواحي التميز لدى المتعلم وتلافي نواحي الضعف وعلاجها.

مركزات النظام التقويمي:

التقويم عملية أدائية إنتاجية، وهي كذلك تحليلية تركيبية.

تطور كفاءة المتعلم بشكل متدرج من خلال اكتسابه القدرة على التوجيه الذاتي والتعلم الذاتي والتقويم الذاتي.

يجرى التقويم في أطر طبيعية مشوقة ومثيرة للاهتمام وذلك لتمكين المتعلم من إظهار قدراته ومهاراته بالمواقف التعليمية، وبما يعزز ثقته بنفسه وتأكيد ذاته.

يكون التقويم (إنتاجياً) أدائياً متعدد الوجوه والمصادر والأدوات، يكون فيه نتاج المتعلم شاملاً يدل على إنجازه الفعلي الحقيقي ويدل على حدوث التعلم واستمراره في إطار الأهداف والنشاطات التعليمية المحددة. يكون التقويم تكوينياً مسانداً للتعلم، وممتداً لأطول مدة زمنية ممكنة ويمثل كياناً متكاملماً على المنهاج. التقويم محكي المرجع في أنواعه وعملياته ونشاطاته التعليمية التعلمية، حيث يقارن مستوى أداء المتعلم وإتقانه بمجال معرفي أو قيمي محدد ومُعرف لدى المعلم والمتعلم. تدل العلامات والتقديرات التي يحصل عليها المتعلم على درجة الإتقان الفعلي للكفايات المطلوب إنجازها في فترة زمنية محددة (وحدة تدريبية). تعد قوائم تشخيصية لإنجاز المتعلم مبنية على نتائج التقويم، من أجل متابعة تحسين تعلمه ومساندته. اجتياز المتعلم بنجاح للفترة التدريبية الميدانية شرط من شروط استكمال متطلبات تخرجه. الأساليب التقويمية المقترحة وأدواتها: يتم التقويم بنوعيه الداخلي والخارجي للتأكد من تحقق الغايات المرجوة والوصول بالمتعلم إلى المستوى المطلوب من اكتساب الكفايات المؤمل أن يكتسبها جراء تعرضه لخبرات المنهاج، ويكون التقويم: داخلي لإنجاز المتعلم يشمل: تقويم المعلم: وهو تقويم تكويني تشخيص مستمر، يعتمد على: الملاحظة المنظمة، الاختبارات الأدائية بأنواعها، الاختبارات الكتابية. تقويم مدرسي: موجه لضبط العملية التعليمية، ويتم بالاختبارات التجميعية والختامية. ب- خارجي: تقوم به لجان خارجية من المؤسسة الصناعية المتخصصة بصناعة الألبسة وتهدف إلى التثبت من كفايات ومهارات المتعلم (الخريج)، ومن قيام المدرسة بتحقيق الأهداف المتوخاه منها. أنواع التقييم :

١- تشخيصي: يصمم المعلم لتحديد نقطة بداية التعلم أو اختيار أساليب التعليم واهتمامات المتعلمين (معرفة ما لدى المتعلم من معارف ومهارات ذات علاقة بإنتاج الملابس).

٢- تكويني: لإعطاء تغذية راجعة خلال عملية التعلم (ضروري للتأكد من امتلاك المهارات الأساسية التي ستبنى عليها المهارات اللاحقة).

٣- ختامي: لإظهار تمكن المتعلم من المهارات والمعارف (قياس درجة امتلاك المتعلم للكفايات). ويتطلب ذلك كتابة التقارير باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) بشكل منتظم ليتمكن المعنيين بالعملية التربوية وولي الأمر من متابعة إنجاز وتقديم المتعلم بواسطة الوسائل الإلكترونية. استراتيجيات التقييم وأدواته:

تنوع الاستراتيجيات التقييمية وأدواتها بحسب الموقف التعليمي، ومنها:

التقييم المعتمد على الأداء: الأداء، العرض، التوضيح، التقديم (العروض التوضيحية).

. الورقة والقلم: المقالة، الاختبار القصير، الإجابة المختارة.

. الملاحظة.

. التواصل: مؤتمر، مقابلة، أسئلة وأجوبة.

. مراجعة الذات، Reflection. ملف الطالب Portfolio، تقييم ذاتي.

ويتم تسجيل المعلومات التقييمية بطرق عدة منها: قوائم الرصد Checklist، سلم التقدير Rating Scale.

السلم اللفظي Rubric، سجل وصف سير التعلم Learning log، السجل القصصي Anecdotal record.

٩- دليل المنهاج Curriculum Guide

وهو وثيقة تصف فلسفة وأهداف المنهج التربوية، وما يكونه من موضوعات وأنشطة ومواد.

ويتضمن الآتي:

- عرض موجز لخصائص متعلمي إنتاج الملابس ومستواهم الدراسي، وخصائص وخلفيات القوى العاملة من معلمين وإداريين وخدمات مساعدة، ممن سيتولون تنفيذ المنهج في البيئة المدرسية.

- المدة الزمنية المناسبة لتدريس المنهاج، وتوزيعها المناسب لساعات أسبوعية.

- مسوغات المنهاج، مع توضيح للفلسفة التربوية والأحداث الجارية والقضايا التي اعتبرت عند تخطيطه وتطويره.

- تعريف عام بماهية المنهاج (الأسلوب التنظيمي للمنهج) ونظرية التعلم ومبادئها التي تم تبنيها في صياغته.

- عرض موجز لعمليات تخطيطه وتطويره والفرق التي شاركت في ذلك، والصعوبات التي اعترضت أثناء تطويره.

- أهداف المنهاج.

- الخطوط العامة لمحتوى المنهج من معارف وخبرات ومهارات مجتمعة.

- أهداف الوحدة التدريسية المتكاملة (تدرج الأهداف التفصيلية لجميع الوحدات).

- الأنشطة المناسبة لتعلم المحتوى (خبرات، مهارات، معارف) المطلوب.

- الأنشطة المناسبة لتعليم المحتوى.

- الخدمات البشرية والمادية التي تم تبنيها لتنفيذ المنهج.

- أنواع ووسائل التقييم التي يمكن للمعلم استخدامها (قبل وأثناء وبعد) تدريس الوحدة.

ثالثاً: التجريب وإعداد مستلزمات التطبيق

بعد الانتهاء من إعداد دليل المنهاج (وثيقة المنهاج) المشار إليه في الخطوة السابقة، وترجمة المنهاج المطور

إلى منهاج يمكن تنفيذه وذلك على هيئة كتاب مدرسي ودليل معلم، يتم تجريبه وفق الخطوات التالية:

١. التخطيط للتجريب

- تحديد أهداف التجريب تحديداً واضحاً ودقيقاً وشاملاً.
- تشكيل فريق التجريب وتدريبه على المهمات المطلوبة.
- ج- توزيع الأفراد المناط بهم التجريب على مواقع العمل.
- د- تنظيم عمليات الاتصال بين فريق التجريب وفريق التطوير.
- س- وضع معايير لاختيار مدارس التجربة.
- ش- التنسيق بين الجهات العاملة المختلفة في تطوير المنهج.
- ص- التوقيت لإجرائه.
- ض- التقويم التكويني والختامي والمتابعة.

٢. التوعية حول المنهج المطور

ويقوم بها (المعلمون ومديرو المدارس والمشرفون التربويون ومسؤولو التدريب). وذلك للتهيئة وتكوين اتجاهات ايجابية نحو هذا المنهج المطور والإقبال على تنفيذ التجربة بحماس وواقعية.

٣. التوقيت:

تخصص فترة زمنية كافية لإنجاز عملية التجريب، وإدخال التعديلات، بحيث لا تقل المدة عن ثلاث سنين، وذلك لإجراء عمليات، (التجريب، الحصول على التغذية الراجعة، إدخال التعديلات، إعداد المواد التعليمية بصورتها النهائية).

٤. تجريب المنهج المطور:

اختيار المدارس التي سيطبق فيها.

تدريب معلمي هذه المدارس على المنهج المطور والعمليات اللازمة للتطبيق (من إعداد البيئة- تحضير المواقف التعليمية- الاستراتيجيات التدريسية والتفويمية).

إعداد الوسائل التعليمية والتقنية الحديثة اللازمة للتجريب وتأمينها لمدارس التجربة.

الإشراف على متابعة التجريب وتقويمه.

الحصول على التغذية الراجعة وتحليلها ووضعها في قائمة يسهل الرجوع إليها عند إجراء التعديلات على المنهج المقترح.

ومن خلال التجريب للمنهج المقترح يمكن الإجابة عن الأسئلة التالية:

كيف يحقق المتعلم النتائج المطلوبة في المدارس التجريبية ؟

هل يمتلك المتعلم المعلومات والمهارات اللازمة لدراسة الوحدة من أجل تحقيق تتابع وتسلسل المحتوى؟

كيف يتعامل المعلم مع نقص المعرفة أو المهارة لدى المتعلم قبل دراسته للوحدة وهل هو بحاجة إلى تدريب لكيفية التعامل مع هذه الظاهرة؟

هل من ضرورة لمراجعة الإطار المنهجي وتعديله في ضوء ذلك؟

ما المصادر (حاسوب، وقت، موقع، امكانات مادية) التي يحتاجها المعلم لاستخدام المواد التعليمية.

كيف يتم التواصل مع أولياء الأمور وإطلاعهم على ما تم إنجازه في مجال تطوير المنهاج؟

5. تعديل المنهج المقترح:

في ضوء التغذية الراجعة، يجتمع الفريق المتخصص لتدارس هذه الملاحظات والنتائج، ويوضح رئيس فريق التجريب ما تم استخلاصه بحيث يفسح المجال للجميع للمشاركة في آرائهم ومقترحاتهم.

تُجرى التعديلات المقترحة على المنهاج بعد الاتفاق عليها من قبل جميع فئات فريق التطوير. تمهيداً لتعميمه. وتكرر الإجراءات لتطويره في ضوء التطورات التقنية والعلمية والمجتمعية.

ويظهر الجدول التالي المعلومات ومصادر الحصول عليها لتقييم المنهاج المطور في المرحلة التجريبية.

جدول رقم (١٨)

مصفوفة تقييم المنهج المطور في مرحلة التجريب

المعلومات المطلوبة	الأهداف	مدى اقتناع المعلم بالأهداف	أدوار المعلم	الممارسات والتفاعلات الصفية	الدعم المطلوب من السلطات التربوية	معايير الفعالية
مصادر المعلومات						
- المواد المطبوعة.						
- وثائق الخبراء.						
- مناقشات الخبراء.						
- نتائج التقويم البنائي.						
- مناقشات المعلمين في التجريب الأول.						
- نتائج المقارنة مع المناهج الأخرى.						

٦. التكامل مع بقية مناهج المباحث الأخرى:

يهدف إجراء التكامل بين مناهج المباحث الدراسية التي تتضمنها الخطة الدراسية للمتعلم، يجب التنسيق بين المتخصصين في هذه المناهج، لاختيار الأولويات ومجالات التكامل قبل البدء في وضع (المحتوى وإنتاج المواد التعليمية)، فالمعلومات المطلوبة من كافة المصادر ترتبط ببعضها ارتباطاً وثيقاً، وتستهدف في النهاية

التوصل إلى حكم صادق على مدى فعالية المنهج ومدى اتفاه مع الفكر أو النظرية الأساسية التي استند إليها الخبراء في العمليات التخطيطية والتنفيذية السابقة لهذه المرحلة، ويظهر الجدول التالي المعلومات ومصادر الحصول عليها لتقييم المنهاج المطور في مرحلة التنفيذ.

جدول رقم (١٩)

مصفوفة تقييم المنهاج المطور في مرحلة التنفيذ

المعايير	الخبراء المشاركون	أداة التقييم	نوع الاستجابات المطلوبة
الاتصال بالأهداف	خبراء المناهج- خبراء المادة - معلمو ذوي خبره.	الاستفتاء استجابات محددة.	نعم، لا
الحدائة	خبراء المادة	استفتاء على عناصر المحتوى	نعم، لا استجابات مع التصحيح
الاتصال بالمتعلم وبيئته	خبراء علم النفس التربوي، معلم المعلم معلمون ذوو خبرة	قوائم تحليل	ترتيب، تحديد مواطن الضعف وتقديم بدائل.
- التوازن - البيئة التعليمية	خبراء المادة، خبراء في علم النفس، خبراء مناهج، معلمون ذوو خبرة	تحديد أوجه التعليم وأوجه النشاط التي يقوم بها المعلم	نعم، لا مع التعليق والمقترحات.

٧. تحقيق الإجماع والمصادقة على المنهج Approval:

يتحقق نجاح المنهج المطور بمساعدة المعنيين بشؤون التعليم والمناهج لأعضاء فريق التطوير الذي يبذل جهوداً كبيرة في بناء المنهج واختيار مواده التعليمية واستراتيجيات التدريس والتقييم والذي انعكس حتماً على المعلمين والإداريين وأولياء الأمور، ولتحقيق التواصل والمساندة واستمرارها، يجب على أعضاء الفريق: بناء التواصل بينهم وبين صانعي القرار والمتأثرين بالعملية التربوية وذلك من خلال التقارير الدورية، الرسائل، مواقع الإنترنت، محاضرات يلقيها أعضاء الفريق في المدارس.

إجراء الاستطلاعات الدورية من خلال: الاستبانات، المقابلات، اللقاءات مع المجتمع المحلي.

إطلاع المعنيين على نتائج الاختبارات الاستطلاعية وتوظيفها في تعديل وتطوير المنهج.

الحصول على التغذية الراجعة من المتأثرين بالمنهاج ونقلها للمعنيين.

هـ- عقد الاجتماعات الدورية للتحقق من إجماع الموافقة على المنهج، وفي ضوء ذلك تتم الموافقة الرسمية على تنفيذه وإعداد الخطط الكفيلة بذلك.

٣. إعداد الأطر التعليمية والإدارية ومستلزمات التنفيذ:

- الأطر التعليمية والإدارية:

مجموعات العمل في تطوير المنهاج، المشرفون التربويون، مؤلفو الكتب والمواد التعليمية، ويتضمن الإعداد والتدريب لهذه الفئة:

- توضيح غايات التطوير ودوره في التطوير وعلاقة دوره بأدوار الأفراد الآخرين في الفريق.

- توضيح السياق الذي تجري فيه عملية التطوير (وخاصة مرحلة التجريب).

- توضيح المتغيرات المالية والإدارية التي تحكم عملية التطوير (الوقت، الأموال والمواد التي ينبغي تصميم المهام وتنفيذه ضمنها).

- تنمية المهارات اللازمة لعملية تطوير المنهاج وتقويمه وإنتاج المواد التعليمية اللازمة له.

-توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الوصول إلى المعلومات المطلوبة للتطوير.

مديرو المدارس المهنية والمعلمون المهنيون:

ويتضمن تدريب هذه الفئة:

- توضيح غايات التطوير (الرؤية التي استند إليها المنهاج المطور).

- توضيح أهم التغييرات التي أدخلت على المنهاج الحالي.

- توضيح كيفية تنفيذ المنهاج المطور (أي تحويله من منهج مكتوب (رسمي) إلى منهج منفذ (خطط تدريسية)).

- توضيح مستلزمات التنفيذ الواجب توافرها في البيئة المدرسية لتنفيذ المنهاج.

- تنمية مهارات المعلمين على استخدام المهارات التدريسية التي يتطلبها المنهاج المطور (حل المشكلات، التعلم الذاتي، توظيف الحاسوب في التعليم، التعلم أفريقي..) وتوظيف (ICT) في تلبية حاجات المتعلم لتحقيق النتائج المطلوبة.

- تدريب المعلمين على استخدام التجهيزات بصورة فاعله وأمنة، مع إجراء الصيانة الوقائية لها.

- إكساب المعلم والإداري معرفة بسوق العمل، وأخلاقياته ومتطلباته، وقد يتم ذلك من خلال تدريب المعلم المختص في سوق العمل لمدة معينة لمعايشة هذه الأجواء، ومن ثم نقلها إلى المتعلم، ومراعاة تضمين محتواها في المنهاج المطور.

- التعاون والعمل مع فريق المعلمين والإداريين والمجتمع المدرسي ككل.

- إيجاد علاقات إيجابية تسهم في التحسين والتطوير وفي تدريب المتعلمين في المواقع التدريبية، هذه العلاقات مع المجتمع المحلي وأرباب العمل في المؤسسات ذات العلاقة، وأولياء الأمور تجعل من المعلم سفيراً للمدرسة للمجتمع المحلي ومواقع العمل.

دليل المعلم : Teachers Guide book

وهو وثيقة تربوية عملية ومرشد للمعلم، يمدّه بالمعلومات التي يحتاج إليها في تنفيذ المنهج المطور. ويكون على هيئة كتيبات متعددة، يستجيب كل كتيب لمتطلبات تدريس وحدة تدريجية متكاملة، ويتضمن:-
مقدمة: يتضح من خلالها أهداف الدليل- والتوجيهات والاعتبارات التي ينبغي مراعاتها عند استخدامه.

الموضوع المنهجي

الصفحات المعنية بالموضوع في المنهج والكتب المرجعية.

الزمن المقترح لعمليات التعلم والتعليم للموضوع بما يحتويه من معارف وخبرات ومهارات.

الأهداف التدريسية التي سيتم تحقيقها.

المعارف والخبرات والمهارات التي يجب أن يمتلكها المتعلم قبل تعرضه للموضوع المنهجي.

المعارف والخبرات والمهارات التي سيتم تعليمها للمتعلم أثناء تفاعله على الموضوع.

استراتيجيات (أنشطة وخبرات) للتعلم والتعليم سيتم استخدامها من المعلم والمتعلم خلال تنفيذهم للمعارف والخبرات والمهارات المطلوبة.

المراجع والمصادر والمواد والوسائل والتسهيلات والتجهيزات التربوية والقوى العاملة التي يمكن الاستعانة بها في تعليم المعارف والمهارات المنهجية المطلوبة.

أنواع ووسائل التقييم المناسبة لقياس كفاية التعلم للمتعلم (نماذج تقييمية متنوعة: تقييم أداء المعلم ذاتياً، تقييم أداء المتعلم، وتقييم المنهاج، وأخرى للكتاب المرجعي).

مبادئ ووسائل وإجراءات تربوية للاستجابة للفروقات الفردية بين المتعلمين حسب ما تشير إليه نتائج التقويم.

تعريف تمهيدي موجز لتركيز الموضوع التالي وعلاقته بالموضوع الحالي.

رابعاً: الضبط النوعي للمنهاج المطور:

١- ضبط الجودة:

يرتكز هذا الجانب إلى أنموذج إدوارد ديمينج (W.Edward Deming) والذي يعتبر أن الجودة في أشمل معانيها تعني: إتقان السلعة أو الخدمة عند تقديمها للمستفيد أو المستهلك بصفة دائمة وبسعر مناسب.

فالجودة تركز على الأداء للعمل بشكل مباشر وصحيح والتحسين المستمر لجميع العمليات، والأساليب

الوقائية في التصدي للمشكلات قبل وقوعها، ومشاركة الجميع (كل من له علاقة بالعمل التربوي) في تحقيق أعلى إنتاجية بأقل جهد وتكلفة. وتحقق الجودة من تكييف وتطبيق للمبادئ (الأربعة عشر) لأنموذج (ديمنج) التالية على المنهاج المطور، والمقسمة إلى قسمين: أمور يجب إتباعها، وأخرى يجب الابتعاد عنها.

أمور يجب إتباعها:

وضع هدف دائم وثابت يتمثل في تحسين المنهاج (المنتج) ويتطلب ذلك: الإبداع، البحث والتعليم، التطوير المستمر للمنتج، صيانة الأجهزة.

تبني فلسفة جديدة لمفهوم الجودة (جودة المعرفة).

وجود تطوير وتحسين مستمر في طرق اختيار جودة المنتج والخدمة، ويتطلب ذلك أن لا يكون التطوير وقتياً، أن يكون عمل الفريق عنصراً أساسياً في العمل، وأن تقوم الإدارة بالتوجيه والإرشاد.

استمرار التدريب الفعال في مواقع العمل ويتطلب ذلك: تقديم التدريب بواسطة أفراد مشهود لهم بالكفاءة، استمرار التدريب حتى يصل المنتج إلى مستوى مرضٍ.

وجود قيادة فاعلة.

البدء ببرنامج قوي من أجل التعليم والتحسين الذاتي لكل فرد من خلال: التركيز على أن التطوير لا يعني الحذف، تقديم معارف ومهارات جديدة تساعد على التعامل مع النظم الحديثة والأجهزة، النظر إلى التعليم

وإعادة التدريب على أساس أنه ضروري من أجل التخطيط طويل المدى.

يجاد التنظيم اللازم لمراقبة وتحقيق هذه التغيرات من خلال: إشراك الجميع في عملية التطوير، إتباع منظومة (التخطيط، العمل، المراجعة، التنفيذ).

أمور يجب الابتعاد عنها:

التخلص من الاعتماد على التفتيش لتحقيق الجودة، وذلك ببناء الجودة من الأساس.

إلغاء التقويم على أساس السعر.

البعد عن سياسة التخوين.

التخلص من الأهداف الرقمية للإنتاج أو الأداء.

التخلص من العوائق التي تحول دون الاعتزاز بالمهنة وجودتها.

القضاء على العوائق الطبيعية بين الإدارات والأقسام المختلفة.

التخلص من الشعارات.

ومن الجدير بالذكر أن تطبيق ذلك يتطلب تغييراً في ثقافة العمل (الممارسة التي يؤدي بها العمل) من قبل جميع المعنيين بالعملية التربوية (العاملين في المؤسسات التعليمية، الطلبة، أولياء الأمور).

وانطلاقاً من هذه المبادئ، يمكننا إيجاز بعض النقاط في سبيل الوصول إلى جودة المنهج المطور، وهي:

تطابق محتوى المنهاج مع متطلبات الوصول إلى المستوى المهني المطلوب والتأكيد على الجوانب التطبيقية والعملية.

توافر كافة التقنيات التربوية اللازمة لتطبيق المنهاج وبالشكل المطلوب.

تطبيق أساليب تعلم وتعليم تحقق اكتساب المتعلم للمهارات المطلوبة وإجادة الكفايات المستهدفة.

دقة وصحة أساليب التقويم المستخدمة (فردية، جماعية، أدائية) وملاءمتها لقياس مدى إجادة المتعلم للكفايات المطلوبة.

توافر كافة المقومات الأساسية لدى المعلم للقيام بمهامه التعليمية والتدريبية والتقويمية.

توافر كافة المقومات الأساسية لدى المتعلم لتحقيق النتائج المطلوبة.

توافر خطط متابعة لتقويم ادعاءات المتعلمين على المستويات المختلفة، بما فيها أداءهم في مواقع العمل.

تشكيل فريق للتطوير يعمل معاً وبشكل دوري لإدخال التحسينات والتعديلات على المنهج في ضوء التغذية الراجعة من الميدان وأولياء الأمور ومستخدمي الخريجين في مواقع العمل والتغيرات السريعة في المعرفة والتكنولوجيا.

وجود خطط تدريبية للمعلمين لتحسين أدائهم داخل المشغل وفي الغرف الصفية.

إعداد نماذج لتوثيق المتابعة للمنهاج بكافة عناصره، وفي كل مرحلة من مراحل تطويره بدءاً من المرحلة الأولى لبنائه.

٢. نظام تقويم المنهج:

يقوم المنهج في ضوء معياري الملاءمة والكفاية بالنسبة لوثيقة المنهج والنتائج التعليمية.

معايير تقويم وثيقة المنهج:

وهي المستويات والمحكات التي تقارن في ضوءها صلاحية المنهج كوثيقة للتعليم والتعلم وتشمل معياري الملاءمة والكفاية.

معياري الملاءمة: تقوم وثيقة المنهاج في ضوء هذا المعيار من خلال بعدين:

- البعد الأول: مدى مراعاة المنهج لأسس بنائه (المعرفة، المتعلم، المجتمع) والملاءمة هنا هي ملاءمة خارجية، وذلك لأن المحكات والمعايير التي تحكم بها على المنهج تكون خارجية.

- البعد الثاني: الحكم على المنهج في ضوء معايير داخلية مبدئية عن المنهج باعتباره نظاماً يتكون من مجموعة من العناصر لكل عنصر وظيفة وعلاقات تبادلية بينه وبين تلك العناصر، وأي تأثير على أي عنصر ينتقل إلى بقية العناصر (الملاءمة الداخلية).

مثال على الملاءمة الخارجية:

الحكم على المنهج في ضوء تلبية احتياجات المجتمع وللحاجات الثقافية وحاجات وخصائص المتعلمين ومدى مراعاته ومواكبته للتطورات والتغيرات الجارية.

وتكون الملاءمة عالية إذا كانت الفجوة بين الحاجات المتوقعة والحاجات الواقعية التي اشتمل عليها المنهج قليلة والعكس صحيح.

مثال على الملاءمة الداخلية:

مناسبة الأهداف للمحتوى وبالعكس، ومناسبة الأهداف للخبرات والأنشطة التعليمية وبالعكس، ومناسبة الأهداف للتقويم وبالعكس، وكذلك الحال بالنسبة للمحتوى ونشاطات التعليم والتعلم والتقويم.

ب- معيار الكفاية:

الكفاية بمعنى الفعالية، تكون الفعالية متدرجة في تأثيرها، وهي إما خارجية أو داخلية، وتتأثر:

كفاية المنهج الخارجية: بالعوامل والمحكات والمعايير الموجودة خارج المنهج، فقد تكون معرفة المنهج بالعوامل الموجودة في خارجه كبيرة أو متوسطة، أو قليلة، معدومة، ومن البديهي أن نلاحظ ارتباط الكفاية الخارجية بالملاءمة الخارجية، فكلاهما يتأثر بالعوامل والظروف الموجودة خارج المنهج، إلا أن الكفاية الخارجية تحدد درجة هذا التأثير.

وما ينطبق على الملاءمة الداخلية، ينطبق على الكفاية الداخلية، حيث تشير الملاءمة الداخلية إلى وجود علاقات وتفاعلات بين عناصر نظام المنهج الأربعة، وتشير الكفاية الداخلية إلى شدة ودرجة هذه العلاقات والتفاعلات.

إجراءات تقويم المنهج:

يهر المنهج المستهدف للتطوير بالإجراءات التالية:

١- إعداد الأدوات (الاستمارات) اللازمة لجمع البيانات التقويمية من خلال الخطوات التالية:

إعداد أولي لعبارات (فقرات) أدوات التقويم المستخدمة وذلك من خلال مصادر البيانات التقويمية.

تقنين أدوات التقييم من خلال حساب الثبات والصدق والمعايير الإحصائية.

تعديل وتنقيح أدوات التقييم وإقرار صلاحيتها للتطبيق.

٢- تطبيق أدوات التقييم وجمع البيانات التقييمية.

٣- تحليل البيانات التقييمية وتفسيرها.

٤- إصدار حكم بشأن استمرار المنهج أو تطويره أو إلغائه.

٥- اتخاذ قرار بشأن تطوير المنهج في ضوء تفسير البيانات التقييمية.

٦- تعميم رسمي من الجهات المعنية بضرورة البدء بتطوير المنهج الحالي مرفقاً بتوجيه خطي لمباشرة عملية الإعداد.

ويوضح الجدول التالي علاقة مراحل عملية التطوير بالإجراءات التقييمية:

جدول رقم (٢٠)

مراحل تطوير المنهاج وعلاقتها بالتقييم

الرقم	المرحلة	دور عملية التطوير	دور عملية التقييم
١	تحديد الأهداف، وبناء الرؤية.	اتخاذ القرارات فيما يتعلق بـ: - الأهداف العامة. - متطلبات المهنة. - النموذج التطويري.	إجراء دراسات تتعلق بـ: - التغيرات المقترحة. - القيم الثقافية السائدة للمجتمع. القوى الاجتماعية. - نتائج التعلم الحالية. - إمكانية تطبيق المنهاج.

٢	الإطار المنهجي	- تحديد الخطوط العريضة. - تحضير المواد التعليمية.	- اختبار انسجام الأهداف مع المحتوى والاستراتيجيات.
٣	التجريب	- ضبط التعليم في صفوف التجربة. - تعديل المواد التعليمية.	- جمع أدلة واقعية من خلال المشاهدات. - التحكيم والمناقشات مع المعلمين والطلبة. - أعمال الطلبة وإنتاجهم.

٤	التنفيذ	- ظروف استخدام المنهاج. - نظام التقويم. - العلاقات مع أطراف العملية التربوية (أهمها المشرف التربوي).	- الامتحانات النهائية بأنواعها. - جمع بيانات حول مدى فاعلية نظام العلاقات. - جمع بيانات حول مدى فاعلية تدريب المعلمين.
٥	ضبط النوعية	- تنفيذ التوصيات التخطيطية للتطوير المستقبلي.	- فحص نوعية التنفيذ دراسة أسباب تغير الفاعلية. - اقتراح الحلول المناسبة.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج

هدفت هذه الدراسة إلى بناء أُمودج لتطوير مناهج الاقتصاد المنزلي في التعليم الثانوي الشامل المهني بما يتواءم مع متطلبات الاقتصاد المعرفي وحاجات سوق العمل الأردنية، وذلك من خلال الإجابة عن أربعة أسئلة بحثية هي:

١- ما متطلبات سوق العمل الأردنية من الكفايات التي يجدر امتلاكها من قبل خريجي الاقتصاد المنزلي تخصص إنتاج الملابس من وجهة نظر أرباب العمل والأدب النظري؟

٢- ما المعايير المطلوبة لتطوير مناهج الاقتصاد المنزلي تخصص إنتاج الملابس القائمة على توجهات الاقتصاد المعرفي وكفايات الخريجين؟

٣- ما درجة تمثل معايير الاقتصاد المعرفي وكفايات الخريج في محتوى مناهج الاقتصاد المنزلي تخصص إنتاج الملابس الحالية من وجهة نظر معلمي التخصص ووثائق المنهاج الرسمي؟

٤- ما الأُمودج المقترح لتطوير مناهج الاقتصاد المنزلي تخصص إنتاج الملابس وفقاً لمعايير الاقتصاد المعرفي لتحقيق كفايات الخريج المطلوبة لسوق العمل الأردنية؟

وللإجابة عن السؤال الأول الذي يدور حول متطلبات سوق العمل، أجريت مقابلات مع أرباب العمل في قطاع صناعة الألبسة واستخلصت من هذه المقابلات قائمة بمتطلبات سوق العمل من كفايات يفترض أن يتمتع بها خريج إنتاج الملابس الذي سيعمل في قطاع صناعة الألبسة، أما السؤال الثاني فاستخلصت معانيه التطويرية من مراجعة الأدبيات ذات العلاقة وما جاء في الإجابة عن السؤال الأول إضافة لمشروع إصلاح التعليم (ERfKE) الذي تنتهجه حالياً وزارة التربية والتعليم. وبناء على هذه المعايير تم بناء قائمة لكفايات الخريج. وعن درجة تمثل معايير الاقتصاد المعرفي وكفايات الخريج في المناهج الحالية (السؤال الثالث) فقد قامت الباحثة بتقصي هذا التمثل على المستويين: التخطيطي وذلك من خلال معايير أعدتها لتحليل الوثائق المكتوبة (الخطوط العريضة لتعليم الاقتصاد المنزلي، ووثائق مناهج المباحث التخصصية) وارتكزت هذه المعايير إلى قائمة كفايات الخريج والمعايير التطويرية المستخلصة في إجابة السؤال الثاني، أما على المستوى التنفيذي فقد قامت بمسح لآراء معلمي التخصص في مدى تمثل معايير الاقتصاد المعرفي

وكفايات الخريج في المناهج الحالية، واستخدمت في ذلك استمارة تقييم طورتها اعتماداً على أُمُودج ستفليم (Stufflbeam) للتقويم، إضافة لوجهات نظر أرباب العمل في المنهاج الحالي وكفايات الخريج التي طرحوها أثناء المقابلات، من هذا كله استطاعت الباحثة التوصل إلى إجابة للسؤال الرابع، وهي وضع تصور لأُمُودج تطوير مناهج الاقتصاد المنزلي تخصص إنتاج الملابس بحيث تلبى حاجات السوق الأردنية من الموارد البشرية المؤهلة والمكتسبة للكفايات المطلوبة، وتراعي التوجهات الاقتصادية العالمية (معايير التجريب، الضبط النوعي للمنهج المطور، وسنعرض فيما يلي مناقشة للنتائج التي قادت إليها الأدوات البحثية السابقة:

أولاً: متطلبات سوق العمل الأردنية من الكفايات التي يجدر امتلاكها من قبل خريج الاقتصاد المنزلي تخصص إنتاج الملابس من وجهة نظر أرباب العمل والأدب النظري:

أظهرت المعلومات المستخلصة من مقابلات أرباب العمل في قطاع صناعة الألبسة، أن صاحب العمل ينظر للمتقدم لشغل الوظيفة في قطاع صناعة الألبسة من جوانب ثلاثة تتعلق بكفاياته: الشخصية ثم الأدائية وأخيراً المعرفية.

ويقصد بالكفايات الشخصية هنا منظومته القيمية، ومدى تمثله للقيم المطلوبة في سوق العمل والتي من أهمها: احترام المواعيد، الدقة في العمل، الالتزام بأنظمة المؤسسة، الصدق، تحمل المسؤولية، القابلية للتعلم، وهذه الكفايات التي يطلبها صاحب العمل تتوافق مع ما خلصت إليه دراسة ديليون وبروشرز (Deleon & Brochers, ١٩٩٨) على أن المهارات المطلوبة هي ذات طبيعة إنسانية أكثر من كونها أكاديمية أو تقنية، وكذلك دراسة روجرز (Rogers, ١٩٩٥) التي توصلت إلى أن كفايات المجال الوجداني ذات أهمية أكبر من كفايات المجالين الأدائي والمعرفي، كما أشارت إلى ذلك كل من دراسات جارنر (Garner, ٢٠٠٠) و (عبد الوهاب، ٢٠٠٢).

ويعود التأكيد على هذه الكفايات من قبل أرباب العمل إلى طبيعة السوق المتميزة بالتنافسية والتغير، فالعامل الذي يعطي مؤسسته جهده ومعرفته ومهارته ويخلص لها، سيساعدها حتماً في التنافس والتفوق على المؤسسات الأخرى، وكذلك العامل المتمتع بالقابلية للتعلم سيحافظ على موقعه في المؤسسة التي تتميز بالتغير المستمر في نشاطاتها ومنتجاتها، مما يوفر الاستقرار لكل من المؤسسة والفرد لأن الاستقرار يعمل على إفساح المجال للإبداع. وهذا يشير إلى أن التحول نحو الاقتصاد المعرفي قد بدأ فعلاً في بيئة

العمل، بحيث أصبحت هذه القيم (وهي التي ستعمل على تمثل الفرد للمعرفة وبالتالي توظيفها وتوليدها في سبيل إنتاج الابتكارات والإبداعات) ذات قيمة لدى صاحب العمل أولاً وهو الحكم الرئيسي ما دام هو المستفيد من هذه الموارد البشرية المؤهلة في سوق العمل، وبالتالي فإن الثقافة المطلوبة في سوق العمل هي ثقافة ذات طابع إنساني، تتميز بعلاقات اجتماعية مع الأفراد في بيئة العمل، وتعي ثقافة السوق وتعمل على الاندماج فيها.

وتأتي الكفايات الأدائية في المرتبة الثانية حسب وجهة نظر أرباب العمل، لأن صاحب العمل يرى أن المهارة الأدائية يمكن أن تكتسب خلال العمل، عن طريق التدريب. ويتوافق ذلك مع نظريات التعليم المهني في اكتساب المهارة عن طريق الممارسة والوصول بها إلى حد الإتقان، في حالة امتلاك الفرد للمهارات الأساسية، يتضح من ذلك أن تطوير المنهاج يجب أن يعمل على توفير الفرص لاكتساب المهارات الأساسية (القاعدة العريضة من مهارات التخصص) ليستطيع العامل المستقبلي أن يتحرك وينمي كفاياته بالاعتماد على ما لديه من مهارات أساسية، إضافة لتوسيع وإثراء دائرة المهارات التي يمتلكها.

وتأتي الكفايات المعرفية في المرتبة الثالثة، وذلك لإدراك أرباب العمل أن المؤسسة التعليمية تبذل جهدها في إكساب المتعلم المعارف بحيث تغطي هذه المعارف على المهارات المطلوبة للسوق وعلى الجانب الوجداني كذلك، وهذا الترتيب من قبل أرباب العمل يظهر أن جل اهتمامهم منصب على الإنتاج وجودته، وهم دون قصد لا يعطون الأهمية اللازمة للجانب المعرفي، فلولا المعرفة لما تمكن العامل من قراءة دليل الشركة لتشغيل آلة ما، أو فهم مصطلحات العمل المتداولة، أو حتى قدرته على التعلم الذاتي التي تخفف من الأعباء المالية على صاحب العمل والمطلوبة لتدريب العمال على الأجهزة الحديثة أو المراحل الإنتاجية للسلعة.

وتتعارض هذه النتيجة مع ما جاء في دراسة SCANS، حيث طالب أرباب العمل الأمريكيون بضرورة امتلاك المتعلم للكفايات المعرفية ليتمكن من الدخول لسوق العمل بنجاح، حيث أعطيت الأولوية.

ثانياً: معايير تطوير مناهج الاقتصاد المنزلي تخصص إنتاج الملابس والقائمة على توجهات الاقتصاد المعرفي وكفايات الخريج.

خلصت الدراسة إلى وضع جملة معايير تطويرية لمناهج الاقتصاد المنزلي تخصص إنتاج الملابس بحيث تحقق هذه المعايير التوجهات الاقتصادية العالمية ومتطلبات سوق العمل المحلي والعالمي وذلك على مستويين، تخطيطي وتنفيذي.

فالمعايير التطويرية على المستوى التخطيطي تتمثل في:

١- الاستناد إلى الكفايات المطلوبة لخريج إنتاج الملابس التي تمكنه من الدخول لسوق العمل القائم على الاقتصاد المعرفي، على أن يُشكل البعد التطبيقي المرتبط بسوق العمل المحور الرئيسي لمحتوى المنهاج.

ويتفق هذا المعيار مع ما جاء في دراسات اليونيفوك (١٩٩٥، ١٩٩٧) والمقترحات التطويرية في دراسة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (١٩٩٧). ومع ما جاء في الإطار ب (الاستخدام وسوق العمل) والإطار ج (التدريب والمهارات والمعرفة) من دراسة المركز الأوروبي لتطوير التعليم المهني (١٩٩٩)، ودراسة لويس (Lewis, ١٩٩٦) التي أشارت إلى أهمية تضمين المنهاج تعلم كيف تتعلم (Learn How to Learn).

إن اعتماد الكفايات كأساس لبناء وتطوير المنهاج يساهم في رفع مستويات الأداء لدى المتعلمين ويسهل عملية تقييم مدى اكتسابها، لأن الكفاية المتمثلة في أبعادها الثلاثة (المعرفية والأدائية والوجدانية) والمحددة بمعايير تقييمها تجعل من عملية التطوير أمراً ميسوراً، ويمكن من وضع المحتوى المناسب لتحقيقها في كافة الأبعاد، ومن ثم أداة تقييمها، ويدل على ذلك اعتماد الدول المتقدمة للكفايات في بناء مناهج التعلم المهني (الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، المملكة المتحدة) ومن الدول العربية (المغرب، البحرين) وفي الأردن تنص الوثيقة (وكما ستناقش لاحقاً في السؤال الثالث) على اعتماد الكفايات في البناء، ولكن عند التطبيق تهمل هذه الكفايات ولا تذكر في المحتوى ولا في التقييم، والتأليف يتم على أساس الوحدات الدراسية وليست الوحدات التدريسية المتكاملة مما يفقد الكفايات دورها في تحقيق الأداء المطلوب للخريج.

وفيما يتعلق بالبعد التطبيقي كمحور رئيس لمحتوى المنهاج، فالاعتماد على المعلومة النظرية لا يحقق الكفاية، فهي متكاملة في أبعادها الثلاثة، وطبيعة التعليم المهني تفرض طغيان الجانب الأدائي التطبيقي لأنه يختص بالمهنة وإجراءاتها، وهذا ما نراه في التعليم المهني في ألمانيا التي يتميز نظام التعليم المهني لديها بالنظام الثنائي (Dual System) بحيث تخصص أيام في الأسبوع للعمل والتدريب في مواقع العمل

المتخصصة (سوق العمل) وبقية الأيام في المدرسة لأخذ المعلومات وبعض التدريبات العملية في الورش (المشاغل التدريبية). فهو نظام متكامل (معرفياً وأدائياً واتجاهياً) فالمعايشة لسوق العمل تعني التعرف على حقيقة المناخ والعلاقات والقيم التي تسود السوق إضافة للمهارة الحقيقية التي يكتسبها المتعلم من خلال العمل على الأجهزة الحديثة ومتابعة مراحل الإنتاج.

٢- المرونة في بناء المنهاج أي العمل على تطوير كفايات وأساليب عمل حديثة تتفق مع التطورات وهذا يتوافق مع دراسة المركز الأوروبي (١٩٩٩)، ودراسة جارنر (٢٠٠١)، والأيوبي (١٩٩٨) وعبد الوهاب (٢٠٠٢) حيث أكدت هذه الدراسات ضرورة انفتاح المؤسسة التعليمية على سوق العمل وتلمس حاجاته وبالتالي تضمينها في مناهجها المطورة لتلبي الحاجات المستقبلية للسوق والمجتمع.

٣- اعتماد القاعدة العريضة التي يبني عليها التخصص، وهذا المعيار هام جداً في عصر الاقتصاد المعرفي فالأصل أن يمتلك المتعلم الأساسيات ليتمكن بالاعتماد عليها من تطويرها وتوسيع معارفه ومهاراته وقدراته بامتلاكه القدرة على التعلم الذاتي والمستمر وبالكفايات الحياتية التي اشرنا إليها، فالمعرفة تتقدم وكذلك الأجهزة وامتلاكه الأساسيات يتيح له الوصول إلى مصادر المعرفة والتعامل السليم مع الأجهزة، وهذا المعيار يتمثل في التطوير الذي تنتهجه وزارة التربية والتعليم (حالياً) والمعتمد على المنهاج المحوري الذي يدرسه جميع المتعلمين إضافة لمنهاج تكميلي تخصصي.

٤- توفير البنى المعرفية والأدائية للتجسير الرأسي والأفقي بين تخصصات ومستويات إنتاج الملابس، إذا نظرنا إلى جانب العرض المتمثل في ما تقدمه وزارة التربية من نتائج مناهج التعليم المهني وجانب الطلب المتمثل في سوق العمل، نجد أن الحاجة ملحة لتوفير هذا المعيار، فالتجسير الأفقي بين التخصصات يتطلب أن يتضمن المنهاج التكميلي تخصصات دقيقة ضمن مهنة التفصيل والخياطة يستطيع المتعلم أن ينتقل بينها (كما في الشجرة التعليمية للنظام التربوي) أي اقتراح مساقات اختيارية تسمح للمتعلم بالتعمق في مجال ما من مهنة التفصيل والخياطة، أما التجسير الرأسي (أي الانتقال من مستوى لمستوى أعلى منه في صناعة الألبسة) حراك وظيفي مناسب لخبرات ومهارات المتعلم ومستويات العمل، أما في داخل المؤسسة التعليمية فيحقق التجسير الانتقال بين الفصول الدراسية الخمس بيسر وتتابع، ويتفق ما جاء في هذا المعيار مع ما أقره كل من (المصري، ٢٠٠٣)، (مدرسة المستقبل، ٢٠٠٢)، (اليونيفوك ١٩٩٧) في مجال توفير البنى المعرفية.

٥- التركيز على منظومة القيم الوطنية والقومية والأخلاقية، وهذا المعيار هام جداً وسبقت الإشارة إلى مضامينه وأثره في سوق العمل على الفرد والمجتمع، ويتفق هذا المعيار مع معظم الدراسات في مجال مناهج التعليم المهني التي تؤكد على أهمية المنظومة القيمية في مناهج التعليم المهني.

٦- المعايير المتعلقة بـ: التعلم الذاتي والتعاوني، وتوظيف التقنية، هي ركائز الاقتصاد المعرفي، فالتعلم (أي معرفة الفرد كيفية الوصول إلى المعرفة التي يريدها) وتوظيف التقنية الحديثة السريعة التطور في إنجاز العمل، دلائل على عصرنا المعولم فالمتعلم هو متعلم مدى الحياة، والتقنية هي مقياس التقدم للمجتمع وتطوره وينعكس هذا بالطبع على حضارته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

ويتبع هذه المعايير معايير خاصة بضرورة توجيه المتعلم وفق قدراته ومساعدته على التكيف مع عصره، ويتضح ذلك في أهمية وضع تصور للمنهاج وطريقة تنظيمه، فمراعاة الفوارق الفردية لا تأتي في منهاج موحد وأسلوب تدريسي وتدريب واحد، بل يجب أن يتضمن المنهاج أنشطة وتطبيقات متنوعة تناسب وتنوع الأفراد (الفوارق الفردية بينهم) وقد يكون الأنسب وضع المنهاج في صورة وحدات تدريبية متكاملة، تتيح لكل فرد أن يصل للحد الذي تسمح به قدراته، ويتخرج في المستوى الذي وصل إليه ليلتحق بالعمل الذي يؤهله له المستوى الذي حققه، ويؤكد على ذلك ما جاء في دراسات كل من (الشيخ، ٢٠٠١)، و(أحمد، ٢٠٠٣)، و(اليونيفوك(١)، ١٩٩٧).

وتتمثل المعايير على المستوى التنفيذي: باعتماد التوصيف والتصنيف المهني في تطوير المنهاج وبمشاركة أرباب العمل في قطاع صناعة الألبسة وهذا ما تدعو إليه كافة الأنظمة المتقدمة بأن يكون التحليل للمهنة وواجباتها وكفاياتها هي الأساس المعتمد في بناء المنهاج وتطويره، حتى يمتلك الفرد فعلاً ما تتطلبه المهنة التي سيعمل بها، وكما جاء في مناقشة عطوان (١٩٩٨) لا يوجد سوق عمل تُفصل المهن فيه بحسب نواتج التعليم المهني، بل على النظام التعليمي أن يعمل على تأهيل كوادر بشرية تمتلك الكفايات المطلوبة لمهن سوق العمل. والتأكيد على انطلاق المنهاج من دراسة التوصيف والتصنيف المهني وكفايات الخريج، وبالتالي تحقيق المواءمة بين نتائج التعليم ومتطلبات السوق، التي تتفق مع المصري (٢٠٠٣) والنجمي (٢٠٠٤) والموسوي (٢٠٠٤) والدريج (٢٠٠٤) ولويس (١٩٩٦، Lewis) و أحمد (٢٠٠٣)، وكذلك موضوع المشاركة المجتمعية في التخطيط والتنفيذ للمنهاج المطور ليكون تطويراً مستنداً للواقع وموضوعي يحقق تطلعات كل من المتعلم، النظام التعليمي، قطاع العمل.

ثالثاً: درجة تمثّل معايير الاقتصاد المعرفي وكفايات الخريج في محتوى المناهج الحالية من وجهة نظر معلمي التخصص ووثائق المنهاج الرسمي:

في المستوى التخطيطي، ومن خلال القراءة التحليلية الناقدة باستخدام معايير التحليل وبالارتكاز إلى الهدف العام لدراسة فرع الاقتصاد المنزلي:

"إعداد عمال مهنيين في ميدان الاقتصاد المنزلي بتخصصاته المختلفة، تلبية لحاجات المجتمع الحالية والمستقبلية، ومساعدة الطلبة على الالتحاق بسوق العمل من ناحية، ومن ناحية أخرى تهيئتهم لمواصلة تعليمهم العالي" (وثيقة المنهاج، ١٩٩١)، خلصت الدراسة إلى أن ما جاء في وثيقة الخطوط العريضة يتوافق شكلياً مع هذه التوجهات والمتطلبات، فالتكامل ما بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي، واعتماد التجريب كمصدر هام من مصادر المعرفة، والاهتمام بالفوارق الفردية، واشتقاق الأهداف من الكفايات المطلوبة لخريج التخصص، والتقويم ذو الشمولية والتكامل والتنوع والاستمرارية للكشف عن مدى تحقيق الأهداف ومدى اكتساب المهارات.

فعلياً، نجد أن الهدف العام المرتكزة إليه كل هذه الأسس، هو هدف مزدوج، فكيف يهيأ المتعلم للتعليم العالي وفي نفس الوقت لسوق العمل، كيف سيكون التركيز على الجانب العملي والجانب النظري في آن واحد، فالخريج لا يستطيع أن يكون أياً من هذه النتائج فلا هو مكتسب لمهارات سوق العمل ولا هو قادر على مواصلة تعليمه العالي لتدني مستواه التحصيلي، حيث تشكل المواد النظرية في المنهاج ما يقارب (٤٠-٥٠%) والعملية (٥٠-٦٠%) حسب ما أورده (عبد الوهاب، ٢٠٠٢) ودراسة المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة (١٩٩٧).

فالخطوط العريضة لتعليم الاقتصاد المنزلي (١٩٩١) وهي عبارة عن معايير (Critiria) تنسجم في ظاهرها وكما أسلفنا مع التوجهات والمتطلبات ولكنها تترجم في وثيقة المنهاج بشكل مغاير، فلا تظهر كفايات الخريج في تخصص إنتاج الملابس بصورة تتوافق مع التحليل المهني لمهن التفصيل والخياطة، ولا تعمل الأساليب والإجراءات على إكسابه كفايات العمل والكفايات التواصلية أو الحياتية، إضافة إلى بُعد التدريب العملي عن الواقع الفعلي لسوق العمل وتجهيزاته المتطورة وتقاناته وثقافته، فثقافة العمل مغيبية عن هذه المناهج، والتدريب الميداني مغفل تماماً، ويقتصر فقط على بعض الزيارات الميدانية لمصانع إنتاج الملابس ولا تدرج التدريب الصيفي ضمن مفردات المنهاج العملي رغم الأهمية البالغة للتدريب المكثف المتواصل والمعاشية الحقيقية لبيئة العمل ومتغيراتها وثقافتها.

ومن نتائج عرض الكفايات المطلوبة للخريج على لجنة المختصين، احتلت الكفاية (الالتزام بأنظمة المؤسسة وإجراءات العمل) المرتبة الأولى وهي من كفايات العمل، وهذا ما يؤكد ما أشارت إليه الدراسات التي استعرضناها في مناقشة نتائج السؤال الأول، على أن الجانب القيمي ذو أهمية بالغة في التوجهات المعاصرة للمناهج ولسوق العمل.

ومع ذلك فكفايات مجالي التواصل والحياتية لم تحظ كل منهما بالاهتمام الذي حصلت عليه كفايات العمل، وقد يعود ذلك إلى أننا تعودنا أن ينظر للتعليم المهني على أنه مختص بالجانب الأدائي العملي ولا تعنيه المجالات المعرفية والوجدانية، ويمكن للمقررات المشتركة التي تعطى لجميع طلبة المرحلة تغطيتها، على الرغم من أهمية تضافر كافة المقررات مشتركة وتخصيه في العمل على تأكيد وتأصيل عملية اكتساب الكفايات التواصلية والحياتية لأهميتها في حياة الفرد ومواصلة تعلمه مدى الحياة.

ومن نتائج تحليل الأهداف العامة للمنهاج وبلاستناد إلى قائمة الكفايات المطلوبة للخريج، نجد أن هذه الأهداف تتضمن ما نسبته (٩٠%) من كفايات العمل، ومع ذلك أغفلت أهم الكفايات المتعلقة بالتقنية واستخداماتها وطرق الوصول للمعرفة المطلوبة. كما أنها تضمنت قرابة (٢٠%) من كفايات التواصل رغم أن طبيعة التخصص تفرض وجود طرفين منتج (مقدم الخدمة) ومستهلك (متلقي الخدمة) وبالتالي فالتواصل مطلوب بشكل رئيسي، ولكن الأهداف لم تعمل على ترسيخه وتعزيز استراتيجياته.

وكذلك الحال بالنسبة للكفايات الحياتية التي شملت (٤٠%) منها بالرغم من أهمية التعلم الذاتي في عصر الاقتصاد المعرفي، وتتفق هذه النتيجة مع ما أورده الأيوبي (١٩٩٨) وعبد الوهاب (٢٠٠٢) ودراسات وزارة التربية والتعليم (٢٠٠١، ١٩٩٦).

أما الكفايات التخصصية فلقد جاءت في (١٦) كفاية، (٤) منها معارف ومعلومات، و(١٢) أدائية تغطي (الرسم والتصميم، والتنفيذ)، ولا توجد كفايات تغطي المجال الوجداني (كأهمية إنجاز العمل بالمستوى المطلوب، الصيانة الوقائية للأجهزة، ترشيد الفاقد وكأن الكفايات التخصصية هنا كفايات عامة لتخصصات الاقتصاد المنزلي كافة، رغم تفرّد كل تخصص منها بميزات لا توجد في التخصص الآخر، فإن إنتاج الملابس تخصص يقدم منتجات استهلاكية، بالمقابل نجد أن تربية الطفل والتجميل كتخصصات اقتصاد منزلي تقدم خدمات، وبالتالي فالكفايات التي تتطلبها هذه التخصصات تختلف عن كفايات تخصص إنتاج الملابس، وهنا نجد أن إدراج هذا التخصص ضمن فرع الاقتصاد المنزلي غير ملائم، والأفضل لو أدرج ضمن مظلة

التعليم الصناعي، فهو تخصص تدخل نتاجاته ضمن القطاع الصناعي، فالمنتجات الملبسية جزء من المنتجات التي يقدمها القطاع الصناعي، وتصنف مهن التفصيل والخياطة وتصميم الأزياء ضمن هذا القطاع، وهذا ما يفسر تدني المستويات الأدائية للخريجين نتيجة لبعد المنهاج عن موقعه الطبيعي، وهو التعليم الصناعي فهو تخصص ينتمي لمظلة غير مظنته الأصلية، ففي معظم الأنظمة التربوية، تدرج تخصصات كهذه ضمن التعليم الصناعي، والادل على ذلك، النظام التربوي في جمهورية مصر العربية، فالتفصيل والخياطة (إنتاج الملابس) هو تخصص من تخصصات التعليم الصناعي.

كما ظهرت الكفايات المشتركة للمقررات التخصصية في مناهج الاقتصاد المنزلي عامة وكأنها مقدمة لطلبة المرحلة الثانوية بشكل عام، فهي كفايات لا تعطي بيئة العمل أهمية خاصة، ولا للمشاريع الإنتاجية التي يهيئ المتعلم للعمل فيها بعد تخرجه، ولا توظف الرسم المهني لخدمة المهنة التي سيعمل بها المتعلم (أي أن يوظف الرسم المهني في تخصص إنتاج الملابس لرسم الأزياء.. مثلا).

أما الأساليب والأنشطة والوسائل المتضمنة في هذه الوثيقة، فهي ذات طابع تقليدي لا تركز إلى التوجهات المعاصرة، ولا تظهر فيها التقنية الحديثة ولا تعتمد على التحليل المهني للمهنة التي يؤهل لها المتعلم، وقد يعود ذلك إلى خصائص الفريق الوطني الذي قام بوضع وصياغة هذه الخطوط، فهو كما تظهره القراءة الأولية لأسماء الأعضاء المشاركين في الفريق، لا يتمتعون بالخصائص المطلوبة ليكونوا متخذي قرارات تظهر في نتاجات هذه المناهج التي يضعونها، فالخبرة العملية في التعليم ومعايشة الواقع العملي للمهنة والمعرفة الأكاديمية بالنظريات التربوية والتطورات العالمية للمنهاج، والانفتاح على تجارب الدول الأخرى كما نصت عليه التوجهات المعاصرة بخصوص فريق التطوير، هذه الصفات إن وجدت، فهي لا تشكل ثقلًا يمكن أن يظهر أثره في هذه الوثيقة، وهذا ما يدعو إلى ضرورة إعادة النظر في تشكيل الفريق المطور، ووضع المعايير اللازمة لاختياره وفق أسس موضوعية بحتة بعيدة عن الاعتبارات الشخصية، ولذا تضمن النموذج المقترح للتطوير بندا خاصا بمعايير اختيار الفريق ومهامه وأدواره بهدف التغلب على هذه الفجوة.

كما أظهرت نتائج تحليل الوثيقة في مجال التقويم، أن الأساليب والأدوات التقويمية معظمها تقليدية، لم ترق إلى الأساليب الحديثة في التقويم خاصة وان التعليم المهني طابعه أدائي مما يفرض وجود أساليب تقويمية حديثة أو ابتكارية، كملف الطالب، والسجل التجميعي والتقييم الذاتي. إضافة إلى أن التقويم لم يظهر العناصر التقويمية التي يجب أن يهتم بها المعلم، مع أن الكتاب المقرر يحتوي على أساليب تقويمية

حديثه ويعود ذلك إلى أن التطوير خلال السنوات الخمس الماضية شمل الكتاب ولم يشمل المنهاج، فبقي المنهاج على ما هو عليه منذ عام ١٩٩١، وطورت طبعات الكتاب وذلك بحذف بعض الفقرات، إضافة بعض الأنشطة وضع قضايا للبحث والمناقشة، اقتراح زيارات ميدانية ووضع تجارب وجدولة نتائجها.

ومع ما تضمنته الوثيقة من ضرورة تنوع الأساليب والأنشطة وبما يراعي الفوارق الفردية بين المتعلمين سواء في الاستراتيجيات التعليمية أو التقويمية، وبناء المنهاج بالارتكاز لكفايات التخصص المبينة على الأسس والأهداف العامة لمرحلة الأداء وعلى شكل وحدات دراسية تراعى فيها طبيعة الأعمال التي يعد المتعلم لممارستها لاحقاً، وعلى أن يشمل تقويم المنهاج وتطويره خطة المنهاج من حيث تحقيقها للأهداف، وحدثة المعلومات، والتوازن بين المحتوى، وعدد الحصص، والتنظيم المنطقي لبنوده وتكامل الخبرات التي تسمح بانتقال المتعلم بشكل متتابع (التجسير الرأسي) مع تنوع الأساليب التقويمية باستخدام أدوات في مجملها تواكب التطورات، فهي أدوات لتقويم الجانب التحصيلي والأدائي والسلوكي، كل ذلك لم يظهر في الترجمة الحقيقية لهذه الوثيقة في الكتب المدرسية.

فكتاب العلوم المهنية وكما ذكره الخط الخاص بـ (المواد التعليمية ومواصفاتها) يجب أن يتضمن في كل وحده: الأهداف، المحتوى النظري، ومعلومات السلامة والصحة المهنية، الرسم المهني التخصصي، أي التكامل والترابط ما بين الجانبين النظري والعملي، وإظهار الكفايات المطلوبة بشكل واضح خاصة ما يتعلق بالكفايات التخصصية المعرفية، فهو يحث على أن يتم تناولها بجوانبها الثلاث (المعرفية والأدائية والوجدانية) أولاً الهدف وما يتطلب من محتوى نظري وإجراءات سلامة وصحة مهنية ورسومات ذات علاقة بالموضوع، وكأنه شمل مساقات (العلوم المهنية، والرسم المهني، والإدارة، والسلامة المهنية) وهنا يسهل على المعلم أن يقيس مدى تحقق نتائج التعلم من خلال كفايات واضحة ذات ارتباط مباشر بالتخصص وليست معلومات نظرية منفصلة عن الواقع العملي.

أما كتاب التدريب العملي، فيشترط هذا الخط أن توضع في مقدمة كل وحدة قائمة بالكفايات العملية المطلوبة وما تتطلبه من مهارات عملية وخطوات أداء كل مهارة مع تحديد النقاط الحاكمة في أدائها والوقت المخصص، وقائمة بالتجهيزات والمواد المطلوبة للعمل، واحتياجات الأمن والسلامة المهنية، معززاً ذلك بالصور والرسومات ومعلومات نظرية ضرورية ترافق أداء المهارة. وكأننا نتحدث في هذا السياق عن وحدة تدريبية متكاملة تتناول عملاً معيناً بجانبه النظري والعملي وما يتطلبه من أدوات وأجهزة وأساليب تقويم وبذلك يسهل التحقق من مدى تحقق هذه الكفايات، ولكن لم يظهر ذلك في صياغة

الكتاب بل جاء الكتاب على هيئة وحدات دراسية أحيانا منفصلة ليس لها ترابط مع ما يليها من الوحدات، والمعرفة المقدمة فيه متقدمة لا تواكب متطلبات العصر التقني، ولا يوجد ترابط ما بين وحدات الكتاب العملي وكتاب العلوم المهنية الخاصة أحيانا.

وبشكل عام ومن خلال القراءة التحليلية لهذه الوثائق مجتمعة، يلحظ المتفحص لها الانفصال التام ما بين عمليات وضع المنهاج وتأليف الكتب. فالكتاب لا يترجم فعليا ما جاء به المنهاج، رغم أن الكتاب في نظر المعلم هو المنهاج، وبالتالي فعدم ذكر الكفايات في كل وحدة ضمن الوحدات الدراسية في الكتاب، لا يمكن أن تلفت انتباه المعلم إليها ولا المتعلم، وبالتالي تضيع عملية تقييم الأداء وتستقر على تقييم قدرات المتعلم على التذكر والتفسير والتطبيق ولا ترقى إلى التحليل والتقييم وهذه الملاحظة تؤكد الدراسة التكوينية للمناهج المدرسية (الشيخ، ٢٠٠٢)، والحارثي (١٩٩٨) في تتبعه لمسيرة تطوير المناهج والكتب المدرسية.

وفي المستوى التنفيذي للمنهاج، أظهرت نتائج الدراسة بشكل عام أن المنهاج الحالي لا يفي بالشكل المطلوب بمتطلبات سوق العمل الأردنية، فحوالي (٥٤%) من أفراد الدراسة اعتبروه متوسطا في مستوى ملاءمته لمتطلبات سوق العمل، وهذا يدل على أن مخرجات المنهاج لا ترقى إلى المستوى المطلوب من الكفاية والمهارة والقدرة خاصة في سوق تنجه إلى اقتصاد قائم على المعرفة والتفوق في الأداء والقدرة على الابتكار. والمتعلم الملتحق بالتعليم المهني في مجال الاقتصاد المنزلي تخصص إنتاج الملابس وكما تظهره نتائج التقييم هو من المتعلمين الذين التحقوا بهذا الفرع من التعليم نتيجة لتدني معدلاتهم التحصيلية وليس لرغبتهم في التخصص حيث حصلت فقرة (مستوى الطلبة الملتحقين) على المرتبة الأخيرة بين جميع فقرات الاستبانة مما يشير إلى تدني مستوى المتعلم التحصيلي مما ينعكس سلبا على اهتماماته بالمعرفة وكيفية الوصول إليها واستثمارها في التطوير والإبداع وتحسين طرق وأساليب العمل.

أما المعلم فهو وكما أظهرته بيانات الدراسة (يحمل الشهادة الجامعية المتوسطة/ دبلوم كلية مجتمع) إلا أن خبراته العملية في سوق العمل (صناعة الألبسة) تكاد تكون معدومة، فلقد اقتصرَت الخبرة العملية في هذا المجال على المعلمين الذكور دون الإناث، إضافة لغياب دوره عن التطوير للمنهاج الحالي أو المناهج

التي تتطور حالياً لتلبي متطلبات الاقتصاد المعرفي، رغم أهمية دور المعلم وقدرته على التأثير في القرارات التخطيطية والمتعلقة بتحديد الاولويات، والأهداف المرتبطة بحاجات الفرد والمجتمع، لمعرفته بالمتعلم معرفة عملية واقعية وكذلك بالبيئة والمجتمع المتفاعل معها، وهذا يلعب دوراً بارزاً في تهميش دور المعلم الذي هو العنصر الرئيسي في إخراج نتائج التعليم المهني الملائمة لمتطلبات السوق. فالنظام التعليمي لا يعمل بالشكل الكافي لرفع كفاية هذا المعلم ليصبح خبيراً في مادته التي يعلمها للطلبة وأيضاً في سوق العمل الذي سيلتحق طلبته به بعد تخرجهم. ولا يعطيه الدور المناسب في تخطيط وتطوير المناهج، مما يؤثر سلباً على أدائه ونتائجه. ويظهر ذلك كله في تقديرات المعلمين للمجالات الأربعة التي اشتملت عليها فقرات الاستبانة:

- نتائج تعليم المنهاج الحالي، حيث أظهرت النتائج أن المعلمين قدروا مستوى ملاءمة المنهاج لمتطلبات السوق في (المرتبة الأخيرة).

- البيئة التي ينفذ فيها المنهاج ومستواها لا يتلاءم ومتطلبات التنفيذ مما ينعكس سلباً على النتائج، قدرت في (المرتبة قبل الأخيرة).

- المدخلات (تجهيزات المشاغل، كفايات المعلم، مستوى الطلبة) قيمت على أنها في مرتبة أعلى من البيئة والنتائج رغم تدني مستوى الطلبة الملتحقين بالتخصص، وما زالت ضمن التقييم العام في الوسط وليست في مستوى مرتفع.

- العمليات (طرق تدريس، تدريب، طرق تقويم، تنمية مهنية للمعلم، تطوير تجهيزات) فكانت أعلاها مرتبة بين المجالات الأربعة إلا أن كفايات المعلم التخصصية والأكاديمية والمهنية ليست في المستوى الملائم. ومن الطبيعي أن تتسم هذه النتائج بتقييم أعلى من الواقعي للمعلم، فهو المستجيب للاستبانة، ومع هذا فأرباب العمل يؤيدون تدني مستوى كفايات الخريج، وعدم ملاءمة المنهاج لمتطلبات سوق العمل، مما يجعل النتيجة المستخلصة من وجهة نظر معلمي التخصص مقبولة.

أظهرت نتائج المقابلات لأرباب العمل عدم رضاهم عن المناهج الحالية والتي تتسم نتائجها بتدني المستوى الأدائي للخريج وبعدم امتلاكه للقيم المطلوبة في سوق العمل، فالخريج من وجهة نظرهم لا يمتلك سوى ٢٠% مما هو مطلوب من خبرات ومهارات في قطاع صناعة الملابس، ومن هنا فإن إمكانية

رغد السوق بكوادر مؤهلة من خريجي تخصص إنتاج الملابس وبهذه المواصفات غير وارد إلا في حالة تعديل المنهاج ومعالجة النقص في المهارات الأدائية والاتجاهات نحو العمل.

وتتفق هذه الآراء مع ما جاء في دراسة عبد الوهاب (٢٠٠٢)، وجارنر (Gerner, ٢٠٠١) في أن المناهج تركز على الناحية النظرية وتهمل الجانبين الأدائي والوجداني وهما من الركائز الهامة لتوجه المتعلم إلى سوق العمل بعد تخرجه، إضافة إلى أن المنهاج العملي (التدريب العملي) بعيد جداً عن واقع العمل وأجهزته وثقافته، فالمنهاج يعمل على تهيئة المتعلم لمواصلة تعليمه أولاً، ومن ثم سوق العمل ويحدده بـ (العمل المنزلي) فالخياطة هي خياطة منزلية وليست صناعية وهذا يوجب أن يتوجه مطور المنهاج إلى سوق العمل أولاً، لاستقصاء المهن المطلوبة في قطاع صناعة الألبسة، ويحلل هذه المهن والكفايات المطلوبة لها، ومن ثم يعود إلى المنهاج الحالي ليقيمه ويحدد الثغرات فيه، ويعمل على سدّها في المنهاج المطور.

كما أن بعض كفايات التخصص الهامة لم تضمن في مجال كفايات العلوم المهنية الخاصة والتدريب العملي وهي لازمة وضرورية لمن يعمل في سوق العمل ضمن قطاع صناعة الألبسة المتسم بالتغير والتطور المستمرين. ومن هذه الكفايات (تصميم الأزياء ، الكي، التغليف، الطي، تنظيم العمل ، المكملات) فثقافة العمل وخصوصيته لم تُظهرها هذه الكفايات رغم أنها تخصصية.

فنتائج تعلم مناهج تخصص إنتاج الملابس لا تتواءم ومتطلبات سوق العمل كما هي في المناهج المنفذة حالياً مما يستدعي إعادة النظر فيها وتطويرها بما يحقق النتائج المتوقعة منها، فالمنهاج الحالية وكما أظهرتها القراءة التحليلية الناقدة على المستوى التخطيطي هي مناهج مبنية على المحتوى، أي أنها في غالبيتها تركز على الجانب المعرفي والكم المعرفي الذي يحتفظ به المتعلم ولا يتم بعد ذلك مراجعة لهذا الكم المعرفي من حيث توظيفه في المجالات العملية أو في الخيارات التي يقوم بها المتعلم، كما أن التطور التقني الهائل في الحياة والمعرفة لا يرافقه تطور في المنهاج من حيث المهارات أو الأجهزة أو التقنيات، ولم تبين هذه المناهج على التوصيف المهني وتحليل المهن وبالتالي لم توضع لها الكفايات اللازمة والتي تظهر مضامينها في الأهداف والمحتوى والأساليب والأنشطة والأساليب التقويمية، فالحاجة إلى بناء أُمُوذَج لتطوير المنهاج الحالي والمستقبلي حاجة ملحة، تكمن أهميتها في إرساء ثوابت وأسس للتطوير والتحسين المستمر للمنهاج في عصر يتسم بالسرعة في التغير والتطور، وفي زوال مهن وظهور مهن جديدة.

وللإجابة عن السؤال الرابع اظهر الشكل صفحة (١٨٥) أمودج تطوير مناهج تخصص إنتاج الملابس فرع الاقتصاد المنزلي في التعليم الثانوي الشامل المهني وفقا لمعايير الاقتصاد المعرفي لتحقيق كفايات الخريج المطلوبة لسوق العمل الأردنية، وتكون هذا الأمودج من أربعة محاور رئيسة هي: العمليات التحضيرية، وإعداد المنهاج، والتجريب ومستلزمات التطبيق، والضبط النوعي للمنهج المطور، إضافة إلى الأساس النظري للأمودج (مسوغات التطوير، الفلسفة التي يستند إليها الأمودج، الأسس المعتمدة في بنائه، والفريق العامل في التطوير من حيث أسس ومعايير الاختيار للمطور، ودور كل فرد في الفريق إضافة للمهام الفنية لفريق التطوير).

وعطفا على مناقشة نتائج الأسئلة الثلاثة السابقة فان فريق التطوير ذو أثر فاعل في عملية التطوير، وما خرجت به الدراسة من نتائج يعود بعضها إلى طبيعة تشكيلة هذا الفريق، وعملية اختياره وآلية عمله.
محاور الأمودج:

المحور الأول: وهو العمليات التحضيرية للتطوير، وتناول:

- تشكيل فريق التطوير: أسس ومعايير اختيار أعضاء الفريق، ودور كل فرد في الفريق إضافة للمهام الفنية لفريق التطوير، فالاختيار السليم للفريق ينعكس إيجابا على عملية التطوير وبالتالي مخرجات المنهج (المورد البشري المؤهل).

- دراسة السياق (البيئة) التي ينفذ فيه المنهاج الحالي (نظام تعليمي، متعلم، معلم، مجتمع، سوق عمل، نظم تعليمية، برامج تعليمية موازية)

فالهدف من دراسة السياق هو فهم لفلسفة المجتمع وبالتالي الفلسفة التربوية التي استند إليها واضعو ومنفذو المنهاج الحالي ومن ثم وضع تصور (رؤية مستقبلية) بناءً على هذه المعلومات والتي ستسهم في تحديد توجهات تطوير المنهاج.

تقويم المنهاج الحالي

وهذه العملية ضرورية لمعرفة مدى توافق المنهاج الحالي مع التوجهات الحديثة وتحديد التغير المطلوب، وكذلك المردود الذي سيحصل عليه من وراء عملية التطوير وتتم على مستويين:

تخطيطي (الوثائق والمواد المكتوبة)، وتنفيذي (نتائج التعلم وكافة السياقات ذات العلاقة بالتطبيق).
فالتقويم عادة هو الذي يقود عملية التطوير وهو عملية مستمرة تبدأ مع التطوير وتنتهي بالتطوير.

- إجماع الرأي حول الجوانب التي بحاجة إلى تطوير:

يتم الحكم على هذه الجوانب وحاجتها للتطوير من خلال عدة وسائل تقويم المنهاج الحالي، الاختبارات وتحليل نتائجها، تقارير الخبراء، الزيارات الميدانية للفريق، الرأي العام، تدني مستوى التحصيل.

- ثم إعداد قائمة بالأعمال التطويرية وتبويب هذه الأعمال في فئات ومن ثم توزيع الأدوار على أعضاء الفريق.

- النموذج التطويري للمنهاج

وهو ذو تخطيط مفتوح واقعي، يتمثل في إطار عام يتضمن المحتوى الأساسي لمحتويات المنهج، ويترك التفاصيل للجهة المنفذة وذلك لإعطاء المنهاج المرونة والقدرة على التكيف والتطوير، ويكون الإطار المقترح عبارة عن وحدات تدريبية متكاملة مترابطة، تربط ما بين التعلم والعمل، وتتيح التعددية حسب قدرات كل متعلم، وتعمل على إكسابه قيم العمل وثقافته ورفع كفايته التكنولوجية. ويعتمد التدريب الميداني كجزء من المنهاج من خلال المعيشة الحقيقية لواقع العمل في ساعات عمل أسبوعية (صباحية أو مساءية)، وتعمل المدرسة وفق هذا المنهاج المطور كوحدة منتجة، ويتبنى استراتيجيات تعليمية و تعلمية وتقويمية تتناسب وطبيعة هذه التوجهات.

المحور الثاني: إعداد الوثيقة المنهاج

بهدف توجيه فريق التطوير نحو بناء الإطار المنهجي واختيار المواد المحورية للتخصص يتم تحديد كل من:

- الأهداف المتوخاة من تعرض المتعلم لمناهج التخصص ومحكات لهذه الأهداف.

- المعايير المطلوبة لتطوير مناهج الاقتصاد المنزلي تخصص إنتاج الملابس.

- بناء الرؤية التي تدور حول: ماذا وكيف يتعلم المتعلم؟ ومصادر تحديدها، وعناصرها(الغايات، المعاني

الاجتماعية والخلقية، الطرائق والأساليب والوسائل المستخدمة في التعلم).

- الإطار المنهجي: وهو جدول للنتائج المتوقعة عبر الفصول الدراسية في المرحلة الثانوية، وتحدد فيه المعلومات والمهارات بشكل متسلسل متماسك (تنظيم المحتوى وتتابعه Scope & Sequence) خلال المرحلة الدراسية وبما يساعد المتعلم على اكتساب الكفايات اللازمة وبما تحتويه من (معرفة ومهارة واتجاه).

- تحديد المحتوى: ويشير النموذج إلى أن التحديد يعتمد على محكات لتوجيه العمل، تتمثل في تحديد (الفئة المستهدفة، المحتوى الأساسي، المفاهيم الرئيسية، المهارات الرئيسة، البنية التنظيمية للمحتوى، الاتصال بين المحتوى والأهداف)

- تنقيح الإطار المنهجي: تظهر في النموذج أهمية هذه المرحلة، وهي بمعنى تصفية الإطار من الشوائب قبل البدء بالعمل في إعداد الوثيقة، وذلك من خلال إعداد لوحة تدفق للمفاهيم والمهارات ومن ثم تحديد الفجوات وردمها.

- طرائق التدريس والتدريب: أي الجانب التنفيذي للمنهج وتقسم إلى طرائق:

محورها المتعلم (التمارين العملية، المشاريع الإنتاجية، التعلم المبرمج، لعب الأدوار).

وأخرى تشاركية محورها المتعلم والمعلم (المناقشة، الدرس النظري، الدرس العملي، الزيارة الميدانية، دراسة الحالة).

ويوضح النموذج معايير اختيار الطريقة والإجراءات التي تعمل على نجاحها.

التقويم: حيث يبنى هذا النظام على أساس إتقان المتعلم للكفايات المطلوبة، ويعتمد على مرتكزات وأسس، ويتم على نوعين تقويم داخلي لإنجاز المتعلم وخارجي تقوم به لجان خارجية من قطاع صناعة الألبسة للثبث من كفايات الخريج ومن تحقيق المدرسة للأهداف المتوخاه. ويوضح النموذج أنواع هذا التقويم واستراتيجياته وأدواته.

- دليل المنهاج: وهو الوثيقة التي تصف فلسفة وأهداف المنهاج وما يحتويه من موضوعات وأنشطة ومواد ومراحل تنفيذ، أي أن الدليل يعرف كل من المتعلم والمعلم والإداري وولي الأمر بالمنهاج وعملية إعداده ومستلزمات تنفيذ وكيفية تقويمه.

المحور الثالث: التجريب وإعداد مستلزمات التطبيق

يتضمن التجريب:

- اختبار استطلاعي للمنهج المطور يتم من خلال: التخطيط للتجريب وذلك بعد ترجمة المنهاج المطور إلى منهاج قابل للتنفيذ متضمن في كتاب مدرسي، التوعية بالمنهاج المطور، والتوقيت، وتجريب المنهاج، وتعديل المنهاج المطور، والتنسيق مع المباحث الأخرى لإحداث التكامل، ووضع النموذج مصفوفة لاستخدامها في عملية التقييم للمنهاج المطور في مرحلة التجريب، وأخرى لتقييمه بعد الانتهاء من وضعه.

- تحقيق الإجماع والمصادقة على المنهاج

يطرح النموذج خطوات إجرائية لتحقيق التواصل والمساندة من المعنيين بشؤون التعليم والمناهج لأعضاء فريق التطوير بهدف تحقيق الإجماع على المنهاج وإقراره رسمياً.

- إعداد الأطر التعليمية والإدارية:

ويقسم النموذج هذه الأطر التعليمية والإدارية إلى مجموعتين:

١- مجموعات العمل في تطوير المنهاج وما تتطلبه هذه المجموعات من عمليات إعداد وتدريب.

٢- مديرو المدارس والمعلمون وما تتطلبه هذه المجموعات من عمليات إعداد وتدريب.

- دليل المعلم: يتضمن هذا الدليل معلومات يحتاجها المعلم في تنفيذ المنهاج المطور، وهو على هيئة كتيبات، يستجيب كل كتيب لوحدة تدريبية متكاملة، ويتضمن (١٢) بنداً.

المحور الرابع: الضبط النوعي للمنهج المطور

يتناول النموذج في هذا المحور:

١- مفهوم ضبط الجودة كما أوردها ادوارد ديمينج (W. Edward Deming) بمبادئها الأربعة عشر (أمور يجب إتباعها، وأخرى يجب الابتعاد عنها) ، وتم استخلاص عشرة نقاط منها لتجويد المنهاج المطور.

٢- نظام التقييم: ويتناول معايير تقويم المنهاج المتمثلة في معياري الملاءمة والكفاية (خارجي وداخلي)، وإجراءات التقييم.

٣- إرشادات عامة للتنفيذ والتقويم بهدف الوصول إلى تطبيق فعال للمنهج المطور.

ويشير النموذج إلى أهمية التغذية الراجعة في كل خطوة من خطوات تطوير المنهاج، فهي التي توفر لكل محور من محاوره المعلومات عن مدى تقدمه عبر المراحل التنفيذية، والخلل إن وجد ليتم إصلاحه ومن ثم متابعة التطوير، فهي تغذية مستمرة طيلة مراحل التطوير من البداية وحتى النهاية. والنموذج لا يعتبر خطأً، فهو يسير في تسلسل خطي وفي نفس الوقت ينتقل أفقياً عبر محاوره الأربعة.

التوصيات:

هدفت هذه الدراسة إلى بناء نموذج لتطوير مناهج تخصص إنتاج الملابس في الاقتصاد المنزلي بما يتواءم مع متطلبات الاقتصاد المعرفي وسوق العمل الأردنية، ولقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن المناهج الحالية لا تسير التوجهات المعاصرة في تطوير مناهج التعلم المهني ولا تركز إلى الكفايات المؤمل اكتسابها للخريج في تخصصات التعلم المهني بشكل عام وتخصصات الاقتصاد المنزلي بشكل خاص، وعلى ذلك فإن الباحثة توصي بـ:

الاستفادة من هذا النموذج في تطوير مناهج الاقتصاد المنزلي تخصص إنتاج الملابس، وإمكانية تجريبه على المستوى التطبيقي وتحديد فاعليته مقارنة مع المنهاج القائم.

ترجمة المنهاج المطور إلى وحدات تدريبية متكاملة وبما يحقق إكساب الكفايات لخريج إنتاج الملابس.

التفكير بوضع نظام لجمع معلومات حقيقية عن حاجات سوق العمل (قاعدة بيانات) من الكفايات في كل مهنة من المهن التي تعمل المؤسسة التربوية على إدراجها ضمن مناهجها.

وضع نظام للحصول على التغذية الراجعة وبصورة منظمة من مستخدمي خريجي إنتاج الملابس من المدارس المهنية وذوي العلاقة في سوق العمل والتدريب المهني، بهدف توظيفها في مراجعة المنهاج وتنقيته.

النظر إلى المناهج التخصصية ككل وعدم تجزئتها، وبحيث يعمل كل من مطور المنهاج ومؤلف الكتاب والمعلم والإداري في تنسيق مشترك وبرؤية واضحة.

مراجع البحث

المراجع العربية:

إبراهيم، سعد الدين (محرر) (١٩٨٩). مستقبل النظام العالمي وتجارب تطوير التعليم. عمان: منتدى الفكر العربي.

إبراهيم، مجدي (٢٠٠٠). موسوعة المناهج التربوية. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.

إبراهيم، مجدي، (٢٠٠٢). منطلقات المنهج التربوي في مجتمع المعرفة. القاهرة: عالم الكتب.

ابن خلدون، عبد الرحمن (٢٠٠٠). مقدمة ابن خلدون. بيروت: دار الكتب العلمية.

أبوسل. محمد عبد الكريم (١٩٩٨). مدخل إلى التربية المهنية. عمان: دار الفكر للطباعة والنشر.

أبو الشيخ، مصطفى ومسلماني، صالح والرواشدة، هشام (١٩٩٨). احتياجات سوق العمل لربط تعليم التكنولوجيا التطبيقية باحتياجاته. عمان: المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة.

أحمد، أبو بكر سلطان (٢٠٠٢). التحول إلى مجتمع معلوماتي: نظرة عامة (دراسة استراتيجية). أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

أحمد، عبد الحسين (٢٠٠٣). تحليل المهارات العملية في كتب التبريد والتكيف في ضوء احتياجات سوق العمل البحريني. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البحرين: البحرين.

اللقاني، أحمد (١٩٩٥). تطوير مناهج التعليم. القاهرة: عالم الكتب.

اللقاني، أحمد؛ محمد، فارعة (٢٠٠١). مناهج التعليم بين الواقع والمستقبل. القاهرة: عالم الكتب.

إيفانز، كارين (٢٠٠٠). تشكيلي المستقبليات التعلم من أجل الكفاية والمواطنة. ترجمة بنحميدة، خميس، دمشق: المركز العربي للترجمة والتأليف والنشر.

أولسون، لين (٢٠٠٢). ثورة في التعليم من المدرسة إلى العمل. ترجمة مجاهد، شكري القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية. (الكتاب الأصلي منشور عام ١٩٩٧).

باقر، محمد حسين (١٩٩٧). قياس التنمية البشرية مع إشارة خاصة إلى الدول العربية. نيويورك، اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغرب آسيا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي Undp.

البدارنة، عادل (١٩٩٧). واقع سوق العمل الأردنية وآفاق التغيير. مجلة العمل، العدد (٧٨).

ص ١٦-٢٤.

بدح، أحمد (٢٠٠٣). إدارة الجودة الشاملة: أمودج مقترح للمتطوير الإداري وإمكانية تطبيقه في الجامعات الأردنية العامة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا: عمان، الأردن. أحمد (٢٠٠٣). السياسات والممارسات والمخرجات التي تحقق نواتج تعليمية ذات صلة وثيقة باقتصاد المعرفة. ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر إعداد المعلمين "نحو نهج جديد لإعداد المعلم المميز في عصر الاقتصاد المعرفي، وزارة التربية والتعليم، عمان (٢٩-٣٠) أيلول ٢٠٠٣.

بوكري، محمد (٢٠٠١). من أجل استراتيجية لتعليم مؤهل للشغل في العالم الإسلامي. الرباط: المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسسكو).

بوشامب، جورج (١٩٨٧). نظرية المنهج. ترجمة سليمان، ممدوح والنجار، بهاء الدين وعبد المنعم، منصور، القاهرة: الدار العربية للتوزيع والنشر.

تايلور، رالف (١٩٨٢). أساسيات المناهج. ترجمة كاظم، خيري وعبد الحميد، جابر، القاهرة: دار النهضة العربية.

ألحارثي، إبراهيم مسلم (١٩٩٨). تخطيط المناهج وتطويرها من منظور واقعي. الرياض: مكتبة الشقري.

حرب، ماجد (٢٠٠٣). تحليل جملي لمنهاج اللغة العربية المكتوب والفظي للمرحلة الأساسية العليا. أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية: عمان، الأردن.

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية (٢٠٠٢). منتمى التعليم في الأردن المستقبل. (١٩-٢٢) أيلول، عمان.

حمدان، محمد زياد (٢٠٠٠). تطوير المنهج مع استراتيجيات تدريسه ومواده المساعدة. دمشق: دار التربية الحديثة.

- الجارحي، علي حسن (١٩٩٢). برنامج مقترح لإعداد طلاب المرحلة الثانوية الصناعية تخصص نسج في ضوء متطلبات الصناعة. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنصورة: المنصورة، جمهورية مصر العربية.

الجمعية العامة للأمم المتحدة (٢٠٠١)، تقرير شبكة عمالة الشلب. نيويورك.

جيتس، بيل (١٩٩٨). المعلوماتية بعد الإنترنت (طريق المستقبل). الكويت: سلسلة عالم المعرفة.

جون، جيرنيت (٢٠٠٠). اقتصاديات التعليم. ترجمة السعيد، أنور، عمان: منشورات عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية.

جلاتهورن، ألن (١٩٩٥). قيادة المنهج. ترجمة سلام، سلام سيد والشافعي، إبراهيم وحمودة، ربيع و الرويلي، موفق، الرياض: مطابع جامعة الملك سعود. (الكتاب الأصلي منشور عام ١٩٨٧).

- دائرة الإحصاءات العامة (٢٠٠٤). مسح العمالة والبطالة (التقرير الرئيسي)، عمان: أيار ٢٠٠٤.

الدريج، محمد (٢٠٠٤). التدريب الهادف من نموذج التدريس بأهداف إلى نموذج التدريس بالكفايات. العين: دار الكتاب الجامعي.

دورتي. جيوفري (١٩٩٩). تطوير نظم الجودة في التربية. ترجمة الأحمد. عدنان وآخرون، دمشق: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

سعيد. أبو طالب؛ رشاش. عبد الخالق (٢٠٠١). علم التربية التطبيقي والمناهج وتكنولوجيا تدريسها وتقويمها. بيروت: دار النهضة العربية.

السعود، راتب (٢٠٠٣). إدارة الجودة الشاملة: نموذج مقترح لتطوير الإدارة المدرسية في الأردن. دمشق: مجلة جامعة دمشق، العلوم التربوية.

السفاسفة، عبد الرحمن (٢٠٠٣). بناء أمودج مقترح لتطوير كّب اللغة العربية لطف الثامن الأسلي في الأردن استنادا إلى معايير الكتب المطبوع الجيد ونتائج تحليل هذه الكتب وتقويمها. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا: عمان، الأردن.

أسليطي، حمد علي (٢٠٠٢). التعليم والتنمية البشرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (دراسة تحليلية). أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

الشرييني، فوزي والطاوي، عفت (٢٠٠١). مداخل عامية في تطوير المناهج التعليمية على ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.

الشليبي، إبراهيم مهدي (٢٠٠٠). المناهج: بناؤها. تنفيذها. تقويمها. تطويرها. (باستخدام النماذج). اربد: دار الأمل للنشر والتوزيع.

الشمري، زينب (٢٠٠١). بناء أمودج لتقويم المنهج الدراسي للغة العربية في المرحلة المتوسطة. أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية ابن رشد، جامعة بغداد: بغداد.

الشيخ، عمر (١٩٩٩). المدرسة الأردنية وتحديات القرن الحادي والعشرين. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

الشيخ، عمر (٢٠٠١). تقويم برنامج المناهج والكتب المدرسية. عمان: المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية.

شوق، محمود(٢٠٠١).الاتجاهات الحديثة في تخطيط المناهج الدراسية في ضوء التوجهات الإسلامية. القاهرة: دار الفكر العربي.

صالح، حسن(٢٠٠٢).الموارد وتنميتها: أسس وتطبيقات على الوطن العربي. عمان: منشورات الجامعة الأردنية.

طلافة، حسين والفهداوي، خميس(١٩٩٨).دراسة تحليلية لمشكلة البطالة في الاقتصاد الأردني خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٩٦. مركز الدراسات الأردنية، منشورات جامعة اليرموك.

العاني، طارق علي(١٩٨٤).تخطيط وتطوير مناهج التعليم التقني.المجلة العربية للتعليم التقني، المجلد الأول، ع (١)، كانون أول.

العاني، أسامة(٢٠٠٢).المنظور الإسلامي للتنمية البشرية (دراسة استراتيجية). أبو ظبي:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

عايش، حسني(٢٠٠١).البقاء في عالم متغير. بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

-عباس، بشار(٢٠٠١).المعلومات والتنمية الاقتصادية.التربية ٣٠٠٠، النادي العربي للمعلومات، دمشق : العدد ٢، ٢٠٠١، ص ص ١٥٤-١٧٠.

عبدالدايم، عبد الله(١٩٨١).الثورة التكنولوجية في التربية العربية. بيروت:دار العلم للملايين.

عبدالدايم، عبد الله(١٩٩٥).الاتجاهات العالمية في تحديث محتوى المناهج التربوية في مرحلة التعليم الأساسي. تونس:المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة.

عبدالدايم، عبد الله(٢٠٠٠).الآفاق المستقبلية للتربية في البلاد العربية. بيروت:دار العلم للملايين.

العبد الله، إبراهيم(٢٠٠٣).الكفاية الإنتاجية للمؤسسة المدرسية. بيروت:شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

عبود، عبد الغني (٢٠٠١). التربية المقارنة والألفية الثالثة الأيديولوجيا والتربية والنظام العالمي الجديد. القاهرة: دار الفكر العربي.

العجلوني، عيشة (١٩٩٨). تقويم برنامج التعليم الثانوي التجاري من وجهة نظر سوق العمل الأردني. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا: عمان، الأردن.

عدينت، محمد (١٩٩٨). أسباب عدم قبول بعض الأردنيين لبعض فرص العمل التي يوفرها الاقتصاد الوطني، والآليات التي يمكن إتباعها للحد من ذلك. ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الوطني للتشغيل ومكافحة البطالة، عمان: (٢٠-٢٢) أيلول ١٩٩٨.

عطية، غادة (١٩٩٨). دراسة إحصائية للتعليم الفني والمهني في مدارس وزارة التربية والتعليم في سوريا. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب: حلب.

عطوان، أحمد (١٩٩٨). تعقيب على ورقة المواءمة بين مخرجات نظم التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل من العمالة ودور المعلومات في التخطيط للموارد البشرية . المؤتمر الوطني للتشغيل ومكافحة البطالة، عمان: (٢٠-٢٢) أيلول ١٩٩٨.

علي، نبيل (٢٠٠١). الثقافة العربية وعصر المعلومات. الكويت: سلسلة عالم المعرفة.

علي، محمد السيد (٢٠٠٣). تطوير المناهج الدراسية من منظور هندسة المنهج. القاهرة: دار الفكر العربي.

العلوي، مجيد (٢٠٠٤). متطلبات سوق العمل في مملكة البحرين. ورقة عمل مقدمة في مؤتمر تطوير التعليم الثانوي، وزارة التربية والتعليم، المنامة: (١٢-١٤) نيسان ٢٠٠٤.

عيسى، نجيب (١٩٩٧). قضايا التشغيل والتنمية البشرية في البلدان العربية. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) سلسلة دراسات التنمية البشرية (٨).

غرفة صناعة عمان (٢٠٠١). تقرير مجلس الإدارة للعامين ٢٠٠٠-٢٠٠١. عمان: المملكة الأردنية الهاشمية.

غرفة صناعة عمان (٢٠٠١). قطاع صناعة المحيكاات. [http:// www.aci.org.jo](http://www.aci.org.jo)

غنيمة، محمد (١٩٩٦). التربية والعمل وحتمية تطوير سوق العمالة العربية. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

الفار، إبراهيم (٢٠٠٠). تربويك الحاسوب. العين: دار الكتاب الجامعي.

الفالوقي، محمد هاشم (١٩٩٧). بناء المنهج التربوية: سياسات التخطيط واستراتيجية التنفيذ. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

الفريق الوطني للاقتصاد المنزلي (١٩٩١). وثيقة الخطوط العريضة للتعليم الثانوي الشامل والتطبيقي الاقتصاد المنزلي. عمان: وزارة التربية والتعليم.

فرجاني، نادر (١٩٩٨). رؤية مستقبلية للتعليم في الوطن العربي (الوثيقة الرئيسية). المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، حزيران، ١٩٩٨.

القاسم، بديع محمود (٢٠٠٠). علم النفس المهني بين النظرية والتطبيق. عمان: مؤسسة الوراق.

القдах، محمد (٢٠٠٣). الكفايات المستقبلمية لمديري المدارس الثانوية الأردنية في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين " بناء أمودج مقترح"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا: عمان، الأردن.

كاسي، تيرنس (٢٠٠١). السياسة الاقتصادية والمؤسسات والنمو الاقتصادي في عصر العولمة (دراسات عالمية). أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

كنعان، طاهر (١٩٩٨). السياسات الاقتصادية والاجتماعية ومعالجة البطالة. ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الوطني للتشغيل ومكافحة البطالة، عمان: (٢٠-٢٢) أيلول ١٩٩٨.

- الكيلاني، أثمار (٢٠٠٤). التخطيط لاستيعاب قيم المعرفة في مجل الإدارة التربوية في الأردن. بحث غير منشور، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

كيلش، فرانك (٢٠٠٠). ثورة الانفوميديا: الوسائط للمعلوماتية وكيف تغير عالمنا وحياتك؟. الكويت: سلسلة عالم المعرفة.

كوجك، كوثر (٢٠٠١). اتجاهات حديثة في المنهج وطرق التدريس "تطبيقات في مجل التربية الأسرية (الاقتصاد المنزلي). القاهرة: عالم الكتب.

لجنة التعليم قبل المرحلة الجامعية في الرياضيات والعلوم (١٩٨٧). تعليم المواطن الأمريكي من اجل المستقبل مقتضيات القرن الحادي والعشرين. المجلس القومي للعلوم، الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة مكتب التربية العربي لدول الخليج.

مايور، فيديريكو (٢٠٠٢). عالم جديد. ترجمة خلفات، خليل وخلفات، علي، بيروت: دار النهار و اليونسكو. (الكتاب الأصلي منشور عام ١٩٩٩).

- مذكور. علي (١٩٨٤) نظريات المنهج العامة. القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر.

مذكور. علي (٢٠٠٣). التربية وثقافة التكنولوجيا. القاهرة: دار الفكر العربي.

مدلتون، جون (١٩٩٥). التعليم المهني والتقني والتدريب سياسات البنك الدولي. ترجمة الخطيب، محمد وشريف، عابدين، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية. (الكتاب الأصلي منشور عام ١٩٩١).

مجلس التعاون لدول الخليج العربي (٢٠٠٤). التطوير الشامل للتعليم ببلد مجلس التعاون: دراسة حول التوجهات الواردة في قرار المجلس الأعلى بشأن التعليم. الدوحة: الدورة ٢٣.

المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا (٢٠٠٠) مشروع سيناريوهات الأردن ٢٠٢٠ " حوار سياسات " عمان.

مجلس إدارة مؤسسة التدريب المهني (٢٠٠٠). نظم التصنيف للعاملين المهنيين رقم (٨٣) لعام ٢٠٠٠. عمان، الأردن.

مجلس التعاون الخليجي، (٢٠٠١). التقرير النهائي للقاء المسؤولين عن التعليم التقني والفني والتدريب المهني في الدول الأعضاء. دبي (٧-٨) تشرين أول ٢٠٠١.

المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون في الدول الأعضاء (١٩٩٩). وثيقة استشف مستقبل العمل التربوي. كانون أول ١٩٩٩.

المجلس الوطني للتعليم والتدريب المهني والتقني. قانون رقم (٥٢) لعام ٢٠٠١. عمان، الأردن.

محمد، آمال ربيع (١٩٩٤). نموذج مقترح لتطوير الجانب العملي في تدريس العلوم أثره على تنمية التفكير الابتكاري لدى تلاميذ الحلقة الثانية من التعليم الأسلي دراسات في المناهج وطرق التدريس، الجمعية

المصرية للمناهج وطرق التدريس، العدد ٢٩، ص ص ٨٠-١١١.

المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية (١٩٩٨). استراتيجية تنمية الموارد البشرية. المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية، عمان.

المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية (٢٠٠٢). تقويم أداء خريجي التعليم والتدريب المهني في وزارة التربية والتعليم ومؤسسة التدريب المهني. المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية، عمان.

مرياتي، محمد (٢٠٠٢). التطور التكنولوجي لاستدامة الصناعة في ظل منافسة عالمية واقتصاد المعرفة. منشورات الاسكوا.

المصري، منذر (٢٠٠٢). بيئة ريادة الأعمال في الأردن: واقعها والتغيير المطلوب لتطويرها (النظام التعليمي). ورقة عمل مقدمة في الأسبوع العلمي الأردني الثامن، عمان: (١٥-١٨) كانون أول، ٢٠٠٢.

المصري، منذر (٢٠٠٢). اقتصادات التعليم والتدريب المهني. طرابلس: المركز العربي لتنمية الموارد البشرية. المصري، منذر (٢٠٠٣). العولمة وتنمية الموارد البشرية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

المصري، منذر (٢٠٠٣). تنمية الموارد البشرية: مداخل في التعليم والتدريب. طرابلس: المركز العربي للتدريب المهني وإعداد المدربين.

المصري، منذر (٢٠٠٣). مدرسة المستقبل. " بحث مقدم في ندوة أمهات التعليم الحديثة، جامعة السلطان قابوس مسقط (١٨-٢٠) أيار ٢٠٠٣.

مصطفى، أحمد (٢٠٠١). مخرجات التدريب المهني وسوق العمل في الأقطار العربية. طرابلس: المركز العربي للتدريب المهني وإعداد المدربين.

المطلس، عبده (١٩٩٨). الدليل في تحليل المنهج: النظرية والتطبيق. صنعاء.

المعهد العربي للتخطيط (٢٠٠٢). آثار الثورة العلمية والتقانية على العالم. التدريب عن بعد عبر شبكة الإنترنت. الكويت. api@api.org.kw.

المكتب الإقليمي للدول العربية (٢٠٠٣). تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣ "نحو إقامة مجتمع المعرفة": نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية (يوندباس) (١٩٩٥). التعاون بين مؤسسات التعليم التقني والمهني وقطاعات التنمية والإنتاج في مجال التدريب (دراسات حالة). UNEVOC.

مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية (يوندباس) (١٩٩٥). تقرير عن التربية في العالم. عمان: منشورات يوندباس.

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (١٩٩٧). مناهج التعليم المهني في الدول العربية وسبل تطوورها. تونس.

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (٢٠٠٠). الوثيقة الرئيسية: مدرسة المستقبل. المؤتمر الثاني لوزراء التربية والتعليم والمعارف العرب، دمشق، ٢٩-٣٠ أيار ٢٠٠٠.

ميللر، جون (١٩٩٥). الطيف التربوي توجهات المنهج. ترجمة الشافعي، إبراهيم، الرياض: مطابع جامعة الملك سعود. (الكتاب الأصلي منشور عام ١٩٨٣).

الموسوي. نعمان (١٩٩٨). نحو تطوير أداء المدرسة الثانوية وتحسين مخرجاتها: رؤية مستقبلية. بحث مقدم في المؤتمر التربوي السنوي لوزارة التربية والتعليم، البحرين (١٥-١٦) أيلول ١٩٩٨.

الموسوي. نعمان (٢٠٠٤). معايير ومتطلبات إعداد طلب المدرسة الثانوية من منظور جامعة البحرين. بحث مقدم في مؤتمر التعليم الثانوي، وزارة التربية والتعليم، مملكة البحرين (١٢-١٤) نيسان ٢٠٠٤.

مؤمن، منى (٢٠٠٢). تقويم فاعلية برنامج تطوير الإدارة المدرسية في إعداد مدير المدرسة في الأردن لقيادة التغيير. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.

مؤمن، منى(٢٠٠٤). دور النظام التربوي في استثمار الشباب وتمكينهم لمواجهة تحديات المستقبل. وزارة التربية والتعليم، عمان: آذار ٢٠٠٤.

مؤسسة التدريب المهني(١٩٩٧). مؤتمر تطوير التدريب المهني في الأردن(كتاب أوراق العمل). عمان: ٢٧-٢٩ أيار ١٩٩٧.

نصر الله، علي(١٩٩٦). استحدثك وتطور البرامج والتخصصات المناسبة نماذج وخبرات دولية وإقليمية، ورقة عمل مقدمة في الندوة الدراسية حول ربط التعليم التقني والمهني باحتياجات سوق العمل، بيروت: (١٨-٢١) تشرين ثاني ١٩٩٦.

نصر الله، علي(٢٠٠٣). تكاليف التدريب المهني وتمويله، ورقة عمل مقدمة في الحلقة الدراسية العربية (اقتصاديات التعليم التقني)، عمان: ٣٠/٨-٤/٩/٢٠٠٣.

النهار، تيسير(١٩٩٨). المواءمة بين مخرجات نظم التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل من العمالة ودور المعلومات في التخطيط للموارد البشرية. ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الوطني للتشغيل ومكافحة البطالة، عمان: (٢٠-٢٢) أيلول ١٩٩٨.

نور الدين. وداد عبد السميع (٢٠٠٠). المنهج بين النظرية والتطبيق. جدة: الدار السعودية للنشر والتوزيع. هيوستن، تورستن (١٩٧٥). التربية والتعليم في علم ٢٠٠٠. ترجمة اللجنة الأردنية للتعريب والترجمة والنشر، عمان.

هندام. يحيى؛ عبد الحميد. جابر(١٩٨٥). المنهج. أسسها. تخطيطها. تقويمها. القاهرة: دار النهضة العربية. الهوي، علي (٢٠٠٢). معجم علم المنهج. الكويت: جامعة الكويت.

الوردي، زكي والمالكي، مجبل(٢٠٠٢). المعلومات والمجتمع. عمان: الوراق للنشر والتوزيع.

وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٢). وثيقة منتدى التعليم في الأردن المستقبل، نحو رؤية مستقبلية للنظام التربوي في الأردن. عمان: حكومة المملكة الأردنية الهاشمية.

وزارة التربية والتعليم (١٩٩٧). دليل التعليم المهني. عمان المملكة الأردنية الهاشمية.

وزارة التربية والتعليم (١٩٩٦). التقرير الميداني الخاص بمتابعة خريجات الاقتصاد المنزلي: تخصص خياطة تعليم تطبيقي للأعوام الدراسية ٨٤/٨٣ - ٩٥/٩٤ عمان: المملكة الأردنية الهاشمية.

وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٢). الدراسة الميدانية الخاصة بخريجات التعليم الثانوي الشامل المهني - الاقتصاد المنزلي لتخصصي تربية الطفل وإنتاج الملابس. عمان: المملكة الأردنية الهاشمية.

وزارة التنمية الإدارية (١٩٩٨). المؤتمر الوطني للتشغيل ومكافحة البطالة. عمان: ٢٠-٢٢ أيلول ١٩٩٨.

وزارة العمل (١٩٩٩). قانون تنظيم العمل المهني رقم (٢٧) لعام ١٩٩٩. عمان، الأردن.

ولعلو، فتح الله (١٩٩٦). تحديات عوامة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية. عمان: منتدى الفكر العربي.

اليافعي، علي عبد الله (١٩٩٥). رؤية مستقبلية في مناهجنا التربوية. الدوحة: دار الثقافة للطباعة والنشر.

الحيياوي، يحيى (٢٠٠٢). العوامة والتكنولوجيا والثقافة "مدخل إلى تكنولوجيا المعرفة". بيروت: دار الطليعة.

اليونسكو، (١٩٩٩). التعليم والتدريب التقني والمهني: رؤية للقرن الحادي والعشرين. بحث مقدم في المؤتمر الدولي الثاني للتعليم التقني والمهني، سيؤول (٢٦-٣٠) نيسان، ١٩٩٩.

اليونسكو (٢٠٠١). اجتماع اليونسكو الدولي للخبراء بشأن التعليم الثانوي في القرن الحادي والعشرين: الاتجاهات والتحديات والولويات، (التقرير النهائي). بكين (٢١-٢٥) أيار ٢٠٠١.

يونيڤوك (UNEVOC) (١٩٩٤). الندوة التدريبية الإقليمية لتطوير مناهج التعليم التقني والمهني في الدول العربية (التقرير الختامي). عمان: مكتب اليونسكو الإقليمي (يوندباس)..

يونيڤوك (UNEVOC) (١٩٩٥). التعاون بين مؤسسات التعليم التقني والمهني وقطاعات التنمية والإنتاج. دراسات حالة . (١) آب ١٩٩٥. عمان: مكتب اليونسكو الإقليمي (يوندباس).

يونيفوك (UNEVOC) (١٩٩٥). دور التعليم التقني والمهني ضمن نظم التعليم العربية (دراسات حالة ودراسة تولىفية). (٢) تشرين أول ١٩٩٥. عمان: مكتب اليونسكو الإقليمي (يوندباس).

يونيفوك (UNEVOC) (١٩٩٥). سياسات وتشريعات التعليم التقني والمهني لتعزيز التعاون مع سوق العمل في الدول العربية (دراسات مختارة). (٣) كانون أول. بيروت: مكتب اليونسكو الإقليمي (يوندباس).

يونيفوك (UNEVOC) (١٩٩٧). ورشة العمل في إطار مشروع تعزيز فرص التعلم والتدريب للشباب في الدول العربية. عمان: مكتب اليونسكو الإقليمي (يوندباس).

يونيفوك (UNEVOC) (٢٠٠٢). اجتماع فريق الخبراء حول المبادرة الإقليمية لتطوير مشروعات التعليم والتدريب التقني والمهني في الدول العربية. بيروت: مكتب اليونسكو الإقليمي (يوندباس).

المراجع الأجنبية:

-Abdul Wahab, h. (٢٠٠٢). General Evaluation of Secondary Vocational Education (Jordan). Amman: UNESCO.

-Alaska State Board of Education, (١٩٩٨). Alaska Employability Standards. Alaska.

- Alie, L. (٢٠٠٢). Alternative Social Models of Learning and Innovation in the Knowledge Economy. International Social Science Journal (Knowledge Society). no. ١٧١.

- Apple, Michael. and Beyer, Landon (١٩٩٩). The Curriculum problems politics and possibilities. New York: state university of New York press.

-Atwan, Ahmad (١٩٩٩). Technical and Vocational Education and Training. Report No. (٢). National Center for Human Resources Development, Jordan.

-Ayoubi, Zaki (١٩٩٨). Human Resources Knowledge, Skills, Abilities and Attitudes .Private Industrial Sector in Jordan.

edu.gov.on.ca - Technology Education Curriculum, Ontario, CANADA,

- Dar, A. and Gill, I. (1997). Vocational Education and Training in Jordan: Performance, Issues and Prospects. World Bank.

- DeLeon, J.E. and Borchers, R. (1998). High School Graduate Employment Trends and the Skill Graduates Need to Enter Texas manufacturing industries. Journal of Vocational and Technical Education. 10(1), pp 1-19.

- Delors, J. (1998). Education for the Twenty first Century: Issues and Prospects. Paris: UNESCO.

-Euro –Jordanian action for the development of enterprise (EJADA). (2001). Study Tour to Netherlands and Germany. Amman.

-Euro –Jordanian action for the development of enterprise (EJADA). (2001).

The Training Needs of Small and Medium Sized Enterprises and The Needs of Training Providers: VT/HRD Survey of Recent Jordanian Studies. Amman.

-Euro –Jordanian action for the development of enterprise (EJADA). (2002). Study Tour to Tunisia. Amman.

-Euro –Jordanian action for the development of enterprise (EJADA). (2003). Strategy and action plan to enhance the competitiveness of the garment industry in Jordan. Amman.

-European Center for the Development of Vocational Training. (2000).

Scenarios and Strategies for Vocational Education and Training in Europe, Athens, 20-21 Jan 2000.

-Hague, D. (2003). Identification of Training Needs of SMEs within the Textile and Garment Industry. Amman: EJADA.

- HAVRE PUBLIC SCHOOLS, (2002), Vocational Education Curriculum.

edu.gov.on.ca Technology Education Curriculum, Ontario, CANADA,

- Holton, E and Trott, J.(١٩٩٦).Trends Toward A Closer Integration Of Vocational Education and Human Resource Development. Journal of Vocational and Technical Education.vol.١٢, no.٢.
- Kharouf,A.(٢٠٠٠).Enhancing Technical Education Opportunities for Jordanian Women (Labour Market). -
- Garner, Myrna. (٢٠٠١). Fashion and Clothing Technology Program. Ajlun Community College. World Bank Project: Enhancing Technical and Employment Opportunities for Jordanian Women.
- Lewis, T. (١٩٩٧). Impact of Technology on work and jobs in the Printing industry in implication for Vocational Curriculum. Journal of Industrial Teacher Education. ٤(٢), pp ١-٢٠.
- Love, C. T. and Gloeckner, G. W. (١٩٩٢). Integrating Basic Skills in to Vocational Education Teacher Curricula, Book ١-The Initial Steps. EAIC.ED٣٤٩٣٩٨.
- Moon,B,and Mayes,A.S.(Eds).(١٩٩٤).Teaching and Learning in the Secondary School .London Rout ledge and The Open University.
- Nasrallah.A. (١٩٩٩). Vocational Training: From unemployment to employment and from unskilled workers to skilled unemployed, Experts Roundtable "Paths to Employment" Amman ٢٩ Nov. ١٩٩٩.
- National Center for Human Resources Development (NCHRD). Labour Market Demand Issues Affecting Technical and Vocational Education. NCHRD Web Site.
- National Center for Human Resources Development (NCHRD) (١٩٩٢). An Assessment of Vocational and Technical Education in Jordan . series No.١٣.
- National Skill Standards Board. (٢٠٠١). JAG Model: Jobs for American's Graduates. National Curriculum
[.www.nssb.org](http://www.nssb.org).

-Nevis, E., DiBella, a. and Gould, J. (٢٠٠٤. Jan.٤). Understanding Organization as Learning Systems.

. [www.sol.ne.org /rules](http://www.sol.ne.org/rules)http:

- Paul. D.and Foray.D. (٢٠٠٢).An introduction to the economy of the knowledge society. International Social Science Journal. Paris: UNESCO.

P ٩-٢١.

-Person. (١٩٩٨). A performance Review of Vocational Training Providers and the Linkage between Training and Employment in Jordan. H R C D No. (٥٦).

- Smyre, R. (٢٠٠١). The Knowledge Economy Project, communities of the future initiative, Building Knowledge Economy Capacities. Economy development Institutes, Norman, OK.

-Templeton, D. (١٩٩٩).Reoccurring Themes,Goals,and Objectives in Technology Education Curriculum Literature. The College of Education UGA, Dissertation Abstract.

-Rogers, G.E. (١٩٩٥). Technology Education Curriculum Content: A trade and Industrial Education Perspective. Journal of Industrial Teacher Education. ٣٢(٣), pp ١-١٥

- Richen. and Salganik,L.(١٩٩٧). A contribution of the OECD program definition and selection of competencies: theoretical and conceptual foundation: www.deseco.admin.ch.

-Rychen.R.(٢٠٠٠).A contribution of the OECD Program Definition and Selection of Competencies: Theoretical and Conceptual, [www.deseco,admin.ch](http://www.deseco.admin.ch).

-U.S.Department of Labor, Secretary's Commission Achieving Necessary Skills (SCANS). (١٩٩٢).learning a living: A blue print for high performance. Washington, DC, Government Printing Office.

-Yearbook of the National Society for the Study of Education. (١٩٩٩). Issues in Curriculum: A selection of Chapters from Past NSSE Year Books. n^{٨٩}, part ٢, Chicago.

-Yildrem, A. and Simsek, H. (٢٠٠١).A qualitative Assessment of the Curriculum Development Process at secondary vocational school in Turkey. Journal of Career and Technical Education. ١٧(٢), pp ١-٢٦.

- Zerkle, c. (١٩٩٨), Perception of Vocational Education and Human resources/ training and development professionals regarding skill dimension of school to work transition Program. Journal of Vocational and Technical Education. ١٥(٢), pp ١-١٨.

الملاحق

ملحق رقم (١)

لجنة المختصين التربويين والمهنيين

م.أحمد شديد. مدير إدارة التعليم المهني والإنتاج. وزارة التربية والتعليم.

د.فواز جرادات. مدير إدارة المناهج والتقنيات التربوية. وزارة التربية والتعليم.

د.موفق الزعبي. مدير المناهج. وزارة التربية والتعليم.

د.م.محمد الرقيبات. ر.ق. المباحث المهنية. إدارة المناهج. وزارة التربية والتعليم.

منيرة بطارسة. عضو مناهج الاقتصاد المنزلي. إدارة المناهج. وزارة التربية والتعليم.

أ.حسني الشريف. مدير إدارة الاختبارات والامتحانات. وزارة التربية والتعليم.

د.ضحى الحديدي. مدير المطبوعات التربوية. وزارة التربية والتعليم، ر.ق الاقتصاد المنزلي. إدارة التعليم

المهني (سابقاً).

د.إبراهيم الحراشة. مدير التربية والتعليم. مديرية التربية والتعليم عمان الأولى.

د.م.مروان النسور. ر.ق التعليم المهني والإنتاج. مديرية التربية والتعليم. عمان الأولى.

أ.د.محمد عليمات. مناهج وطرق تدريس تعليم مهني. جامعة اليرموك.

د. منيف قطيشات. مناهج وطرق تدريس تعليم مهني. الجامعة الأردنية.

أ.د.عواطف شعير. مناهج وطرق تدريس اللغة الإنجليزية. جامعة عمان العربية للدراسات العليا.

أ.د. عادل أبو العز. مناهج وطرق تدريس العلوم. جامعة عمان العربية للدراسات العليا.

د. هشام الدعجة. المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية.

ناهدة السائس. برنامج الإنماء الدولي. مكتب الأمم المتحدة. جامعة البلقاء التطبيقية.

د.رياض الصغير. مؤسسة التدريب المهني.

م.فاروق النمر. مؤسسة التدريب المهني(مساعد المدير العام لشؤون التدريب المراكز).

م. خالد مصلح. مؤسسة التدريب المهني (منسق المشروع الوطني للتدريب على الخياطة).

م.علي نصر الله. مستشار التعليم التقني. اجاده EJADA.

ابتسام خليفات. عضو مناهج تعليم مهني. الأونروا UNRWA.

الأستاذة دعد نزال. مديرة مدرسة ثانوية شاملة مهنية. مديرية تربية عمان الأولى.

الأستاذة هدى أبو نصار. مديرة مدرسة ثانوية شاملة مهنية. مديرية تربية عمان الأولى.

الأستاذة يونس يحيى. مدير مدرسة ثانوية شاملة مهنية. مديرية تربية عمان الأولى.

زكريا حماد. معلم إنتاج ملابس في مدرسة ثانوية مهنية. مديرية تربية عمان الأولى.

محمد سعيد الكيالي. معلم إنتاج ملابس في مدرسة ثانوية مهنية. مديرية تربية عمان الأولى.

د.منى مؤمن. مدير إدارة البحث و التطوير التربوي. وزارة التربية والتعليم.

أحمد العياصره. مدير التدريب التربوي، وزارة التربية والتعليم.

نجيب القرافي. مدير المركز التكنولوجي للنسيج.

خولة الحسن. نائبة المدير . المركز التكنولوجي للنسيج

محمد بن علي. منسق التدريب للمشروع الوطني. المركز التكنولوجي للنسيج.

ملحق رقم (٢)

صحيفة مقابلة

أرباب العمل في مصانع الألبسة الجاهزة

الجزء الأول: معلومات عامة

- موقع المصنع:----- سنة الإنشاء () . رقم الهاتف: () .

- العنوان البريدي أو الإلكتروني:-----

- منتجات المصنع/المشغل:-----

- اسم مدير المصنع :-----

- المؤهلات التي يحملها:-----

- عدد العاملين في المصنع: () .

- هل لديك عاملين من حملة الشهادة الدراسة الثانوية (التوجيهي): نعم () ، لا () .

إذا كانت الإجابة نعم ، فما هو عدد العاملين لديك من خريجي :

الثانوية العامة الأكاديمية : ()

الثانوية المهنية /تخصص إنتاج الملابس: () .

الجامعة أو كلية مجتمع /تخصص تصميم أزياء : () .

- هل لديك عاملين من خريجي المراكز التدريبية المهنية: نعم () ، لا () .

إذا كانت الإجابة نعم ، فما هو عدد العاملين لديك من خريجي

١- المراكز المهنية: () . ٢- مشروع التدريب الوطني () .

الجزء الثاني: معلومات تتعلق بموضوع الدراسة:

<p>- خصائص شخصية:</p> <p>- مهارات وكفايات مهنية (في مجال مهنة إنتاج الملابس):</p> <p>- معرفة عن المهنة ومعلومات خاصة بها.</p> <p>- إمكانية ضمن الخطط الحالية.</p> <p>- إمكانية ضمن الخطط المستقبلية التطويرية.</p> <p>- - التوظيف لا يتوقف على الشهادة بل الخبرة.</p> <p>- مدى ملاءمة كفايات الخريج لحاجات سوق العمل:</p> <p>--</p> <p>- إمكانية رقد السوق بخبرات مؤهلة للنجاح فيه:</p> <p>- مدى تواءم المناهج مع متطلبات سوق العمل (معرفة، مهارات، اتجاهات):</p>	<p>- ما أهم الخصائص /الكفايات المطلوبة لتوظيف العاملين في المصنع؟</p> <p>- ما هي إمكانية توظيف عاملين في المصنع من حملة الشهادة الثانوية المهنية أو العامة؟</p> <p>- ما رأي مدير/صاحب المصنع في نتائج التعليم المهني/ تخصص إنتاج الملابس في:</p>
<p>- ساعات العمل:</p> <p>- إنتاجية العامل:</p> <p>٣- - الحاجات التدريبية للعاملين:</p>	<p>هل تم تطوير تجهيزات المصنع وفقا لتغيرات آلية الإنتاج العالمي؟</p>

	<p>في حالة الإجابة نعم فما أثرها على:</p>
--	---

ملاحظات عامة حول مستوى خريجي التعليم المهني/ تخصص إنتاج الملابس (مدارس وزارة التربية والتعليم) في سوق العمل /قطاع إنتاج الملابس.

ملحق رقم (٣)

استبانة تحكيم قائمة الكفايات

السيد الفاضل/المحكم -----:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان "بناء أُمودج لتطوير مناهج التعليم الثانوي الشامل في مجال الاقتصاد المنزلي / تخصص إنتاج الملابس لتتواءم مع متطلبات الاقتصاد القائم على المعرفة وسوق العمل الأردنية"، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في مناهج وطرق تدريس التربية المهنية / جامعة عمان العربية للدراسات العليا / كلية الدراسات التربوية العليا.

ولتنفيذ هذه الدراسة قامت الباحثة بإعداد قائمة بالكفايات المطلوب أن يمتلكها خريج التعليم الثانوي الشامل المهني / تخصص إنتاج الملابس لدخول سوق العمل بنجاح والمساهمة في تنمية الاقتصاد القائم على المعرفة، وذلك كخطوة من خطوات بناء الأُمودج، ولقد تم وضع هذه القائمة بعد مراجعة مستفيضة ل:

- كفايات خريج التعليم الثانوي الشامل وفق مشروع إصلاح التعليم الموجه نحو الاقتصاد المعرفي (EREfKE).

- الكفايات المهنية لمستوى العامل المهني في قطاع (صناعة الألبسة الجاهزة) والمستخلصة من المقابلات التي أجرتها الباحثة مع أرباب العمل في قطاع صناعة الألبسة.

وثيقة الخطوط العريضة لمناهج التعليم المهني /الاقتصاد المنزلي /١٩٩١.

- وثيقة مناهج العلوم المهنية الخاصة وتدريباتها العملية، الرسم المهني، الإدارة والسلامة المهنية، /الاقتصاد المنزلي /إنتاج الملابس /١٩٩٥.

المعايير العربية والأجنبية المتضمنة كفايات خريج التعليم الثانوي المهني لدخول سوق العمل بنجاح.

المعايير العربية والأجنبية المتضمنة كفايات خريج التعليم الثانوي الأكاديمي لدخول سوق العمل بنجاح.

- الكفايات المستخرجة من تحليل عائلة المهن النسيجية والجلدية / التصنيف والتوصيف المهني / مؤسسة التدريب المهني / ١٩٩٥.

وثيقة إعلان دمشق / مدرسة المستقبل / مؤتمر وزراء التربية والتعليم والمعارف العرب / ٢٠٠٣.

الكفايات المحورية المشتملة على خصائص عمال المعرفة / مدرسة المستقبل / د. المصري / ٢٠٠٣.

الأدب التربوي والدراسات ذات العلاقة.

وقد اشتملت هذه القائمة على ثلاثة مجالات رئيسية هي:

(كفايات العمل الأساسية - كفايات التعامل - كفايات حياتية و تطويرية)، وهي كفايات متصلة بأداء الخريج في سوق العمل وفي حياته بشكل عام.

ونظراً لما تتمتعون به من خبرات تربوية وعملية في التعليم المهني ومناهجه الدراسية وهدى ارتباط مخرجاته بسوق العمل، فإنني أضع بين أيديكم هذه القائمة لإبداء الرأي فيما تضمنته من كفايات، وذلك من حيث:

سلامة صياغة الكفاية.

وضوح الكفاية ودقتها.

ملاءمة الكفاية للمجال الذي أدرجت تحته.

تحديد درجة الأهمية النسبية للكفاية حسب التقديرات الموضحة في المقياس المتدرج.

إدخال ما ترونه مناسباً من تعديلات وإضافات أو حذف.

وستكون ملاحظتكم موضع تقديري وعنايتي، مع تقديري لوقتكم الثمين فإنني أشكر لكم حسن تعاونكم وجهودكم المثمرة إن شاء الله في تعديل وتحسين هذه القائمة.

الباحثة

عبير مصطفى الكسواني

قائمة الكفايات

"الكفايات التي يجب أن يمتلكها خريج التعليم الثانوي المهني الشامل فرع الاقتصاد المنزلي تخصص إنتاج الملابس ليتمكن من العمل بنجاح في قطاع صناعة الألبسة "

ملاحظات	غير مهمة جداً (١)	غير مهمة (٢)	متوسطة الأهمية (٣)	مهمة (٤)	مهمة جداً (٥)	الكفاية	الرقم
						كفايات العمل: يتوقع أن يمتلك المتعلم القدرة على : أ- الرسم: رسم المخططات الأساسية لقطع الملابس النسائية وتعديلها حسب مقاسات الجسم الشخصية.	أولاً ١
						ب- التصميم: تحويل المخططات الأساسية لقطع الملابس النسائية حسب التصميم المطلوب.	٢

						ج- التنفيذ:	
						تجهيز آلة الخياطة الكهربائية وتشغيلها وخدمتها حسب تعليمات الشركة الصانعة.	٣
						تجهيز آلة الحبكة وتشغيلها وخدمتها حسب تعليمات الشركة الصانعة.	٤
						تجهيز آلة ألقطة وتشغيلها وخدمتها حسب تعليمات الشركة الصانعة.	٥
						تطبيق الصيانة الوقائية لمعدات وأجهزة الإنتاج .	٦
						تفصيل تنورة نسائية وخطاتها حسب التصميم المطلوب.	٧
						تفصيل قميص (بلوزة) نسائي وخطاته حسب التصميم المطلوب.	٨
						تفصيل بنطلون نسائي وخطاته حسب التصميم المطلوب.	٩
						تفصيل فستان نسائي وخطاته حسب التصميم المطلوب.	١٠

					١١	تفصيل جاكيت نسائي وخطاته حسب التصميم.
					١٢	تثبيت المكملات والزخارف على قطع الملابس النسائية.
					١٣	تفقد جودة قطع الملابس النسائية المخيطة وتشطيبها حسب معايير ضبط الجودة.
					١٤	كي القطع الملابس النسائية بالمكنواة الكهربائية.
					١٥	طيها وتغليفها بطريقة صحيحة.
					١٦	استخدام الأجهزة والمعدات بطريقة امنية وفعالة.
					١٧	إنجاز العمل بالمستوى والجودة حسب المواصفات المطلوبة.
					١٨	إنجاز العمل وفق خطوات متسلسلة وعلى الترتيب.
					١٩	الالتزام بأنظمة المؤسسة وإجراءات وأساليب العمل.
					٢٠	تحقيق متطلبات السلامة والصحة المهنية.
					٢١	ترشيد الاستهلاك وضبط الفاقد.

						د- الاتجاهات والقيم	
						تثمين العمل والاجتهاد والمثابرة والصبر والدقة.	٢٢
						الالتزام بالدوام (ساعات العمل).	٢٣
						الالتزام بأخلاقيات العمل للنجاح فيه.	٢٤
						القدرة على المشاركة و تحمل المسؤولية.	٢٥
						التمتع بنوعية حياة صحية.	٢٦
						الصدق في التعامل مع الآخرين	٢٧
						الأمانة والنزاهة في تعامله مع الآخرين.	٢٨
						الثقة بالنفس وتقدير الذات.	٢٩
						يقدر العمل والمؤسسة التي يعمل فيها.	٣٠
						التذوق لقيم الإتقان والاتساق والجمال.	٣١
						إصدار الأحكام وفق المنظومة القيمية للمؤسسة التي يعمل بها.	٣٢
						ه- المعارف والمعلومات ذات العلاقة: تعرف أنواع الأقمشة وخصائصها.	٣٣

					تعرف المقاسات المعيارية لرسم الملابس النسائية والمقاسات اللازمة لتعديل المخطط الأساسي حسب مقاسات الجسم.	٣٤
					تعرف المخططات الأساسية لقطع الملابس النسائية وطرق تعديلها وتحويلها،	٣٥
					تعرف أجزاء آلة الخياطة بأنواعها ومكملاتها ووظائفها.	٣٦
					تعرف أجزاء آلة الحبكة ووظائفها.	٣٧
					تعرف أجزاء آلة اللقطة ووظائفها.	٣٨
					تعرف أنواع المكملات والزخارف ومواصفاتها وطرق تثبيتها.	٣٩
					تعرف إجراءات ضبط جودة القطع المخيطة وكيها وتغليفيها.	٤٠
					ع- التعامل مع التقنيات الحديثة اختيار التقنية المناسبة لنوع العمل.	٤١
					توظيف التقنية في العمل.	٤٢
					استخدام الحاسب في العمل.	٤٣
					البحث عن المعلومات باستخدام التقنيات الحديثة.	٤٤

					الاتصال مع الآخرين بالوسائط الإلكترونية.	٤٥
					معرفة بالأنظمة التقنية (تصنيع - اتصالات).	٤٦
					القدرة على تصميم وإبتكار المنتجات.	٤٧
					التمكن من تقنيات التحليل والتقدير والمعايرة والقياس ومراقبة الجودة.	٤٨
					التمكن من التعامل مع وسائل العمل اللازمة لتطوير المنتجات وتكييفها مع الاحتياجات والمتطلبات المتجددة.	٤٩
					<u>كفايات التعامل:</u> أ- الاتصال: التواصل لفظيا وكتابيا مع الآخرين.	ثانيا ١
					الإصغاء والاستماع لفهم المعلومات ومن ثم إتباعها وإعطائها لمروؤوسيه ولزملائه.	٢
					التحدث بلغة أخرى وفهماها.	٣
					التفاوض والاتفاق.	٤

					٥	عرض الموضوع بأوجه متعددة (رسم، شرح، أداء).
					٦	فهم طرق الاتصال في العمل الراسي، والأفقي.
					٧	ب- التعامل: خدمة الزبائن وتحقيق توقعاتهم.
					٨	التجاوب مع توجيهات وتعليمات الرؤساء.
					٩	الانخراط في العمل الاجتماعي والأنشطة المرافقة.
					١٠	التعامل بإيجابية مع الآخرين (زبائن- عملاء- زملاء- رؤساء).
					١١	الإطلاع على ثقافات الآخرين واحترامها.
					١٢	الإلمام بإدارة المجموعات الصغيرة.
					١٣	ج- العمل في فريق التعاون مع الفريق (شرح المهارات الجديدة وتعليمها).
					١٤	طرح الأسئلة والمشاركة في النقاشات.

						الكفايات الحياتية والتطويرية: يتوقع أن يمتلك المتعلم القدرة: أ- المهارات الأساسية في: - القراءة (الصحف المحلية- الأدلة التقنية- برامج العمل). - الكتابة (مذكرات بسيطة- تقارير فنية). - العمليات الحسابية، الإحصائية. - استخدام أدوات القياس. حسابات العمل الخاصة الكلفة.	ثالثا ١-
						ب- التعلم الذاتي الإطلاع على ما يستجد من معرفة في مجال تخصصه	٢
						الإطلاع على ما يستجد من معلومات تخص عمله.	٣
						يعمل على تنمية ذاته (مهنيا وعلميا) .	٤
						ب- النهج التطبيقي تطبيق قواعد العمل.	٥
						توظيف المعرفة الأكاديمية في مواقع العمل.	٦

						مواصلة التقدم في العمل.	٧
						ج- التفكير الناقد استقراء الحاجات .	٨
						استنباط الأفكار المفيدة.	٩
						د- حل المشكلة فهم إجراءات حل المشكلة.	١٠
						صياغة الفرضيات المناسبة لحلها.	١١
						تطبيق خطوات حل المشكلة.	١٢
						اتخاذ القرارات لاختيار البدائل المناسبة.	١٣
						ح- القابلية للتكيف التكيف مع المواقف الجديدة.	١٤
						خ- التحليل والتكيب تحليل جوانب القوة والضعف في العمل.	١٥
						وضع الحلول وتعديلها من خلال تقويم النتائج.	١٦
						ز- التطوير المبادرة بتحسين وتطوير العمل.	١٧
						التكيف للعمل في أكثر من وظيفة في قطاع إنتاج الألبسة.	١٨

					١٩	اقترح حلول إبداعية مناسبة للعمل.
					٢٠	مواصلة التعلم والتدريب المتقدم ومن مصادر مختلفة.
					٢١	معرفة الفرص المتاحة للترقي في مجال المهنة.
					٢٢	تحفيز الآخرين على العمل والإبداع.
					٢٣	الرغبة في تحمل المزيد من المسؤولية وتعلم الجديد منها.
					٢٤	تنمية قدرات الإبداع والابتكار.
					٢٥	تنمية قدراته على وضع الخطط التسويقية.
					٢٦	التهيؤ لمواجهة المواقف الجديدة.
					٢٧	تعرف اهتماماته المهنية والتخطيط لخياراته المستقبلية، وذلك بجمع معلومات عن سوق العمل، والتدريب، ومتابعة التعليم العالي و التعرف إلى المصادر المتاحة لدعم التعلم التدريب.

ملحق رقم (٤)

الكفايات المطلوبة لخريج الاقتصاد المنزلي تخصص إنتاج الملابس

أولاً: العمل
يتوقع أن يمتلك المتعلم (الخريج) القدرة على:
-الرسم والتصميم:
١- تحويل المخططات الأساسية لقطع الملابس النسائية حسب التصميم المطلوب.
- التنفيذ:
٢- تجهيز آلة الحبكة الكهربائية وتشغيلها وخدمتها حسب تعليمات الشركة الصانعة لها.
٣- تجهيز آلة اللقطة الكهربائية وتشغيلها وخدمتها حسب تعليمات الشركة الصانعة لها.
٤- تطبيق الصيانة الوقائية لمعدات وأجهزة الإنتاج.
٥- تفصيل تنورة نسائية وخطاتها حسب التصميم المطلوب.
٦- تفصيل قميص (بلوزه) نسائية وخطاتها حسب التصميم المطلوب.
٧- تفصيل بنطلون نسائي وخطاته حسب التصميم المطلوب.
٨- تفصيل فستان نسائي وخطاته حسب التصميم المطلوب.
٩- تفصيل جاكيت نسائي وخطاته حسب التصميم المطلوب
١٠- تثبيت المكملات والزخارف على قطع الملابس النسائية.
١١- تفقد جودة قطع الملابس النسائية المخيطة وتشطيبها حسب معايير ضبط الجودة.
١٢- كي قطع الملابس النسائية بالمكنواة الكهربائية على مختلف أشكالها.

١٣- طي قطع الملابس النسائية وتغليفيها بطريقة صحيحة.
١٤- استخدام الأجهزة والمعدات الخاصة بالعمل بطريقة آمنة وفعالة.
١٥- إنجاز العمل بالمستوى والجودة وحسب المواصفات المطلوبة.
١٦- إنجاز العمل وفق خطوات متسلسلة وعلى الترتيب.
١٧- الالتزام بأنظمة المؤسسة وإجراءات وأساليب العمل.
١٨ - تحقيق متطلبات السلامة والصحة المهنية.
١٩- ترشيد الاستهلاك وضبط الفاقد.
د- الاتجاهات والقيم:
٢٠- العمل والاجتهاد والمثابرة والصبر والدقة.
٢١- الالتزام بالدوام (ساعات العمل).
٢٢- الالتزام بأخلاقيات العمل للنجاح فيه.
٢٣- القدرة على المشاركة وتحمل المسؤولية.
٢٤- التمتع بنوعية حياة صحية.
٢٥- الصدق في التعامل مع الآخرين.
٢٦- الأمانة والنزاهة في التعامل مع الآخرين.
٢٧- الثقة بالنفس وتقدير الذات.
٢٨- تقدير العمل والمؤسسة التي يعمل فيها.
٢٩- التدوق لقيم الإتقان والاتساق والجمال.

٣٠- إصدار الأحكام وفق المنظومة القيمية للمؤسسة التي يعمل بها.
هـ- المعارف والمعلومات ذات العلاقة بالعمل:
٣١- تعرف أنواع الأقمشة وخصائصها.
٣٢- تعرف المقاسات المعيارية لرسم الملابس النسائية والمقاسات اللازمة لتعديل المخطط الأساسي حسب مقاسات الجسم.
٣٣- تعرف المخططات الأساسية لقطع الملابس النسائية وطرق تعديلها وتحويرها
٣٤- تعرف أجزاء آلة الخياطة بأنواعها ومكملاتها ووظائفها.
٣٥- تعرف أجزاء آلة الحبكة بأنواعها ووظائفها.
٣٦- تعرف أجزاء آلة اللقطة بأنواعها ووظائفها.
٣٧- تعرف أنواع المكملات والزخارف ومواصفاتها وطرق تثبيتها.
٣٨- تعرف إجراءات ضبط جودة القطع المخيطة وكيها وتغليفها.
و- التعامل مع التقنيات الحديثة:
٣٩- اختيار التقنية المناسبة لنوع العمل.
٤٠- توظيف التقنية المناسبة لنوع العمل.
٤١- استخدام الحاسوب في العمل.
٤٢- الاتصال مع الآخرين بالوسائط الالكترونية.
٤٣- القدرة على تصميم وابتكار المنتجات.
٤٤- التمكن من تقنيات التحليل والتقدير والمعايرة والقياس ومراقبة الجودة.

٤٥- التمكن من التعامل مع وسائل العمل اللازمة لتطوير المنتجات وتكييفها مع الاحتياجات والمتطلبات المتجددة.
ثانياً: التواصل أ- الاتصال: ١- التواصل لفظياً وكتابياً مع الآخرين.
٢- الإصغاء والاستماع لفهم المعلومات ومن ثم إتباعها وإعطائها لمرؤوسيه وزملائه.
٣- التحدث بلغة أخرى وفهمها (اللغة الإنجليزية/ لغة العمل)
٤- التفاوض والاتفاق
٥- عرض الموضوع بأوجه متعددة (رسم، شرح، أداء...)
٦- فهم طرق الاتصال في العمل (الرأسي والأفقي).
ب- التعامل: ٧- خدمة الزبائن وتحقيق توقعاتهم.
٨- التجاوب مع توجيهات وتعليمات الرؤساء.
٩- الانخراط في العمل الاجتماعي والأنشطة المرافقة.
١٠- التعامل مع الآخرين بإيجابية (زبائن، زملاء، رؤساء).
١١- الإطلاع على ثقافات الآخرين واحترامها.
١٢- الإلمام بإدارة المجموعات الصغيرة.

<p>ج- العمل في فريق:</p> <p>١٣- التعاون مع الفريق (شرح المهارات الجديدة، تعلمها...).</p>
<p>١٤- طرح الأسئلة والمشاركة في النقاشات.</p>
<p>ثالثاً: الحياتية (التطويرية)</p> <p>أ- المهارات الأساسية في:</p> <p>١- القراءة (الصحف المحلية، الأدلة التقنية، برامج العمل..).</p> <p>الكتابة (مذكرات بسيطة، تقارير فنية، تعبئة طلب الاستخدام..).</p> <p>العمليات الحسابية والإحصائية.</p> <p>استخدام أدوات القياس، حسابات العمل الخاصة بالكلفة.</p>
<p>ب- التعلم الذاتي</p> <p>٢- الإطلاع على ما يستجد من معرفة في مجال التخصص.</p>
<p>٣- الإطلاع على ما يستجد من معلومات تخص عمله.</p>
<p>٤- يعمل على تنمية ذاته (مهنيًا، علميًا...).</p>
<p>ج- النهج التطبيقي:</p> <p>٥- تطبيق قواعد العمل.</p>
<p>٦- توظيف المعرفة الأكاديمية في مواقع العمل.</p>
<p>٧- مواصلة التقدم في العمل.</p>

د- التفكير الناقد:
٨- استقراء الحاجات
هـ- حل المشكلة:
٩- صياغة الفرضيات المناسبة لحلها.
١٠- تطبيق خطوات حل المشكلة.
١١- اتخاذ القرارات لاختيار البدائل المناسبة.
و- القابلية للتكيف
١٢- التكيف مع المواقف الجديدة وغير المتوقعة
ح- التحليل والتكيب
١٣- تحليل جوانب القوة والضعف في العمل.
١٤- وضع الحلول وتعديلها من خلال تقويم النتائج.
خ- التطوير:
١٥- المبادرة بتحسين وتطوير العمل.
١٦- التكيف للعمل في أكثر من وظيفة في قطاع إنتاج الألبسة.
١٧- اقتراح حلول إبداعية مناسبة للعمل.
١٨- مواصلة التعلم والتدريب المتقدم ومن مصادر مختلفة.
١٩- معرفة الفرص المتاحة للتقدم في مجال المهنة.
٢٠- تحفيز الآخرين على العمل والإبداع.

٢١- الرغبة في تحمل المزيد من المسؤولية وتعلم الجديد منها.
٢٢- تنمية قدرات الإبداع والابتكار.
٢٣- تنمية قدرته على وضع الخطط التسويقية.
٢٤- التهيؤ لمواجهة المواقف الجديدة.
٢٥- تعرف اهتماماته المهنية والتخطيط لخياراته المستقبلية، وذلك بجمع معلومات عن سوق العمل، التدريب، متابعة التعليم العالي، والتعرف إلى المصادر المتاحة لدعم التعلم والتدريب.

ملحق رقم (5) استمارة تحليل وثيقة المنهج

الرقم	مؤشرات المجال العنصر	كفايات العمل	كفايات التواصل	كفايات حياتية
أولا	الأهداف	إذا تضمنت كفايات العمل ما يشير إلى قدرة المتعلم على: رسم المخططات. تحويل المخططات. تنفيذ الأعمال المطلوبة لإنتاج القطع الملبسية. تمثيل الاتجاهات والقيم	إذا تضمنت ما يشير إلى قدرة المتعلم على: الاتصال اللفظي والكتابي والإيمائي والإلكتروني مع الآخرين التعامل مع الأفراد (زبائن، عمال، رؤساء، مرؤوسين).	إذا تضمنت ما يشير إلى مساعدته على التطوير والتقدم في عمله وحياته، وهي:- - القراءة والكتابة والعمليات الحسابية ذات العلاقة بعمله. - التعلم الذاتي وتطوير
			العمل في فريق	أدائه.
		المطلوبة للعمل. امتلاك المعرفة والمعلومات ذات العلاقة بعمله. التعامل مع التقنيات الحديثة. التخطيط للعمل ودراسة الجدوى الاقتصادية له.	إدارة الأفراد في المجموعات الصغيرة	- النهج التطبيقي في عمله. - حل المشكلات والتفكير الناقد. - التكيف مع المواقف الجديدة. - الترقى في العمل. - الإبداع والتطوير في عمله.

				- وضع الخطط سواء للمشاريع الصغيرة أو التسويقية أو الشخصية لمواصلة تعليمه.
الرقم	مؤشرات المجال العنصر	كفايات العمل	كفايات التواصل	كفايات حياتية
ثانياً	المحتوى	إذا اشتمل: معرفة وثيقة الصلة بطبيعة التخصص وذات علاقة وثيقة بكفاياته ارتباط واضح لمحتوى المادة النظرية والجانب العملي. عمقاً مناسباً لمستوى الطلبة، بما يحقق لهم الحراك الأفقي بين مجالات التخصص. معرفة حديثة تواكب متطلبات العصر. قدر كاف من التطبيقات العملية المتعلقة	إذا اشتمل على ما يشير إلى: - طرق التواصل بين الأفراد والجماعات. طرق الاتصال اللفظي والكتابي والالكتروني وكيفية توظيفها في العمل والحياة. - عملية الإدارة بكافة جوانبها. - استراتيجيات العمل في فريق.	إذا اشتمل على: الاتصالات في عمليات: قراءة الكتيبات والإرشادات والأذن التقنية. كتابة التقارير الفنية، وطلبات الاستخدام. احتساب الفاقد، والمعاييرة والتحليل. استراتيجيات التعلم الذاتي. أساسيات حل المشكلة، التفكير الناقد، الإبداع. أسس وضع الخطط بأنواعها (الشخصية،

المشاريع التسويقية، الصغيرة)		بالكفايات المهنية الخاصة بمجال العمل.		
---------------------------------	--	--	--	--

الرقم	مؤشرات المجال العنصر	كفايات العمل	كفايات التواصل	كفايات حياتية
ثالثاً	الأساليب والأنشطة	<p>أنشطة واقعية تتعلق بمهارات ذات علاقة بكفايات التخصص ، وتتيح استخدام المعرفة في العمل (تمثيل واقعي لسوق العمل).</p> <p>أنشطة فردية ، جماعية، لإنتاج القطع والمشاريع .</p> <p>أنشطة تتيح للمتعلم التعامل المباشر أو الافتراضي مع الأجهزة والأدوات بطريقة آمنة.</p> <p>إرشادات للمعلم حول تدريس بعض المهارات.</p> <p>تدريبات ميدانية لمعايشة أجواء سوق العمل.</p> <p>قدر كاف من التطبيقات العملية تعينه على التمكن من كفايات العمل.</p>	<p>- أنشطة تتيح التواصل مع الآخرين ومن مجموعات ثقافية مختلفة.</p> <p>- توظيف الحاسوب كمساعد للتعلم أو كوسيلة تعليمية مما يتيح فرص للتواصل الكتابي والالكتروني وتطور العمل والوصول للمعرفة المناسبة المطلوبة.</p> <p>- استخدام اللغة الخاصة بالعمل للتواصل.</p> <p>- مواقف تفاعلية مع البيئة المحلية، وسوق العمل (وسائط متعددة).</p> <p>- تدريبات ميدانية لمعايشة علاقات سوق العمل.</p>	<p>فرص للتعلم الذاتي، وحل المشكلات والاستقصاء.</p> <p>أنشطة وأساليب تتيح فرص للتفاعل معها وتنمي الذكاءات وتجاوب مع التنوع في استراتيجيات التعلم لدى المتعلمين.</p> <p>أنشطة تتعلق بالمشاريع الفردية وإنتاجها وتسويقها.</p> <p>تدريبات ميدانية لتعرف فرص الترقى في العمل وتطويره، وأدائه.</p> <p>أنشطة لتعلم أنماط التفكير والوصول إلى الإبداع.</p>

الرقم	مؤشرات المجال العنصر	كفايات العمل	كفايات التواصل	كفايات حياتية
رابعاً	التقويم	<p>أساليب تقويمية متنوعة، تظهر مدى اكتساب المتعلم للمهارات المطلوبة في مجال عمله وتظهر في:</p> <p>الاختبارات الأدائية، إجراء المقابلات، دراسة مشروع، إعداد تقرير عن جودة القطع المنتجة، اختبارات كتابية (تناول الجانب المعرفي) الأسئلة الشفوية، القضايا المطروحة للبحث</p> <p>اختيارات ذاتية متنامية باستمرار تكسب الطالب معرفة أفضل بمستواه ومدى تقدمه.</p>	<p>- أساليب تتيح للمتعلم إظهار قدرته على توظيف الحاسوب في الوصول إلى المعلومات أو إرسالها وتسويقها.</p> <p>- إدارة المجموعات والأفراد.</p> <p>- العمل ضمن فريق.</p> <p>- التعامل مع الآخرين من خلال مواقف حقيقية أو افتراضية باستخدام الوسائط التفاعلية.</p>	<p>أساليب تتيح للمتعلم إظهار قدرته على:</p> <p>- استخدام المهارات العليا في (حل المشكلات، الإبداع، التطوير).</p> <p>- استخدام التقنيات المتاحة في قراءة التقارير، كتابتها، أسلوب عرضها، دراسة الجدوى الاقتصادية للعمل المنتج.</p> <p>- إبداع المنتجات وتطويرها.</p> <p>- وضع الخطط والمشاريع الصغيرة وتقييمها.</p>

جامعة عمان العربية للدراسات العليا

كلية الدراسات التربوية العليا

المناهج وطرق التدريس ملحق رقم (٦)

استبانة تقييم المنهاج

المعلمة الفاضلة / المعلم الفاضل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان " بناء أُمُودج لتطوير مناهج الاقتصاد المنزلي في التعليم الثانوي الشامل المهني بما يتواءم مع متطلبات الاقتصاد القائم على المعرفة وسوق العمل الأردنية". ويتطلب ذلك من ضمن ما يتطلبه تقويماً للمناهج الحالية بهدف التعرف إلى مواطن القوة والضعف فيها، وذلك تمهيداً لبناء الأُمُودج المقترح للتطوير .

ولقد تم بناء هذه الاستمارة وفق نموذج ستفلبيم للتقويم (CIPP) والمتضمن أربعة مجالات هي:

السياق (البيئة) التي ينفذ فيها المنهاج.

المدخلات ويقصد بها الإمكانيات المتاحة (المادية والبشرية) التي تسهم في تحقيق الأهداف.

العمليات أي الخطوات التنفيذية والطرق المستخدمة في تحقيق الأهداف و النتائج المخطط لها مسبقاً.

النتائج (المخرجات) وهي الأهداف التي تم تحقيقها أو النتائج النهائية للمنهاج والمطابقة للأهداف المحددة مسبقاً.

واستخدم مقياس متدرج من (خمسة درجات) لقياس درجة الموافقة على الفقرات المدرجة في هذه الاستمارة.

وإنني إذ أضع هذه الاستبانة بين أيديكم لأرجو منكم:

- مراجعة وثيقة مناهج الاقتصاد المنزلي (الخطوط العريضة للتعليم الثانوي الشامل والتطبيقي/الاقتصاد المنزلي /١٩٩١) مراجعة دقيقة والاستفسار من الباحثة حول أي لبس فيها، تمهيداً للاستجابة لفقرات الاستمارة.

- توشي الدقة في الإجابة عن فقراتها. علماً بأن استجاباتكم ستستخدم فقط لأغراض البحث العلمي.
شاكراً لكم حسن تعاونكم

الباحثة: عيبر كسواني

معلومات عامة:

مديرية التربية والتعليم التي تتبع لها مدرستك:-----.

الصف الذي تدرّسه:-----.

المواد التي تدرّسها للطلبة:-----.

-----.

عدد الطلبة في المشغل التدريبي الذي تستخدمه لأغراض التدريب العملي: ().

بطاقة المعلم:

الجنس: ذكر () . أنثى () .

المؤهل العلمي الذي تحمله:

- بكالوريوس تصميم أزياء. ()

- دبلوم كلية مجتمع (تصميم أزياء). ()

- ثانوية عامة + دبلوم مهني (إنتاج ملابس). ()

- دبلوم مهني (إنتاج ملابس) فقط. ()

غير ذلك:-----.

الخبرات العملية والتربوية:

الخبرة في التدريس بشكل عام: () سنة.

الخبرة في تدريس مباحث تخصص إنتاج الملابس بشكل خاص: () سنة.

الخبرة العملية في مجال إنتاج الملابس وتصنيعها في سوق العمل: () سنة.

الرجاء ذكر نوع العمل الذي تقوم به في المصنع -----

-----.

هل درست مساقات في القياس و التقييم: () .

هل التحقت بدورات تدريبية في:

مجالات التخصص: () .

القياس والتقييم: () .

هل شاركت في لجان تطوير المناهج: () .

					المدخلات: ١- يتلاءم مستوى الطلبة عند التحاقهم في فرع الاقتصاد المنزلي/إنتاج الملابس مع تصميم المنهاج.
					٢- يتناسب عدد الطلبة مع مساحة المشغل التدريبي لإنتاج الملابس.
					٣- يمتلك المعلم الكفايات المطلوبة لتطبيق المنهاج بشكل فاعل.
					٤- يتناسب عدد الطلبة في المشغل التدريبي مع إمكانية المعلم لتطبيق المنهاج بفاعلية.
					٥- تتلاءم عدد الساعات التدريبية لإكساب الطلبة مستوى الإتقان للمهارات التي يتضمنها المنهاج.
					٦ - تتلاءم استراتيجيات التعلم المستخدمة مع طبيعة المنهاج.
					العمليات: ١- يتم التدريس والتدريب وفق وثيقة المنهاج.

					٢- يتم التدريس والتدريب باستخدام التقنيات الحديثة.
					٣- يجد المعلم صعوبة في تنفيذ المنهاج عملياً.
					٤- تفيد التغذية الراجعة المعلم صعوبات تنفيذ المنهاج.
					٥- تفيد التغذية الراجعة المتعلم في حل الصعوبات التي يواجهها أثناء تعرضه للمنهاج.
					٦- ضرورة التطور التقني في مواقع العمل باستخدام الأجهزة الحديثة في مجال صناعة الملابس.
					٧- تتعدد أساليب التقويم التي تتسم بالصدق والثبات.
					٨- تتناسب خطط التنمية المهنية للهيئة التدريسية مع طبيعة المنهاج.
					النتائج (المخرجات): ١- قدرة خريج إنتاج الملابس على المساهمة في تنمية سوق العمل.

					٢- يعمل المنهاج على تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو العمل المهني.
					٣- يمتلك خريجو إنتاج الملابس إمكانات النجاح في امتحان الشهادة الثانوية المهنية.
					٤- يمتلك خريجو إنتاج الملابس المهارات الوظيفية التي تمكنهم من الدخول لسوق العمل بنجاح.
					٥- يعتبر أرباب العمل في (مصانع إنتاج الملابس) مناهج تخصص إنتاج الملابس ملائمة لاحتياجات سوق العمل.

مع الشكر الجزيل على التعاون المثمر في سبيل تحسين وتطوير مناهج الاقتصاد المنزلي.

الوحدة التدريبية (النمطية) Module

الوحدة التدريبية كما عرفتھا اليونسكو:

"مجموعة تعليمية مستقلة ذاتياً، تتيح للمتعلم أو مجموعة من المتعلمين أن يكتسبوا كلاً حسب قدراته وميوله مهارة أو مجموعة مهارات بهدف تحصيل سلسلة من الخبرات التعليمية المصممة والمنظمة بدقة". ويمكن تجميعها أو تركيبها لتشكّل مجموعات تنضوي على معارف أو مهارات، وتكون قابلة للقياس عبر عمليات تقويمية محددة ومصممة تبعاً للأهداف الإجرائية المتوخاة ويُعد هذا النظام (نظام الوحدات التدريبية) في الإعداد والتدريب مكيفاً بصورة خاصة على التعليم المهني التجديدي، لأنه يتيح لكل فرد أياً كان عمره وإعداده الأولي، تعلم مهنة، وتحسين مؤهلاته، وتحديث معارفه، والتألف مع التقنيات الحديثة، ومواكبة التقدم التقني، وإكمال إعداده العام، أو التحول عن مهنة تدريجياً بتعلمه مهنة أخرى.

مكونات الوحدة التدريبية:

أهداف الوحدة والتأهيل المطلوب وما يكتسبه المتعلم في نهاية دراسته، معبراً عنها وظيفياً.

جدول يوضح موقع الوحدة المعنية داخل مجموعة وحدات أو برنامج.

مضمون بياني لبرنامج التدريب الذي يحدد المواد التعليمية التي تم تدريسها (المهارات المهنية، المعارف النظرية، التقانات المرافقة بها).

مدة إنهاء الوحدة التدريبية.

شروط الالتحاق التي تحدد المؤهلات والمستلزمات المطلوبة والمتطلبات المسبقة من تحصيل دراسي أو دراسة وحدات ذات علاقة.

تحديد الفئة المستهدفة

الوحدات التي يمكن الالتحاق بها فور إنجاز الوحدة (وهذا مهم بالنسبة للإعداد المستديم).

نوع الوثيقة الممنوحة لاجتياز الوحدة بنجاح.

البيئة التعليمية التي تشير إلى عدد المتدربين الذين يمكنهم متابعة الوحدة في وقت واحد، إضافة للوسائل المادية والمباني والمرافق.

التنظيم التربوي الذي يحدد الطرائق التدريسية والتدريبية وأسلوب المتابعة وتفاصيل التقويم وإعادة التوجيه.

الوثائق التربوية المتعلقة بمضمون الوحدة.

المعدات اللازمة ومواقع تواجدها.

الجوانب المعرفية والمهارية التي تغطيها الوحدة التدريبية:

محتوى منظم يحدد المادة الواجب استيعابها.

الحالة التعليمية /السياق الذي يندرج المضمون في إطاره مع الإشارة إلى المواد المطلوب اكتسابها مسبقاً.

الإشارة إلى الهدف المحدد مصاغاً بعبارات إجرائية.

دليل استخدام الوحدة، وهو مخصص للمعلم، يتضمن اقتراحات حول المنهجية التي ينصح بها، ومستوى الوحدة والفئة المستهدفة، كما يشير إلى الوحدات الأخرى التي يستطيع المتعلم الالتحاق بها بعد نجاحه في الوحدة المعنية.

أساليب التقويم والتقويم البنائي.

الوثيقة التوليفية المخصصة للمتعلم.

وتشتمل الوحدة التدريبية:

الأهداف التعليمية التي تصاغ بشكل إجرائي وبما يشمل متطلبات الكفاية إلى المستوى المطلوب والمحدد.

المحتوى التعليمي والتدريبي المناسب المترجم عن الأهداف وبما يوفر مستويات تحقيقها.

صيغ وأساليب التعليم والتدريب والعرض، والوسائل التعليمية المعينة.

أساليب التطبيق والتدريب والممارسة العملية.

مستويات الإتقان والاختبارات المعتمدة لأغراض التحقق من اكتسابها.

أما عن مراحل إعداد برنامج قائم على الوحدات التدريبية في التعليم المهني انطلاقاً من مفهوم الوحدة التدريبية التي سبقت الإشارة إليه، ويتبع الخطوات المتضمنة في نموذج التطوير التي قامت الباحثة ببنائه فيظهرها الجدول التالي:

مراحل إعداد برنامج الوحدات التدريبية في التعليم المهني

- ١-تقويم الحاجات - أي تحديد إمكانية التوظيف بعد اجتياز البرنامج بنجاح.
- ٢-تحليل المهام - تحليل تفصيلي لتحديد المهام والوظائف المتاحة للقوى العاملة والتقنية للمهنة أو الوظائف الاختصاص المحدد.
- ٣-أهداف التدريب: - ترجمة المهام المحددة إلى أهداف سلوكية ووضع دليل للأداء يتضمن سلسلة من الأهداف الواجب تحقيقها، ويتكون الهدف السلوكي من:
 - صياغة العمل المطلوب تنفيذه بشكل سلوكي (إجرائي).
 - الشروط التي يجري العمل في ظلها والأداء المتوقع منه.
 - مقاييس التقويم المتعلقة بمستوى الكفاية والقائمة على المعايير الكمية والنوعية، والوقت اللازم للتنفيذ تبعاً للأداء.
- ٤-الوثائق والمواد - اختيار المفيد من (الكتب المدرسية والوثائق) في مجال الإعداد المستند إلى الوحدات التعليمية: إما بالدمج أو اعتمادها كمرجع.
- توفير أو إنتاج مواد تعليمية ووثائق ووسائط إعلامية، مع الحرص على عدم إعادة إنتاج المواد التعليمية المتوافرة.

٥ مضمون الوحدة: يتم إعداد المضمون في ضوء أهداف يتعين بلوغها في ضوء تحليل الأعمال، وينقسم إلى مهام يقوم بها المعلم وأخرى يقوم بها المتعلم.

دليل المعلم: يتضمن إرشادات تتعلق بأوجه الاستعمال، قائمة بالمواد التعليمية والوثائق والمعدات اللازمة، وتوضيحا للطرائق والأساليب، وسجل العلامات والاختبارات التحصيلية والمتابعة.

دليل المتعلم: يتضمن وسائل وأساليب تربوية ضرورية لاكتساب الأهداف المطلوبة.

٦- اختبار الوحدة: إخضاع الوحدة لمرحلة تجريبية تقويمية مع مجموعة من المتعلمين.

- يجب أن تشير نتائج الاختبار إلى أن تطبيق الوحدة واستعمال الوثائق والوسائل التعليمية تزود المتعلمين بالقدرات والكفايات المطلوبة بنسب مئوية من الأداء مطابقة للمعيار المحدد مسبقاً.

٧- التقويم النهائي يتم من خلال الامتحان النهائي، ويتضمن أعمالاً تطبيقية أدائية تجرى في الورشة أو للمختبر وأسئلة تدور حول معلومات المادة، فهمها، وارتباطها بمضمون وحدات أخرى.

٨- المراجعة المراجعة دورية لمضمون الوحدة، وطريقة عرضها، ومختلف الوسائل التربوية المستعملة، وإمكانية إدخال معدات أو طرائق تعليمية أخرى.

